الجمهوريــــــة الجزائريــــــة الديمقراطيــــــة الشعبيــــــة

وزارة التعليم العالــي والبحث العلمــي

جامعــــــة قسنطينــــــة

كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئـــــة العمرانيـــــة

قســم: التهيئــة العمرانيـــــة

فــــرع التهيئــة الإقليميـــــة

الرقم التسلسلي: 313/MAG/2010

السـلسـلـــة:2010/ AU/005

عنوان المذكرة:

ولاية جيجل



الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري

دراسة في تهيئة المجال

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية

تخصص: التهيئة الإقليمية

من إعداد الباحثة:

طكوك نزهة

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور: عيون عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: لعروق محمد الهادي	جامعة منتوري –قسنطينة–	رئيســا
الدكتور: عيون عبد الكريم	جامعة منتوري –قسنطينة–	مشــرفا
الدكتور: بن ميسي أحسن	جامعة منتوري –قسنطينة–	ممتــحنا
الدكتور: بوالحواش علاوة	جامعة منتوري – قسنطينة–	ممتحــنا

– جوان 2010–

شكر وتقدير

الحمد لله عز وجل على نعمه وعلى فضله وتوفيقه لي لإتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ: الدكتور/ عبد الكريم عيون لإشرافه على هذا البحث وتقديمه العون والتوجيهات الجادة التي كانت سندا لي في إكمال هذا العمل.

والشكر الجزيل أيضا إلى كافة أساتذة كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية الذين قاموا بتدريسي خلال مرحلة التدرج وما بعدها.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة موظفي المصالح، والإدارات والمؤسسات التي كانت محل استيقائنا لنسبة كبيرة من المعطيات، أشكرهم على الاستقبال، والمساعدة والصبر، وأخص بالذكر:

- مديرية التعمير والبناء لولاية جيجل.
- المصالح التقنية لبلديات جيجل، الطاهير، والميلية.
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل.
- مديرية المصالح الفلاحية لولاية جيجل.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد إليهم شكري وامتناني وتقديري .

إهداء

إلى أمي وأبي الغاليين اللذين مهدا لي درب الحياة وأعاناني على إكمال مشواري التعليمي.

إلى عائلتي الصغيرة، زوجي العزيز الذي كان لي سندا وركيزة في إتمام هذا البحث، وابني الحبيب الكتكوت الصغير "محمد وائل" الذي أتمنى له كل الصحة ، الصلاح والنجاح.

إلى أختي الغالية "حياة" وإخوتي : نزيه، محمد نجيب، وأحمد.

إلى كل أفراد عائلة طكوك وبن طاطة وأخص بالذكر الوالدين الكريمين، أخواتي نبيلة وإلهام، والإخوة الكرام.

إلى رفيقة دربي الصديقة الغالية "نجاة" وإلى كل أفراد عائلتها.

إلى صديقاتي العزيزات: نبيهة، نجود، نجاح، نجلاء، فاطمة وإلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة.

إلى ابنة خالتي الغالية "حميدة "وكل عائلتها وإلى الزميلتين في العمل الغاليتين: حنان وابتسام وكل الزميلات بالمصلحة التقنية لبلدية جيجل.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة وبالأخص الأستاذة بوشفرة حسينة .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وأقول لهم شكرا على صبركم، مساعاداتكم ودعواتكم لي بالنجاح.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تشكل المدينة مركزا للنشاط الإنساني وقاعدة أساسية لمجموع الهياكل والتجهيزات والأنشطة الإنتاجية التي تساهم في تنظيم وخلق ديناميكية سكانية بينها وبين المراكز الـــمحيطة بها وبالتالي فهي تولد بإشعاعها الحضري عير الـــمجال عملية الجذب السكاني والتي يمكن تسميتها" الاستقطاب الحضري".

فالاستقطاب الحضري في العالم أدى إلى تسارع وتيرة انتقال الناس إلى المدن خلال الأربعين سنة الماضية وخاصة في المناطق الأقل تطورا وزادت نسبة سكان الحضر في العالم من الثلث عام 1960 إلى 47 % أي ما يعادل 2,8 مليار نسمة[1] ويزيد عدد سكان المناطق الحضرية في العالم بمقدار 60 مليون نسمة كل سنة وهو يزيد ثلاث مرات بمعدل زيادة سكان الريف[2] .

وتشير الدراسات الجغرافية إلى وجود ثلاثة عناصر تؤثر في نمو المدن وهي: النمو الطبيعي (زيادة الولادات والوفيات) والهجرة من المناطق الريفية، وضم المدن للمناطق الريفية المتاخمة لها من خلال إعادة رسم الحدود الإدارية، ولكن أهمية هذه العناصر تختلف اختلافا كبيرا علي حسب المناطق وبمرور الزمن.وقد تطرق علماء الاجتماع في بحوثهم لهذه القضية حيث أشار ديفز[3] إلى أن حركة السكان من الريف إلى المدينة تشكل العنصر الرئيسي في النمو الحضري في دول العالم الثالث، والجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث شهدت مدنها نموا حضريا واستقطابا هائلا للسكان منذ الاستقلال إذ وصل معدل التحضر بها إلى 58,30 % سنة 1998 بعد أن كان سنة 1966 يصل إلى 31,4 % [4] وهذا يعود أساسا إلى الاهتمام بتنمية مدنها وإنشاء أقطاب تنموية وتركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بها مما ولد قوة جذب للسكان ساهمت بإنعاش الهجرة الداخلية سواء من الريف إلى المدن أو من المدن الصغرى إلى الكبرى، وللتقليص من حدة الهجرات الداخلية عمدت الجزائر إلى التخفيف من تيارات الهجرة بين الولايات بتحويلها إلى هجرة محلية داخل الولاية الواحدة وذلك بإحداث نوعا من التوازن في توزيع الهياكل عبر المحال وتوفير الخدمات الضرورية للسكان بفعل الترقيات الإدارية التي حظيت بها بعض الولايات وتخصيص غلاف مالي لها يساهم في بعث الاستثمارات وتنمية المراكز السكانية وتعتبر ولاية جيجل من بين المراكز التي تم ترقيتها منذ 1974 إلى مقر ولاية أين استفادت من مجموعة من الهياكل والاستثمارات استوطنت غالبيتها حول المراكز الحضرية الثلاثة جيجل ، الطاهير ، والميلية المعنية بـــمجال البحث وأدت إلى ظهور قوة جاذبة للسكان، ساهمت بإنعاش الهجرة الداخلية والتي تعبر عن

---

[1] د. عبد الله عطوي، **جغرافية المدن**. الجزء 2، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص36.

[2]،[3] نفس المرجع، ص125.

[4] الديوان الوطني للإحصاء.

أمل الريفيين في التخلص من حياة الفقر، والحرمان، والتهميش، والاستفادة من إمكانيات الحياة الأفضل التي توفرها المدن.

وشهدت هذه المراكز الثلاثة نموا ديمغرافيا وحضريا سريعين فبعد 59.437 نسمة سنة 1977 وصلت إلى 252.274 نسمة سنة 1998 أما عدد سكان الحضر فقد وصل بها إلى 57.794 سنة 1977 ليرتفع إلى 196.813 سنة 1998 من إجمالي سكان الحضر للولاية الذي قدر ب 258.913 نسمة أي احتلت هذه الأقطاب نسبة 76 % من مجموع سكان الحضر، بسبب خلق في تعدد وظائف المدن وحدوث هجرة واسعة من المناطق الريفية المتاخمة لهذه الأقطاب الحضرية مما زاد من تفشي ظاهرة الزحف العمراني العشوائي على حساب الضغط على الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية.

هذا الاختلال والاختلاف في التركز السكاني الناتج أساسا عن ديناميكية السكان وتوليد تيارات وافدة ومغادرة للمهاجرين محليا ساق إلى اختيار هذه الدراسة والتي تتحدد إشكاليتها في النقاط التالية:

إشـــكـــاليـــة البحث :

تعتبر الهجرة والزيادة الطبيعية المصدرين الأساسيين لتغير حجم السكان، والهجرة عامل مؤثر ليس فقط في نمو السكان بل وفي خصائصهم الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية وقد يكون هذا التأثير سلبا أو إيجابا على مناطق الطرد أو الجذب للمهاجرين، وقد يجمع بين الخاصيتين معا. والهجرة ظاهرة جغرافية تعكس رغبة الإنسان في الانتقال من مكان يصعب العيش فيه إلى مكان آخر يعتقد أنه أفضل. وحين يهاجر الإنسان فإنه لا يبحث عن منطقة ذات كثافة سكانية عالية أو منخفضة وإنما عن مناطق الثروة والغنى والرخاء.وبالتالي فالهجرات تتحرك من مناطق الدخل المنخفض إلى مناطق الدخل المرتفع .

ونظرا لقلة الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة الداخلية بالوطن عموما، وبالولاية خصوصا ناهيك عن عدم توفر المعطيات الإحصائية الدقيقة حول أعداد المهاجرين عبر مختلف الفترات وخصائصهم فقد حاولنا بما توفر لدينا من معلومات ومعطيات دراسة هذا الموضوع بالإحاطة بجوانب عديدة تدعم الهدف الأساسي من البحث، والمتمثل في دراسة وتحليل، وتقييم ظاهرة الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري بولاية جيجل والتي ساهمت في زيادة وتيرة حجم السكان، والنمو العشوائي للمدن، وتغيير في هيكلة المجال العمراني لولاية جيجل، وفي نفس الوقت محاولة توجيه عجلة التنمية إلى المناطق المهمشة بالولاية لتخفيف الضغط على الأقطاب الحضرية الثلاثة الرئيسية بالولاية: جيجل، والطاهير، والميلية، وعلى هذا الأساس تبلورت الأسئلة التالية:

1- إن الاستقطاب الذي تتمتع به كلا من مدينة جيجل، والطاهير، والميلية، ساهم في سيطرتها على المجال الولائي وإنعاش الجذب السكاني.

- ما هي الوضعية الديمغرافية والعمرانية للولاية وما مدى تأثير استقطاب المدن في تغيير الشبكة الحضرية بالولاية؟
- ما هي المراحل التي مرت عليها الهجرة الداخلية بولاية جيجل؟

- ما هي العوامل الأساسية التي ساهمت في تدفق النازحين من الريف والمناطق الجبلية المهمشة إلى المراكز الحضرية الرئيسية بالولاية: جيجل، والطاهير، والميلية؟

2- باعتبار كلا من جيجل، والطاهير، والميلية الأقطاب الرئيسية الجاذبة للسكان بالولاية:

- كيف كان مسار النمو الحضري والتوسع العمراني في تغير البنية المجالية العمرانية لهذه المراكز منذ الاستقلال حتى اليوم؟
- كيف كان تأثير الهجرة على حجم السكان وعدد الأسر بالمدن الرئيسية؟
- إلى أي مدى وصل حجم تيارات الهجرة الداخلية إلى المدن الرئيسية؟
- ما مدى تأثر مجال الولاية بهذه الهجرة وكيف كان تنظيمه؟ وما هي انعكاسات النمو العشوائي لهذه المدن على المجال الحضري؟

3- إن حل إشكالية الاستقطاب الحضري المنبعث من هذه المدن والذي يشجع جاذبية السكان ويرفع من وتيرة الهجرة الداخلية يتطلب إعادة النظر في توزيع الاستثمارات الموجهة للولاية وتحويل اتجاه الاستقطاب إلى مناطق أخرى:

- فكيف تساهم تنمية المناطق المهمشة والريفية في تثبيت حجم السكان وتقليص الهجرة الداخلية؟
- وما هي الأسس المتبعة لتحقيق التنظيم والتوازن في المجال الحضري لولاية جيجل؟
- وكيف يمكن التحكم في عملية الاستقطاب الحضري من أجل القضاء على الاختلالات المجالية بهدف الوصول إلى تنظيم وتهيئة المحيط الحضري بالولاية؟

ولضبط هذه الإشكالية ومحاولة الرد عن التساؤلات المطروحة فقد تم المرور عبر مراحل البحث التالية:

1- مرحلة البحث النظري:

نظرا لقلة الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة الداخلية فقد تطلب ذلك القراءة والتنقيب معمقا لمختلف المواضيع عبر مختلف الكتب، والمذكرات، والمقالات المنشورة في الجرائد، ناهيك ما أفرزته مواقع الأنترنت، بالإضافة إلى تحليل الخرائط، والتي ساعدت في مجملها في تحديد مسار البحث وكل الإصدارات مثبتة في قائمة المراجع في نهاية البحث.

2- مرحلة البحث الميداني: والتي تنقسم إلى:

أ- الاتصال المباشر بالمصالح المعينة: وقد تم خلالها الاتصال بمختلف المصالح والمديريات على مستوى الولاية وخارجها لنتمكن من جمع المعطيات، والبيانات والإحصائيات الخاصة بالمنطقة عموما، وبالأقطاب الرئيسية خصوصا، واستعمالها في تحليل ووصف الظاهرة المدروسة، وكانت أغلب المصالح متمثلة في:

- الديوان الوطني للإحصاء بولاية قسنطينة (ONS).
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بولاية جيجل.
- مديرية التعمير والبناء لولاية جيجل.
- مديرية المصالح الفلاحية لولاية جيجل.

- مديرية الصحة لولاية جيجل.
- مديرية النقل لولاية جيجل.
- مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل.
- المصالح التقنية لكل من بلدية جيجل، والطاهير، والميلية.
- فروع البناء والتعمير لدوائر جيجل، والطاهير، والميلية.

وقد استمرت معنا هذه المرحلة إلى آخر خطوات البحث.

ب- الاستمارة العائلية: وقد مست أحياء مدينة جيجل، والطاهير، والميلية، وأنجزت بهدف تغطية المعلومات الناقصة حول النازحين من البلديات المتاخمة لهذه الأقطاب والتي لم تبينها إحصائيات الهجرة الداخلية للديوان الوطني للإحصاء لسنة 1998، وقد شملت هذه الاستمارة 25% من إجمالي أسر أحياء هاته المراكز، والمقدرة بـــ: 39063 أسرة، حسب التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008، ليقدر عدد الأسر المعنية بالاستبيان 9766أسرة، وقد ملأت الاستمارات بتوزيعها على مجموعة من الأفراد القاطنين بمختلف الأحياء، والذين بدورهم قاموا بتوزيعها على عدد معين من السكان الذين قاموا بملئها، وبعض الصعوبات التي تمت بها العملية إلا أنها استوفت النتائج المرجوة، وقد تمحورت الأسئلة خاصة حول مكان ميلاد رب الأسرة والأصل الجغرافي له، تاريخ وسبب القدوم إلى المدينة، نوع النشاط الاقتصادي الممارس، مع عدد البطالين والمشتغلين، وأخيرا عن رضا النازحين أو عدمه حول الإقامة بهذه المدينة أو الانتقال منها إلى مدينة أخرى أكثر استقطابا.

ج- المعاينة الميدانية: والتي تمت على مستوى الأقطاب الثلاثة بالموازاة مع عملية جمع البيانات وتوزيع الاستمارات بهدف الاطلاع أكثر على مجال الدراسة وتوسعاته التي تركت بصمات على هيكل المجال الحضري الذي تميز بسكناته العشوائية والفوضوية في كثير من أحيائه ولذ مظاهر ريفية كان لا بد من التقاط بعض الصور لإدراجها في محتوى الدراسة من أجل إثراء الموضوع.

3- مرحلة الكتابة والتحليل:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والكمي لكل البيانات النظرية والمعطيات الإحصائية التي تحصلنا عليها، وترجمتها إلى جداول، ومخططات، وخرائط والتعليق عليها، وذلك لتسهيل عملية القراءة، وفهم الإشكالية.

خطـــة الـــبحث:

حتى يتسنى لنا الإجابة على التساؤلات المطروحة الخاصة بالإشكالية، توصلنا إلى تقسيم الموضوع الذي يحمل عنوان:"**ولاية جيجل :الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري-دراسة في تهيئة المجال**"

إلى بابين، وتقسيم كل باب إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الباب الأول: يحمل عنوان "الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري –مفاهيم عامة وتحليل للوضع"وهو مقسم إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: وقد عنون بـــ "مفاهيم حول الهجرة والاستقطاب الحضري"، ويتناول أهم المفاهيم والمصطلحات التي يتضمنها البحث حول الهجرة الداخلية، وظاهرة الاستقطاب الحضري ومحاولة خلق العلاقة بينهما على تسليط الضوء على هذا التداخل على الجزائر عموما، ومنطقة البحث خصوصا.

الفصل الثاني: وعنوانه "الدراسة السكانية والعمرانية بالولاية –تحليل الوضع-"، ويبين تحليلا مفصلا للوضعية السكانية والعمرانية بولاية جيجل محاولين بذلك استخراج أهم الأقطاب المسيطرة على المجال الولائي عبر كل الأصعدة وعلى مرور الفترات الزمنية.

الفصل الثالث: ويتضمن مجموعة المقومات التي ساهمت في خلق تيارين متنافرين: أولاهما جاذب يسود منطقة الوفود المتوفرة على المتطلبات العصرية للتنمية، ويعمل على تحريك عجلة الهجرة من الريف إلى المدينة، وبالتالي إحداث خلل مجالي بين المراكز أين تسيطر على المجال المراكز العمرانية الثلاثة الرئيسية للولاية.

الباب الثاني: ويبين اتجاهات الهجرة وتطور البنية العمرانية بمراكز الاستقطاب، وهو مقسم بدوره إلى ثلاثة فصول متمثلة فـــي:

الفصل الأول: حاولنا عرض مراحل تطور البنية العمرانية لمراكز الاستقطاب الثلاثة (جيجل، الطاهير، الميلية)، وتوسعاتها عبر مختلف الفترات الزمنية وانقسامات تجمعاتها السكانية، ناهيك عن مساهمة الزيادة السكانية المستمرة في اختلاف تمركز أنماط السكن، وتوزيعها عبر الـــمجال.

الفصل الثاني: ارتأينا أن ندرس اتجاهات تيارات الهجرة الداخلية عبر الأقطاب الرئيسية الثلاثة للولاية لتحديد أحواض الهجرة لكل قطب، وما مدى انعكاس هذه التيارات وخصوصا الوافدة على النمو العشوائي لهذه المدن.

الفصل الثالث: قمنا في هذا الفصل بعمل حوصلة نهائية لمظاهر النمو السكاني، وتركزه بالمدن الرئيسية على غرار باقي المراكز بالولاية وكيفية تأثير حركية السكان وتدفقات المهاجرين على خلق اختلال مجالي في توزيع السكان أولا، وكل مؤهلات التنمية ثانيا، عبر الإقليم الولائي مما أثر على تنظيم المجال الإقليمي، وخلصنا إلى وضع جملة من التوصيات لإعادة التوازن المجالي في محاولة منا لحل إشكالية الاستقطاب بالمدن الرئيسية للحد من ظاهرة الهجرة السكانية بخلق تنمية للمناطق الريفية لتشجيع عودة النازحين ومعالجة التكدس والتشبع السكاني الذي أصاب هذه المدن وولد ضغوطات عظمى على مجالاتها وهياكلها وإحداث ما يسمى بالهجرة العكسية.

وفي الأخير جاءت الخلاصة العامة والتي نسطر أهم المحاور التي تناولها البحث الذي أبرز العلاقة أو التداخل الموجود بين ديناميكية السكان والاستقطاب المنبعث من المدن التي تتوفر على مؤهلات التنمية المشجعة للاستقرار هروبا من عوامل الطرد والتهميش الذي يتخلل المناطق الريفية، حيث سبب هذا النزوح غير المراقب نموا حضريا عشوائيا طمس مقاييس الهيكل العمراني الحضري الذي لابد أن تكون عليه المدينة.

الباب الأول

الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري
مفاهيم عامة وتحليل للوضع

الفصل الأول: مفاهيم حول الهجرة والاستقطاب الحضري.

الفصل الثاني: الدراسة السكانية والعمرانية بالولاية –تحليل الوضع–.

الفصل الثالث: المقومات وعوامل الطرد والجذب.

مقدمة الباب:

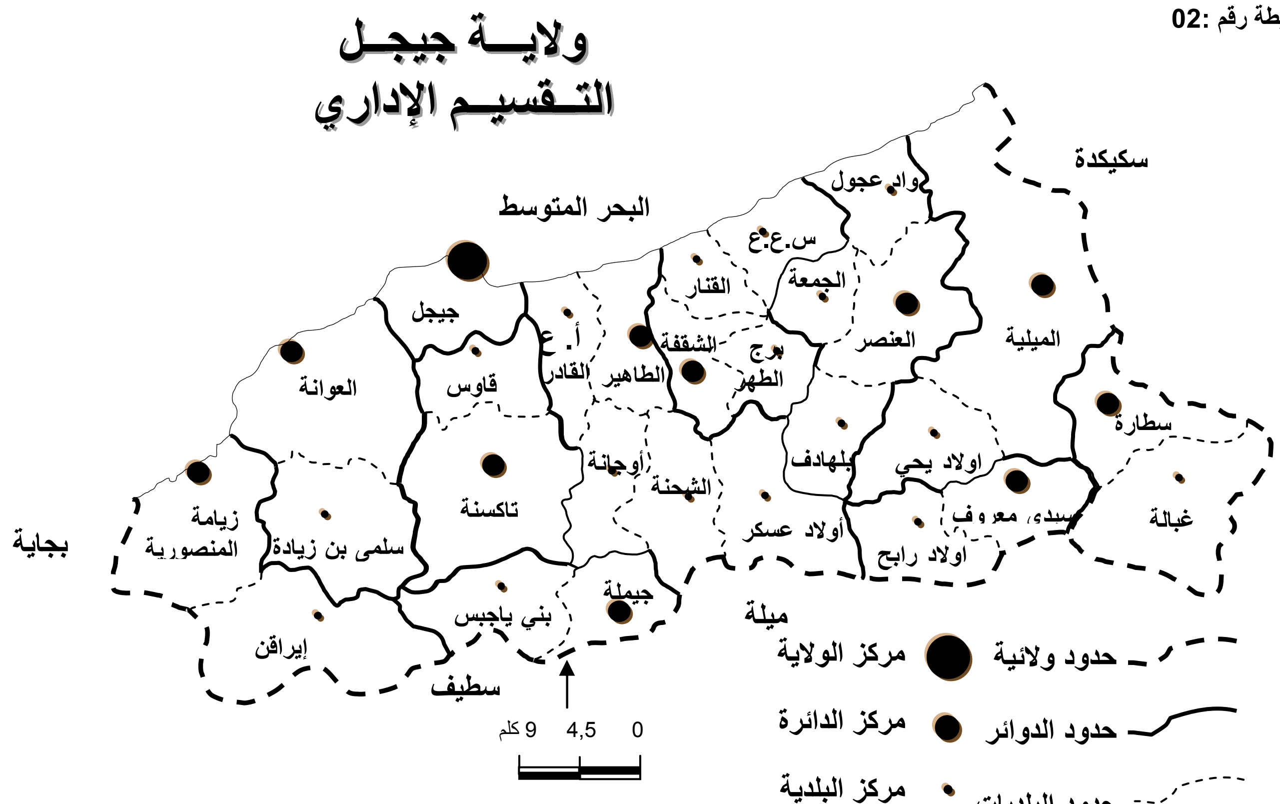
تحتل ولاية جيجل موقعا إستراتيجيا فهي تقع بالشمال الشرقي للإقليم الجزائري بين دائرتي عرض37° و 30َ و36° شمال دائرة الإستواء ، و بين خطي طول ‘30 5° و31’ 6°شرق خط غرينيتش تتربع الولاية على مساحة قدرها 2.396.63 كم^2 و تطل على البحر المتوسط شمالا بواجهة تمتد على مسافة تقدر بـ 120 كم، تحدها من الغرب ولاية بجاية ,من الشرق ولاية سكيكدة و من الجنوب ولايتي ميلة و سطيف (انظر الخريطة رقم 01), و تبعد على العاصمة بمسافة حوالي 357 كم بمدى 30 دقيقة جوا, كما تمثل مخرج مينائي مفضل لإقليم الهضاب العليا الشرقية للبلاد و بعض الدول الإفريقية، إضافة إلى أنها تبعد على مدى 60 دقيقة جوا من أهم مدن دول شمال البحر المتوسط "نابل ,مرسيليا و برشلونة ".

تتكون ولاية جيجل من 11 دائرة تضم 28 بلدية بثلاث أقطاب رئيسية (جيجل، الطاهير،والميلية) التي سيطرت على المجال لتوفرها على عوامل الاستقرار الإنساني منذ ترقية جيجل إلى مقر ولاية والقطبين الحضريين الآخرين إلى دائرتين مما جعل الاهتمام التنموي ينصب حولهم بصورة أكبر من البلديات الأخرى التي تعاني في معظمها من التهميش ورغبة من سكانها في حياة أفضل تولدت تيارات الهجرة من الريف إلى هاته الأقطاب الحضرية التي عرفت اجتياحا للعائلات منذ 1974 سبب التضخم السكاني لها. ومحاولة منا لدراسة هذه الظاهرة ارتأينا إعطاء بعض المفاهيم المتعلقة بالهجرة والاستقطاب الحضري، مع تحليل للوضعية الديمغرافية والعمرانية لولاية جيجل والتي تطورت بموجب حركية السكان متأثرة بعوامل ومقومات الطرد والجذب التي تحكم هذه الظاهرة والتي سنتناولها بالتفصيل في فصول هذا الباب.

خريطة رقم 01



خريطة رقم :02



المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية+ معالجة شخصية

الفصل الأول

مفاهيم حول الهجرة والاستقطاب الحضري

مقدمة :

الهجرة ظاهرة جغرافية قديمة ظهرت بظهور الإنسان على وجه الأرض وهي تعكس رغبة الإنسان في الحركة والانتقال من موطن إقامته الدائمة والذي يصعب العيش فيه إلي موطن آخر يعتقد أنه الأفضل لتحقيق ما عجز عنه في بيئته الأصلية.

وقد تطورت هذه الظاهرة مع نشأة المدينة التي كانت سببا في رغبة الإنسان للتعايش بطريقة يضمن فيه استقراره إذ انتقل تدريجيا من الريف والصحراء والغابات للوصول إلى مفهوم جديد ألا وهو المدينة التي تميزت في فجر قيامها بانضمام بعض القرى لبعضها البعض واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما وقد جاءت هذه المرحلة بعد مرحلة قيام الزراعة والصناعات اليدوية.وقد سلكت الهجرة مسارا ايجابيا في بداية نشأة المدينة بمساهمة المهاجرين في وضع القاعدة الأساسية لبناء مختلف الحلقات التي ترتكز عليها المدينة ولكن مع مرور الزمن وتحت ضغوط التحضر الذي فرضه النمو السكاني عكس ايجابية الهجرة إلى ظاهرة سلبية وجب الحد منها، ومن هذا المنطلق خلقت عدة مدارس واتجاهات وأصدرت عدة أبحاث ودراسات تناولت موضوع الهجرة بمختلف أبعاده وأسبابه وانعكاساتها وبحكم انصهاره وارتباطه ارتباطا وثيقا بتطور المدن واستقطابها كان من الضروري قبل الشروع في هذا البحث تحديد المفاهيم والمصطلحات التي اختلف الباحثون فيما بينهم بتفصيل معانيها من جهة واتفق في جوهرها من جهة ثانية واستنباط العلاقة الوطيدة بين المفهومين الهجرة والاستقطاب الحضري والتطرق إلى كل مفهوم له علاقة بهذا الارتباط للتمكن من دراسة الموضوع.

I- مفاهيم عامة حول الهجرة :

تناولت العديد من الكتب والأبحاث موضوع الهجرة سواء كانت دولية أو داخلية ورغم تعدد المفاهيم إلا أنها لا تخرج عن المعنى الذي تهدف إليه، وحسب أغلبية المراجع فالهجرة لغويا تعني: «الهجر ضد الوصل،هَجَرَهُ، هَجْرًا وهِجْرَانًا : صَرَمَهُ وهما يهتجران ويتهاجران، والاسم منه الهجرة، يقال هجرت الشيء هجرا إذا تركته وأغفلته.
والهِجْرَةُ والهُجْرَةُ : الخروج من أرض: قال الزهري : وأصل المُهَاجَرَةِ عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، يقال هاجر الرجل إذا فعل ذلك.
كذلك كل مخل لمسكنه منتقل إلى قوم آخرين سكناه فقد هاجر قومه وسمي المهاجرين مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشئوا بها لله، ولحقوا بدار ليس لها بها أهل ولا مال حين هاجروا إلى المدينة فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو ساكن بلد آخر فهو مهاجر والاسم منه الهجرة»[1].

1– مفهوم الهجرة : هي حركة الإنسان من موطن إقامته الدائمة، حيث عاش وأصبح عنصرا حيويا، يتفاعل مع بيئته الاجتماعية والطبيعية، محاولا أن يكون جزء من هذا المجتمع، بانيا مستقبله محققا آماله وطموحه. ولسبب أو لآخر قد يفكر هذا الإنسان بالتحرك خارج بيئته محاولا تحقيق ما عجز عنه فيها، فيعيش خارج بيئته لحقبة من الزمن

[1] ابن منظور: **لسان العرب المحيط**. المجلد 6، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت–لبنان، ص 771.

قد تطول أو تقصر، حسب الأهداف التي يحاول تحقيقها أو حسب الظروف التي أدت إلى تحركه وجعلته ينتقل من بيئته إلى بيئة أخرى قد تختلف اختلافا كبيرا أو قليلا من الناحية الاجتماعية أو الطبيعية أو الاقتصادية، وهذا الإنسان نطلق عليه"مهاجرا"[1].

واعتبر آخر ظاهرة الهجرة أحد أشكال انتقال السكان من أرض تدعى" المكان الأصلي"أو مكان المغادرة، إلى أخرى تدعى "مكان الوصول"أو المكان المقصود ويتبع ذلك الانتقال تبدل في مكان أو محل الإقامة ويفرق الدارسون في هذا الموضوع بين الانتقال المؤقت والانتقال المستقر أو النهائي وذلك في ضوء طول الغيبة عن المكان الأصلي أو إلى مدة الإقامة في المكان المهاجر إليه[2].

وتعرف كذلك على أنها تغيير دائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة ويعطي العلماء تصنيفا لأنواع الهجرة وأنماطها من حيث الدافع فنجد الهجرة الاختيارية والهجرة القهرية، ومن حيث المدة هناك الهجرة الموسمية أو الفصلية وهناك الهجرة الدائمة، ومن حيث الشكل قد تكون الهجرة فردية على شكل أفراد من أسر وفئات وطبقات وطوائف، وقد تتخذ شكلا جماعيا بصورة جلاء شعب أو قبيلة وفق تخطيط قومي أو دولي ويقع ضمن تصنيف الهجرات أنواع أخرى مثل الهجرة الأولية والهجرة الثانوية والهجرة الكاملة والمجرة الاصطفائية والهجرة المحافظة وتقع هذه التصنيفات ضمن إطار تحليلي لأنماط الهجرة ودوافعها واتجاهاتها التي تختلف من دولة إلى أخرى حيث يساعد تصنيف الهجرة وتحديد خصائصها على المستويين القومي والإقليمي على رصد حركتها وأبعادها مما يدعم عملية التخطيط تسطير السياسات لمواجهة متطلبات المهاجرين والحد من خطورة المشكلات التي تنشأ عنها.

2- أنواع الهجرة :هناك نوعين أساسيين من الهجرة: الهجرة الخارجية أو الدولية والهجرة الداخلية.

– الهجرة الخارجية: وتكون باجتياز حدود المنطقة أو الإقليم ، فإذا كانت المنطقة دولة أخرى ذات سيادة، سميت الهجرة هجرة دولية.

– الهجرة الداخلية: فالهجرة الداخلية أو المحلية تنحصر داخل المنطقة أو الإقليم وهي انتقال السكان بين أجزاء الدولة الواحدة أي داخل حدودها أو الانتقال من وحدة إدارية محددة إلى وحدة إدارية أخرى،وهذه الوحدات قد تكون بلديات وبالتالي تصبح حركة الهجرة الداخلية تدور ضمن مجال الولاية الواحدة وممكن أن نطلق عليها مصطلح الهجرة الإقليمية إذا كانت تدفقات الوافدين والمغادرين تتم من خارج الولاية من وإلى أقطاب الولاية المستقطبة.

ويترجم الكثير من علماء الاجتماع الهجرة الداخلية إلى الهجرة إلى المدن فالهجرة الداخلية قد يقوم بها أفراد الوطن الواحد إلى الجهات التي تتوفر فيها أسباب الكسب وذلك لفقر بيئاتهم المحلية أو لاكتظاظها بالسكان فتقل الأجور وتنتشر البطالة ولقد كانت أكبر مظاهر الهجرة الداخلية في العصور الحديثة انتقال أهل الريف إلى المدن وذلك لعدة أسباب منها انهيار النظام الإقطاعي وتحرر الفلاحين من عبودية الأرض واكتسابهم الحرية للعيش حيثما أرادوا أضف

[1] د.مكي محمد عزيز، د.عبد الرسول علي الموسى، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إلى الكويت**. وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1981.

[2] د.محمد عبد الرحمن الشرنوبي، **جغرافية السكان**.مكتبة الأنجلو المصرية،مصر، 1972.

إلى ذلك التأثير المباشر للثورة الصناعية في كل أنحاء العالم المتقدم والنامي حيث دفعت بالمهاجرين إلى التجمع حول المصانع ومراكز الإنتاج مما أدى إلى نقص الأيدي العاملة بالقطاعات الريفية وإلى انخفاض أجور العمال في المدن ناهيك عن المشاكل الحضرية التي برزت كرد فعل مباشر للتركز السكاني والكثافة السكانية العالية.

ولقد ميز بعض العلماء عدة أنواع من الهجرة الداخلية فأورد "ســـمث Smith " خمسة تقسيمات لهذه الظاهرة هي :

1 - الهجرة من الريف إلى الريف.
2- الهجرة من الريف إلى المدن.
3- الهجرة من المدن إلى الريف.
4- الهجرة داخل أقسام المدينة الواحدة.
5- انتقال الأفراد من محل إقامتهم إلى محل إقامة آخر[1].

إلا أن أبرز الأنواع وأكثرها شيوعا واستمرارا هي الهجرة من الريف إلى المدن.حيث جذبت هذه الظاهرة أنظار الكثير من الباحثين والدول للأهمية الكبرى التي تنجر عن حركات السكان الداخلية وأثرها على السياسات المتبعة في الدولة حيث كان التركيز بصورة واضحة على الحد من تدفق الفلاحين الفقراء إلى المدن التي لا تقدر على إيوائهم كما كان من يشجع الهجرة إلى المدن لكي تزدهر التجارة والصناعة بعمل وافر وأجر رخيص في حين كان من يقلقه إقفار الريف إذ كانوا يشجعون العودة إلى الوطن الأصلي: الريف وظاهرة الهجرة كانت منذ زمن موضوع دراسات ضمن علوم الإحصاء والاقتصاد والسكان أما علم الجغرافيا فقد تأخر في هذا الجانب وقد بذلت محاولات لا بأس بها من قبل الباحثين وإن كانت منقوصة فقد أجريت في الدول الغربية والأمريكية دراسات عديدة عن الهجرة الداخلية وكان أهمها ما قام به "رافنستن ولونجستان واوجلي في انجلترا، وفون ماير: يرشير، ولف وهاتش في ألمانيا، وميلين ويوسكين في فرنسا ومجموعة علماء جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، ومركز السكان بالأمم المتحدة[2]. و أغلبهم من علماء الاجتماع أو الإحصاء، ومن الجغرافيين نكاد نذكر "كولدورف وهو أحد المختصين في الجغرافيا البشرية وآخرين[3].

فمن هو المهاجر؟ هو كل فرد انتقل من قرية أو مدينة إلى قرية أو مدينة أخرى وصاحب هذا الانتقال تغيير في محل إقامته المعتاد ولو مرة واحدة خلال فترة حياته.

ولماذا يتحرك النـــاس؟

تعتبر الهجرة والزيادة الطبيعية للسكان المصدرين الأساسيين لتغير حجم السكان ولكن تساهم الهجرة بصورة كبيرة في نـــمو المناطق الحضرية.وقرار الهجرة رغم تعقيده فإنه يتأثر بكل دفع للأوضاع في الموطن الأصلي التي تحفز على الانتقال وجذب الحياة في المدينة.

[1] د. مـــحمد عبد الرحمن الشرنوبي، جغرافية السكان. مكتبة الأنجلو المصرية، 1972، ص 164.
[2] المرجع نفسه. ص 165.
[3] المرجع نفسه. ص 166.

وتنحصر جـــملة أسباب الانتقال فيما يلي :

1- الأمل في الحصول على العمل: حيث ظل السبب الأول للهجرة منذ مدة طويلة هو الحصول على أجر أو لتحسين الدخل الفردي للشخص المهاجر هروبا من الدخل المنخفض الذي يجنيه في بيئته ولكن هذا لا يتحقق دائما في كل البيئات وتبقى الفرص الأفضل والأكثر تنوعا لذوي المستوى التعليمي.

2- قلة الحواجز التي تحول دون الهجرة : وخصوصا الحواجز المادية مثل المسافة فإمكانية الوصول عن طريق توفر الطرق ووسائل النقل والمواصلات تشجع على عملية الهجرة كما تسمح العوامل الاجتماعية والمتمثلة في شبكة الأصدقاء والأقارب على تهيئة الظروف للاستقرار في الموطن المستقطب للمهاجرين.

3- أفضلية الخدمات والمرافق في المدينة : فتوفر فرص التعليم لاسيما على مستويات أعلى من التعليم الأساسي والخدمات الصحية والتجهيزات الإدارية والتجارية وحتى الترفيهية يغري الكثير من الريفيين للاستقرار بالمدن هروبا من الفقر وتدني ظروف المعيشة بيئتهم رغم ما قد يعانونه من مرارة العيش إذا ما اتخذت البيوت القصديرية مأوى لهم أين رداءة الخدمات المقدمة وانتشار الأمراض والتي من الصعب أن تكون حافزا للهجرة.

4- تدهور الحياة في الريف : تفرض سرعة النمو السكاني بين الفئات ذات الدخل المنخفض في الريف ضغطا على الأرض ومواردها وهذه الضغوطات قد تستمر وتتضاعف بالزراعة على نطاق كبير تستخدم فيه الموارد استخداما مكثفا، أضف إلى ذلك الإقلال من الحاجة إلى اليد العاملة بتعويضها بالوسائل التقنية والزراعية هذا إلى جانب ضعف حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي من جهة وإلى النشاطات غير الزراعية في الريف من جهة أخرى.فكل هذه الأسباب مجتمعة عمدت إلى جعل الريف مجالا طاردا للسكان وحفزتهم للانتقال إلى مناطق الدخل المرتفع أين يأملون تحقيق ما عجزوا عن تحقيقه في بيئتهم.

3- خصائص الهجرة :

حدد "إيفريت لي"[1] عدة خصائص ترتبط بتيارات الهجرة وديناميكيتها وهي :

1-"أن الهجرة تميل للحدوث داخل تيارات محددة تماما" فالمعروف أن المهاجرين يسلكون طرقا معينة بين منطقة الأصل ومنطقة الوصول وتغلب المهاجرين الأوائل على العوائق المتداخلة بينهما قلل من صعوبة الانتقال للمهاجرين الجدد.

2- "أن لكل تيار هجرة رئيسي تيار في الاتجاه المعاكس"وذلك بسبب ضعف عوامل الجذب في أماكن الوصول أو عوامل الطرد في الموطن الأصلي أو معا،مما يجعل المهاجرين يبحثون عن مكان آخر أو يعودون إلى موطنهم الأصلي.

3- أن كفاءة تيار الهجرة والتيار المعاكس لها تميل إلى الانخفاض إذا كان مكان الأصل والوصول متشابهين.

[1] د. مـــحمد عبد الرحمن الشرنوبي، **جغرافية السكان.** 1972، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر ،ص 279.

4- "أن كفاءة تيارات الهجرة تكون عالية إذا كانت العوائق المتداخلة بين المنطقتين كبيرة "حيث تكون متاعب وكلفة الانتقال بين مكان الأصل ومكان الوصول واحدة في كلا الاتجاهين وكلما ازدادت قل التفكير في العودة إلى الموطن الأصلي.

5- أن كفاءة تيار الهجرة تتماشى مع الظروف الاقتصادية فتكون عالية في أوقات الرخاء ومنخفضة في أوقات الشدة.

II- الاستقطاب الحضري

1- مفهوم الاستقطاب الحضري:

لغويا:استقطب: جذب إليه، جعل من نفسه نقطة أساسية يتركز عليها الاهتمام:"استقطب انتباه المستمعين"[1].

أما الاستقطاب الحضري فهي عملية الجذب التي تساهم فيها مجموع الهياكل والأجهزة الداخلة في تنظيم مجال المدينة وما توفره من خدمات وأنشطة تمس جميع المجالات وتعمل على تنمية أسلوب المعيشة لدى الفرد.

مفهوم المدينة: إن المدينة خلاصة تاريخ الحياة الحضرية ، فهي الكائن الحي كما عرفها لوكوربزيه ، فهي الناس والمواصلات وهي التجارة والاقتصاد، والفن والعمارة،والصلات والعواطف، والحكومة والسياسة،والثقافة والذوق، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم ، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه ، وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف.

*وهي كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية[2].

وبالرغم من كثرة العلماء المهتمين بتعريف المدينة إلا أنهم لم يعطوا تعريفا واضحا لها ،ذلك أن ما ينطبق على مدينة لا ينطبق على أخرى ، لأنها عرفت باختصاصات متعددة حسب وجهة نظر كل عالم ، فمنهم من فسر المدن في ضوء ثنائيات تتقابل بين المجتمع الريفي والحضري، ومنهم من فسرها في ضوء العوامل الايكولوجية، ومنهم من تناولها في ضوء القيم الثقافية.

*حجمـــــياً: فقد عرفت المدينة في ضوء عدد السكان ولقد أجمعت بعض الهيئات الدولية على أن المكان الذي يعيش فيه أكثر من 20000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة ، أما في أميركا فقد اعتبرت أكثر من 2500 نسمة يشكلون مدينة، أما فـــي فرنسا فأكثر من 2000 نسمة يحددون مدينة، وكذلك في القطر السوري فإنهم يعتبرون 2000 نسمة تشكل مدينة، وفي الجزائر فيعتبر مدينة كل تجمع حضري يشمل على الأقل 5000نسمة[3].

*اجتماعيا: المدينة ظاهرة اجتماعية، وهي ليست مجرد تجمعات من الناس برأي روبرت بارك مع ما يجعل حياتهم أمرا ممكنا، بل هي اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات والعواطف المتأصلة في هذه

---

[1] المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، ط2، 2001 ، ص1165.

[2] القانون رقم 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

[3] المرجع نفسه.

العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد، وهي في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن.

* وظيفيا: لا يوجد في المدينة وظيفة واحدة بل لها عدة وظائف:

فهي وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي، فهي لا تشمل قطاع الزراعة فحسب (كما في الريف) بل تتعداه للصناعة والتبادل التجاري والصناعات الثقيلة، وتجارة القطاعين الخاص والعام، والحرف وكل ماله علاقة بوصول تطورها إلى العالمية، وتسمى هذه الصناعات بالصناعات الحضرية.

*تاريـــــخـــياً: وعرف ممفورد المدينة بأنها حقيقة تراكمية في المكان والزمان ،ويمكن استقراء تاريخها من مجموعة التراكمات التاريخية، والأخذ بالمبدأ التاريخي الذي يقول أن المدينة تاريخ قديم ، وأن التعرف عليها يتم من خلال الشواهد العمرانية القديمة، وبالتالي فإن الحكم عليها من هذا المنطلق غير مقبول.

*موقـــــعيـــاً: تنشأ المدن في مواقع مختارة تتمتع بأفضليتها عن سواها من المدن ،ويرى الجغرافيون أن المدينة حقيقة مادية مرئية ، يمكن تحديدها والتعرف عليها بمظهر مبانيها وكتلتها وطبيعة شوارعها ومؤسساتها.

وهناك نقاط علام جغرافية تحدد مفهوم المدينة موقعيا تتمثل في:

- نقاط جغرافية بيئية (خطوط الساحل، بحر، سلسلة جبال، أنهار)
- عقد تلاقي طرق النقل (مواصلات، سكك حديدية، سيارات)

كما أن هناك نقاط علام مميزة عمرانيا ومعماريا حسب تعريف توماس وكوين منها:

- وجود المباني المرتفعة والمتقاربة والمنازل ومكاتب الإيجار.
- الكثافة السكانية العالية.
- الهيئات الاجتماعية غير الموجودة في الريف.
- تعقد الحياة والروابط بين سكان المدينة والمدن الأخرى.
- المدينة مركز إشعاع ثقافي وفني وعلمي.
- تميز المدينة بالحركة.
- تعدد المهن والحرف.

2- العوامل المحددة لنمو التجمعات السكانية في المدن :

1- العوامل الجغرافية : تشمل الظروف الخارجة كالموقع وطبيعة الأرض والموارد المعدنية وهي تلعب دورا مهما في وجود المدن فالموقع ذات التربة الخصبة أو الذي يتوفر على المعادن ذات القيمة الصناعية ينشا بجوارها مدن يعيش سكانها على الزراعة والتعدين والصناعة.والمدن التي تقع على مفترق الطرق الهامة تلتقي فيه القوافل التجارية لتصبح مدنا تجارية.وكان النهر وفروعه أحد الدعائم الأساسية في نمو المدن فقد ظهرت المدن الأولى في دجلة والفرات والهند إذ يتوفر المناخ المناسب لإقامة التجمعات السكانية مثل توفر مياه الشرب وأماكن للزراعة والملاحة والنقل وبالتالي خط رئيسي للمواصلات.

2- العوامل السياسية، التاريخية والحربية: لعل التنظيمات الإدارية التي صاحبت تطور السيادة الأبوية إلى السيادة القبلية كان من العوامل الأساسية لظهور المدن، ويؤكد هذا المعنى وليم فورم: حيث أن بناءات القوة السياسية لعبت دورا متميزا في تشكيل المدن وتحديد بنائها، إذ تختار الحكومات مراكزها عادة في المدن. فقد كانت المدينة بمثابة مراكز سياسية يناط إليها أداء الوظائف الإدارية والعسكرية، وهيمنت على غيرها من المدن الصغرى وبعض المراكز الدينية والتعليمية، واستحوذت بدورها المسيطر على الفائض الاقتصادي للبلاد.

3- العوامل الثقافية: وتشمل الظروف السائدة للفنون، والنمو التكنولوجي الذي يؤثر في توزيع السكان والخدمات، وهي تلعب دورا كبيرا في ظهور المدن،فقد عملت ثقافة الإنسان على خلق المدن، وتغيير الشكل الفيزيقي للمدينة بفعل العامل الثقافي، ونمت المدن بفعل التراكمات الثقافية. ويمكن التعرف على خصائص ثقافة أو حضارة معينة بما تتركه من آثار ، ولكن هذا لا يفي بالغرض، فالمدينة ليست مجرد قصر أو معبد، إنها الناس الذين يسكنوها، ومساكنهم ومحلاتهم،وشوارعهم وحدائقهم، كما لا تقاس الحضارة بما تقدمه من اختراعات فقط ،ولكن بمدى انتفاع الناس بهذه الخدمات.

4- العوامل الاقتصادية والاجتماعية: تشير كلمة العوامل الاقتصادية إلى مجموعة من الظواهر التي تتعلق بالحياة المادية للمجتمع ،ووسائل تنمية موارد ثرواته ،وإنتاج هذه الثروات وتوزيعها واستهلاكها،وهي تضم الموارد الطبيعية،القيم الثقافية،رأس المال والموارد المتاحة،والتنظيم والعمل الذي يتمثل في مهارات الأفراد.

وقد قسم جولد سميث مراحل النمو الاقتصادي إلى مرحلة الاقتصاد الذي يقوم على التجوال،ويلي ذلك مرحلة الاستقرار النسبي على الأرض،وصاحب هذا الانتقال تنمية المجتمع،وتشمل المرحلة الثالثة نشاطات معقدة مثل الزراعة والرعي ،وتتميز المرحلة الرابعة بنمو الزراعة وظهور فائض زراعي يعول سكان المدن، وأدى هذا النمو الاقتصادي إلى زيادة عدد السكان وبالتالي نمو المدن .

5- العوامل الديموغرافية: تنمو المدن نتيجة زيادة عدد السكان، ويعرف التغيير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان بالحركة السكانية،وتتم الزيادة السكانية من خلال ثلاث عوامل:

* المواليد. * الوفيات. * الهجرة بنوعيها:

- داخلية. — خارجية.

وتتجدد المجتمعات نتيجة هذه العوامل،فان ارتفاع معدل المواليد يساهم في الزيادة السكانية بينما معدل الوفيات يساهم في انخفاضها، وإذا ما طرحنا معدل الوفيات من معدل المواليد فانه يمكن معرفة الزيادة السكانية،ويمكن من خلال هذا الفرق معرفة معدل النمو الطبيعي لمجتمع ما ، وقد تضاعف عدد سكان أوروبا نتيجة عدد من المتغيرات منها :تحسن الصحة والثورة الصناعية.

*المواليد والوفـــــيات: يعتبر هذان العاملان من العوامل المؤثرة في الحركة السكانية ،في تأثيرها على نمو المجتمع ونموه وتحديد نوعه،وتلعب الوفيات دورا في التأثير في حجم السكان وتركيبهم النوعي،وتتأثر كلا من المواليد والوفيات بعوامل مختلفة منها التحولات التي تتم في البنية الاجتماعية والاقتصادية.

*الهجـــــــرة: وقد أشرنا إلى مفهومها في بداية الفصل وهي كذلك ظاهرة اجتماعية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم في البلاد المهاجر منها واليها.فهي شكل من أشكال الحركة السكانية وهي تعني الارتحال من موطن لآخر مدة قد تقصر أو تطول،مدفوعين للبحث عن فرص عمل،وأنماط حياة جديدة ،وتؤثر الهجرة بدورها في اتجاه التغير الاقتصادي والاجتماعي بـــما تحدثه من آثار في الهرم السكاني وحجم السكان وتركيبهم في المكان المهاجر منه والمكان المهاجر إليه،وتنطوي الهجرة على نوعين:

– هجرة مؤقتة: وهو أقرب ما يكون إلى الحركة السكانية منه إلى الاستقرار السكاني.

– هجرة دائمة: حيث يخرج المهاجر من مكان لآخر، دون نية الرجوع إلى بلده الأصلي.

وتنقسم الهجرة الدائمة إلى قسمين: *هــــــجـــــــرة خارجــــــية: يتم انتقال الأفراد من دولة لأخرى عبر الحدود، وتكون إما: 1- مهاجرون عاديون: والذين ساهموا في بناء المدن،ومنها هجرات خارجية جماعية والتي تتخذ شكل وحدات منظمة،أو هجرات خارجية فردية. 2- الغزاة: وهم من الأوائل الذين شيدوا المدن.

*الــــهجـــرة الـــداخـــلــــيـــة: تنشأ المدن وتنمو نتيجة الهجرة الداخلية بشكل كبير وهي أنواع منها ما هو من الحضر إلى الحضر،ومنها ما هو من الريف إلى الريف،ومنها ما هو من الحضر إلى الريف ومنها ما هو من الريف إلى الحضر وهو الغالب وتعاني الدول العربية خاصة من الهجرة الداخلية على شكل تضخم وتركز حضري. ولكن كيف يصبح المهاجر إنسانا حضرياًً؟ومن هو ساكن المدينة؟ ومن هم السكان المستقرون في المناطق الحضرية؟ وتختلف الأعداد من بلد لآخر كما تختلف تبعا لأحجام المدن وعلاوة على ذلك فان سكان المناطق الحضرية يعيشون في ظل ظروف معيشية متفاوتة أشد التفاوت وخاصة من حيث الكثافة.ومن أسباب الهجرة: الظروف الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة ويمكن تقسيمها إلى نوعين: أسباب طاردة و أسباب جاذبة أي ما يعرف باللاتركز déconcentration والتركز concentration، وهما يشيران إلى التغيرات التي تحدث في التوزيع المكاني السكاني، أي تغير الكثافة السكانية. ويعد التخلخل حركة انتقال طاردة بعيداً عن المركز في اتجاه أطرافه الخارجية. أما التركز فهي عملية انتقال جاذبة إلى مركز النشاط، أي إلى منطقة ذات ظروف طبيعية وإنسانية أفضل وبالتالي زيادة معدلات التحضر وتفاقم ظاهرة النمو الحضري.

فماذا نعني بالتحضر وما هي مختلف المصطلحات المرتبطة به ؟

أ- تعريف التحضر: *تطلق على تلك العملية من النمو الحضري السريع التي يمكن مشاهدتها في مظهرها الكمي البحت، وبغض النظر عما إذا كانت هذه العملية تنبثق من عناصر النمو السكاني الطبيعي أو الهجرة الداخلية. والتحضر بصفة عامة شرط أساسي في عملية التحديث ويرتبط بالتحول من النظم الاقتصادية الريفية إلى النظم الاقتصادية الصناعية وكذلك بالانتقال من البيئة التقليدية إلى البيئة العصرية.

* وهو إحدى العمليات الاجتماعية التي يتم من خلالها الانتقال و التحول من بيئة ريفية بسيطة الخصائص إلى حضرية معقدة الخصائص تحدث فيها محاولات التكيف و الاكتساب التدريجي لأنماط الحياة الحضرية يرافقه أحيانا

التخلي عن أنماط الحياة في البيئة الريفية وأحيانا يلاحظ محاولات التمسك ببعض الخصائص من خلال السلوك والحياة اليومية في الحضر [1].

* ولأغراض إحصائية وتحليلية يعرف بأنه مجموعة السكان المقيمة في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن ويسير ألدرج (eldrig) إلى عنصرين يتضمنها مفهوم التحضر الأول تعدد محاور التمركز والثاني زيادة حجم الكثافة البشرية ،الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان في المدن[2].

ويحدد د.محمد كيلاني مفهوم التحضر من خلال النقاط التالية:

1- حجم السكان في رقعة معينة، هو المؤشر الناجح للتمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، لذلك يعرف التحضر، بأنه تركز للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية بأحجام وأشكال مختلفة.
2- التحضر هو مستوى العلوم والفنون، ودرجة التقدم التكنولوجي وأشكال التصنيع السائد.
3- هو الأنماط والروابط الاجتماعية، وأشكال التفاعلات الإنسانية والبيئية مع بعضهم البعض.
4- التحضر يعني: التمييز بين نمط الحياة البسيطة والمعقدة، أي انه انتشار القيم، والسلوك، والتنظيمات الحضرية في مجال جغرافي معين، وإضافة إلى ما سبق يعرف التحضر بأنه: عملية تركز سكاني يتم بوسيلتين:

* زيادة عدد أماكن التجمعات السكانية. *أو نمو حجم التجمعات السكانية.

وانطلاقا من المعايير المصنفة لتحضر التجمعات السكانية في الجزائر التي وضعها الديوان الوطني للإحصاء فإن كل تجمع حضري إذا:

- بلغ عدد السكان 5000 نسمة كحد أدنى.
- لم يتعد ممارسة النشاط الزراعي نسبة 25% من النشاط الاقتصادي العام.
- وجدت تجهيزات ذات مصلحة عمومية، مستشفيات، عيادات متعددة الخدمات، مرافق عمومية، محاكم ومراكز للترفيه....الخ,

وقد سمحت هذه المعايير بتصنيف التجمعات الحضرية إلى عدة أنواع:

- الحضر السامي **urbain supérieure**: تجمع حضري كبير يشمل على الأقل 300.000 نسمة كالعاصمة مثلا فالتحضر بها يختلف عن المدن الأخرى.
- التجمع الحضري **agglomération urbaine**: والتي تحتوي 10.000 نسمة كحد أقصى.
- التجمع شبه الحضري**sub-urbain**:ويكون مجاور للمدن الكبرى وله نفس خصائص التجمعات الحضرية

[1]: .عبد الله أبو عياش ود. إسحاق يعقوب القطب، والاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية. ص126.

[2]: نفس المرجع. ص123.

- التجمع نصف الحضري semi urbain: والذي يضم على الأقل 5000 نسمة ولها نفس خصائص التجمعات الحضرية فقط تختلف في الحد الأدنى للسكان الذي يشتغلون خارج الزراعة يصل إلى 1000 نسمة.

ب–مفهوم التجمع السكاني: هو تلك المجموعة البشرية المستقرة ضمن إطار عمراني معين على قطعة محددة من الأرض بحيث لا يفصل فيها بين الأفراد أو الجماعات منطقة انقطاع بشري أو عمراني، وتختلف هذه التجمعات من منطقة إلى أخرى،ومن أسباب الاختلاف: العوامل الجغرافية،الاقتصادية،الاجتماعية و الديموغرافية التي سبق ذكرها في الفقرات السابقة.

ج–درجة التحضر: – هي عبارة عن النسبة المئوية للسكان المقيمين في المدن من جملة سكان الدولة وعند نقطة معينة زمنيا.والتحضر بمعناه الديموغرافي: هو عملية التزايد في نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية من جملة سكان الدولة، 'أما التحضر بمعناه الشامل: بالإضافة إلى التعريف السابق هو حالة ملازمة للنمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي.

– وهي بتعريف آخر نسبة سكان المدن لمجموع السكان (يلاحظ أن هذه النسبة آخذة في الزيادة بسبب التضخم الحضري على حساب الريف في العالم بوجه عام وفي الدول العربية بشكل خاص ، كما يلاحظ أن درجة التحضر آخذة في الزيادة بشكل مطرد وهو ما نطلق عليه مصطلح (النمو الحضري) ومعناه زيادة عدد سكان المدن).

د– مفهوم النمو الحضري: من الخطأ الشائع اعتبار أن التحضر هو مجرد نمو المدن ،حيث يمكن أن تنمو المدن دون أن ينتج ذلك أي ارتفاع في درجة التحضر،ويحدث ذلك عندما ينمو عدد سكان الريف بمعدل مساو أو أكبر من معدل نمو سكان الحضر في فترة ما. أما النمو الحضري بمعناه الديموغرافي: فيعبر عنه النمو السكاني للقطاع الحضري دون الأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني للقطاع الريفي،أو النمو العام للسكان، أما النمو الحضري بمعناه العمراني: فيعني التوسع أو الامتداد العمراني للقطاعات الحضرية بصفة عامة والمدن بصفة خاصة. "ويمكن القول : إذا تساوى أو قل معدل نمو سكان الحضر عن معدل النمو الإجمالي لسكان الدولة،فإن هذه الدولة تعرف نمواً حضريا بالمعنى الديموغرافي، أما إذا ارتفع نمو السكان الحضر عن المعدل الإجمالي لسكان الدولة فإن الدولة تشهد ارتفاعا في معدلات تحضرها".

– وهو أيضا زيادة سكان المدن وما يصاحبها من تغيرات في أنماط المدنية والتعمير ومختلف النشاطات مما يساهم في توسع المجال بصورة مستمرة. (التوسع الحضري المستمر).

ويعني أيضا زيادة سكان المدن و ما يصحبها من تغيرات تتعرض لها أنماط وأشكال الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية و العمرانية و حركة السكان وعلاقتهم ببيئتهم داخل المجال الحضري بمركزه و محيطه ،وأن تزايد هذه الأنشطة يؤدي إلى و توسع حضري مستمر .

هـــ– الحضرية : على حد تعبير لويس ويرث فإن تشير إلى حالة أو كيفية أو طريقة الحياة في المدنية ،ويميز العلماء التحضر بمعنى التركيز السكاني في المدن وبين الحضرية كأسلوب للحياة للذي يفترض أن يكون محصور ا في المدنية

وتوصف الحضرية كذلك على أنها شكل من أشكال السلوك المشروط أكثر من كونه عملية تغير وهذا الأسلوب أو الطريقة تتغير وفق مراحل التطور الاقتصادي.

إذن فالحضرية هي :المعيشة الحالية العصرية في المدنية .

و - التمدن: يعني تنظيم المدنية ودراسة نظامية المناهج التي تسمح بتكييف مساكن المدن بما يلائم السكان و اتخاذ التدابير التقنية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية لتطبيق تلك المناهج.

ز- المجتمع الحضري: يمتاز بكثافة سكانية عالية وأنماط مميزة من الثقافة الإيديولوجية و التكنولوجية الصناعية التي تتعامل مع بعضها لتؤدي إلى تكوين المجتمع الحضري .

III- الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري

1- علاقة الهجرة بالاستقطاب الحضري للمدن:

مرت المدينة خلال تطورها بمراحل عديدة كما ذكرنا سابقا ويمكن دمجها في مرحلتين تاريخيتين هما مرحلة ما قبل الثورة الصناعية وما بعدها حيث ركز المصممين في المرحلة الأولى على جمالية التصميم العمراني وإظهار عظمة الدولة من خلال طرقها وشوارعها وبيوتها وساحاتها وتم التركيز على شكل المدينة على حساب تنظيمها وكانت تنحصر ضمن رقعة محدودة داخل أسوارها تعزلها عما يحيط بها،وكانت الحركية بها مقوقعة. وبعد ظهور الثورة الصناعية وتطور طرق المواصلات وانتشار الأقطاب الصناعية والتجارية ومراكز الخدمات أخرجت المدن من قوقعتها وراء الأسوار وامتدت أطرافها متعدية تلك الجدران التي كانت تعيق حركتها وازدادت الديناميكية السكانية بها وانتشرت ظاهرة الهجرة بشكل إيجابي سمح للمدن بامتلاك ثروة سكانية وبقوتها العاملة تستطيع المدينة أن تقوم بممارسة الخدمات والوظائف وبقيت المدن تمارس قوة الجذب والاستقطاب على السكان إلى حين ازدياد الحجم السكاني لها وأصبحت تسير في نموها على محورين غير متكافئين الأول هو النمو بالزيادة الطبيعية ويكون بطيئا مقارنة بالمحور الثاني والذي يكون أساسه النمو بالهجرة الداخلية وأساسا من الريف إلى المدن وعلى سبيل المثال فقد نمت في البرازيل 12 مدينة بين عامي 1940 و1950 بنسبة 28% بسبب الهجرة ونمت باريس خلال خمسة عشر عاما منذ نهاية الخمسينات إلى غاية بداية السبعينات بمقدار الضعف وكان 50% من النمو المتزايد راجع إلى الهجرة[1]. والنطاق الذي تجذب منه المدينة إليها هو ذلك الذي يبدأ من حيث تنتهي حدود المدينة ومن ناحية ثانية تتوقف قوة الجذب على حجم المدينة وديناميكيتها وتكون الديناميكية أهم من الحجم في جذب السكان إليها، ولاشك أن سهولة الوصول إلى المدينة من عوامل النزوح الريفي.

ويعتبر الانفجار الحضري الذي شهدته مدن العالم في القرن العشرين نتاجا لتدفق سيل المهاجرين من الريف إلى المدن في كثير من دول العالم بسبب تضاؤل فرص العمل أمام أعدادهم المتزايدة في الريف والبحث عن مستوى معيشي أفضل وخاصة مع تزايد نسبة المتعلمين وتساهم هذه الهجرات في حل مشكلات الضغط السكاني في مناطق الطرد

[1] د.محمد عبد الرحمن الشرنوبي، جغرافية السكان، ص177.

وتصديره إلى مناطق الاستقبال التي تتزايد بها معدلات البطالة وتتزايد مشكلات المدينة مع تزايد أعداد الوافدين فتظهر الاختناقات والمشاكل في السكن والمياه والصرف والمواد الغذائية والخدمات بكافة أنواعها التعليمية والصحية. وأكبر مشكلة تجسدها الهجرة في بلدان العالم الثالث عندما تنطلق أفواج المهاجرين إلى المدينة دون هدف مما يؤدي إلى زيادة المد الريفي إلى المدينة بكل العادات والطبائع التي يحملها الريفيين وينقلونها إلى البيئة الجديدة مما ينتج ما يسمى بترييف المدن ومن ثم تظهر العشوائيات بكافة أشكالها على هوامش أو أطراف المدن على شكل بناءات فوضوية وأحياء قصديرية لعدم توافر المسكن ومن هنا تختفي جماليات المدينة حول سياج من الأحياء المتدنية في كافة الخدمات والمرافق والتي قد تصبح مرتعا وبؤرا للجريمة والمهن غير المشروعة والمهن الهامشية والتسول.

2– الاستقطاب الحضري بالجزائر و أثره في الهجرة الداخلية للسكان:

كانت الهجرة أو الانتقال من مكان إلى آخر و لا تزال من أبرز سمات السلوك البشري وقد لعبت العوامل المناخية الجغرافية في الماضي الدور الأساسي في تشكيل التجمعات البشرية ورسم خريطة التوزيع الجغرافي للسكان على كوكب الأرض ، و ما الحضارات التي قامت على ضفاف الأنهار وشواطئ البحار إلا أمثلة حية على ذلك كحضارة وادي النيل وحضارة وادي الرافدين . إلا أن العوامل المتمثلة بمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان قد لعبت في الفترات اللاحقة الدور الأكبر في التنقل أو الهجرة سواء كان ذلك داخل البلدان أو عبر الحدود.

وفي العصر الحديث كانت حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية هي الصفة المميزة لحركة السكان داخل حدود الدولة . فوفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2000 الصادر عن الأمم المتحدة لم يتجاوز سكان الحضر على مستوى العالم 38 % من إجمالي سكان العالم عام 1975 ليصل إلى حوالي 47 % عام 1998 . وبلغت هذه النسبة على مستوى الدول العربية 42% عام 1975 وارتفعت إلى 56 % عام 1998 ووفقا لتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن حالة سكان العالم 2007 فانه بحلول عام 2008 و لأول مرة سيعيش أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية.

والجزائر كغيرها من الدول العربية شهدت هذه الديناميكية السكانية منذ الاستقلال إذ ساهم التروح الريفي في إحداث تحول ديمغرافي رهيب حطم كل رقم قياسي في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1987 إذ انتقل عدد السكان من 10,2 ملايين غداة الاستقلال إلى 16,9 مليون سنة 1987 .بمعدل نـــمو وطني وصل إلى 3,48% فإلى أكثر من 29 مليون سنة 1998 و34,8 مليون نسمة سنة 2008 وإن هذا النمو القياسي الذي عرفته البلاد سببه أساسا التروح الجماهيري لسكان المناطق المتضررة والنائية في الهضاب والجبال وحتى من المدن الصغرى متجهين إلى الحواضر الكبرى وسهول شمال البلاد وبالأخص في الفترة الممتدة من 1966 إلى1977 والحركة الواسعة للسكان ما هو إلا انعكاس عن التدخلات التي قامت بها الدولة على مستوى المجال وذلك بالاهتمام بالقطاعات حسب الأولوية والتركيز على تثمين المحروقات، صناعات الحديد والصلب، الصناعات الإلكتروميكانيكية وتوطينها في المراكز الحضرية أين الظروف المشجعة للتطور الصناعي حيث الهياكل القاعدية(طرق المواصلات، الموانئ...) والتجهيزات الجماعية و الإدارية والتي امتصت نسبة من اليد العاملة من جهة وعرفت توسع عمراني ضخم من جهة أخرى لا يتوافق مع نوع وطبيعة توسع

المدن في الدول المتقدمة.وهذا التدخل على التجمعات الحضرية أدى إلى هجرة قوية من الريف إلى تلك التجمعات الحضرية. وقد لوحظ في الفترة ما بين 1977 و1987 توقف وتكدس للحركات الديمغرافية ما بين الجنوب والشمال وظهور نزوح جغرافي محدود مما يفسر بأن الجبال التلية والهضاب العليا ثبتت نصيبها النسبي من السكان وخلال هذه العشرية نفسها أكدت تحليلات ذات دقة أكبر بأن السكان قد توزعوا بشكل أفضل على مختلف مدن البلاد[1].

ولقد عوضت الحركات الديمغرافية ما بين الجهات (الجنوب، الهضاب العليا والشمال)بحركات داخل المناطق نفسها أي داخل الولاية أو بين الولايات المجاورة فعاد ذلك بالفائدة على المدن الوسطى والصغرى. وعرفت مناطق الحواضر في هذه الفترة أضعف معدلات النمو وصلت في المتوسط إلى2,35% منها 2,07% خاص بمنطقة حاضرة الجزائر في حين أن الشمال خارج الحواضر المعروف بقلة الحيوية أصبح له معدل نمو أكثر ارتفاعا في الفترة الممتدة من 1977 إلى 1987 وصل إلى 3,2%[2] في المتوسط مثله مثل الهضاب العليا التي بلغ به معدل النمو 3,3%[3] ويفسر هذا التعديل بحدوث إعادة توازن خفيف لتوزيع المجال سنة 1987 إذ حظيت الدوائر والولايات التي استفادت من الترقيات الإدارية المتتالية بتمركز الوظائف الإدارية والمرافق بأهم التجمعات السكانية بها فعمت حركة تعمير في البلاد دون مراعاة أي توزيع حقيقي للأنشطة الحضرية القاعدية، وقد سمح هذا التطور من التخفيف من حركة التروح بين المناطق ليحولها إلى حركات نزوح محلية على مستوى الولايات دون أن تساعد على الدفع بتطوير البنية الاقتصادية الوطنية في هذه المناطق ولا إعادة التوازن لصالحها.كما صاحب هذا التروح السكاني ولادة ما يسمى بالتعمير الفوضوي ضاعف من اختلال حدة الإعمار حيث وصل إلى حد التضخم بمنطقة الشمال على حساب المنطقة التلية فكيف كانت سيرورة التعمير الفوضوية تلك؟

كان سكان الجزائر في معظمهم ريفيين سنة 1962 وهذه الميزة بقيت كذلك سنة 1966 رغم التروح الريفي الذي ميز السنوات الأولى من الاستقلال.إن معدل التحضر الوطني الذي قدر بـــ 25%سنة 1954 و لم يبلغ 31,4% إلا سنة 1966 و لم تصنف ضمن البلديات الحضرية سوى 95 بلدية[4] ثم انتقل معدل التحضر إلى 40% سنة 1977 فإلى 50 % سنة 1987 أما سنة 1998 فقد بلغ58,30% وفي نفس الفترة تضاعف عدد التجمعات السكانية من 95 وحدة سنة1966ثم إلى 211 وحدة سنة 1977 فإلى 477 وحدة سنة 1987 ليصل إلى 579 تجمع سنة 1998 في حين أن عدد السكان سنة 1998 الذين يقطنون التجمعات الحضرية الرئيسية بلغ 66% ، و15% في التجمعات الثانوية بينما 19 %يسكن بالمنطقة المبعثرة وبلغت هذه النسب 70% و16% و14% على التوالي في سنة 2008[5].وكما تمت الإشارة فإن هذا التطور السكاني والعمراني الذي عرفته المراكز الحضري للبلاد ما هو إلا انعكاس لتدفقات المهاجرين المستمرة إلى المدن والكبرى منها على وجه الخصوص حث تظهر لنا النتائج الإحصائية المتوفرة عن

---

[1] وزارة تهيئة الإقلبيم، الجزائر غدا، ص25.

[2] المرجع نفسه، ص 25.

[3] المرجع نفسه، ص 25.

[4] المرجع نفسه، ص 28.

تطور صافي الهجرة عبر ولايات الوطن منذ 1987 إلى 1998 أن هناك ما يقارب 938463 مهاجر غادروا أماكن إقامتهم واتجهوا إلى مختلف المدن بالوطن وأساسا المدن الكبرى حيث تبين الإحصائيات أن عدد الوافدين إلى العاصمة وصل إلى 148111 كما وصل بمدينة وهران إلى 72222 مهاجر وتأتي المدن الأخرى مثل سطيف، تيزي وزو، عنابة وقسنطينة على التوالي [2].وبالنظر إلى معدل صافي الهجرة فإننا نلاحظ أن الولايات الطاردة للسكان تتقلص من فترة إلى أخرى فقد وصلت مابين 1966و1977 إلى 22ولاية طاردة ثم إلى17ولاية [3]مابين 1987و1998 لتستقر في الفترة الممتدة من 1998و2008 بنفس القيمة . وتبقى الحواضر أو المدن الكبرى دوما في الطليعة فهي دائمة الاستقطاب فقد ارتفع صافي الهجرة بها فقد بلغ بالعاصمة مثلا 7343 مهاجر ما بين 1966 و1977 ليصل إلى 4961 ما بين1987 و1998 ثم إلى 577.092 مهاجر ما بين 1998-2008 وهذا يرجع لانعكاس شعاع الاستقطاب المنبعث منها بسبب تموقع كل المرافق والتجهيزات لكل المجالات التي تجلب اليد العاملة الفنية كما البسيطة على أغلبية الأفراد المتطلعين إلى تحسين الدخل الفردي وظروفهم المعيشية للارتقاء إلى حياة أفضل مع بهاء الحياة الحضرية التي تتميز بها العاصمة وما جاورها وبقية المدن الكبرى بالغرب والشرق.

و أخيرا تبقى المدن الكبرى تعاني من قيود وعراقيل تهدد الطاقات والموارد التي تزخر بها ومستقبلها الاقتصادي بسبب التضخم المستمر لعدد السكان وفوضى عمليات التعمير العشوائي والبناء غير المشروع المنتشر وبالتالي التعديات الواسعة والمتزايدة للأراضي الزراعية مما يهدد تراجع وتقهقر أجود أنواع الترب في السهول التلية كما الساحلية لتتفشى بصورة خطيرة ظواهر تعقيم الأرياف وتدهور المنظومات البيئية ذات الحساسية العالية مما يدل على عدم اهتمام أساليب التعمير بالتنمية المستدامة للمجال. وهذه من المشاكل المطروحة من عشرية الثمانينات إلى وقتنا الحاضر ويبقى الإفراط في التمركز داخل المدن يولد حالات الصراع والتصادم داخل فضاءات صغيرة حيث يزداد الاحتشاد حدة وتتفاقم الحاجة إلى الشغل والسكن ويشتد الصراع على مجال الحياة مما يساعد على انتشار أعمال المضاربة حول السكن والعقار والتجهيزات العمومية.ناهيك عن ظهور التهميش بين الأحياء وحتى بين الأفراد وانتشار مختلف الآفات الاجتماعية والنشاطات غير الشرعية.ومنطقيا يجب أن تكون المدن أقطابا نشطة وداعمة للتنمية ولكن معظمها بالجزائر تظهر وكأنها مراكز تجمع عشوائية للريفيين النازحين من أراضيهم دون تنظيم محكم لتعميرها .فالمدينة أساسا تبقى مؤسسة بشرية يتعين تنظيمها وتسييرها لتحقيق الانسجام الاجتماعي وانسجام الظروف الحياتية التي يجب أن توفرها لسكانها ولا يتأتى ذلك إلا بالاهتمام بالريف والقضاء على الكساد الذي عرفه لجعله موطن استقرار لا فرار وخلق مجال للتبادل بينه وبين المدينة حتى لا تحدث القطيعة وإنما تحفيز التواصل بينهما.

---

[5] الديوان الوطني للإحصاء، الشبكة الحضرية، ت.ع.س.س 1998 +الدليل الإحصائي 2008

[2]: الديوان الوطني للإحصاء ، ت.ع.س.س 1998 ، الهجرة الداخلية للسكان ما بين البلديات 1987-1998

[3]: الديوان الوطني للإحصاء، هجرة السكان الجزائريين ما بين الولايات، 1980.

الـخلاصـة :

انطلاقا مما سبق رأينا أن الهجرة ليست ظاهرة جديدة في حياة المجتمعات فمنذ القدم شهدت مختلف الأقطار وغالبية المدن في العالم نموا حضريا بطيئا وسريعا، وفي حقبة من الزمن وإلى يومنا هذا اشتد الضغط على المدن عموما وعلى المدن الكبرى خصوصا بارتفاع كثافة سكانها بفعل عواملها الجاذبة حيث باتت غير قادرة على تلبية الحاجات الضرورية من مسكن وتجهيزات جماعية.

هذه العملية المتواصلة بطريقة سريعة نحو المراكز الحضرية الكبرى والتي تستقطب خصوصا الجماهير الريفية أفرزت ظاهرة ترييف المدينة وميعت الناحية الايكولوجية والجمالية للمدينة بانتشار البنايات الفوضوية والأحياء القصديرية بأطراف المدن وحتى بين أحيائها ونجم عن حجم وسرعة هذه التحولات اختلالا في التنمية الاقتصادية والكثير من المشكلات الاجتماعية والثقافية والنفسية.

الفصل الثانـي

الدراسة السكانية والعمرانية بالولايـة

تحليل الوضع

مقدمة

يعتبر مجال ولاية جيجل وسطا محفزا لانتشار ظاهرة الهجرة بكل أنواعها وفي مقدمتها الهجرة الداخلية للسكان عبر مختلف أقطاب الولاية. وكون حركات الهجرة يتحكم بها العنصر السكاني كان لا بد من إلقاء الضوء على الدراسة السكانية لمعرفة انتشار وتطور السكان عبر المجال والزمن والعوامل المؤثرة في هذا التوزيع والتطور، إذ يولي موضوع البحث اهتماما بالغا بتطور النمو الطبيعي للسكان وتركيبهم العمري والنوعي وحتى الاقتصادي، أضف إلى ذلك توزيعهم عبر المجالات الريفية والحضرية ناهيك عن التطور العمراني الذي شهدته المنظومة الحضرية عموما بالولاية ومدى ارتباطها بالزيادة السكانية وأثرها في تفاقم ظاهرة الهجرة الداخلية التي شهدت هي الأخرى تطورا عبر مراحل زمنية مختلفة بالاعتماد في ذلك على المعطيات الإحصائية للتعدادات الرسمية لسنوات 1966-1977-1987-1998 -2008 بهدف المقارنة والربط والتحليل.

I- الدراسة السكانية:

إن تحليل الوضع الديمغرافي للمنطقة يعتبر من الأولويات في أي دراسة حيث تقاس عليه جميع التحولات التي تطرأ على المجتمع سواء في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، وحتى التحركات السكانية والتوسعات العمرانية عبر المجال وعليها تحدد الدول البرامج المستقبلية والسياسة التنموية المتبعة من أجل التحكم في تسيير المجال وتوزيع السكان عبره.وباعتبار حركات الهجرة السكانية لها علاقة وطيدة بالنمو السكاني فمن الضروري إسقاط الضوء على حركة السكان وتطورها عبر الزمان والمكان والعوامل المؤثرة في هذا التطور والتوزيع بولاية جيجل.

أولا : تطور النمو السكاني بولاية جيجل:

شهدت ولاية جيجل كغيرها من ولايات الجزائر نموا متسارعا لحجم السكان منذ الاستقلال لما عرفته الجزائر من تحسن في الظروف المعيشية عموما وللظروف الصحية خصوصا وبالتطلع إلى نتائج التعدادات السكانية ومعدلات النمو الوطنية وعلى ضوء بيانات الجدول الموالي يمكننا حصر تطور النمو السكاني بالولاية عبر المراحل التالية :

جدول رقم 1: تطور حجم السكان بولاية جيجل

السنوات	عدد السكان	الفترات	معدل النمو السكاني[1]
1966	251.748	-	-
1977	330.833	1977-1966	%2,45
1987	472.270	1987-1977	% 3,50
1998	573.208	1998-1987	%1,73
2008	636948	2008-1998	%1,1

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء

[1] $(P_2 - P_1 / N) / (P_2 + P_1 / 2) \times 100$

المرحلة الأولى :1966ـ1977 :

قدر عدد سكان ولاية جيجل بــــ: 251.748 نسمة سنة 1966 ليرتفع إلى 330.833 نسمة في سنة 1977 .بمعدل نمو سكاني وصل إلى 2,45 % وهو معدل ضعيف مقارنة بالمعدل الوطني الذي وصل ذروته في هذه الفترة بــــ :3,21 %[1] .

ويمكن إرجاع هذا التفاوت بين المعدلين إلى عامل الهجرة في السنوات الأولى بعد الاستقلال سواء إلى خارج إقليم الولاية أو إلى خارج حدود الوطن وكذلك إلى حداثة الترقية الإدارية لمنطقة جيجل إلى مقر ولاية والتي كانت سنة 1974 مما جعلها أقل استقبال للزيادات السكانية.

المرحلة الثانية : 1977 – 1987

ارتفع عدد سكان ولاية جيجل في هذه الفترة إلى 472.270 نسمة سنة 1987 .بمعدل نمو سكاني مرتفع مقارنة بالفترة السابقة حيث وصل إلى 3,50 % وكان يتماشى والمعدل الوطني الذي قدر بــ: 3,06 %[2]

وهذا الارتفاع في النمو السكاني ما هو دليل إلا على تأثير المشاريع التنموية والتي عملت على إيقاظ الولاية من السبات التي كانت تعانيه عقب الاستقلال مقارنة بباقي المناطق التي عرفت نموا سكانيا مرتفعا،وهذا راجع لسياسة التنمية المطبقة آنذاك والتي استثنت من حساباتها بعض الولايات وعادت لتشملها من جديد حيث حظيت بعض مراكز ولاية جيجل .بمشاريع تنموية لعبت دورا مهما في جلب السكان إليها.،هذا من جهة وإلى تحسين الظروف المعيشية من جهة أخرى خاصة منها الصحية بتوفير قاعات العلاج ومجانية الطب وترقية وسائل العلاج مما أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات وارتفاع نسبة الخصوبة.

المرحلة الثالثة : 1987–1998 :

عرفت هذه المرحلة انخفاضا محسوسا في معدل نمو السكان إلى 1,73 % رغم ارتفاع حجمهم إلى 573.208 نسمة وهو معدل منخفض مقارنة بالمعدل الوطني لنفس الفترة والذي قدر بـــ :2,15 %[3]، وقد تزامنت هذه المرحلة بفترة حرجة مرت بها الجزائر سواء من الناحية الاقتصادية بسبب غلاء المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن أو من الناحية الأمنية أين أثرت الظروف التي مرت بها البلاد سلبا على ولاية جيجل وزعزعت استقرار سكانها وقد قدر عدد السكان الذين غادروا محل إقامتهم حوالي 125 ألف نسمة [4]. ومع ذلك فرغم تراجع معدل النمو بالولاية إلا أن هذه الأخيرة عرفت تزايدا سكانيا مستمرا ولكنه ليس بالحدة التي شهدتها سابقا.

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكن والسكان 1987.

[2] الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكن ةالسكان 1998.

[3] بوالحواش علاوة، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية – حالة إقليم جيجل-. رسالة دكتوراه في التهيئة الإقليمية،كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001 ، ص 68.

[4] : مرجع سابق.

المرحلة الرابعة : 1998–2008:

سجلت ولاية جيجل في هذه الفترة تراجعا طفيفا لمعدل النمو السكاني مقارنة بالمرحلة السابقة حيث وصل إلـــى 1,1 % بعدما وصل عدد السكان لسنة 2008 إلى 651.74 نسمة ويعتبر هذا المعدل الأكثر انخفاضا مقارنة بمعدلات النمو للفترات السابقة وبالمعدل الوطني الذي وصل إلى 1,6% رغم استقرار الأوضاع الأمنية بالولاية والاهتمام بسياستها التنموية وهذا نتيجة صعوبة الظروف الاقتصادية والمعيشية وارتفاع سن الزواج وظهور وعي نسبي بين السكان من أجل إمكانية التعايش مع الظروف الاقتصادية الراهنة لتحقيق نوعا من الرفاهية والاكتفاء الذاتي.

ثـــانيـــا :الزيادة الطبيعية للسكان :

إن النمو المتباين للسكان بأي منطقة يفسر بعاملين أساسيين هما الزيادة الطبيعية للسكان وحركات الهجرة وخصوصا الداخلية فهل السبب الرئيسي لتطور حجم السكان بولاية جيجل يرجع أساسا إلى فروق الزيادة الطبيعية أم إلى الهجرة الداخلية للسكان بالدرجة الأولى ؟ وإلى أي مدى يؤثر هذا العامل؟

الجدول رقم 2: :الزيادة الطبيعية لسكان ولاية جيجل من 1977 – 2008

السنة	المواليد	النسبة(‰)[1]	الوفيات	النسبة(‰)[2]	الزيادة الطبيعية[3]	النسبة(%)[4]
1977	10.902	33,58	2.652	8,16	8.250	2.54
1987	18.683	39,55	2.665	5,64	16.018	3,39
1998	10.788	18,83	2.235	3,90	8.553	1,49
2008	11520	18,06	2627	4,12	8893	1,39

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء +معالجة شخصية

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه ارتفاع في نسب الزيادة الطبيعية بولاية جيجل في بداية السبعينات إلى نهاية الثمانينات حيث بلغت 2,54 % سنة 1977 لترتفع بصورة مذهلة إلى 3,39 % سنة 1987 نتيجة لتطور الخدمات الصحية والثقافية ، وتحسن الصحة العمومية وانتشار تقنيات محاربة الأمراض المعدية والأوبئة والتي ساعدت على زيادة نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات،و يسجل في سنة 1998 نزولا حادا بنسبة 1,49 % حيث حدث سقوطا حرا في نسبة المواليد إلى أقل من النصف فمن 39,55 **‰** سنة 1987 إلى 18,83 **‰** سنة 1998 لتصل إلى 18,06 **‰** أي بزيادة طبيعية تقدر بـــ: 8893 سنة 2008 .

[1] نسبة المواليد= عدد المواليد/ عدد السكان× 1000.

[2] نسبة الوفيات= عدد الوفيات/ عدد السكان× 1000.

[3] الزيادة الطبيعية= عدد المواليد– عدد الوفيات.

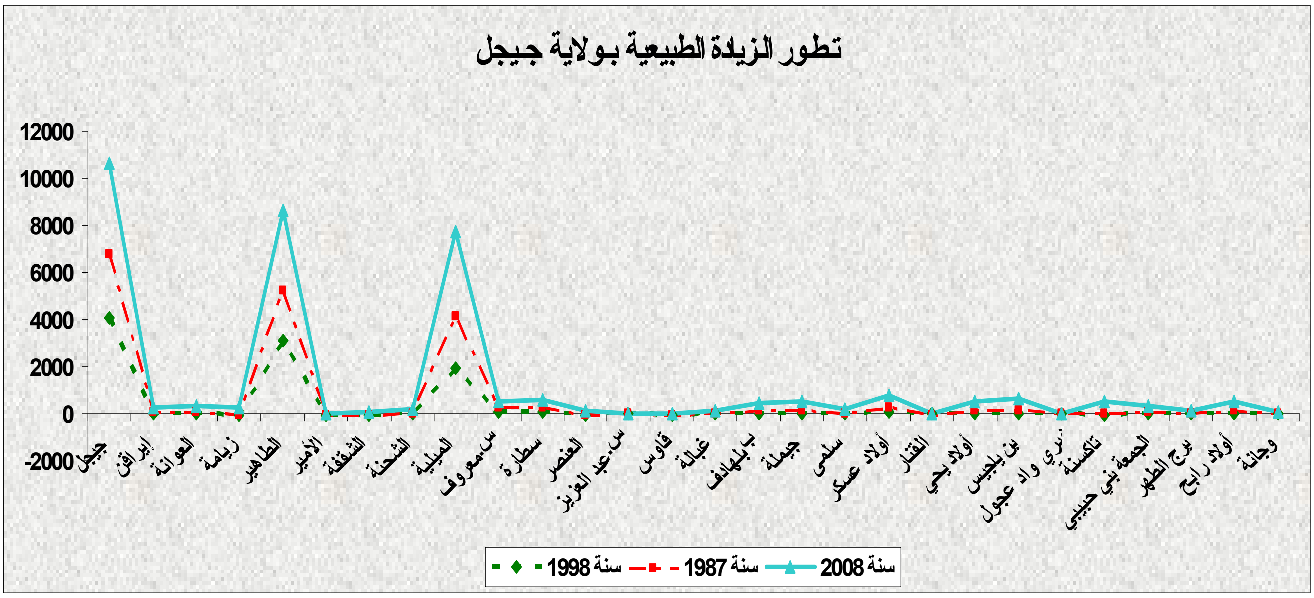
[4] نسبة الزيادة الطبيعية= الزيادة الطبيعية/ عدد السكان× 100.

إن هذا التذبذب ناتج عن انخفاض نسبة المواليد والوفيات حسب كل فترة و هذا راجع إلى أسباب عديدة منها:ارتفاع سن الزواج، الظروف الاقتصادية الصعبة والتي أثرت على القدرة الشرائية للمواطن مما جعل الاهتمام بتنظيم النسل من أولويات ضمان ظروف معيشية مريحة للعائلة أضف إلى ذلك ترقية أساليب الرعاية الصحية مما قلل من نسبة وفيات الأطفال رغم زيادة حجم السكان .

واستنادا إلى النتائج التي يوضحها الشكل الموالي المتعلقين بتطور الزيادة الطبيعية للسكان منذ 1987 إلى غاية 2008 المنجز انطلاقا من الجدولين رقم 05و06 بالملحق– كنموذج للبلديات بكامل تراب الولاية :

نلاحظ أن نسبة الزيادة الطبيعية تختلف من بلدية لأخرى ومن فترة لأخرى حيث ترتفع في البلديات الحضرية

الشكل رقم1



وتنخفض في البلديات التي يغلب عليها الطابع الريفي والجبلي إذ تحتل كلا من بلدية جيجل، الطاهير ،والميلية الصدارة تليها باقي البلديات بنسب متفاوتة لا تصل إلى النصف من قيمة الزيادة الطبيعية لهاته المراكز الثلاثة، كذلك نسجل انخفاضا محسوسا في قيمة الزيادة الطبيعية عبر كل مجال بلدي في سنة 1998 حيث وصلت أعلى قيمة ببلدية جيجل بـــ: +2672 نسمة لتصل أدنى قيمة ببلدية زيامة منصورية بـــ:– 24 وهذا راجع إلى الظروف الأمنية التي مرت بها المنطقة والتي ساهمت في تقليص عدد السكان من جهة وإلى انعدام مراكز الولادة بالمنطقة مما يحتم على السكان التوجه إلى مستشفى مركز الولاية فتسجل عندئذ أسماء المولودين في غير بلدية إقامتهم. لترتفع بعد ذلك سنة 2008 لتفوق 3000 مولود ببلدية جيجل وتصل إلى –55 ببلدية الأمير عبد القادر رغم التطور السكاني الذي شهده وهذا لانعدام مراكز الولادة من جهة ولاستقبال هاته البلدية للوفود المهاجرة بعد تشبع الأقطاب الحضرية المتاخمة لها ناهيك عن القطب الجامعي الذي أسس بها بالتجمع الثانوي تاسوست.

وبصورة عامة فإن الزيادة الطبيعية عبر مختلف الفترات الزمنية تصل إلى أعلى قيمتها في المراكز الرئيسية للولاية لتتراجع هذه النسب في البلديات الجبلية وتحتل المراتب الدنيا.

ويبقى العامل الأساسي في منطقة البحث للنمو السكاني هو الزيادة الطبيعية للسكان إذ بتتبع مراحل معدل النمو السكاني والزيادة الطبيعية نجدهما يسلكان نفس الرتم في التزايد والنقصان عبر فترات التعدادات السكانية. يليه عامل الهجرة الداخلية للسكان والتي تفسر الحجم المتزايد لهم من فترة لأخرى.

ثالثا : التركيب النسبي لسكان ولاية جيجل حسب السن والجنس :

دراسة بنية السكان حسب العمر والجنس توضح الملامح الديمغرافية للمجتمع ذكورا وإناثا وتحدد الفئات المنتجة التي تقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفراده والتي تساهم في نمو السكان وتكون أكثر قدرة على الحركة والهجرة. ويصنف السكان عادة إلى ثلاث فئات أساسية :

أ- صغار السن: 0_15 سنة

ب- متوسطي السن:15_60 سنة

ج- كبار السن : أكثر من 60 سنة

وقد تم التركيز على إحصائيات السنوات التالية 1977- 1987 – 1998 و2008 من أجل إمكانية المقارنة وتم استبعاد سنة 1966 لعدم تطابق الحدود الإدارية كونها لم تترق إلى مقر ولاية في تلك الفترة. والجدول الموالي يبرز تطور هذه الفئات عبر 21 سنة :

جدول رقم 3: تطور الفئات السكانية الرئيسية من سنة 1977 إلى 2008

السنوات / الفئات	1977	1987	1998	2008	المتوسط العام للفترات
0 – 15 سنة	49,10	47,02	39,10	26,83	40,51
15 – 60 سنة	44,60	47,35	54,10	67,52	53,39
أكثر من 60 سنة	6,26	5,63	6,76	5,64	6,07

المصدر : معالجة شخصية.

من الجدول أعلاه نلاحظ :

- المتوسط العام للفترات يترجم فتوة سكان الإقليم حيث نسبة صغار السن تقارب النصف من مجموع السكان وهذا دليل على استمرارية العوامل المؤثرة على ديناميكية المواليد والوفيات.
- وإذا توجهنا إلى فئة متوسطي السن فقد تعدت النصف من إجمالي السكان حسب المتوسط العام وهي مشابهة لبعض ولايات الوطن إذ بلغت سنة 1987 في ولاية تيزي وزو 47,90%[1] أما الجزائر العاصمة

[1] الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكن والسكان، 1987.

فسجلت نسبة أعلى بــ: 59,71%[1] لتسجل الولاية ما يقارب هذه النسبة حتى سنة 1998 بــ: 54,10 ٪ من مجموع سكان الولاية وتتعداها سنة 2008 لتصل إلى 67,52% وهي أقل بقليل من النسبة الوطنية التي بلغت 74٪مما يفسر حركات الهجرة الداخلية حيث أصبحت تدفقات السكان تتم داخل حدود الإقليم الولائي أين يكون أغلبية المهاجرين من فئة متوسطي السن.

- أما فئة المسنين فهي لا تتجاوز حتى 10% وهي مشابهة لمثيلتها على المستوى الوطني بقيمة 5,65% حسب تعداد 1987، كما بلغت سنة 2008 ما يتعدى 7%[2] وهذا الانخفاض راجع إلى أنهم لا يعمرون كثيرا.

ويتكون مجتمع الدراسة في تركيبته السكانية حسب التعداد السكاني لسنة 2008 من 50,36% ذكور و49,36% من الإناث ولكن في المقابل تصل نسبة متوسطي السن كما أشرنا سابقا إلى 67,52 % فهو مجتمع فتي وهذا ما يميز عموما المجتمع الجزائري الذي هو جزء منه من جهة و بلدان العالم الثالث من جهـــة ثانية حسب ما توضحه الأهرامات السكانيـــة لسنوات 1987، 1998و 2008 إذ نلاحظ :

- هناك تشابه في الشكل العام للأهرامات على مدار العشرين سنة وخصوصا في فئة صغار السن مما يدل على استمرار العوامل المؤثرة على التراكيب العمرية والنوعية لسكان الولاية.

- تتميز الأهرامات بقاعدتها العريضة مما يدل على ارتفاع حجم صغار السن ففئة الشباب والتي تعكس فتوة مجتمع الدراسة من جهة وعلى ارتفاع معدلات الخصوبة من جهة أخرى

- هناك تدرج في عدد الذكور والإناث إذ تكون فئة الذكور مرتفعة في سن الولادة إلى سن الشباب لتتقارب الفئتان من سن ال25 سنة إلى غاية 50 سنة ثم تصبح نسبة الذكور تقل كلما اقتربنا من فئة المسنين،وهذه الملاحظات ما هي إلا تأكيدا على الاستنتاجات التي توصلنا إليها في بداية دراستنا للنمو السكاني وللزيادة الطبيعية عن تحسن الظروف الصحية عموما إذ أدت إلى تقلص معدل وفيات صغار السن منذ الاستقلال لتزيد على إثرها نسبة الشباب والذي يساهم في نمو السكان عبر المجال.

ويوضح الشكل البياني رقم03 تركيب السكان حسب الجنس عبر بلديات الولاية لسنة 2008 إذ يبرز ثلاث أعمدة مرتفعة تمثل عدد الذكور والإناث في كل من بلدية جيجل ،الطاهير والميلية بقيمة تفوق ضعف أعدادها عبر باقي البلديات.كما يبرز المدرج أن عمود الذكور في المراكز الثلاثة يفوق نسبيا عمود الإناث حيث يصل عددهم إلى 147.140 مقابل 143152 أنثى.وهذه الظاهرة الملاحظة يكمن تفسيرها حول الإشعاع المنبعث من المراكز الثلاثة الرئيسية عبر مختلف جهات الولاية محفزة للأعداد الهائلة من السكان إلى التروح إليها.

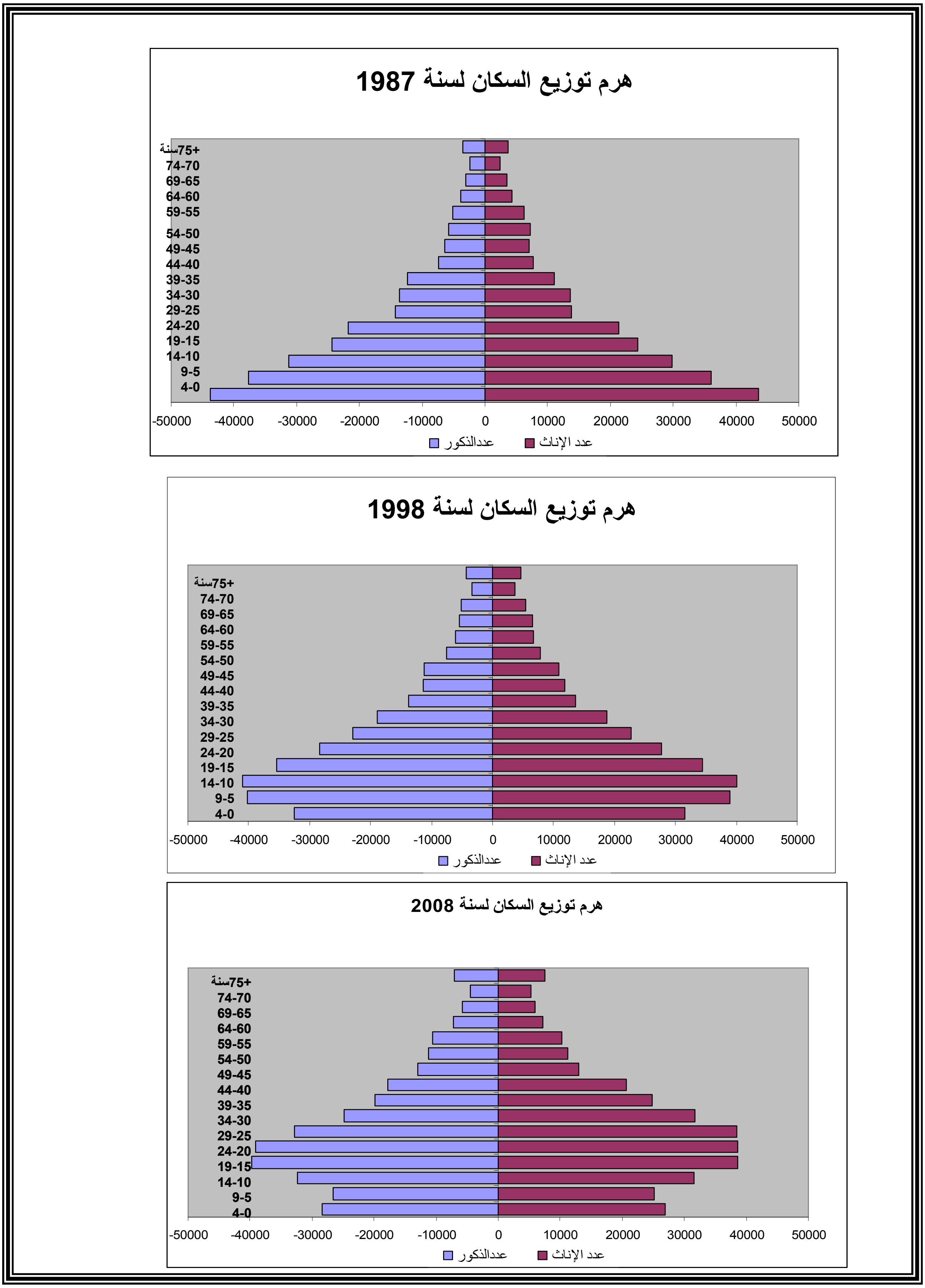
---

[1] الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكان 1987.

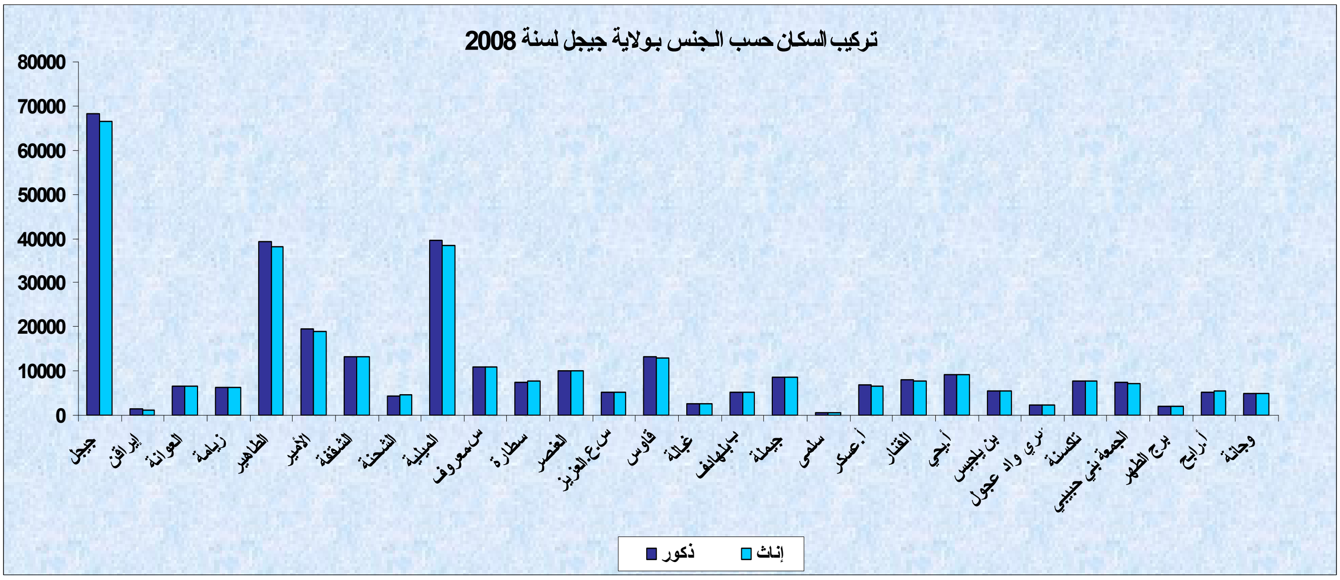
[2] المرجع نفسه.

الشكل رقم 02

ولاية جيجل :الأهرامات السكانية 2008/1987



الشكل رقم 3



التركيب النوعي للسكان :

جدول رقم 4: توزيع السكان حسب النوع بولاية جيجل من سنة 1977 إلى سنة 2008 .

السنة	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة الذكورة
1977	148711	168769	88
1987	236467	235803	100
1998	287581	285627	101
2008	320820	316128	99

المصدر : معالجة شخصية

نستنتج من الجدول السابق مايلي :

- وصلت نسبة الذكور إلى الإناث سنة 1977 حوالي 47% مقابل 53% من الإناث بفارق 20058 أنثى وبنسبة ذكورة قدرت بـــ : 88 ذكر لكل 100 أنثى ومرد هذا الفارق إلى الهجرة التي كانت مقتصرة في الغالب على الرجال فقط.
- كانت نسبة النوع حسب تعداد 1987 متساوية بين الجنسين مما يفسر صافي الهجرة الموجب الذي حققته المنطقة في تلك الفترة.
- نلاحظ أنه حسب تعداد 1998 بقي المنحنى الطبيعي لنسبة النوع يسري على نفس الرتم بتقرب نسبة الذكور إلى الإناث بزيادة طفيفة لجنس الرجل إذ بلغت نسبة الذكورة 101 لكل 100 أنثى مما قد يفسر أن سلوك الهجرة أضحى يشمل كل الأسرة بكامل أفرادها داخل حدود الولاية.
- وحسب إحصائيات 2008 فقد تقارب عدد الذكور إلى الإناث إذ وصلت نسبة الذكورة إلى 99 ذكر مقابل 100 أنثى فسلوك الهجرة مازال ثابتا شاملا كل الأسرة.

رابعا : التوزيع الإقليمي لسكان الولاية :

مما هو جدير بالملاحظة أن ارتفاع السكان ومعدلاتهم بإقليم ولاية جيجل من سنة لأخرى لا يعبر عن الواقع الملموس لنمط توزيع أحجامهم ومعدلاتهم بين مختلف بلديات الولاية مما يـــجرنا إلى دراسة هذا التوزيع استنادا إلى التعدادات الرســـمية لـــسنة 1987، 1998 و 2008 أين تتفق الحدود الإدارية للمجالات البلدية لولاية جيجل.

1– أحجام السكان ومعدلات نموهم عبر كل مجال بلدي للفترة 1987 – 1998

استنادا إلى الجدول رقم 07 بالملحق للمعطيات البيانية لأحجام السكان ومعدل نمو البلديات في فترتي 1987-1998-2008 والخريطتين رقم03و04نلاحظ ما يلي :

– أن أحجام السكان تتزايد بالنطاق الشمالي المتركز على الشريط الساحلي ذو السهول الرسوبية الخصبة أين تبرز المراكز الحضرية الرئيسية :جيجل، الطاهير والميلية، فمراكز الدوائر ، فالبلديات المتاخمة للمراكز الرئيسية .

– انخفاض أحجام السكان يظهر بالبلديات الواقعة ضمن النطاق الجبلي.

– ظهور سبع بلديات ذو معدل نمو سكاني سالب ومرد ذلك إلى الظروف الحرجة التي مرت بها المنطقة.

– تـــحتل بلدية جيجل المرتبة الأولى بمعدل نمو 4,56 ٪ تليها كلا من بلدية قاوس ،الأمير والطاهير لتواليها كلا من سيدي معروف، سيدي عبد العزيز، سطارة والميلية.فارتفاع معدلات النمو يمس أساسا المراكز الرئيسية بالولاية والمناطق المتاخمة لها الواقعة في مجال نفوذها.وهذا الفارق الكبير بين البلديات ما هو إلا تأكيدا عما تطرقنا إليه في النقاط السابقة حول الفترة الحرجة التي مرت بها المنطقة مما سبب نزوح الآلاف من العائلات من المناطق المعزولة الجبلية غير الآمنة نحو المناطق السهلية بحثا عن الاستقرار والأمان.

– تطور عدد السكان سنة 2008 قياسا لسنة 1998 ولكن حافظ على نفس التوزيع المجالي تقريبا .

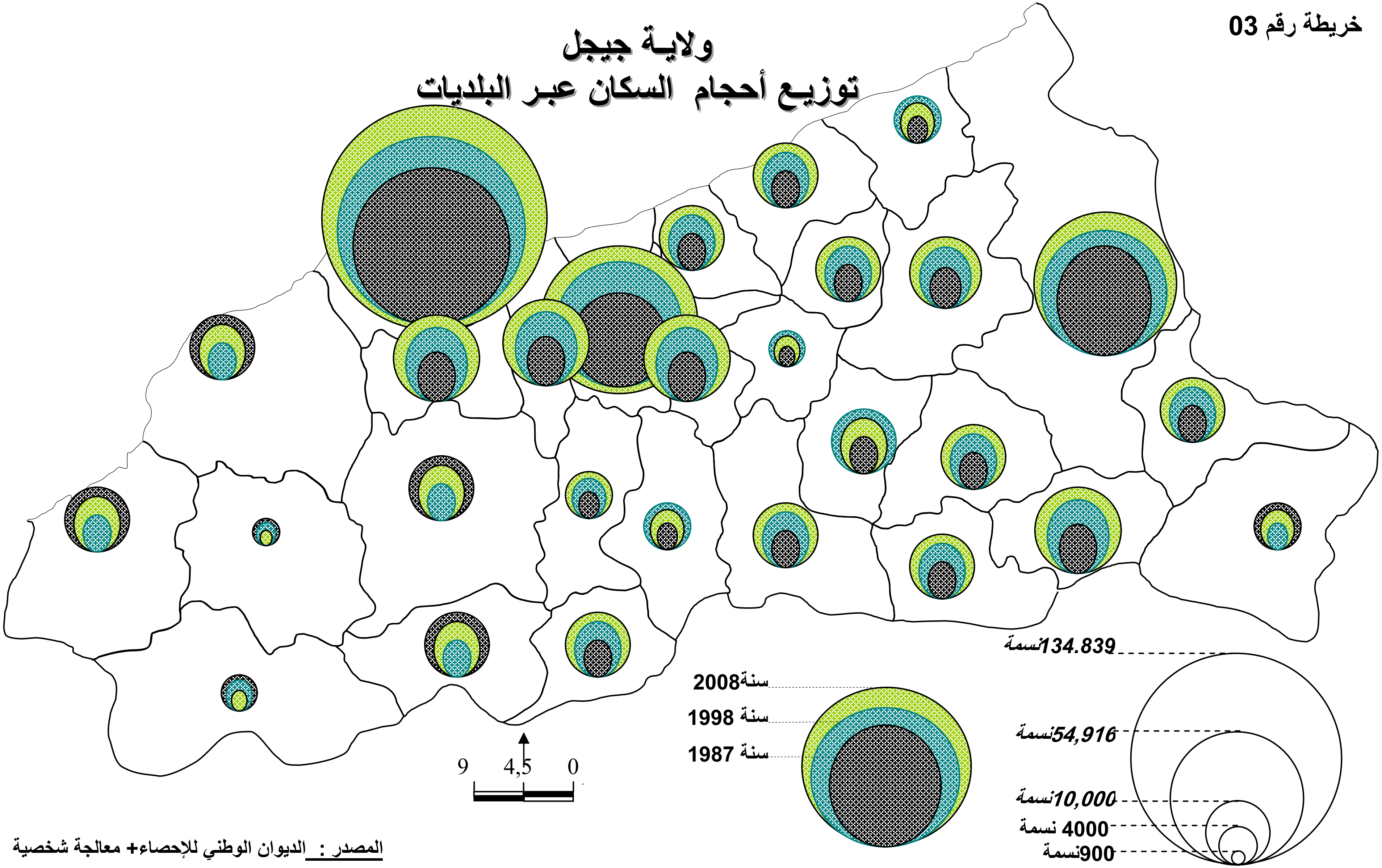
– ارتفاع عدد السكان لبعض البلديات الجبلية كأولاد يحي، أولاد عسكر ناهيك عن مراكز الدوائر كجيملة ،تاكسنة، سطارة وسيدي معروف بعد أن الانخفاض الذي شهدته في الفترة السابقة وهذا راجع لاستقرار الظروف الأمنية وبالتالي استقرار نسبي للنزوح الريفي ورجوع بعض الأهالي إلى أراضيهم.

– انخفاض واضح لعدد السكان في بعض البلديات التي مازالت تعاني من الانعزال رغم استقرار الظروف الأمنية إلا أن ظاهرة الهجرة مازالت تمسها لانحطاط الظروف المشجعة للمعيشة بها مثل إيراقن ، سلمى، غبالة وبودريعة بن ياجيس.

– انخفاض معدل النمو بكامل المجال الولائي مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ ولائيا 1,1%وهو ضعيف بالنظر إلى المعدل الوطني الذي وصل إلى 1,6% ويترجم ذلك بتراجع معدلات الهجرة عن الفترة السابقة وعن انخفاض معدلات الخصوبة وتراجع سن الزواج وبالنظر إلى توزيع معدلات النمو عبر البلديات فإننا نلتمس دوما تصنيف الأقطاب الحضرية الرئيسية بالفئة الأولى ناهيك عن بعض البلديات المتاخمة لها كقاوس مثلا والتي احتلت الصدارة بمعدل نمو وصل إلى 2% ويدل ذلك على دور الجذب السكاني الذي أصبحت تلعبه لقربها من بلدية جيجل تليها بلدية الأمير عبد القادر وها يرجع أساسا للقطب الجامعي تاسوست الذي تم إنشاؤه حديثا مما جلب العديد من السكان لشراء

خريطة رقم 03

ولاية جيجل
توزيع أحجام السكان عبر البلديات

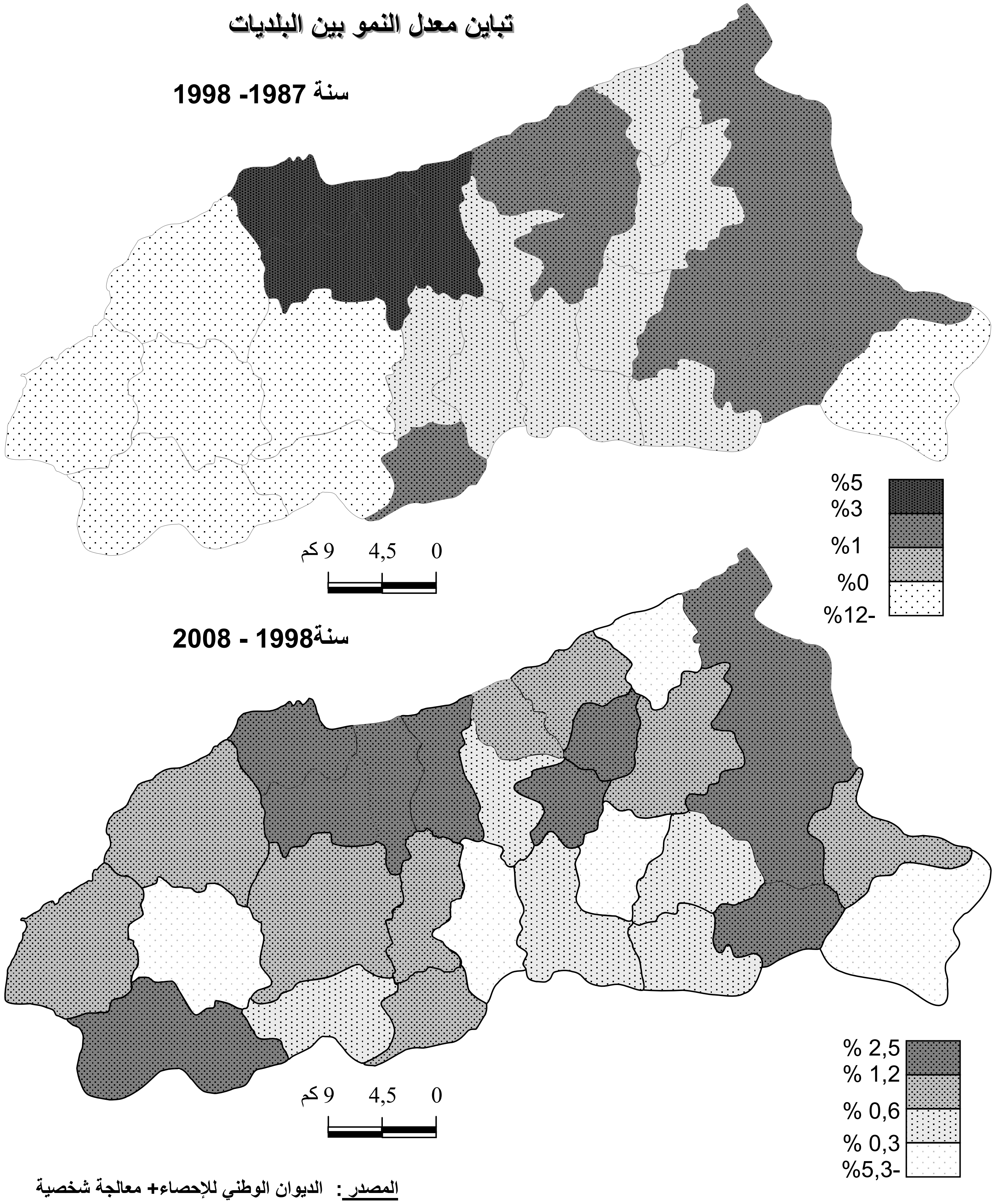


المصدر : الديوان الوطني للإحصاء+ معالجة شخصية

خريطة رقم:04

ولايـة جيجل

تباين معدل النمو بين البلديات



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء+ معالجة شخصية

الأراضي القريبة منه بهدف السكن والاستثمار التجاري هناك وبعض الدوائر الجبلية كجيملة وسيدي معروف أما برج الطهر فقد حافظت على معدل نموها فأوضاعها لم تتغير مع بعض الانجازات التي ساهمت في فك العزلة من تعبيد بعض الطرق وتطبيق سياسة البناء الريفي.

وبقيت خمس بلدية فقط تعاني من معدل نمو سالب تتمثل في أربع بلديات جبلية وواحدة ساحلية وهذا راجع للفقر والتهميش اللذان مازالت تعاني منهما.

2 – **توزيع الكثافة السكانية** :

بالنظر إلى الخريطة رقم05 التي توضح الكثافة السكانية لسنوات 1987، 1998 و 2008 نلاحظ أن توزيع السكان بالولاية لم يكن منتظما إذ تقسم أراضي الإقليم إلى أربع مناطق أساسية :

2. 1- **منطقة ذات كثافة سكانية عالية جدا** : وتتراوح من 800 – 2170 نسمة /كلم^2 وتضم كلا من بلدية جيجل عاصمة الولاية بقيمة 1854,41 نسمة /كلم^2 سنة 1998 فبلدية الطاهير بـــ 1034 نسمة /كلم^2 لنفس السنة بعد أن كانت تصنف ضمن الفئة الثانية سنة 1987 وارتفعت الكثافة للبلديتين سنة 2008 لتصل إلى 2161,57 نسمة /كلم^2 و1192,46 نسمة /كلم^2 على التوالي. ويفسر هذا الاكتظاظ في البلدية الأولى بتوفرها على مقومات التنمية مما جعلها قطبا جاذبا للسكان،أما البلدية الثانية فلتركز الوحدات الصناعية بها أضف إلى ذلك توفرها على أراضي زراعية خصبة تقدر بحوالي 90 ٪[1] من مجموع أراضيها فضلا على صغر مساحة المنطقتين حيث لا تتعدى 65 كلم^2 .

2.2- **منطقة ذات كثافة سكانية عالية**: وتتراوح من 200 – 800 نسمة /كلم^2 وتشمل البلديات التالية : الأمير عبد القادر، الشقفة، الميلية، سيدي معروف، سطارة، قاوس، القنار، الجمعة. وقد زادت عليها في سنة 2008 كلا من جيملة، العنصر وسيدي عبد العزيز ويفسر هذا الارتفاع بامتداد معظم أراضي هاته البلديات لسهل جيجل-الطاهير مثل : القنار، الشقفة، الأمير عبد القادر، سيدي عبد العزيز والعنصر وجزء كبير من بلدية الجمعة. أما بلدية الميلية فهي تتوفر كذلك على أراضي خصبة (سهل واد الكبير) إضافة إلى وجود وحدتين صناعيتين بها (وحدة الخزف الصحي ومركب الكاولين)اللتان تشغلان معا حوالي 750 عاملا[2].

2. 3- **منطقة ذات كثافة سكانية متوسطة** : وتقدر كثافتها السكانية ما بين 100- 200 نسمة /كلم^2 وهي تنحصر ضمن ما يقرب نصف بلديات الولاية وتتميز هذه المنطقة بطبوغرافيتها الشائكة وبمواردها المحدودة وتتوزع هذه القيم عبر مجموعتين من البلديات، الساحلية :كالزيامة وسيدي عبد العزيز.والجنوبية :جيملة، بني ياجيس، والشحنة إضافة إلى كل من أولاد يحي، وجانة وتاكسنة بعد أن كانت تحتل الفئة الثانية سنة 1987، ونتيجة لافتقارها إلى مقومات التنمية وخاصة البنية التحتية وشبكة الطرق وبعدها عن الأقطاب الرئيسية للولاية والظروف غير المستقرة لسنوات التسعينات كانت الكثافة السكانية لا تتماشى والمعدل الولائي الذي قدر سنة 1987 بـــ:195,81 نسمة

[1]، [2] بوالحواش علاوة، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية – حالة إقليم جيجل-. رسالة دكتوراه في التهيئة الإقليمية،كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة نتوري قسنطينة، 2001 ، ص 68.

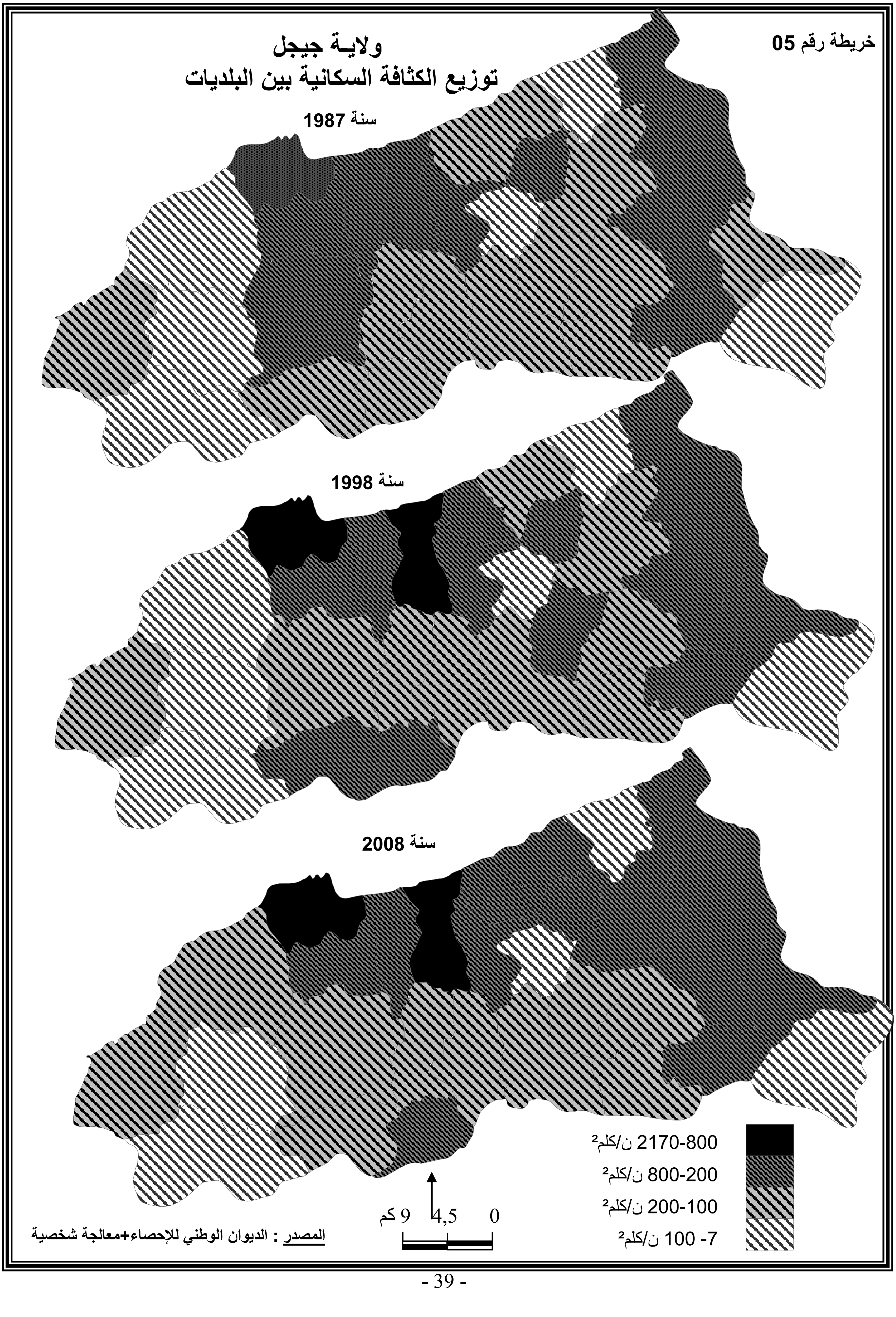
/كلم^2 و 239,15 نسمة /كلم^2 سنة 1998 . ولكن هذا التصنيف تغير سنة 2008 لينخفض عدد البلديات إلى 10 بلديات فقط في هذه الفئة.

2. 4– **منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة جدا** : وهي التي تنخفض قيمتها عن 100 نسمة /كلم^2 وتنحصر ضمن البلديات ذات الطابع الجبلي المحض والمتمثلة في كلا من : سلمى، إيراقن، اغبالة، لتزيد عليهم بلدية برج الطهر سنة 2008 والبلدية الساحلية الوحيدة :خيري واد عجول مما يدل على أنها بلديات فقيرة وطاردة للسكان لعدو توفرها على أدنى مقومات التنمية.

ولو تمعنا في الخريطة نلاحظ مدى التباين في توزيع الكثافة السكانية عبر البلديات من جهة ومن فترة لأخرى من جهة ثانية حيث سجل أعلى كثافة في بلدية جيجل إذ وصلت سنة 1987 ما قيمته 1110,52 نسمة /كلم^2 لتتطور إلى 1854,11 نسمة /كلم^2 ف 2161,57 نسمة /كلم^2 سنة 2008 كما بلغت في بلدية الطاهير 688,41 نسمة /كلم^2 سنة 1987 لتقفز إلى 1034,14 نسمة /كلم^2 سنة 1998 لترتفع قليلا على 1192,46 نسمة /كلم^2 سنة 2008 لتصل أدنى قيمة ببلدية سلمى حيث بلغت سنة 1987 54,10 نسمة /كلم^2 لتعرف هبوطا حرا سنة 1998 ب قيمة : 11,73 نسمة /كلم^2 ف 6,90 نسمة /كلم^2 عام 2008 وهذا النزول المفاجئ لم يمس بلدية سلمى فحسب بل تعداه إلى كل من بلدية :الزيامة، العوانة، إيراقن، غبالة، بني ياجيس، تاكسنة وهذا مرده إلى غياب الاستقرار الذي كانت تفتقده تلك المناطق المعزولة لتردي الوضع الأمني بولاية جيجل منذ مطلع التسعينات وقد أشرنا إلى ذلك سابقا مما انعكس سلبا على تدني الكثافة السكانية ببعض بلديات الولاية وارتفاعها ببلديات أخرى. ورغم محاولات الدولة في إحياء البلديات النائية مع دخول الألفية الثالثة إلا أن أهلها حبذوا المكوث في المدن الحضرية بعد أن اعتادوا على جوها وعموما ما مكن اقتباسه من مقارنة الخرائط ما يلي :

- تزايد الكثافة السكانية بالمراكز الحضرية ومواقع المشاريع الاقتصادية وخصوصا في مدينتي جيجل و الطاهير.
- تركزها كذلك على ضفاف الأودية وبالأخص سهل جيجل– الطاهير وسهل واد الكبير إذ تشكل المنطقة السهلية الرسوبية (جيجل، الطاهير، القنار ، الشقفة، العنصر–بلغيموز–، والميلية) أهم منطقة للتجمع السكاني في الإقليم.
- انخفاض معدلات الكثافة السكانية بالمناطق الجبلية المعزولة والفقيرة إلى مقومات التنمية.

وبالتالي فإن توزيع السكان بالولاية قد تأثر بالعوامل: الطبيعية والمتمثلة في التضاريس، الاقتصادية والخاصة بتوطن المشاريع التنموية، والاجتماعية الناتجة عن الزيادة الطبيعية للسكان وحركات الهجرة الداخلية والظروف الأمنية التي مرت بها البلاد في فترة التسعينات.


خريطة رقم 05
ولايـة جيجل
توزيع الكثافة السكانية بين البلديات
سنة 1987
سنة 1998
سنة 2008
2170-800 ن/كلم²
800-200 ن/كلم²
200-100 ن/كلم²
7- 100 ن/كلم²
0 4,5 9 كم
المصدر : الديوان الوطني للإحصاء+معالجة شخصية

II – التركيب الاقتصادي للسكان :

يتجلى التركيب الاقتصادي في معرفة تطور وتوزيع القوى العاملة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية ناهيك عن استخراج معدلات البطالة بتقييم عدد السكان النشطين والعاملين فعلا ومحاولة ربطها بتطور معدلات النمو السكاني وأحجامها من أجل وضع أساس الوزن الاقتصادي الذي يميز كل منطقة.وقبل البدء بالتحاليل يستلزم معرفة ما المقصود من المصطلحات المتناولة في هذا العنصر:

- التركيب الاقتصادي:هو معرفة تصنيف السكان من خلال مستوى العمل ونوع العمل وأهم فروع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسنها في أي رقعة جغرافية.
- البطالة: هي حالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل وكذلك تعرف بأنها حالة تواجد الأفراد العاطلين الذين يقدرون علـــى العمل و يرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه.وهذا يعني الاستخدام غير الكامل للعنصر البشري وبالتالي انخفاض الدخل الفردي وتدني المستوى المعيشي.
- السكان النشطين :هم السكان الذين وصلوا سن العمل وينحصرون ضمن الفئة العمرية من 15-65 سنة ويجمعون بين المشتغلين فعلا والبطالين من الجنسين.

أولا: تطور وتوزيع القوى العاملة بولاية جيجل :

جدول رقم 5: تطور وتوزيع اليد العاملة بولاية جيجل عبر القطاعات الاقتصادية

السنوات / نوع النشاط	1977		1987		1998		2008	
	عدد العمال	النسبة %	عدد العمال	النسبة %	عدد العمال	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
الفلاحة	6406	17 ,5	8080	9,98	5852	7,06	44623	26,04
الصناعة	6746	18 ,4	7805	9,64	6079	7,34	8369	4,88
بناء وأشغال عمومية	9581	26,20	22751	28,10	14479	17,48	49974	29,16
خدمات	13876	37,9	42312	52,26	56381	68,10	68354	39,89
المجموع	36607	100	80948	100	82791	100	171320	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء+الدليل الإحصائي لسنة 2008

من معطيات الجدول أعلاه نستنتج ما يلي :

-تطور اليد العاملة الفعلية بولاية جيجل من سنة إلى أخرى بنسب شبه متوازنة بين قطاعي الفلاحة والصناعة منذ 1977 إلى سنة 1998 لتنخفض نسبة الصناعة إلى 9,64% بالرغم من توطن العديد من الوحدات الصناعية وهذا مرده إلى وجود خلل في بيانات 1977 ليستمر الانخفاض سنة 1998 بنسبة 7,34% وهذا راجع للأزمات و التي

تعرض لها هذا القطاع والتغيرات الجذرية التي مر عليها وخصوصا في الفترة التي سلكت البلاد التوجه من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر مما عمدت العديد من الوحدات إلى تسريح العمال ليتواصل هذا الانخفاض حتى سنة 2008 إلى 4,88% .

– انخفاض نسبة اليد العاملة بالقطاع الفلاحي منذ سنة 1977 لترتفع مجددا سنة 2008 إلى 20,52% وهذا راجع للاهتمام الذي أولته الدولة بهذا القطاع وتشجيع الاستثمار به.

– استحواذ قطاع الخدمات على أعلى النسب عبر مختلف الفترات الزمنية حيث تعدى النصف من مجموع القوى العاملة بالولاية مما يفسر سيطرته على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان يليه قطاع البناء والأشغال العمومية .

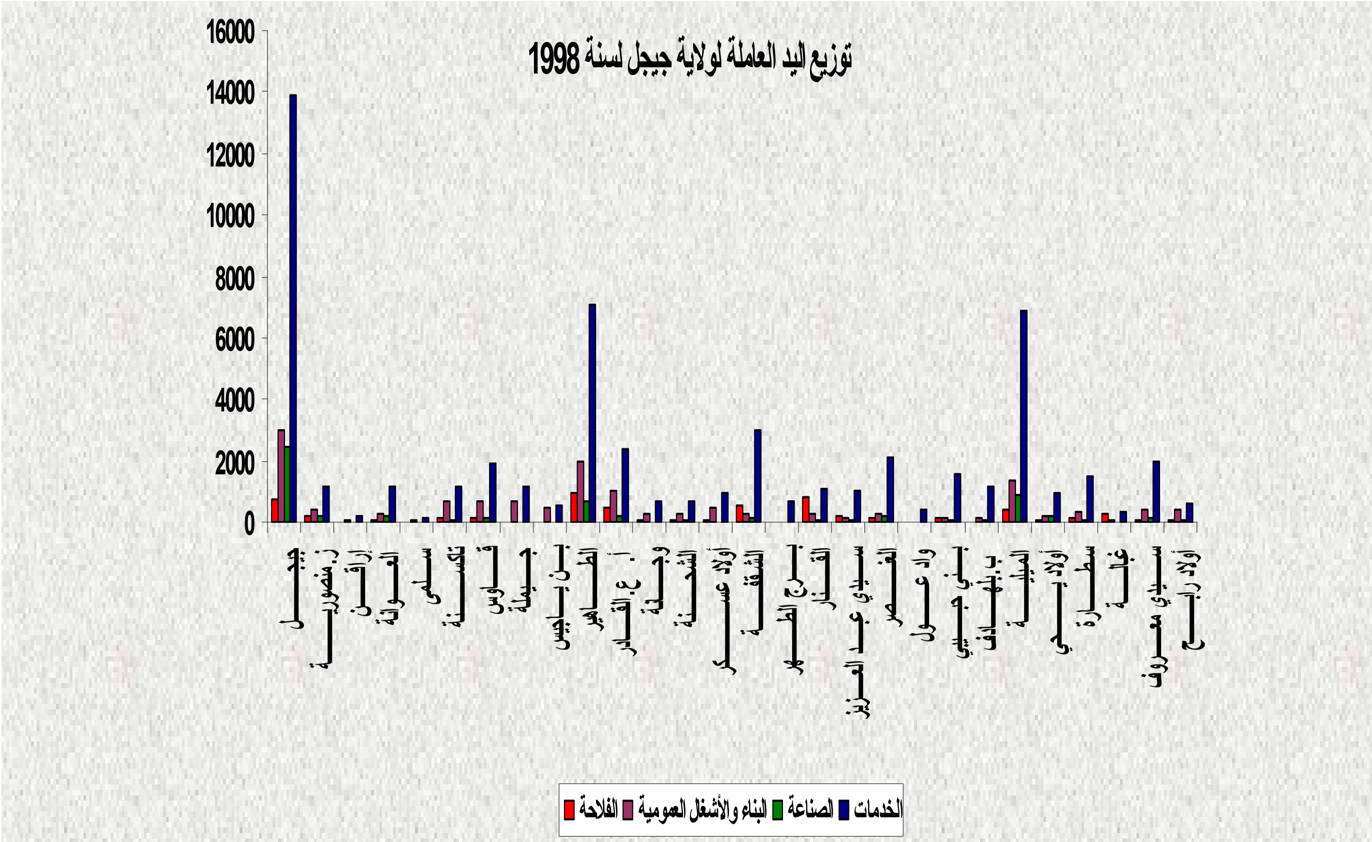
– وبالنظر إلى نسبة اليد العاملة إلى سكان الإقليم فإننا نجد أن هناك توازن نسبي بين الفترات فقد وصلت سنة 1977 إلى 14,54% لترتفع سنة 1987 إلى 17,14% ثم إلى 14,44% سنة 1998 لترتفع مرة أخرى إلى 28,1% سنة 2008 وهذا دليل على انخفاض نسبة البطالة بالإقليم كما يعكس هذا التطور العلاقة المرتبطة بين تطور حجم السكان وتطور نسبة اليد العاملة.

ولإيضاح الفكرة أكثر وحتى تتسنى عملية التحليل والمقارنة سننتقل من المستوى الولائي إلى المستوى البلدي وذلك بتوزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية لسنتي 1998 و2008 حسب معطيات الدليل الإحصائي لولاية جيجل وانطلاقا من الشكل أدناه نلاحظ مايلي:

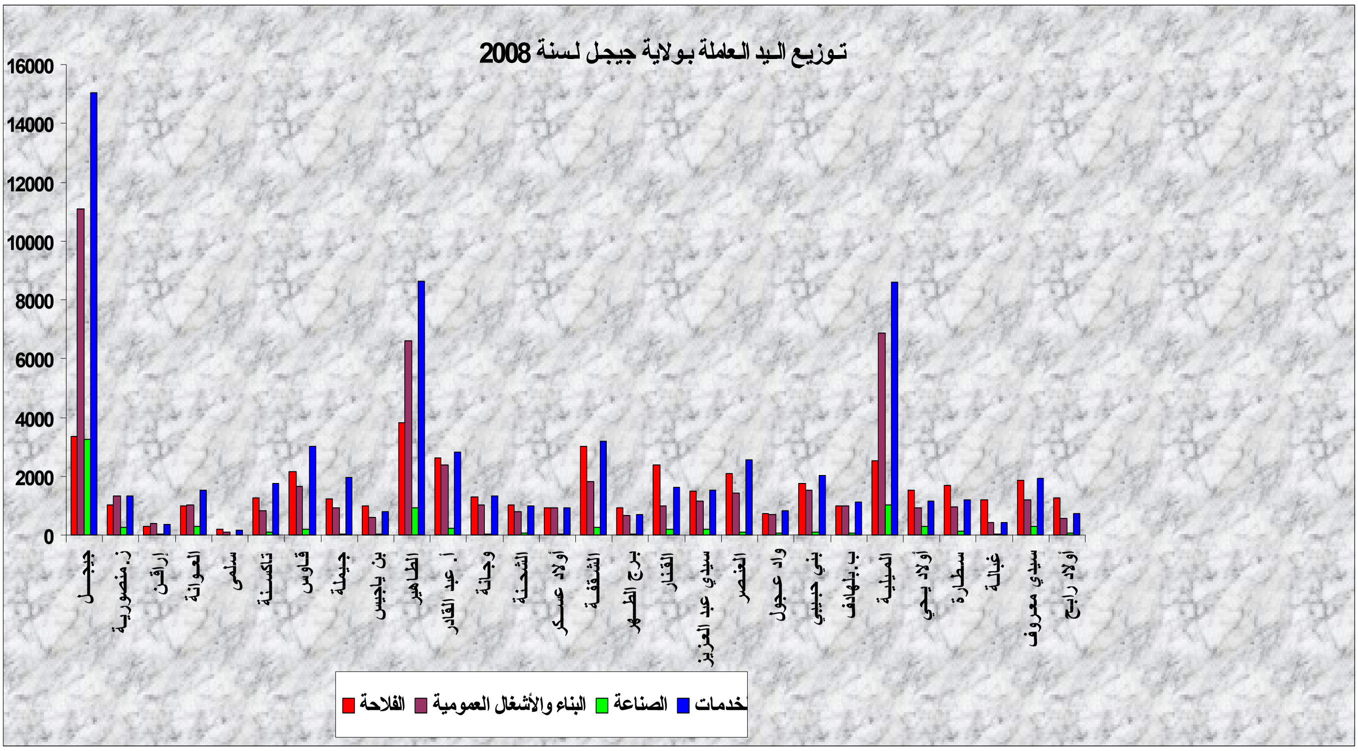
– ارتفاع اليد العاملة يبرز في الثلاث أقطاب الرئيسية للولاية :جيجل ، الطاهير والميلية عبر جميع القطاعات الاقتصادية حيث يصل عددهم إلى القمة في قطاع الخدمات فالبناء والأشغال العمومية يليه قطاع الصناعة ومن ثم قطاع الفلاحة.

– وجود ارتفاع نسبي في اليد العاملة لقطاع الخدمات في سنة 1998 عن الفترة الموالية عبر أغلبية البلديات على عكس القطاعات الأخرى التي شهدت تقدما في القوة العاملة في سنة 2008 عن سنة 1998 حيث حظي القطاع الفلاحي منذ سنة 2000 بدعم مختلف المشاريع من طرف الدولة عبر برامج استثمارية مست مختلف المنتوجات الزراعية والحيوانية مما شجع الكثير من الفلاحين والمنتجين على الاستمرار في هذا القطاع، أما بالنسبة للقطاع الصناعي فرغم تدني نسبة اليد العاملة والضعف العام به إلى أن هناك تطور ملحوظ في القوى العاملة لسنة 2008 ومرد ذلك إلى التشجيعات التي انتهجتها الدولة في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار دعم وتشغيل الشباب لتوفير فرص العمل. وتبقى المعطيات البيانية المتعلقة بتطور وتوزيع القوى العاملة على مختلف الفعاليات الاقتصادية تخفي الكثير من الحقائق عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الولاية كمعدلات البطالة والسكان النشطين وغيرها وهذا ما سيعرض في النقطة الموالية.

الشكل رقم : 4



الشكل رقم 5



ثانيا:تطور التركيب الاقتصادي لسكان الولاية:

نظرا لنقص المعطيات المتعلقة بالتركيب الاقتصادي للسكان عبر سنوات 1977 و1987 نكتفي بعرض التطور بين سنتي 1998 و2008 استنادا إلى تقديرات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وتجدر الإشارة إلى وجود تناقض في عدد السكان بين ما سنبينه في هذا الجدول لسنة 1998 ومعطيات التعداد العام للسكن والسكان باعتبار التقديرات المعمول بها في هذه السنة أكثر دقة بتصريح موظفي المصلحة لاقترابها من الواقع أكثر.

جدول رقم 6: تطور التركيب الاقتصادي بولاية جيجل لسنتي 1998 و2008

البلديات	سنة 1998				سنة 2008			
	إجمالي السكان	السكان النشطين	معدل البطالة	معدل النشاط الاقتصادي	إجمالي السكان	السكان النشطين	معدل البطالة	معدل النشاط الاقتصادي
جيجل	115678	28716	30,05	24,82	131470	46415	18,13	35,30
إيراقن	4088	847	67,06	20,72	4624	1466	15,14	31,70
العوانة	12384	2436	30,41	19,67	13141	1736	11,21	13,21
زيامة	11945	2645	28,80	22,14	13549	4889	11,02	36,08
الطاهير	67095	16352	34,57	24,37	76284	26298	14,08	34,47
الأمير	31870	7060	42,59	22,15	36168	10119	19,63	27,98
الشقفة	25187	6004	34,51	23,84	28720	9866	15,24	34,35
الشحنة	9453	2049	49,58	21,68	10831	3317	13,3	30,63
الميلية	69163	17063	10,75	24,67	79543	27014	24,96	33,96
س.معروف	19314	4405	40,95	22,81	21897	6212	14,55	28,37
سطارة	13748	3123	34,29	22,72	15686	5402	22,55	34,44
العنصر	18738	4027	30,99	21,49	21519	9197	10,48	42,74
س.عبد العزيز	9091	1801	18,32	19,81	10380	4794	9,14	46,18
قاوس	21439	5088	43,51	23,73	24425	8372	9,54	34,28
غبالة	5228	1187	41,11	22,70	5302	2442	11,22	46,06
ب.بلهادف	10965	2428	43,82	22,14	12405	4068	15,17	32,79
جيملة	15513	3363	44,42	21,68	17695	5204	19,06	29,41
سلمى	1564	383	20,36	24,49	1767	632	15,45	35,77
أولاد عسكر	12780	2655	43,35	20,77	14694	3941	25,1	26,82
القنار	13747	3438	34,87	25,01	15943	5546	10,19	34,79
أولاد يحي	17599	3092	54,23	17,57	20078	5104	20,93	25,42
بني ياجيس	10352	2102	49,66	20,31	11818	3447	27,62	29,17
خيري واد عجول	4612	966	53,62	20,95	5134	2626	12,15	51,15

تاكسنة	14974	3423	39,78	22,86	17060	5014	18,83	29,39
الجمعة بني حبيبي	13032	3039	36,55	23,32	14711	6711	10,22	45,62
برج الطهر	4893	1209	37,63	24,71	5689	2654	14,81	46,65
أولاد رابح	10142	2249	46,82	22,18	11426	3642	33,11	31,87
وجانة	8612	2052	46,44	23,83	9786	4358	11,06	44,53
المجموع	573206	133123	38	23,22	651745	221456	16,98	33,98

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية +الديوان الوطني للإحصاء

من معطيات الجدول أعلاه نستخلص مايلي:

- وصل معدل البطالة الولائي سنة 1998 إلى 38% وهو مرتفع مقارنة بسنة 2008 الــذي قــارب 17% ناهيك عن معدل النشاط الاقتصادي الذي زادت نسبته سنة 2008 إلى 33,98% وهو مؤشر محفز للولاية على توافر فرص العمل في السنوات الأخيرة مقارنة بالعشرية الماضية.
- أما إذا نزلنا إلى المستوى البلدي فنجد أن معدلات البطالة مرتفعة على مستوى أغلبيــة البلــديات وحــتى بالأقطاب الحضرية سنة 1998 وهذا راجع إلى قلة فرص العمل وغلق بعض الوحدات الإنتاجيــة كوحــدة تعليب الأسماك بمدينة جيجل.
- هناك 14 بلدية من أصل 28 تفوق معدلات البطالة بها المعدل الولائي ومعظمها بلديات جبلية وعليه فــإن هذه المعدلات تعكس بوضوح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه المناطق حيث تصل في بلدية بن ياجيس إلى 49,66% وايراقن إلى 67,06% مما تعتبر أوساطا محفزة للهجرة المستمرة باتجاه المناطق الأكثــر تطورا بالولاية مما قد ينجر من آثار سلبية على مستوى المناطق الطاردة أو المستقبلة. ورغم انخفاض معــدل البطالة بكل البلديات سنة 2008 إلا أنه بقي في البلديات الجبلية خصوصا مرتفعا عن المعدل الولائي الــذي قارب 17% حيث قدر في بلدية بن ياجيس ب 27,62% أما أولاد يحي فقد وصل إلى 20,93%.
- أما إذا رجعنا إلى معدل النشاط الاقتصادي فنجد أن هناك تطورا في قيمته على المستوى الولائي حيث بلــغ 23,22% سنة 1998 ليرتفع إلى 33,98% سن 2008 ويقصد بمعدل النشاط الاقتصادي بنسبة الــسكان النشطين أو الذين وصلوا سن العمل إلى إجمالي السكان وبالتالي فإن تزايد معدل النشاط الاقتصادي قد ارتبط بزيادة حجم السكان النشطين وهذا نلاحظه على المستوى الولائي كما المستوى البلدي حيث نميز تطورا في معدل النشاط الاقتصادي عبر المجالات البلدية ماعدا بلدية العوانة التي شهد معدل نشاطها الاقتصادي تناقصا من سنة 1998 بــ 19,67% إلى 13,21% وذلك راجع لانخفاض حجم السكان النشطين بالرغم من ارتفاع إجمالي سكان البلدية ويرتبط ذلك عموما إلى ظهور الهجرة جليا بهذه المنطقة سواء باتجاه عاصمة الولاية أو إلى خارج حدود الولاية والبلاد . وبالرغم من تأثير الهجرة الداخلية على أغلبية بلديات الولاية وخصوصا الجبلية إلا أننا نجد أن هناك استقرارا وتطورا في نسبة السكان النشطين بسبب الاهتمام الذي ظهر في العشرية الأخيرة بالمناطق النائية بهدف فك العزلة واستقرار السكان.

III – الدراسة العمرانية :

منذ الاستقلال شهدت الجزائر حركة واسعة للسكان إلى التجمعات الحضرية نتيجة للتدخلات التي قامت بها الدولة على مستوى المجال بالتركيز على تطوير مختلف القطاعات حسب الأولوية وخاصة الصناعية منها، إذ تم توطين أهم الهياكل بالمراكز الحضرية أين الظروف مشجعة للتطور الصناعي حيث الهياكل المينائية، طرق المواصلات والتجهيزات الإدارية التي امتصت نسبة من اليد العاملة من جهة وعرفت من جهة أخرى توسع عمراني وسكاني رهيب لا يتوافق مع نوع وطبيعة توسع المدن بالدول المتقدمة الذي كان أساسه التطور التكنولوجي .هذا التدخل على المراكز الحضرية سواء بالمدن الكبرى كالعاصمة أو المدن الصغرى أدى إلى هجرة قوية من الريف وحركية واسعة للسكان، حيث عرفت المدن نموا رهيبا على عكس نمو السكان الريفيين الذي تميز بالبطء حيث بلغ عددهم 8.062.213 نسمة سنة 1966 ليرتفع إلى 10.107.642 نسمة سنة 1977[1].

ومقارنة بسكان الحضر فقد تضاعفت نسبتهم في نفس الفترة حيث انتقلت نسبة التحضر وطنيا من 31% إلى 41% سنة 1977 لتصل إلى 58,30% سنة 1998 وإلى 62,59% سنة 2008 حسب الإسقاطات لعدم توفر المعطيات الإحصائية.

1- الشبكة الحضرية بولاية جيجل:

كما تمت الإشارة سابقا أن هذا النمو لم يكن متركزا فقط في المدن الكبرى ولكنه اجتاح المدن الصغرى خاصة تلك التي استفادت من الترقيات الإدارية إذ حظيت ولاية جيجل بترقيتها إلى مقر ولاية سنة 1974 لتستفيد من مجموعة من المرافق الإدارية والاجتماعية وحتى الاقتصادية مما أثر ذلك عل تطور السكان خصوصا بين الريف والحضر والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 7: تطور سكان الريف والحضر

	إجمالي السكان	عدد سكان الحضر	عدد سكان الريف	نسبة التحضر	نسبة التريف
1977	324.657	57.794	266.863	%18	%82
1987	472.312	120.852	351.460	%26	%74
1998	572.685	258.913	314.295	%45	%55
2008	636.948	398.637	238.311	%62,59	%37,41

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء+معالجة شخصية

نستنتج من الجدول أعلاه الحقائق التالية :

[1] Cherif Rahmani,, **La Croissance Urbaine en Algérie**.Alger,O.P.U 1982, p94.

- التطور السريع في عدد سكان الحضر بأكثر من الضعف فمن 57.794 نسمة سنة 1977 إلى 120.852 نسمة سنة 1987 وإلى 258.913 نسمة سنة 1998 وإلى 398.637 نسمة سنة 2008.
- النمو البطيء لسكان الريف من 266.863 نسمة سنة 1977 إلى 351.460 نسمة سنة 1987 ليحدث تراجع في سنة 1998 إلى 314.295 نسمة فإلى 238.311نسمة في السنة الـــموالية .
- ارتفاع نسبة التحضر منذ 1977 من 18% لتصل إلى 45% 1998 بينما نسبة سكان الأرياف في تراجع تدريجي إذ كانت تبلغ 82% سنة 1977 لتصبح 55% في سنة 1998. وبمقارنة هذه النسب بالمعدل الوطني نجد أن نسبة التحضر الوطنية وصلت إلى 58,30% سنة 1998 بينما نسبة سكان الأرياف بلغت 41,7% فرغم ازدياد وتيرة نسبة التحضر في الولاية إلا أنها منخفضة بالمقارنة مع المعدل الوطني وبالتالي تعتبر البنية الحضرية ضعيفة كون المنطقة مازلت محافظة على الطابع الريفي الذي تتميز به ولكن هذا لا ينفي التطور السكاني الذي شهدته مراكزها . استنادا للإسقاطات التي طبقت على عدد سكان البلديات لسنة 2008 فقد قفزت نسبة التحضر بالولاية إلى 62,59% أي أكثر من نصف سكان الولاية يقطنون المراكز الحضرية والجدول الموالي يوضح ذلك

جدول رقم 8: النمو الحضري بولاية جيجل

	إجمالي عدد السكان	إجمالي سكان الحضر	معدل النمو السكاني	معدل النمو الحضري	نسبة التحضر
1977	324.657	57.794	-	-	%18
1987	472.312	120.852	%3,70	%7,05	%26
1998	572.685	258.913	%1,74	%6,60	%45
2008	636.948	398.637	1,1	%4,24	%62,59

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء+مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

يتضح من الجدول : - أن النمو السكاني في الولاية قد صاحبه نموا سكانيا في المدن ولكن بالنظر إلى معدلات النمو فنلاحظ أن نسبة النمو الحضري كانت أعلى من نسبة النمو السكاني.

- ازدياد وتيرة النمو السكاني في الفترة ما بين 1977 و1987 بمعدل نمو وصل إلى 3,70% وهو أكبر من المعدل الوطني لنفس الفترة الذي قدر ب: 3,08%[1] لينخفض في الفترة الموالية إلى 1,74% وإلى نسبة أقل نوعا ما وصلت إلى 1,1% سنة 2008 ويمكن القول أن هناك استقرار في نسبة النمو السكاني بالولاية.

- سجل النمو الحضري نسبة 7,05% في الفترة الأولى لتنخفض إلى 6,60% ثم إلى 4,24% من سنة 1998 إلى 2008 على عكس نسبة التحضر التي ارتفعت في نفس السنة إلى 62,59% وهذا دليل على أن نمو سكان المدن غير مرتبط بالمواليد والوفيات أي بالزيادة الطبيعية للسكان فقط وإنما له ارتباطا وثيقا بالهجرة الداخلية للسكان كذلك.ومن أجل إعطاء صورة أكثر وضوحا عن النمو الحضري بالولاية نقوم بدراسة و تقييم الشبكة الحضرية بالولاية.

[1] المخطط الولائي للتهيئة العمرانية –التقرير الأولي-، ص 44.

2 – تقييم الشبكة الحضرية بولاية جيجل :

حسب نتائج تعدادي 1966 و1977 صنفت ولاية جيجل ضمن المجالات شبه الحضرية ماعدا بلدية جيجل التي صنفت حضرية حيث قدر عدد السكان بها 25737 نسمة سنة 1966 أما سنة 1977 فقد ضمت 35065 نسمة أما تجمعي الطاهير والميلية فقد كانا تجمعين ريفيين كبيرين.وقد سطرت خطوط مميزة لتوطن الإنسان عبر مجال الولاية والمتمثلة في :

- سيطرة المناطق السكانية المبعثرة حيث كان يقطن التجمعات السكانية سنة 1977 ما يقارب ¼ السكان.
- ضعف وزن الشبكة الحضرية مقارنة بالميزة الريفية القوية التي تتميز بها الولاية حيث وصلت نسبة سكان الحضر سنة 1977 إلى 18% (وتجدر الإشارة أن بلدية الميلية صنفت سنة 1966 شبه ريفية وبلدية الطاهير ريفية، أما سنة 1977 فقد صنفت الميلية شبه حضرية والطاهير شبه حضرية نسبيا).لتتغير الموازين سنة 2008 بنسبة تحضر وصلت إلى 62,59% كما أشرنا سابقا.
- تركز الشبكة الحضرية في المنطقة الساحلية وسهل واد الكبير.
- ضعف ونقص التجمعات في المنطقة الجبلية كان من الأسباب التي ساعدت على إنشاء أول حاجز للتروح الريفي.
- وصل عدد التجمعات السكانية 17 تجمع سنة 1966(حسب الجدول أدناه) لينتقل إلى 33 تجمع سنة 1977 ومن تم إلى 66 سنة 1987 فإلى 79 تجمع سنة 1998 وإلى 82تجمع سنة 2008، وانتقل عدد السكان بهم من 47940 نسمة سنة 1966 إلى 427.857 نسمة سنة 1998 فإلى 469.949 سنة 2008.

جدول رقم 9: تطور السكان بالتجمعات السكانية

السنوات	عدد التجمعات	عدد السكان
1966	17	47.940
1977	33	84.662
1987	66	220.208
1998	79	427.857
2008	82	469.949

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء+معالجة شخصية

- إن النمو المهم لسكان التجمعات يعكس الاتجاه القوي والحركة الدائمة للسكان إلى معظم التجمعات السكانية والحضرية منها بالخصوص من جهة وإلى تضاعف عدد التجمعات من جهة أخرى. وترجع هذه الدينامكية إلى عاملين أساسيين هما:

1- التقسيم الإداري لسنة 1984 والذي ساهم في بروز مراكز جديدة متمثلة في مراكز البلديات والدوائر ناهيك عن تكوين تجمعات سكانية ثانوية جديدة منبثقة عن المشاتي أو المناطق المبعثرة والتي تميزت بتضخم السكان .

2- توزيع البلديات ذات كثافة سكانية متجمعة عالية يظهر التنظيم الحالي للشبكة الحضرية بالولاية ويرتبط بوفرة التجهيزات العمومية ونوعية هياكل الربط وتوزيع الوحدات الصناعية بتلك المراكز.وتبقى المناطق الجبلية بعيدة عن هذا المستوى ومتطرفة عن الهياكل وعن التجمعات الحضرية الرئيسية.

3- التوزيع الزمني والمجالي للتجمعات الحضرية والعمرانية بولاية جيجل:

أ- التجمعات العمرانية:

بلغ عدد التجمعات السكانية بولاية جيجل في سنوات الستينات 17 مركزا بعدد سكان يصل إلى 47940 نسمة لينتقل بعد ذلك في غضون 10 سنوات إلى قرابة النصف بـــ33 مركز حسب تعداد 1977 فإلى 66 مركز سنة 1987 بين تجمعات رئيسية وأخرى ثانوية لتضم الولاية بعد ذلك حسب إحصائيات عام 1998، 26 مركزا رئيسيا و 53 تجمعا ثانويا أما في سنة2008 فقد وصل إلى 82 تجمع منها 55 تجمع ثانوي ناهيك عن التجمعات المبعثرة ومن بين المراكز الرئيسية هناك 11 تجمع يشكلون مقر مركز دائرة وتختلف هذه المراكز من حيث أحجامها وتوزيعها وبعمل مقاربة رقمية لتسلسل المراكز الرئيسية حسب أحجامها نسجل أنها تنحصر مابين 738 نسمة في إيراقن و 132.590 نسمة ببلدية جيجل حسب إحصائيات 2008 وبالنظر إلى الخريطة رقم 06 والجدولين رقم09 و 10بالملحق فتظهر هذه المقاربة مايلي :

- بروز 3 مراكز منفصلة عن مجموع مراكز الولاية : جيجل ، الطاهير، والميلية بعدد سكان يصل إلى 196.813نسمة سنة 1998 ليرتفع عدد السكان إلى 236.708 سنة 2008 أي بنسبة 61% من مجموع سكان تجمعات المراكز الرئيسية و 44,35% من إجمالي سكان التجمعات.
- وجود 8 مراكز يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة سنة 1998 وهي : العنصر، سيدي عبد العزيز، قاوس، القنار، تاكسنة، وجانة، الأمير عبد القادر،والشقفة.ويصل مجموع سكانها إلى 78.878 نسمة أي بنسبة 25,15% من مجموع سكان تجمعات المراكز الرئيسية و 18,43% من إجمالي سكان التجمعات.ليرتفع هذا العدد سنة 2008 إلى 14 مركزا إذ أضيفت كلا من: زيامة، سيدي معروف، سطارة، جيملة، أولاد يحي والجمعة بن حبيبي. بمجموع سكان يصل إلى 237.375 نسمة أي بنسبة 61,16% وهذا دليل على النمو الحضري الواضح لهذه المناطق وإقبال السكان على الاستقرار بها .

- و5 مراكز انحصر عدد سكانهم بين 3000 و5000 نسمة 1998 وهي: الزيامة المنصورية، العوانة، الجمعة بني حبيبي، سطارة، سيدي معروف بنسبة لا تتعدى 7% من إجمالي سكان التجمعات الرئيسية و 5% من إجمالي سكان كل التجمعات.ليصبح مركزا واحدا سنة 2008 والمتمثل في مركز بلدية أولاد رابح بعدد سكان يصل إلى 3200 نسمة.

أما باقي المراكز والتي تبلغ 11 مركزا والمحصورة بين 500 و 3000 نسمة فقد وصلت نسبة السكان بها إلى 5% من مجموع سكان التجمعات الرئيسية و 4% من إجمالي سكان كل التجمعات.لتنخفض هذه التجمعات إلى 8 تجمعات بنسبة سكان تقدر ب 3,29% وتبقى كلا من بلديتي بن ياجيس وسلمى تصنفان كآخر مركزين لكونهما بلديتين ريفيتين لم يرتقي بهما مركز البلدية إلى مركز رئيسي وبالتالي انعدام السكان بهما.

أما إذا أخدنا عدد التجمعات العمرانية فنجد نسبتها تزداد بالمناطق السهلية والساحلية منها وتقل كلما اتجهنا جنوبا نحو المناطق الجبلية إذ تتركز غالبا في كل من بلديات : جيجل ،الطاهير، الميلية، الأمير عبد القادر، الشقفة، سطارة، العنصر، قاوس وذلك كون معظمها تتوفر على سهول زراعية خصبة إضافة إلى وقوع الهياكل القاعدية والمناطق الصناعية والبنية التحتية يتلك المناطق وتجدر الإشارة إلى ارتفاع هذه النسبة ببلدية أولاد عسكر استثناء رغم كونها منطقة جبلية وذلك للاهتمام بتنميتها وفك العزلة عنها وعن البلديات المجاورة وخصوصا بلدية الطاهير من جهة وتوفرها على مساحة زراعية معتبرة من جهة أخرى مما ساعد على استقرار السكان

- قلة نسبة التجمعات تتركز بالمناطق الجبلية المحضة مثل ايراقن، وجانة، برج الطهر، بن ياجيس، أولاد يحيي، سلمى وغبالة وهذا راجع للطبوغرافية المعقدة وقلة المرافق المساعدة على المعيشة والظروف الأمنية التي مرت بها المنطقة مما تسبب في صعوبة ظروف الحياة وتقلص عدد السكان وبالتالي قلة التجمعات السكانية.

جدول رقم10 :تطور معدل النمو بالتجمعات

السنوات	معدل النمو السكاني الوطني	معدل النمو السكاني الولائي	معدل نمو سكان التجمعات
1977-1966	%3,21	%2,45	%5,03
1987-1977	%3,06	%3,50	%8,89
1998-1987	%2,15	%1,73	%5,82
2008-1998	%1,72	%1,1	%1,5

المصدر: معالجة شخصية

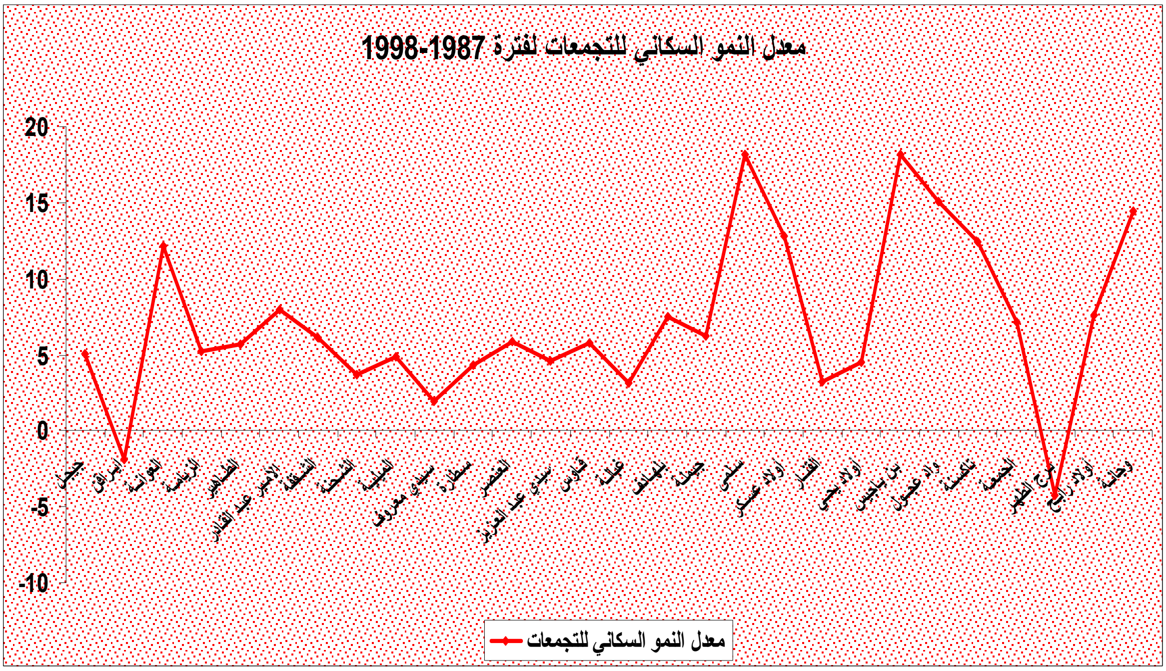
- وبعمل مقارنة خاطفة لمعدل النمو السكاني ومعدل نمو سكان التجمعات بالولاية عبر مختلف الفترات استنادا إلى الجدول رقم 10 نلاحظ ارتفاع معدل النمو السكاني للتجمعات منذ 1966-1977 عن المعدل السكاني العام وعن المعدل الوطني وذلك لتركز السكان بالمراكز الرئيسية للبلديات وقد زادت هذه النسبة بالفترة الموالية إلى 8,89% أين ارتقت العديد من البلديات إلى مراكز دوائر والعديد من القرى إلى مراكز بلديات ثم انتقل إلى 5,82% في فترة 1987-1998 وهذا ما سجلناه في معدلات النمو السكاني العام للولاية حيث انخفض في الفترة من 1987-1998 مقارنة بالفترة السابقة وهذا راجع لعاملين أساسيين أولهما انخفاض الزيادة الطبيعية بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر عليها البلاد وثانيها الظروف الأمنية الصعبة والتي شجعت الهجرة إلى خارج الولاية بحثا عن الاستقرار وقد صنفت الولاية سنة 1998 كولاية طاردة للسكان حيث قدر صافي الهجرة ب: -19126 نسمة.

وقد شهد هذا المعدل سقوطا حرا في الفترة ما بين 1998-2008 أين وصل إلى 1,5% وهو يقارب معدل النمو السكاني العام البالغ 1,1% وأقل من المعدل الوطني الذي بلغ1,72% ما يفسر انخفاض موجة الهجرة التي شهدتها أغلب المراكز العمرانية في فترة التسعينات واستقرار الأوضاع الأمنية للمنطقة.

- وبملاحظة الشكلين أدناه نجد مايلي:

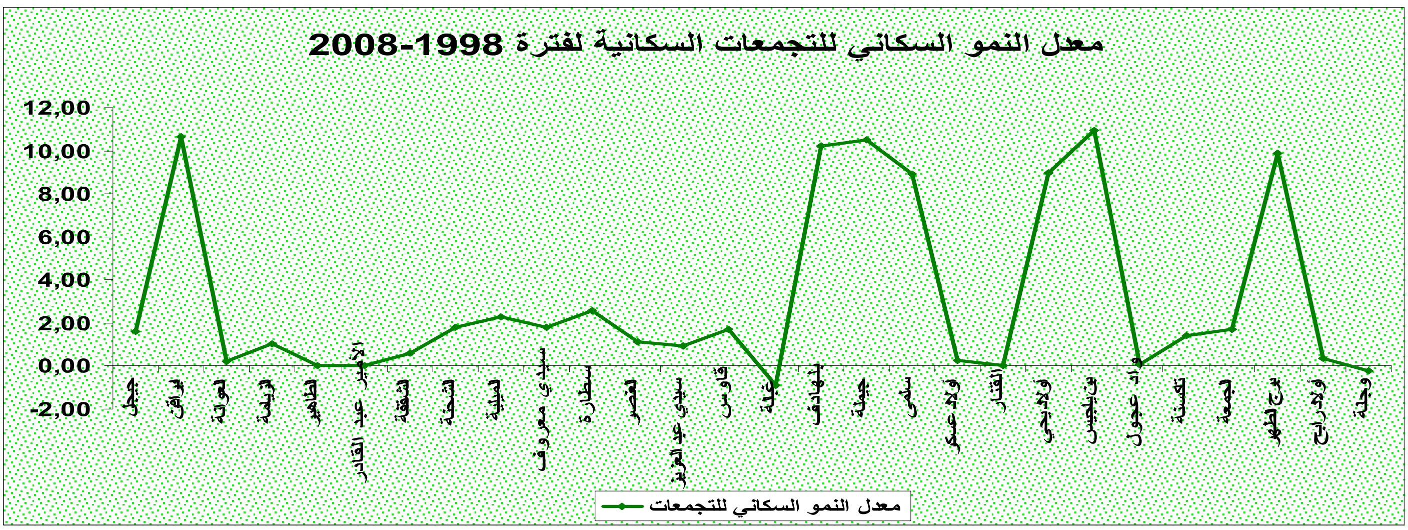
- اختلاف كبير بين معدلات نمو التجمعات للفترتين ما بين 1987-1998 و 1998-2008 حيث كانت مرتفعة بجميع بلديات الولاية بالفترة الأولى ماعدا بلديتي برج الطهر، وإيراقن التي أعطت معدلات نمو سلبية لسكان التجمعات مما يفسر عملية الطرد التي تمارسها على السكان وذلك راجع لظروف المنطقتين بتلك الفترة سواء الاقتصادية والأمنية على السواء، لتنعكس الأمور في الفترة الموالية وتتحول المراكز العمرانية بالبلديتين إلى مراكز جذب واستقرار السكان المحليين بعد التحسن النسبي للظروف المعيشية والأمنية وتصبح التجمعات العمرانية لكلا من بلديتي وجانة وغبالة تسجلان معدلات سلبية مما يفسر استمرارية هجرة السكان من هاتين المنطقتين.
- إن ارتفاع معدل نمو المراكز العمرانية عن معدل النمو العام بالفترة الأولى يعود بصورة أساسية إلى حركة الهجرة الداخلية داخل البلدية نفسها من المناطق المبعثرة المحيطة بالتجمعات العمرانية وخصوصا بالبلديات الريفية والجبلية منها مما يعطي انطباعا بفعالية الهجرة الداخلية في إحداث تباين نمو المراكز العمرانية لاسيما أن الهجرة الخارجية محدودة وغير مؤثرة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض معدلات الوفيات كما مر معنا سابقا في الدراسة السكانية.
- معدل نمو المراكز العمرانية الرئيسية بالفترة الأولى قريب من معدل النمو العام للمراكز الذي وصل إلى 5,83% فمدينة جيجل وصل معدل نمو تجمعاتها إلى 5,02% بينما مدينة الطاهير فقدر ب: 5,71% أما معدل نمو تجمعات مدينة الميلية فهو أقل بقليل من المعدل العام للولاية حيث قدر ب: 4,87% وتبقى المراكز الصغيرة والمتوسطة ذات معدلات نمو مرتفعة تفوق بكثير المعدل العام للولاية حيث وصلت بتاكسنة مثلا 12,40%، بن ياجيس 18,18% والعوانة 12,18% مما يفسر أثر الترقية الإدارية في نمو

الشكل رقم 6



- سكان هذه المراكز حيث استفادت المراكز التي ارتقت إلى مقر بلديات ودوائر منذ 1974 من عدة مشاريع تنموية اقتصادية منها أو خدماتية مما كان له الأثر الكبير في جذب سكان المناطق الجبلية المبعثرة واستقرارهم بمراكز هذه البلديات. أما بالفترة مابين 1998-2008 فقد سجلت بالمراكز العمرانية الرئيسية للولاية ارتفاعا في هذا المعدل عن معدل النمو السكاني العام للتجمعات عدا بلدية الطاهير التي سجلت انخفاضا عنه ب:0,02% وهذا راجع للتشبع السكاني الذي عرفته مراكزها العمرانية بعد الوفود السكانية التي استقبلتها بالفترة السابقة.

الشكل رقم 7



وانطلاقا من الخريطة رقم 06 التي توضح أحجام سكان التجمعات العمرانية والمناطق المبعثرة بولاية جيجل لسنتي 1998 و2008 فإننا نلاحظ ما يلي:

- ازدياد نسبة السكان بالمناطق المبعثرة في غالبية بلديات الولاية وخصوصا الجبلية منها حيث تفوق في كل من بلدية إيراقن، سلمى، بلهادف، أولاد يحي 80% وفي بن ياجيس 90% وتتضاءل نسبتها كلما اتجهنا إلى المناطق السهلية ذات الأراضي الخصبة أين يتجمع الناس حول الأراضي الزراعية المنتجة والقريبة من متطلبات الحياة اليومية والمتوفرة على الهياكل والتجهيزات الضرورية .إذ تقدر نسبة السكان المبعثرين ببلدية القنار مثلا ب 0,99% أما واد عجول فتصل إلى 2,36% كما تنخفض بالأقطاب الحضرية الرئيسية بالولاية حيث تصل بعاصمة الإقليم إلى 2,51% لتوفرها على كل التجهيزات الحضرية فضلا عن الخدمات الإدارية والصحية والتعليمية مما شكل الهيكل التنظيمي للمراكز العمرانية وقلص من المناطق المبعثرة لها.

كما وصلت ببلدية الطاهير إلى 2,99% بسبب وجود مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كوفرة الأراضي الزراعية الخصبة (يتقاسمها القطاع الخاص والتعاونيات النموذجية)، المنطقة الصناعية ومطار فرحات عباس مما شجع سكان التجمعات المبعثرة المحيطة بها إلى النزوح والتكتل في تجمعات عمرانية. أما بلدية الميلية فرغم ارتفاع حجم التجمعات العمرانية بها وازدياد عددهم إلى أن نسبة سكان المناطق المبعثرة وصل إلى 16,46% وهي نسبة متوسطة على العموم تعكس الطبيعة الريفية التي مازلت مميزة للمنطقة نوعا ما رغم المقومات الحضرية التي تتمتع بها ولكن هذا لا يعني أنها ليست من الأقطاب المسيطرة على التجمعات السكانية بالولاية إلى جانب مدينتي جيجل والطاهير بالرغم من عدم قدرة هذه المدن على هيكلة وتنظيم الشبكة العمرانية لمناطق نفوذها والرقي بها إلى تجمعات عمرانية حضرية فعلية إذ يتصف نمو معظم التجمعات السكانية بالفوضى والعشوائية لعدم خضوعه إلى مخططات تنظيمية وإلى أدنى مراقبة عند إقامتها أو تطورها العمراني والسكاني عبر الزمن.

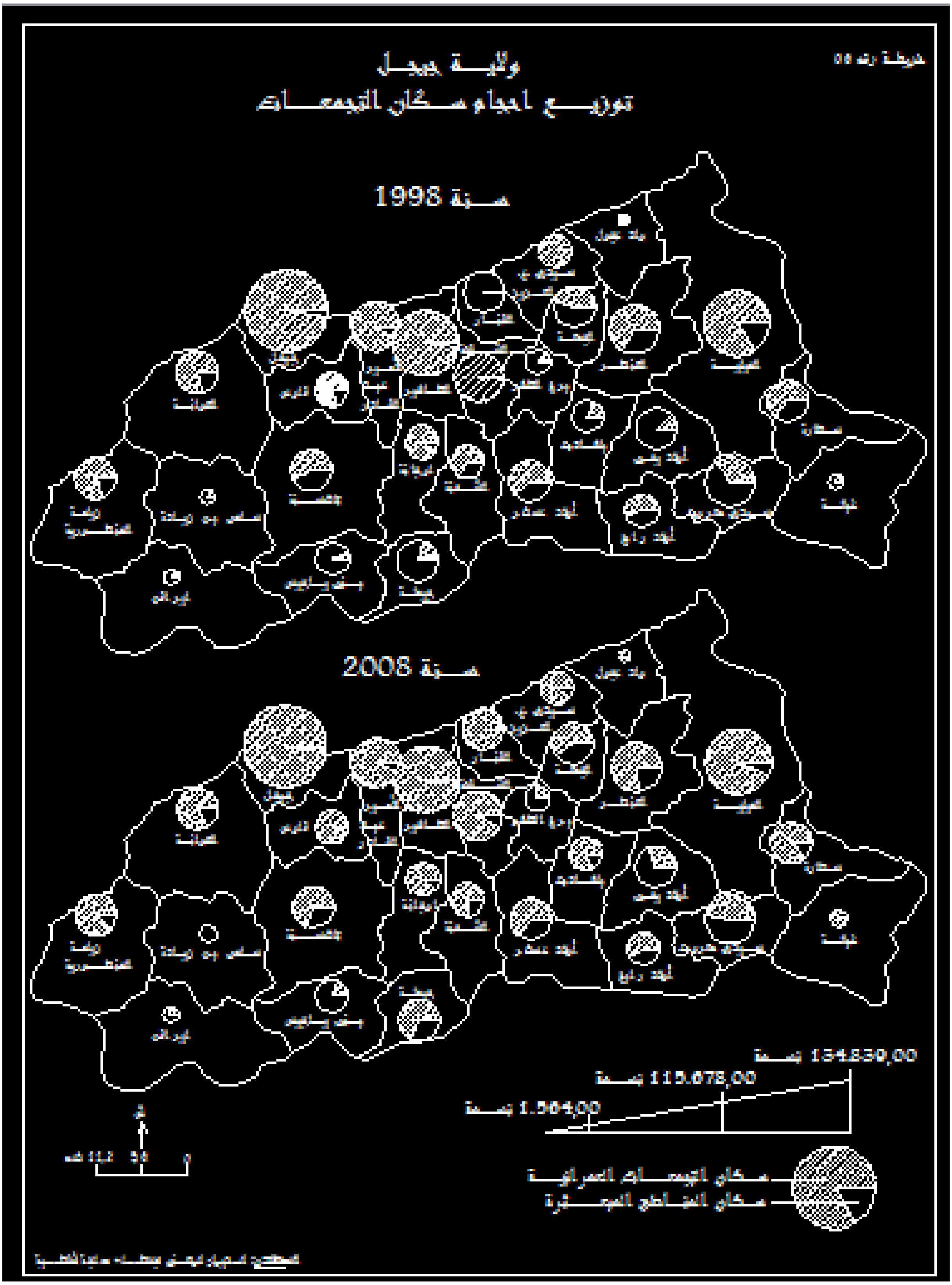
كذلك التوزيع المجالي للتجمعات يوحي بعدم التوازن ضمن تسلسل الشبكة الحضرية، هذا الاختلال الذي ظهرت بوادره في الماضي زاد حدة حاليا رغم مختلف مخططات إعادة التوازن المطبقة من طرف السلطات العمومية عن طريق تنظيم المجال بواسطة الترقيات الإدارية المتتابعة ومختلف عمليات توطين التجهيزات.

ب- المراكز الحضرية:

عند عرض تطور حجم سكان المراكز الحضرية منذ الستينات نجد أن معدل النمو الحضري للولاية يمثل أدنى معدل التحضر على مستوى الشرق الجزائري حيث لم يتجاوز 13% سنة 1977و8% سنة 1966[1]، ومع تغير الخريطة الإدارية في الجزائر سنة 1974 ثم 1984 حظيت العديد من المناطق من الترقية إلى مقر دوائر وولايات أين استفادت من تمركز الوظائف الإدارية والمرافق الاقتصادية مما سمحت بخلق ديناميكية سكانية داخل المجالات الولائية و استنادا إلى الخريطة رقم 07 والتي تظهر التوزيع المجالي والزمني للمراكز الحضرية بالولاية والذي يمثل تطور عدد سكان

[1] بوالحواش علاوة، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية – حالة إقليم جيجل-، ص 201.

خريطة رقم 06:ولاية جيجل : توزيع أحجام سكان التجمعات العمرانية



الحضر بولاية جيجل نحصر تطور النمو الحضري بالولاية عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: 1966-1977: صنف عبر الولاية تجمع حضري واحد سنة 1966 من مجموع التجمعات العمرانية المتواجدة والمتمثل في مدينة جيجل بحجم سكاني وصل إلى 25639 نسمة وبمعدل نمو حضري بلغ 8% كما سلف الذكر أما مركز الميلية فاعتبر شبه ريفي والطاهير فقد كان مركز ريفي حسب التصنيف المعتمد من طرف الديوان الوطني للإحصاء، ويعود سبب انخفاض النمو الحضري للولاية بهذه الفترة كونها صنفت ضمن الولايات الطاردة للسكان نتيجة للركود الاقتصادي وقلة الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم وضعف البنية التحتية لاسيما شبكة الطرق التي تربط التجمعات العمرانية مما جعلها تعيش في شبه عزلة.

المرحلة الثانية:1977-1987 : بلغ عدد سكان الحضر سنة 1977 قيمة 57794 نسمة مقابل 266863 ساكن ريفي مما يعطي الانطباع الأولي على أن الولاية يغلب عليها الطابع الريفي وقد كان تركز سكان الحضر بمراكز الدوائر والمتمثلة في جيجل، الطاهير والميلية وللإشارة فقد تم إهمال دائرة فرجيوة كونها انضمت إلى ولاية ميلة في التقسيم الإداري لسنة 1984، حيث تمت ترقية العديد من المناطق بولاية جيجل إلى مراكز بلديات ودوائر مما جعلها مناطق جذب سكاني وبالتالي ارتفاع وتيرة نمو السكان عموما وسكان الحضر خصوصا لتضاف كلا من بلديتي العنصر والأمير عبد القادر إلى قائمة المناطق الحضرية بالولاية سنة 1987 وقد احتلت مدينة جيجل الصدارة بنسبة تحضر تصل إلى 90% تليها بلدية الطاهير ب 51% فالميلية ب 44%.

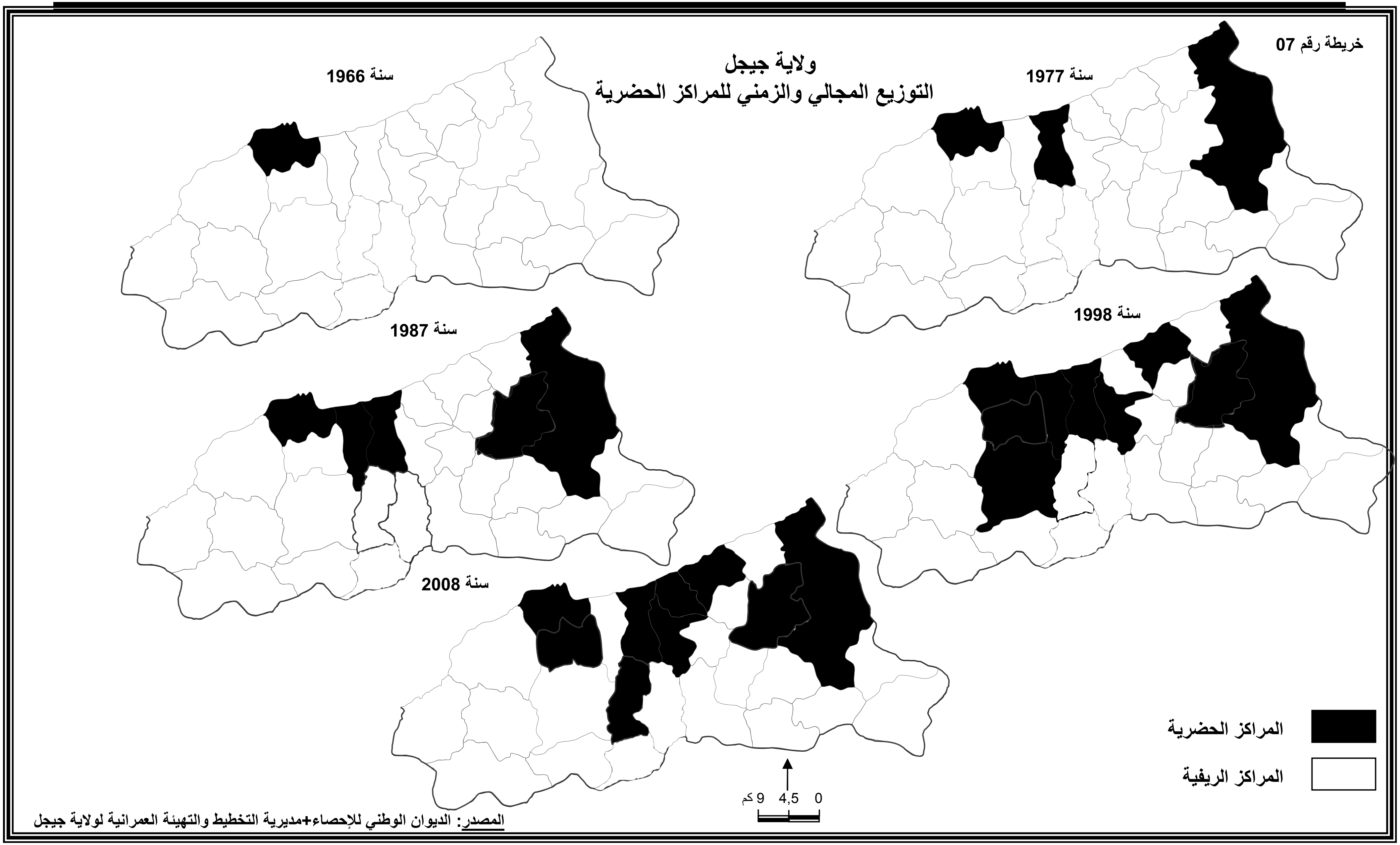
ولو أخذنا نسبة سكان الحضر إلى سكان الولاية فإن مدينة جيجل تبرز كذلك بنسبة تفوق ال50% وهذا دليل على شدة عامل الجذب الذي تتميز به هذه البلدية بقصد التعليم والانتفاع بالخدمات الأخرى وعوامل الطرد التي تدفع بسكان الريف إلى الاستقرار بالمدن.

أما إذا رجعنا إلى نسبة التحضر سنة 1987 فممكن تصنيف البلديات الحضرية بالولاية حسب المقياس التالي:

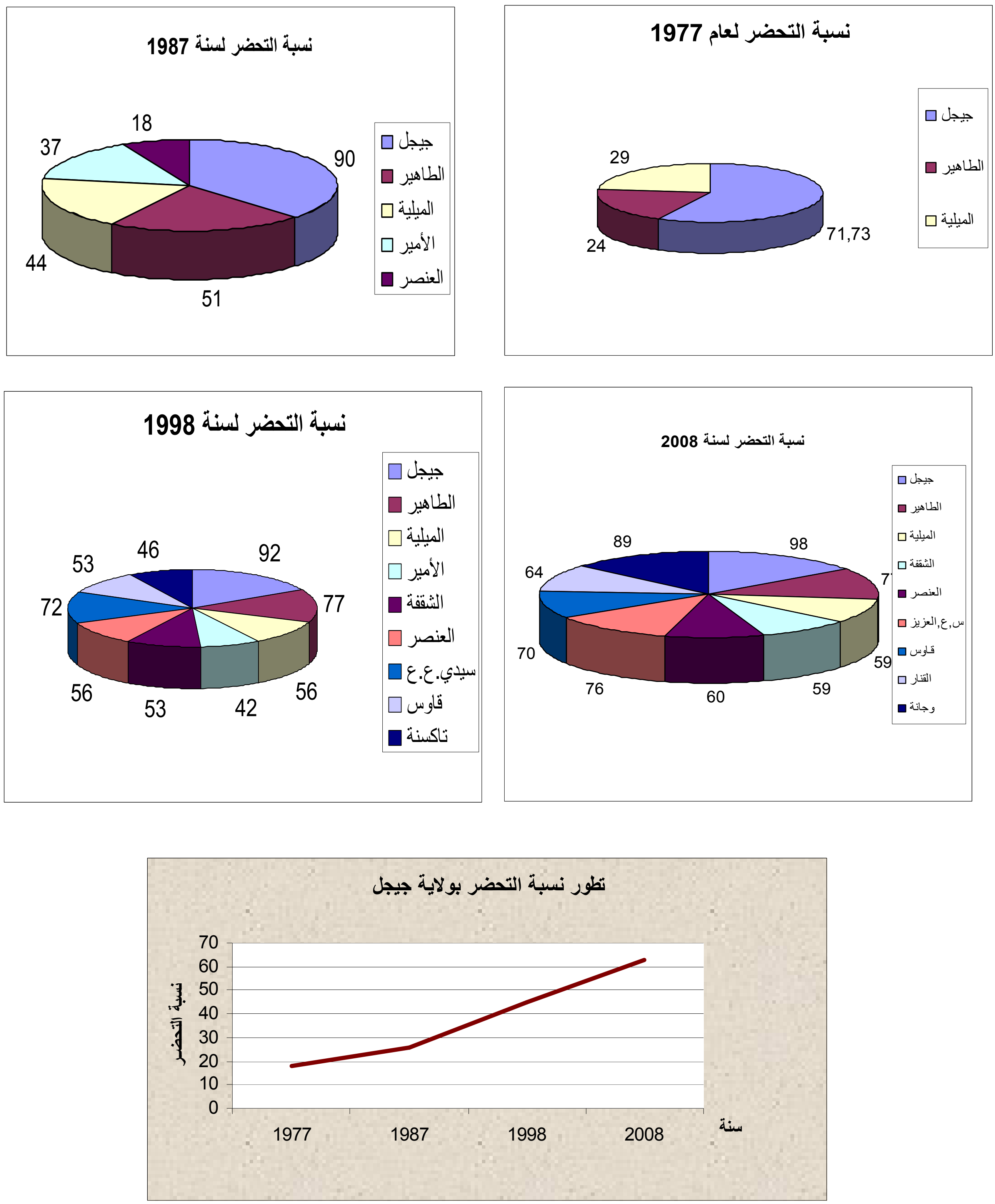
- تحضر مرتفع : 90% من السكان ببلدية جيجل.
- تحضر متوسط من 30-52% من السكان في كل من الأمير عبد القادر، الطاهير والميلية.
- تحضر منخفض أقل من 30% من السكان في بلدية العنصر.

المرحلة الثالثة: 1987-1998 : شهدت هذه المرحلة ارتفاعا في نسب التحضر بالولاية فمن 26% سنة 1987 إلى 45% سنة 1998 بانضمام أربع بلديات إلى الخمسة التي صنفت سنة 1987 كمراكز حضرية وهي كلا من بلدية الشقفة، سيدي عبد العزيز، قاوس وتاكسنة وقد صنفت البلديات الحضرية حسب نسبة التحضر كما يلي:

1- تحضر مرتفع: من 70% إلى 92% من السكان في كل من بلدية جيجل، الطاهير وسيدي عبد العزيز.
2- تحضر متوسط: من 50 -70% من السكان في كل من بلدية الميلية، الشقفة، قاوس والعنصر.
3- تحضر ضعيف: أقل من 40% في كل من الأمير عبد القادر وتاكسنة.

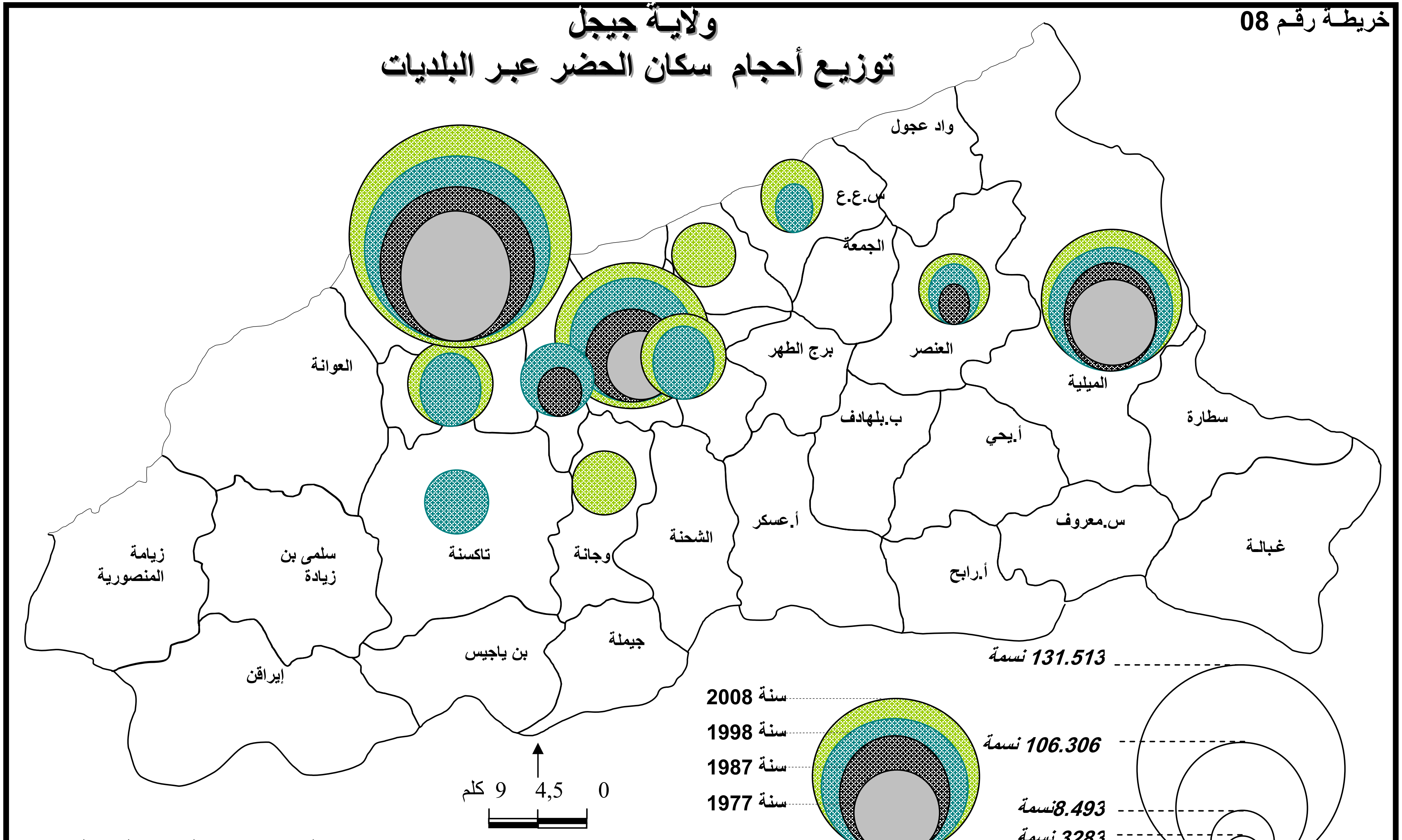

خريطة رقم 07
ولاية جيجل
التوزيع المجالي والزمني للمراكز الحضرية
سنة 1966
سنة 1977
سنة 1987
سنة 1998
سنة 2008
المراكز الحضرية
المراكز الريفية
0 4,5 9 كم
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء+مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل

الشكل رقم : 8   **تطور نسبة التحضر عبر ولاية جيجل**



خريطة رقم 08

ولاية جيجل
توزيع أحجام سكان الحضر عبر البلديات



المصدر : الديوان الوطني للإحصاء+ مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل

ولكن لو أخذنا حجم سكان الحضر فالأمر مختلف والخريطة رقم:08 تبين أحجام سكان الحضر عبر البلديات حيث نجد أن أكبر نسبة مستقرة ببلدية جيجل بـ:106306 نسمة تليها بلدية الطاهير بـ: 51311 نسمة فبلدية الميلية ب 39196 نسمة لتصل أدنى نسبة ببلدية سيدي عبد العزيز بـ:6600 نسمة.

المرحلة الرابعة:1998-2008 : تجدر الإشارة أنه لعدم توفر معطيات الشبكة الحضرية لسنة2008 على مستوى الديوان الوطني للإحصاء تم عمل إسقاطات على سكان المراكز الرئيسية لبلديات ولاية جيجل بالتنسيق مع مصالح مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل بالاعتماد على معياريين وهما: الحد الأدنى لسكان التجمع الرئيسي يصل إلى 5000نسمة و تركز 60% فأكثر من إجمالي سكان البلدية داخل التجمع الرئيسي وبالتالي عرفت هذه المرحلة تطورا ملحوظا في نسبة التحضر حيث فاقت 62%[1] وهذا راجع لتطور البنية الحضرية المنعكسة عن التغيرات الجذرية التي تحدث في كل مرحلة بالولاية في الهياكل الاقتصادية والقاعدية والاجتماعية عبر أقطاب الولاية وخصوصا الرئيسية منها مما يشجع حركات الهجرة الداخلية وأكثر النسب ارتفاعا نجدها تتوزع في كل من بلدية جيجل بـ:98%[2] ، الطاهير بـ:77%، الميلية بـ:59% وبقي عدد البلديات الحضرية محدود ب9 بلديات فقط كالمرحلة السابقة لتتراجع كلا من بلدية الأمير وتاكسنة عن هذا التصنيف رغم ارتفاع عدد السكان وتنضم كلا من القنار ووجانة وربما يرجع ذلك إلى اتجاه السكان إلى المراكز الثانوية كالأمير مثلا أين شهد تجمع تاسوست انتعاشا بعد تأسيس القطب الجامعي هناك . كما نلحظ ارتفاع نسبة التحضر إلى أكثر من 60% حيث وصلت بوجانة مثلا 89% وهي أكثر من نسبة تحضر قطبي الطاهير والميلية ومرد ذلك تجهيز مراكز هذه البلديات بتوفير متطلبات الخدمة وبالتالي فأغلبية سكانها نزحوا من قرى والمداشر ليتوطنوا بالمراكز أين تتوفر الخدمات ناهيك عن سهولة الوصول عبرها إلى المدن الرئيسية كالطاهير وجيجلومع ذلك يبقى توزيع المراكز الحضرية غير متجانس مجاليا مما يسبب التضخم السكاني بالأقطاب الرئيسية وخصوصا عاصمة الولاية التي كانت نسبة عدد سكان الحضر إلى إجمالي سكان الإقليم تتزايد من تعداد لآخر لتبقى هناك علاقة وطيدة بين حركية السكان الداخلية وزيادة عدد سكان الحضر .

4- التراتب الحجمي للمراكز العمرانية :لمعرفة مدى هيراركية المراكز الرئيسية العمرانية لبلديات ولاية جيجل قمنا بتطبيق قانون براوينغ وجيمس الذي يتميز بترتيب أحجام المدن لمعرفة مدى تطابقها مع قاعدة براوينغ وجيمس كدليل على النضج الاقتصادي لمدن أي إقليم حسب اعتقاد العلماء وذلك بالاعتماد على بيانات التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008 آخذين بعين الاعتبار مبدأ الرتبة والحجم السكاني بهدف تحديد الحجم المثالي لتوزيع المراكز العمرانية وتتحقق قاعدة براوينغ وجيمس وفقا للخطوات التالية:

- ترتيب المراكز العمرانية ترتيبا تنازليا حسب أحجامها ، وأعطيت لكل مركز رتبة.
- حساب مقلوب كل رتبة.
- جمع مقاليب الرتب.

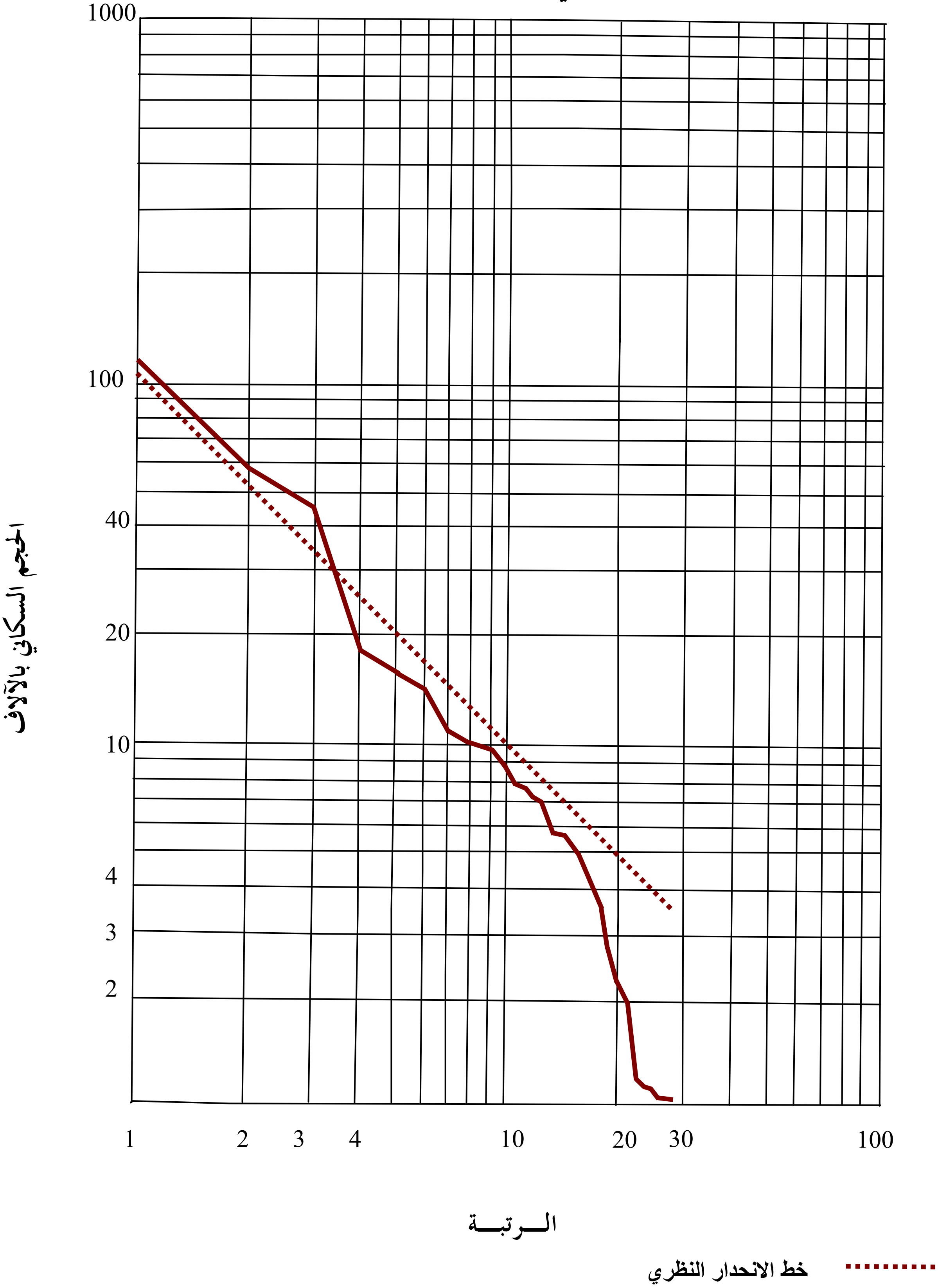
[1] :نسبة التحضر للولاية= إجمالي عدد سكان البلديات الحضرية *100/إجمالي عدد سكان الولاية

[2]: نسبة التحضر للبلدية = عدد سكان المركز الرئيسي*100/إجمالي سكان البلدية

الشكل رقم 09

ولايـــة جــيجــل

التراتب الحجمي للمراكز العمرانية لسنة 2008



- حساب مجموع سكان المراكز العمرانية.
- قسمة مجموع سكان المراكز العمرانية على مجاميع مقاليب الرتب والنتيجة تمثل الحجم السكاني المثالي لأول وأكبر حجم مركز عمراني.
- قسمة الحجم المثالي للتجمع العمراني ذو الرتبة الأولى على اثنين للحصول على الحجم المثالي للمركز العمراني الثاني وعلى ثلاثة للحصول على المركز العمراني الثالث وهكذا حتى الوصول إلى آخر مركز عمراني.
- حساب الفرق بين الحجمين المثالي والحقيقي لكل مركز عمراني .ثم تجمع الفروق بغض النظر عن الإشارة التي تسبق الناتج.فالمجموع يقسم على اثنين فالناتج هو الحجم السكاني الذي أدى إلى اختلال التوازن بين مراكز
- المجال الإقليمي: حيث هذا الحجم المفترض توزيعه على المراكز العمرانية التي يكون حجمها الحقيقي أقل من الحجم المثالي لكي يتحقق مبدأ التوازن العمراني.

وبتطبيق هذا القانون على المراكز الرئيسية نتحصل على الشكل رقم09المنجز انطلاقا من الجدول رقم18 بالملحق والذي يوضح انحراف المراكز العمرانية عن خط الانحدار أي عدم تطابق منظومة المراكز العمرانية مع قاعدة براوينغ وجيمس حيث نجد كلا من مدينة جيجل، الطاهير والميلية فوق خط الانحدار أي أن أحجامهم أكبر من الحجم المثالي في حين نجد باقي المراكز تحت خط الانحدار فهي ذات أحجام اصغر بكثير عن اللازم . والحجم المفترض توزيعه على المراكز العمرانية يقدر ب:20472=2/408944 (انظر الجدول رقم 18) فهذه المقاربة دليل عن تركز الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية بهاته الأقطاب وبالتالي ارتفاع الدخل الفردي بها وانخفاضه بباقي التجمعات الأخرى لنقص المشاريع الاقتصادية فهي تعاني إذا من التهميش الاقتصادي مما ولد إشعاعات استقطاب النازحين إلى تلك الأقطاب وسبب الانتشار الفوضوي للسكنات وعلى هدا الأساس لابد من الاهتمام بتوجيه عجلة التنمية نحو تلك التجمعات بتأسيس المنشآت القاعدية وتوفير الخدمات الضرورية :التعليمية، الصحية والإدارية للتمكن من القضاء على التهميش للنهوض بها أو دمجها تدريجيا في تجمعات أكثر حجما وتوفرا لمقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك للتقليل من الفوارق المجالية الموجودة بالإقليم الولائي وإحداث نوعا من التوازن بين المراكز الرئيسية.

IV- دراسة حركة السكان :

يقصد بحركة السكان انتقال الإنسان من بيئة إلى بيئة أخرى جديدة بهدف الاستقرار أو ما يعرف بالهجرة على مختلف أشكالها وبدأت تتطور بمنطقة الدراسة مع بداية الثورة التحريرية من طرف سكان الأرياف والجبال بحثا عن الاستقرار والأمن في المدن وإن تعددت أشكال الهجرة فإننا سنركز في دراستنا على الهجرة الداخلية للسكان بإلقاء الضوء أولا على الهجرة الداخلية خارج حدود مجال الدراسة ثم ننتقل إلى المحيط الداخلي للولاية وحيثيات انتقال سكان بين أقطابه والذي يدخل في صميم موضوع البحث.

1- الهجرة الداخلية الإقليمية (الهجرة خارج مجال الولاية):

تتناول الهجرة الداخلية الإقليمية حركة السكان بين الولايات ، و تعتبر ولاية جيجل جزء من الإقليم الشرقي للوطن نجد ان صافي الهجرة قد بلغ -19126 فرد بين تعدادي 1987 -1998 وكانت هذه الفترة طاردة للسكان و مرد ذلك غالبا إلى الظروف الأمنية غير المستقرة التي كانت تعاني منها الولاية ، وكانت الهجرة الخارجة أكثر أهمية من الهجرة الوافدة على النحو التالي :

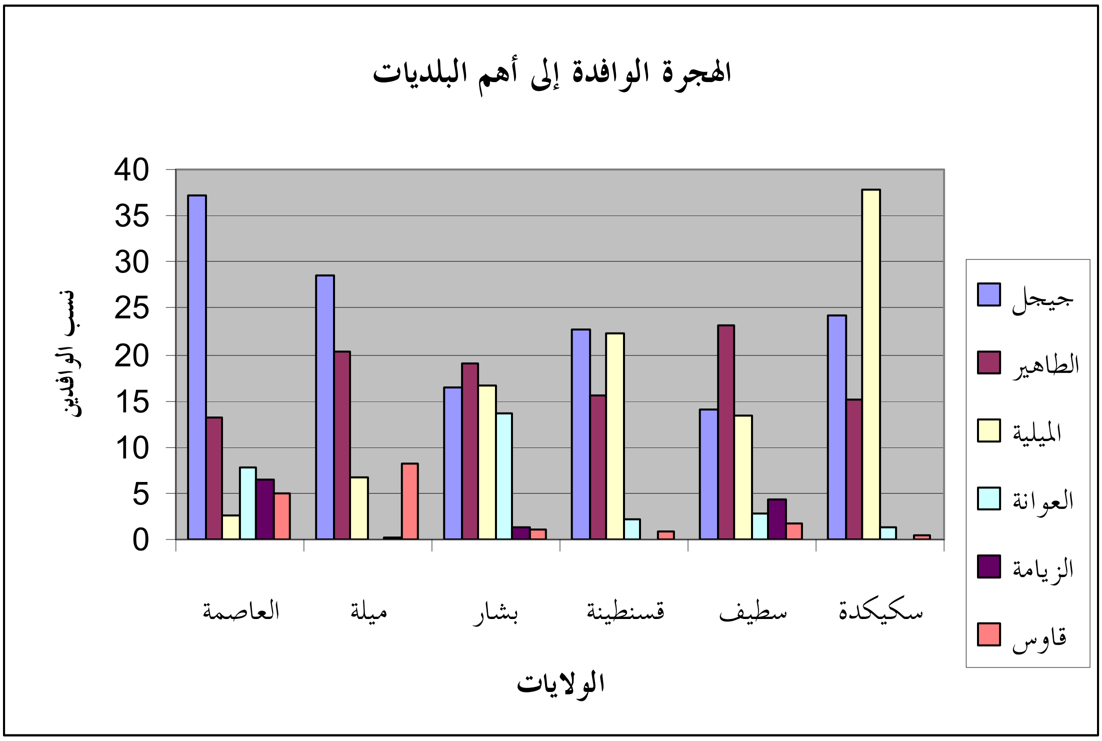
1.1- الهجرة الخارجة من ولاية جيجل: بلغ عدد السكان المغادرين من ولاية جيجل 28658 فرد وكان اتجاههم عموما نحو ولايات الشرق الجزائري بعدد يصل إلى 16051 فرد بوتيرة عالية نحو ولاية قسنطينة حيث استقبلت نسبة 28% من مجموع المهاجرين نحو شرق البلاد و 15,72% من مجموع المهاجرين إلى أجزاء الوطن وهي أكثر الولايات جذبا لمهاجري ولاية جيجل من المناطق الواقعة في مجال نفوذها نظرا للأهمية الإقليمية التي تتمتع بها مدينة قسنطينة منذ وقت بعيد مع وجود عامل القرب وسهولة الاتصال، ثم تليها ولاية سطيف بـــ 2489 مغادر أي بنسبة 15,50% لما تحظى به كذلك مكانتها تنمويا ضمن الإقليم الشرقي.وبتطلعنا إلى نتائج إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 1998نجد أن تيارات الهجرة المتجهة نحو الشرق تستحوذ على النسبة الأكبر إذ تصل إلى 56% ثم تأتي منطقة الوسط بنسبة 37,34% حيث ترتكز دائرة الاستقطاب بها على العاصمة بشعاع استقطاب تصل مسافته إلى 359 كلم فرغم بعد المسافة وصعوبة الاتصال إلا أنها تلعب دورا رئيسيا في جذب السكان إليها من ولاية جيجل ومن مختلف جهات الوطن لكونها عاصمة القطر وتتوفر على العوامل المساعدة على جذب تدفقات المهاجرين فهي أول قطب جاذب على المستوى الوطني.أما منطقتي الغرب والجنوب الجزائري فإن دائرة الاستقطاب تتقلص إلى نسبة تدفق تصل إلى 3,67% بالغرب و 3,10% [1] بالجنوب وبالتالي تبقى تيارات الهجرة الخارجة من الولاية تتجه صوب الشرق الجزائري عموما وتنجذب نحو ثلاثة دوائر استقطاب رئيسية وهي قسنطينة: بشعاع استقطاب يصل إلى 146 كلم وولاية سطيف : بشعاع استقطاب يصل إلى 137 كلم وهذا يعكس الدور التنموي والحضري اللذان تحظى بهما هاتان الولايتان مما يجعلهما محط جذب لسكان الولايات المحيطة بها. أضف إلى ذلك بروز العاصمة بجاذبية معتبرة لما تقدمه من خدمات محفزة لكل من ينتقل إليها بحثا عن الاستقرار والأمن من جهة ومحاولة من المهاجرين من تحسين ظروف حياتهم من جهة أخرى.

1. 2- الهجرة الوافدة إلى ولاية جيجل : تعتبر شحيحة مقارنة بالهجرة الخارجة حيث استقبلت الولاية في تلك الفترة 44% من مجموع الوافدين من ولاية الشرق الجزائري وخصوصا من ولاية ميلة للقرب الذي تتمتع به مجاليا وبحكم الانتماء الإداري لبعض بلدياتها في السابق. ثم تأتي ولايات الوسط بنسبة 33,29% فولايات الجنوب ب 18,35% وأخيرا ولايات الغرب بـــ 3,89% ليستقر معظم الوافدين بالأقطاب الرئيسية للولاية حيث بلغت كثافة الهجرة الوافدة إلـــى بلدية جيجل 25,14% فبلدية الطاهير بـــ 15% ثم تأتي بلدية الميلية بـــ 12% أما باقي البلديات فاستقبلت نسب ضئيلة من الوافدين لم تتعد كثافتهم 5% وكانت مساهمة ست ولايات هي البارزة حسب

[1] :ONS,les migration internes inter-communales.RGPH 1998.

معطيات الديوان الوطني للإحصاء وهم الجزائر العاصمة بـــ 17% ، بشار وميلة بـــ 11%، قسنطينة بـــ 10%، سطيف بـــ 8% وأخيرا ولاية سكيكدة بـــ 4% وكان استقرار أغلبيتهم بالسهول الخصبة للولاية وفي مقدمتها جيجل ، الطاهير والميلية كما أشرنا سابقا فالعوانة والزيامة المنصورية وقاوس حسب مايوضحه المخطط البياني الموالي:

الشكل رقم : 10



وتكمن الأسباب عموما وراء الأعداد المرسلة من الوافدين من الولايات المجاورة فيمايلي:

- البحث عن ظروف معيشية أفضل بالنسبة للمناطق الجبلية خصوصا التابعة لكل من ولايتي سكيكدة وميلة المجاورتان لحدود ولاية جيجل وأكبر دليل هو ارتفاع كثافة الهجرة المتجهة من ولاية سكيكدة إلى بلدية الميلية كما يوضحه المخطط.
- ارتفاع المشتغلين بوظائف الدولة سواء المدنية أو العسكرية جعل كثافة الهجرة الوافدة من ولاية بشار وباقي المدن الكبرى تكون مرتفعة.
- عودة السكان الأصليين الذين كانوا يقطنون العاصمة إلى مواطنهم الأصلية.

أما إذا رجعنا إلى الجدول رقم 21 بالملحق والخاص بصافي الهجرة الداخلية بولاية جيجل من وإلى الولايات المجاورة، نجد أن الولاية طاردة للسكان بقيمة بلغت (ـــ18807 فردا) داخل المجال الوطني وأكثر البلديات استقطابا للمهاجرين من خارج الولاية نجد كلا من الطاهير ب:+640 فردا فقاوس ب: +149 فردا ثم خيري واد عجول ب+100 فردا. وقد شهدت بلدية جيجل أكثر نسب المغادرين منها إلى الولايات المجاورة بـــ 9103 مغادر في حين وصل عدد الوافدين إلى 2533 وافدا أما صافي الهجرة فبلغ ـــ 6570 فردا وهذا دليل على أن البلدية على صعيد الهجرة الداخلية

وطنيا تلعب دور منطقة طاردة للسكان أكثر من جاذبة لهم، في حين نجد كلا من الطاهير، الأمير، قاوس، وخيري واد عجول يتميزون بصافي هجرة موجب على الصعيد الوطني كون سكان هذه المناطق يميلون إلى الاستقرار داخل مجالهم أكثر من المغادرة إلى الولايات المجاورة نظرا لتدني ظروف المهاجرين محليا وعدم قدرتهم على تكاليف الانتقال إلى أبعد من مجال ولايتهم مما يفضلون الاستقرار محليا.

2 – الهجرة الداخلية المحلية (الهجرة داخل حدود الولاية):

إن غياب المعلومات الدقيقة المتعلقة بالهجرة الداخلية في كل من تعدادي 1977 و 1987 حال دون إعطاء النتائج المرجوة خلال تلك السنوات وبالتالي تم اللجوء إلى تطبيق بعض الطرق الإحصائية التي تناولتها الكثير من المراجع، واعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء فيما يخص عدد سكان بلديات ولاية جيجل لسنوات 1966، 1977، و1987 ومعدل النمو الوطني تم تطبيق القانون التالي لاستخراج صافي الهجرة لكل بلدية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاحتفاظ بنفس المجال البلدي في كل من السنوات الفارطة الذكر رغم التقسيم الإداري الذي اختلف من فترة السبعينات إلى فترة الثمانينات وهذا لإعطاء نوعا من الدقة في النتائج أما من 1987 إلى 1998 فقد استخدم التقسيم الإداري الجديد الذي يضم 28 بلدية مع التنويه أن المجال لم يتغير في كل التعدادات.

قانون صافي الهجرة المطبق :

$$M = P1-[P0 \times (1+X)n]$$ [1]

M : صافي الهجرة

P1: عدد السكان الفعلي للسنة الحالية من التعداد

P0: عدد السكان الفعلي للسنة السابقة من التعداد

X: معدل النمو السكاني الوطني بين تعدادين

n : عدد السنوات الفاصلة بين تعدادين

وبتطبيق هذه المعادلة تم إفراز الجدوال رقم 23،24، 25 و26 بالملحق والتي ترجمت إلى الأشكال أدناه المرفقة بالخريطة رقم 09 الموضحة للمناطق الجاذبة والطاردة للسكان بمجال ولاية جيجل واستنادا إلى ذلك تم دراسة وتحليل الهجرة الداخلية بالولاية عبر المراحل التالية:

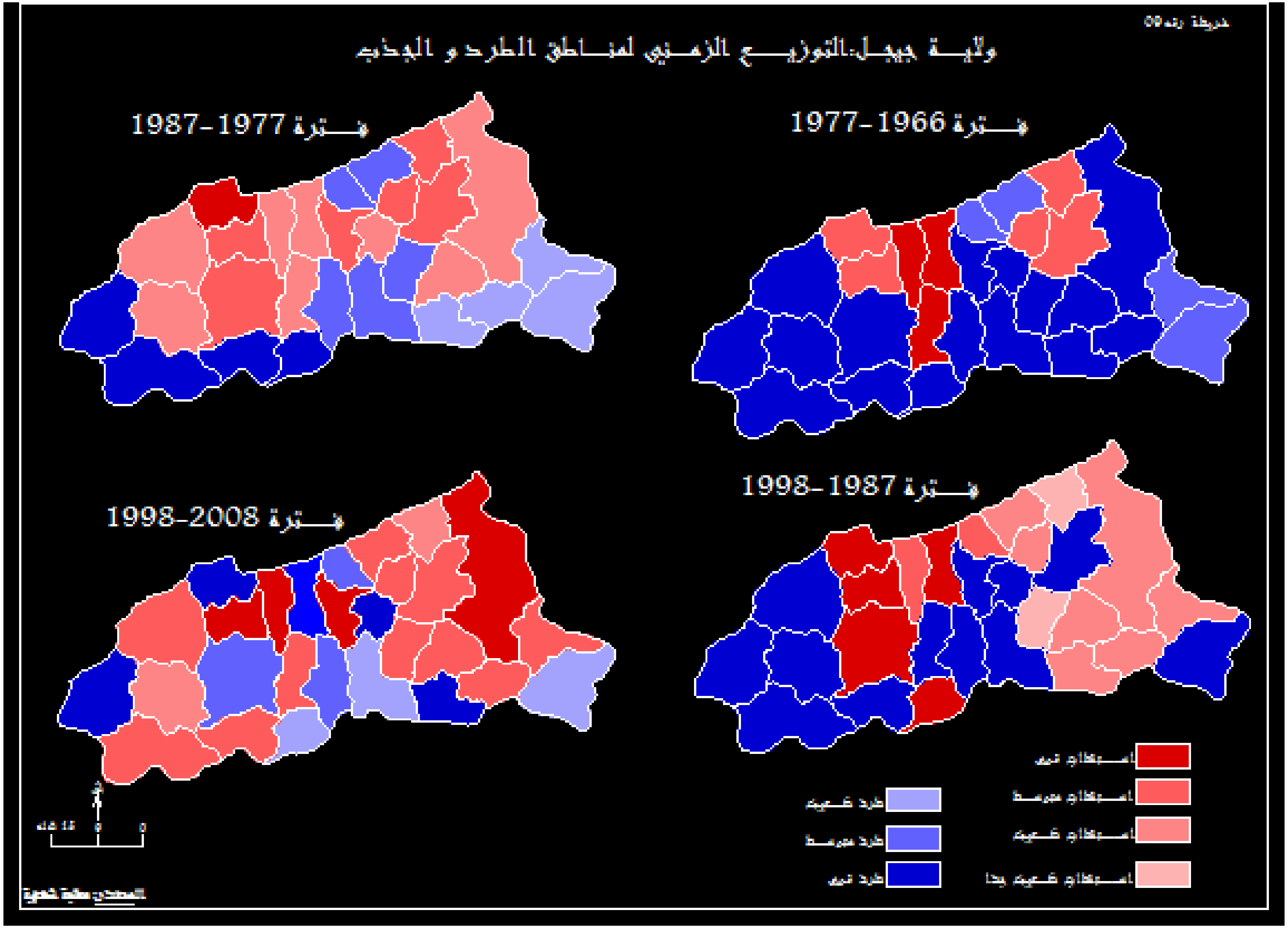
1 – المرحلة الأولى : 1966– 1977

اتسمت هذه الفترة بترقية جيجل من مقر دائرة إلى مقر ولاية سنة 1974 ضمت أربع دوائر هي : جيجل، الطاهير، الميلية ، وفرجيوة وكون دائرة فرجيوة أصبحت فيما بعد إداريا تابعة لولاية ميلة تم استبعادها من هذه الدراسة.

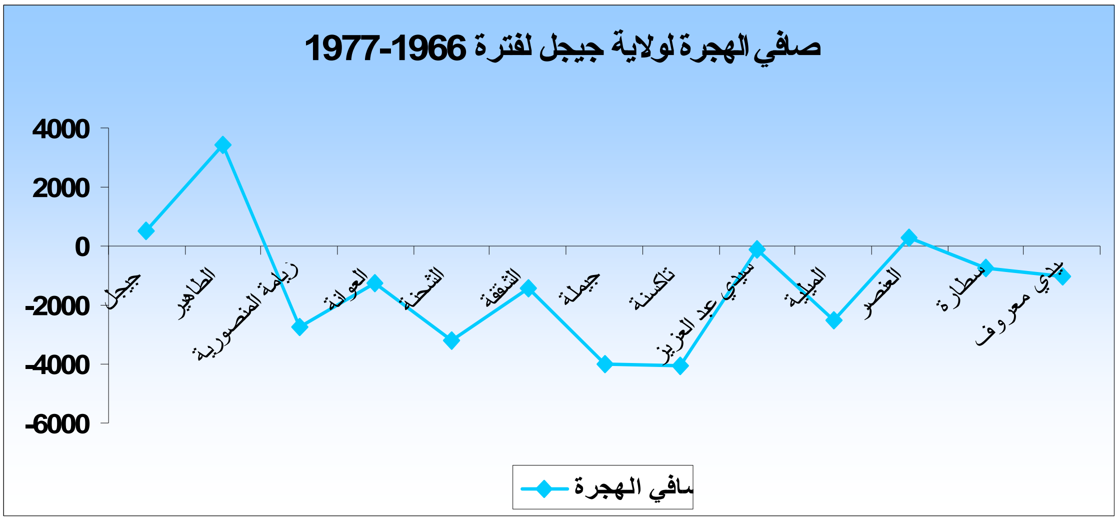
---

[1] D .LEKEHAL ABDELOUAHAB ,**Base économique et rôle spatial des petites villes dans l'est Algérien - essai de typologie**. Institut des science de la terre, université de Constantine,1996, P 72 .

خريطة رقم: 9 (ولاية جيجل: توزيع مناطق الطرد والجذب)



الشكل 11 :



وصل مقدار صافي الهجرة بالولاية إلى (– 16883 فرد) في هذه الفترة مما يوضح أن الولاية كانت طاردة للسكان نظرا لقلة الاستثمارات الموجهة إليها ولصعوبة الظروف المعيشية والمجالية المحيطة بسكان المنطقة فمن الشكل رقم 11 والخريطة المرفقة نلاحظ وجود ثلاث بلديات جاذبة للسكان مقابل ثلاثة عشر بلدية طاردة لهم.

ففي بلدية جيجل وصل صافي الهجرة إلى (+505 فرد) أما الطاهير فقد بلغت الذروة بقيمة (+3453 فردا) كما أن بلدية العنصر احتلت المرتبة الثالثة بـــ (+275 فردا)أما بلدية سيدي عبد العزيز فقاربت الصفر وبالتالي فهي الأقل منطقة طردا للسكان في تلك الفترة.وإذا أردنا تفسير استقطاب هذه الأماكن للسكان في تلك الفترة فهو ناتج عن موقع البلديات السالفة الذكرأولا على الشريط الساحلي وثانيا على تـــوفرها على سهول زراعية خصبـــة منتجـــة أضف إلى ذلك توطن بعض الوحدات الصناعية في كل من جيجل والطاهير وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

إن وجود عامل الطرد عبر أغلبية بلديات الولاية ما هو إلا انعكاس صعوبة المجال الجغرافي المميز للمنطقة إذ تشكل الجبال نسبـــة 80% من تضاريس الولاية (انظر الخريطة رقم 10).ونظرا لغياب المعطيات لا يمكننا معرفة وجهة سكان المناطق الطاردة ولكن أغلب الظن أن وجهتهم كانت صوب البلديات الرئيسية بالولاية وإلى الولايات المجاورة وللمدن الكبرى خصوصا كقسنطينة والعاصمة وعنابة ،فحسب الديوان الوطني للإحصاء فقد قدر صافي الهجرة بالولاية في هذه المرحلة بـــ (-4,34)[1]،وهي تحتل المرتبة التاسع عشر (19) وطنيا بالنسبة للولايات الطاردة للسكان وأكثر الولايات استقطابا لسكان ولاية جيجل هي المدن الكبرى حيث بلغت نسبة المغادرين من جيجل إلى قسنطينة: 39,5 % ثم تليها العاصمة بنسبة 37,8% فولاية سطيف بـــ 4,1% وأقل ولاية استقبال للمهاجرين هي عنابة بنسبة 3,7 %[2].

[1] الديوان الوطني للإحصاء ، **هجرة السكان الجزائريين ما بين الولايات**.التعداد العام للسكن والسكان 1977، ص 30.

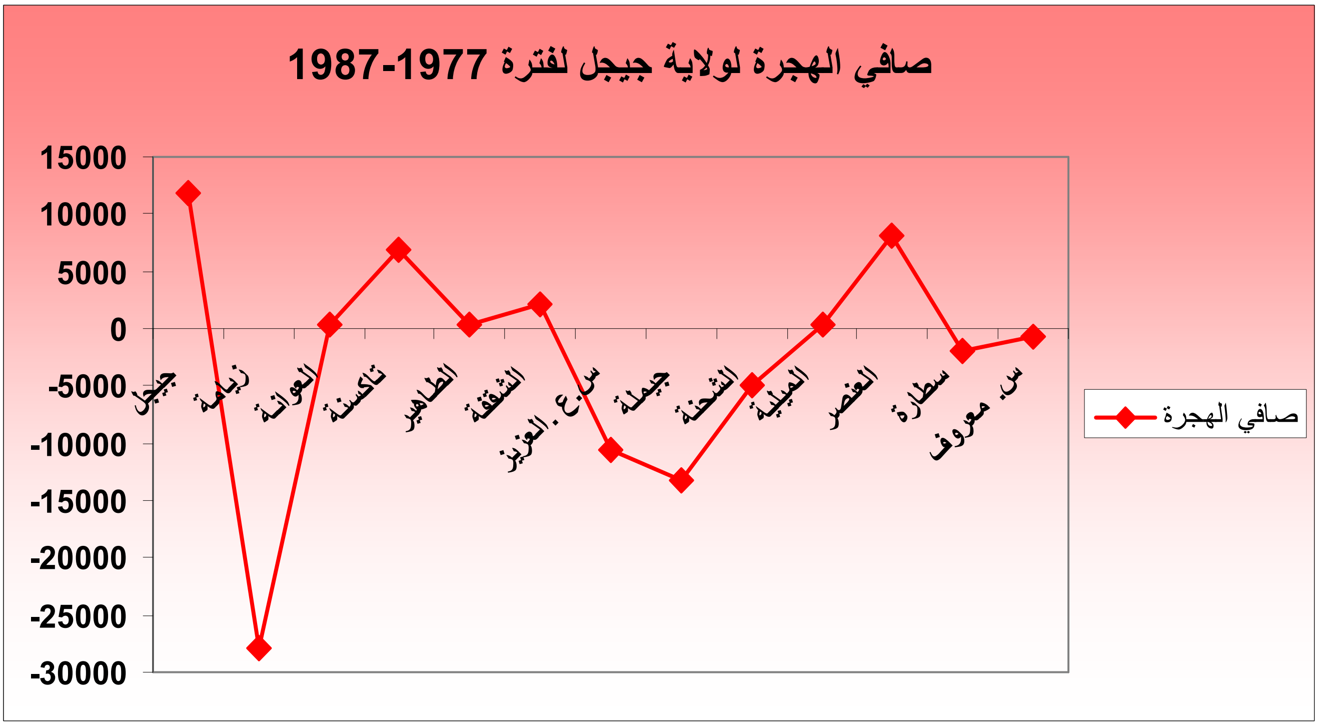
[2] المرجع نفسه، ص 21.

وقد تميزت هذه الفترة في الجزائر ككل بظهور ما يسمى بالهجرة الزراعية والتي ساهمت في إنعاش الهجرة الريفية وذلك لهجرة الأراضي الزراعية من طرف الفلاحين لعدم توفيرها الدخل الكافي من جهة ولضعف القاعدة الزراعية من جهة أخرى بسبب الضعف التقني للمكننة وعدم توفرها بالشكل المطلوب واستمرارية استعمال الوسائل التقليدية مما أثر سلبا على مردودية الإنتاج رغم شساعة الأراضي الزراعية في كثير من المناطق ناهيك عن غياب الاستثمارات الزراعية وزيادة أحجامها في قطاع البناء والأشغال العامة. كما اتجهت الدولة في أواخر الستينات إلى بعث سياسة التصنيع وإنجاز الوحدات الصناعية عبر مختلف المدن الكبرى والتي كانت تمارس مفعولها الجاذب للسكان وحتى المدن الناشئة، فكل هذه الأمور مجتمعة أغرت سكان الأرياف إلى تغيير بيئتهم من أجل الحصول على دخل مرتفع يؤمن لهم سبيل العيش الرغيد.

2 – المرحلة الثانية : 1977 –1987

اتسمت هذه المرحلة على مستوى المجال الوطني بتنمية ما يسمى بالتشغيل الحضري وذلك عن طريق غرس محفزات الاستقرار بالمناطق التي تم ترقيتها إلى مراكز دوائر وبلديات حيث أنشأت مختلف المرافق الإدارية كالبنوك والمؤسسات الصحية والتعليمية والتجهيزات التجارية والترفيهية. وقد قسمت ولاية جيجل في هذه المرحلة إلى 28 بلدية و11 دائرة أين كان الأثر الكبير واضحا في تغير صافي الهجرة من الفترة السابق إلى هذه المرحلة.

الشكل 12



ويوضح الجدول رقم 25 بالملحق والمرفق بالشكل رقم 12 إلى وجود سبع بلديات ذات صافي هجرة موجب وهي كلا من: جيجل، الطاهير، الميلية، العوانة، تاكسنة، العنصر، والشقفة.وهذا ما يؤكد أثر الترقية الإدارية التي تطرقنا

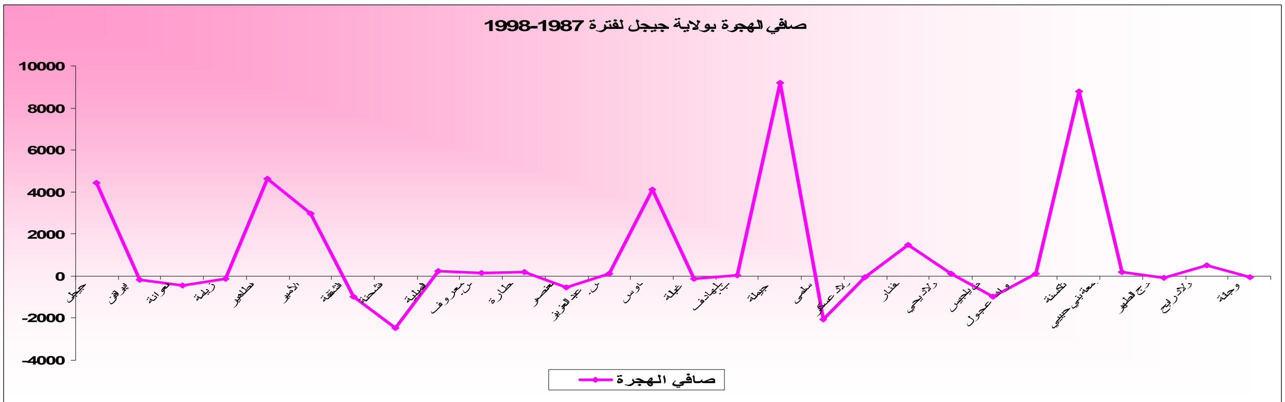
إليها في بداية التفسير حيث حظيت كلا من العوانة، تاكسنة، العنصر والشقفة بالترقية إلى مقر دائرة مما ساهم في خلق عملية استقطاب سكاني، خصوصا من المشاتي المحيطة بكل مركز للبلديات الآنفة الذكر.وما يلفت الانتباه هو تحول بلدية سيدي عبد العزيز إلى منطقة طاردة للسكان بقيمة -13244 فرد بعدما سجلت صافي هجرة موجب بالفترة السابقة كذلك نلاحظ تحول بلدي الميلية إلى منطقة جاذبة للسكان بقيمة صافي الهجرة +278,89 فرد بعد أن كان في الفترة السابقة يقدر بـــ: ــ2533 فرد رغم أنها كانت مقر دائرة مما يدل على الامتيازات التي حظيت بها المنطقة وشجعت التنمية بها وجعلتها تلعب دور قطب جاذب.ففى هذه الفترة برمجت العديد من المشاريع بالمنطقة(أشغال الطريق الوطني رقم 43 ، خط السكة الحديدية الرابط بين جيجل وقسنطينة والمار عبر بلدية الميلية، مشروع مصنع الحديد والصلب ببلارة .)والتي جذبت إليها الأيدي العاملة من المناطق المجاورة واستقرت بالبلدية.

أما بالنسبة لصافي الهجرة الكلي بالولاية فنجده وصل إلى +10711 فردا بعد أن كان صافي سالب في الفترة السابقة والذي قدر بـــ: ــ16883 فردا. وبالتالي فقد قفزت جيجل قفزة نوعية من ولاية طاردة للسكان إلى ولاية جاذبة لهم وتبقى نسبة البلديات الطاردة للسكان والجاذبة لهم متقاربة بالمجال الولائي مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على نفس المجال الجغرافي لسنة 1966.وإذا تـــمعنا في قيمة صافي الهجرة الموجب بين البلديات فقد احتلت بلدية جيجل الصدارة بقيمة +11074 فرد، تليها بلدية ب العنصر+ 8067 فرد وبعد ذلك تأتي كلا من بلديتي تاكسنة ،الطاهير.

3 ــ الـــمرحلة الـــثالثـــة : 1987 ــ 1998

تميزت هذه المرحلة بحدوث قفزة نوعية في قيمة صافي الهجرة لولاية جيجل حيث ارتفع لأكثر من النصف منذ المرحلة الثانية إلى الثالثة حيث وصل +29324 فرد مند أن كان في فترة ما بين التعدادي 1977و1987 يقدر ب+10711 فرد هذا إن دل على شيئ فإنما يدل على الدور التنموي الذي أصبحت تلعبه الولاية أكثر من ذي قبل و لو أخذنا صافي الهجرة لكل بلدية على حدى نلاحظ من الشكل رقم13 والجدول رقم 22بالملحق مايلي:

الشكل رقم: 13



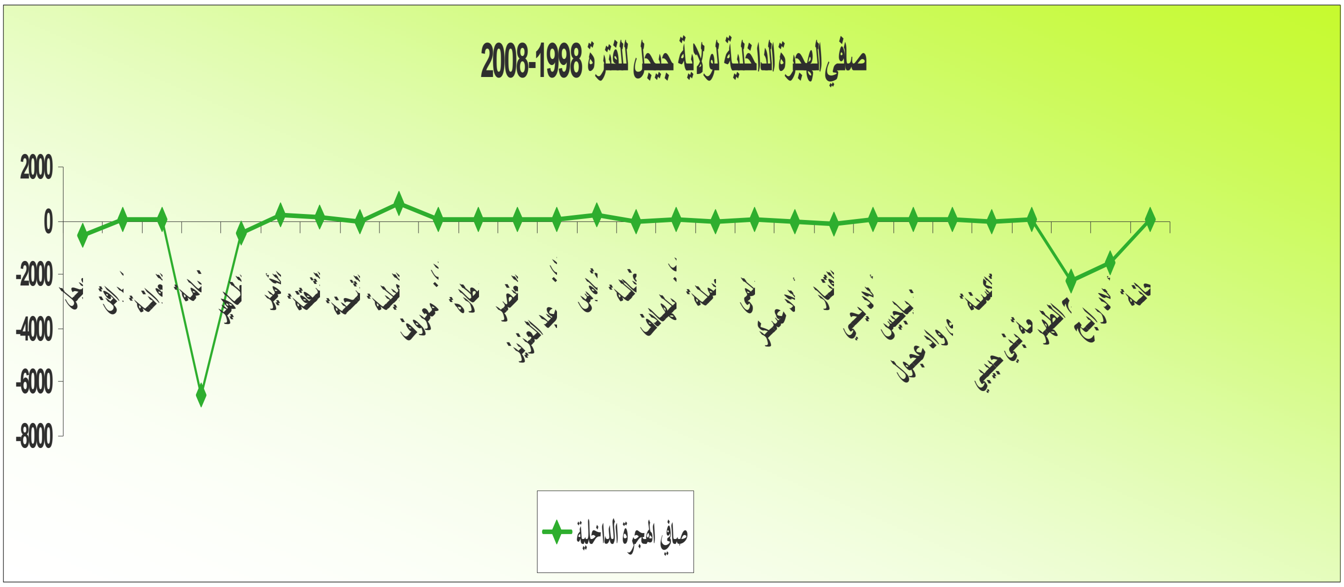
أن خمسة عشرة بلدية من مجموع ثمانية و عشرون يتمتعون بصافي هجرة موجب أما النصف المتبقي فقد سجل صافي الهجرة بالسالب و الشيء الملاحظ ضمن الجدول رقم27 (صافي الهجرة الداخلية مابين البلديات للفترة 1987 و1998) أن البلديات الجاذبة للسكان في معظمهما تقع على الشريط الساحلي و تتميز بكونها مراكز دوائر أو

بلديات تقع ضمن مجال نفوذ المدن الرئيسية بالولاية أو ما تسمى بالمدن التوابع كبلدية قاوس والتي بلغ صافي الهجرة بها +2996 فردا لنجد بلدية القنار تحتل قيمة 1498 فردا في حين بلدية سيدي عبد العزيز وصلت إلى +130 فردا ناهيك عن بعض البلديات الجبلية والتي أضحت مجالا محفزا لاستقرار السكان بها نظرا لتوجه أنظار المسئولين لبعث أسباب التنمية وتوفير الوسائل المحفزة لاستقرار السكان كبلدتي أولاد رابح وأولاد يحي بـــ:+509 فرد و+110 فردا على التوالي.

4 ـــ الــمرحلة الرابعة : 1998ـــ 2008

حافظت الولاية بهذه المرحلة على خاصية الجذب السكاني حيث بلغ صافي الهجرة بها +689,34 فرد وقد سجل انخفاضا عن المرحلة السابقة التي كانت تعاني من اللاستقرار الأمني فقد عادت الأوضاع إلى الاستقرار وتقلصت على إثرها الأفواج الوافدة من السكان لتتحول أسباب الهجرة الداخلية إلى عواملها الولية الرئيسية والمتمثلة في تحسين الدخل الفردي والبحث عن ظروف معيشية أفضل وبملاحظة الشكل رقم14أدناه نميز مايلي:

الشكل رقم: 14



- ارتفاع نسبة البلديات ذات صافي هجرة موجب إذ وصلت إلى سبعة عشرة بلدية في حين سجلت البقية صافي هجرة سالب.
- تصنيف بلدية الميلية كأول قطب جاذب للسكان بهذه المرحلة بصافي هجرة يقدر ب: 624,44 فرد وهذا يرجع لاستمرار التنمية المحلية بها وخصوصا على الجانبي الاقتصادي والخدمي مما ظل يجلب اليد العاملة خصوصا من البلديات المجاورة على أمل انطلاق مشروع المنطقة الصناعية ببلارة.
- تحول كلا من جيجل والطاهير إلى قطبين طاردين للسكان بصافي هجرة سالب قدر ب: -504,26 فرد و-463,2 فرد على التوالي بعد أن كانا جاذبين للسكان وهذا يرجع أساسا إلى تشبع المدينتين بالسكان وخصوصا بعد الفترة الحرجة التي مرت البلاد مما افرز ضغوطات على الخدمات والمرافق والسكن ناهيك

ارتفاع أسعار الأراضي وأجور المساكن مما قلص نسبة التدفقات إليها من أصحاب المستويات المعيشية المنخفضة عموما والتي آثرت الاتجاه إلى المدن التوابع لهذه الأقطاب كقاوس، الأمير عبد القادر، الشقفة. التي أصبحت تصنف ضمن الأقطاب المستقطبة الجديدة.

- تسجيل أغلبية البلديات الجبلية صافي هجرة موجب فقد وصل ببلدية إيراقن إلى 38,32 رغم تناقص عدد السكان كما بلغ ببلدية سلمى 12,88 و 47,44 ببلدية بن ياجيس وهذا يفسر بعودة السكان الأصليين للمنطقة بعد استقرار الأوضاع الأمنية.

انعدام صافي الهجرة ببلدية غبالة الجبلية ناتج عن انعدام معدل النمو السكاني فقد سجلت زيادة طفيفة لعدد السكان لا تكاد تحسب وبالتالي تبقى تصنف مع البلديات الطاردة للسكان.

خلاصة الفصل:

نستخلص من العرض السابق لعنصر التطور السكاني والعمراني وانتشارهما عبر المجال الزمني والمكاني أن انتشار السكان والمراكز العمرانية والحضرية عرف تباينا ملحوظا عبر مجال ولاية جيجل حيث تزيد معدلات نمو السكان وكثافتهم أين ترتفع معدلات التحضر في الجزء الشمالي الساحلي وضمن السهول الخصبة وعلى ضفاف الأودية وتنخفض تدريجيا كلما اتجهنا جنوب الولاية حيث المناطق الجبلية، وغالبا فإن توزيع السكان بالولاية تتحكم به ثلاث عوامل رئيسية: العوامل الطبيعية والمتمثلة في التضاريس، الاقتصادية والمتعلقة بمناطق توطن المشاريع التنموية، والاجتماعية المرتبطة بالزيادة الطبيعية للسكان وحركات الهجرة الداخلية للسكان التي مهد طريقها الإشعاع المنبعث من بعض المراكز الجاذبة بالولاية والتي تأتي في مقدمتها إن لم نقل تستولي على حصة الأسد كلا من جيجل، الطاهير والميلية لما تتوفر عليه من مقومات التنمية المجالية والحضرية وما تتلقاه من الاهتمام من طرف تدخلات الدولة سواء على المستوى القطاعي أو المحلي مما ساهم في اتساع دائرة الهجرة من المراكز المعزولة والريفية إلى تلك المدن التي عرفت نموا سكانيا وعمرانيا رهيبا عبر المراحل الزمنية التي مرت علينا في هذا الفصل و عموما يبقى لعامل الهجرة الداخلية الدور البارز في حركية السكان عبر أي مجال جغرافي وقد كان له الأثر الواضح في توزيع وتطور سكان ولاية جيجل عبر مختلف المراحل وخصوصا في فترة التسعينات حيث يبقى السبب الرئيسي لهاته الديناميكية بروز نقاط التهميش وانعدام مقومات التنمية بأغلب المناطق وخصوصا الجبلية منها ليكون الاهتمام الأكبر بالمراكز الحضرية وترقيتها هو الدافع الأساسي نحو جذب أغلبية السكان وبالتالي تنشيط ظاهرة الهجرة الداخلية. فما هي تلك العوامل المرتبطة بحركية الطرد والجذب بولاية جيجل؟

الفصل الثالث

المقومات وعوامل الطرد والجذب

مقدمة الفصل

يوضح اسحاق القطب في كتابه :"التحضر ونمو المدن في الدول العربية" أن الهجرة ليست دائما ظاهرة غير صحية وتحدث على العموم نتيجة لمجموعتين من القوى"[1] تتجلى فـــي :القوى الطاردة من الأرياف والقوى الجاذبة بالمراكز الحضرية.فالقوى الطاردة تتمثل بصورة عامة في :- الأوضاع الاقتصادية الصعبة في الريف وظاهرة البطالة الناجمة عن التخلف الاقتصادي في استغلال

الأرض وضعف قدرتها الإنتاجية وعدم استخدام الوسائل المتطورة فهبوط مستوى المعيشة.

- ضعف الخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.
- قلة فرص العمل غير الزراعية وغياب الأنشطة التي تمتص فائض العمل.

أما القوى الجاذبة فتتمثل فـــي:

- الارتفاع النسبي لمستويات الأجور في المناطق الحضرية.
- توفر فرص العمل وتزايد الطلب على القوى العاملة في المدن كانعكاس لبرامج التنمية والتطور العمراني.
- توفر الخدمات التعليمية كفرص التسجيل بالمعاهد العليا والجامعات والصحية كالتداوي بالمستشفيات والعيادات إضافة إلى توفر الرعاية الاجتماعية .
- المركزية الشديدة للمدن بوجود مراكز الأسواق والبضائع والتجارة ووسائل الترفيه.
- المظاهر الحضرية والاجتماعية التي يتميز بها أهل المدن على أهل الريف.

ومنطقة الدراسة كغيرها من المراكز الحضرية فقد ساهمت مجموعة من قوى الجذب والطرد في بعث هذه الحركية بين السكان لارتباطهما الشديد فنفس العوامل تعتبر مركز طرد لانعدامها ومركز جذب لوجودها وتندرج في النقاط التالية :

أولا :العوامل الطبيعية

1- التضاريس :يغلب على ولاية جيجل الطابع الجبلي حيث تشكل الجبال نسبة 80% من مجموع تضاريس الولاية وهي تختلف من حيث ارتفاعاتها وشدة انحدارها وهي تنقسم إلى مجموعتين كبيرتين :

أ1- **المناطق السهلية (غير الجبلية)**:وتتميز هذه المناطق بارتفاع عدد سكانها وخصوبة أراضيها الزراعية وتشمل :

- سهول العوانة وواد زهور يميزها الشريط الرملي المثبت بغطاء نباتي في السفح
- حوض واد الكبير وواد بوسيابة.
- حوض جيجل والذي يتكون من التشكيلات الساحلية الرسوبية والتلال وتنحصر تضاريسها في :

[1] د.عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران-السكن والإسكان.مخبر الإنسان والمدينة، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلـــة، أم البـــواقي، 2007، ص128.

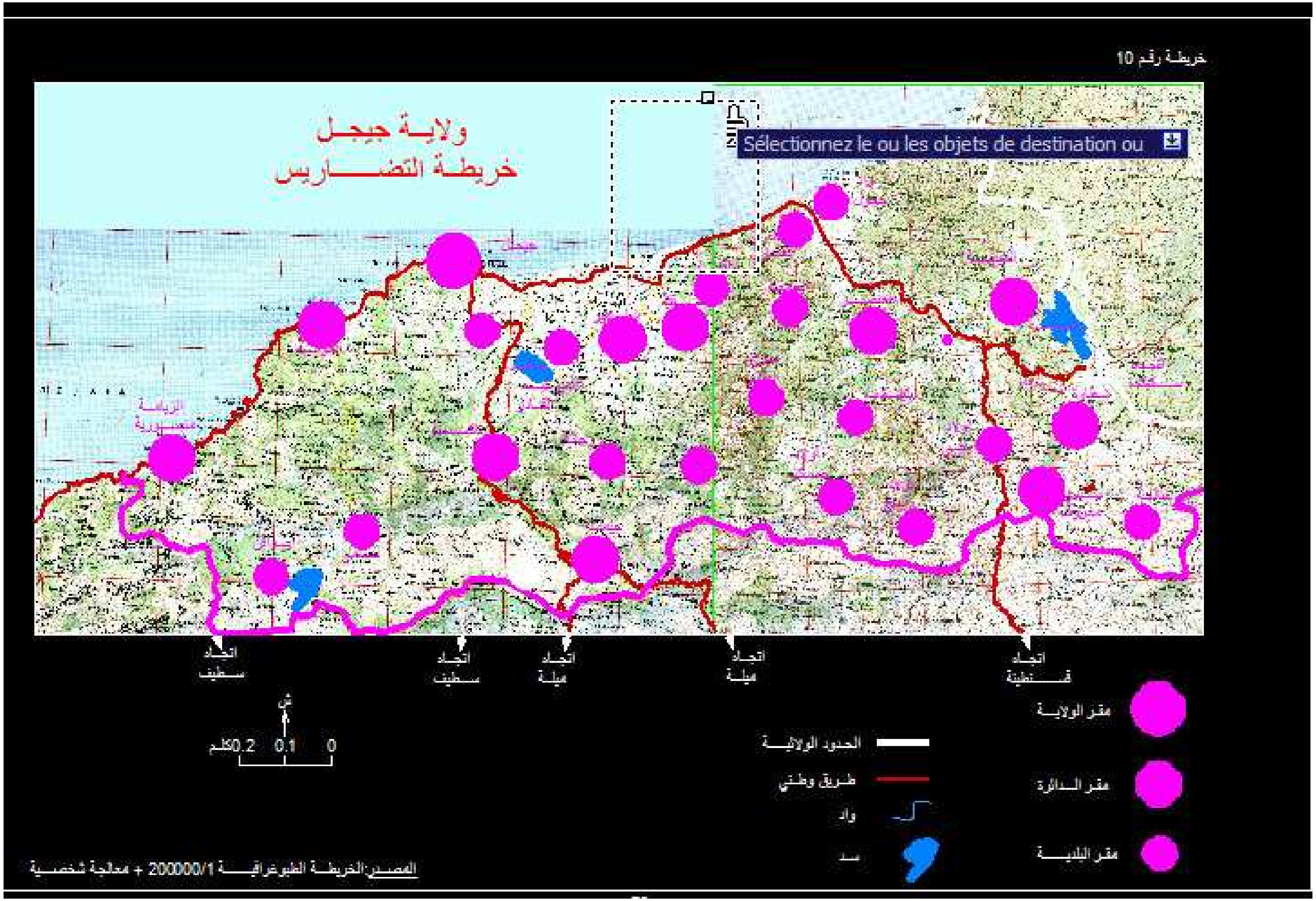
- مجموعة التلال المتموجة :وتتراوح ارتفاعاتها ما بين 500 – 800 م تمتد بموازاة المجموعة الجبلية الجنوبية الكبيرة، تغلب على مكوناتها الصخور المارنية والكلسية فتشكلت طبقات صخرية رخوة جعلتها عوامل الحت والتعرية تنتج ظواهر طبيعية معينة كالكهوف العجيبة .وتظهر بصورة واضحة بمنطقة الطاهير، العوانة والزيامة المنصورية.
- مجموعة المنخفضات : تتراوح ارتفاعاتها من 200 إلى 500 م وقد تشكلت خلال الزمن الجيولوجي الثالث وهي تضم المنخفضات مثل : بلغيموز، الميلية.....وغيرها وقد ردمت هذه المنخفضات خلال الزمن الجيولوجي الرابع لتشكل سهول الولاية المحصورة ما بين الجبال والبحر[1].
- مجموعة المناطق السهلية المنبسطة : ويتراوح ارتفاعها ما بين 0 و 200 م وهي محصورة بين المناطق الجبلية والبحر وتتراوح درجة انحدارها عموما من 0 إلى 3% وتغلب عليها التكوينات الرسوبية والتوضعات الناعمة ذات التربة الخصبة والمردودية العالية للمحاصيل الزراعية كسهل جيجل–الطاهير.

أ2 – **المناطق الجبلية** : وتنقسم **إلى** مجموعتين :

- المجموعة الأولى :وتشمل مجموع جبال المنطقة الساحلية والوسطى للولاية وتتميز بغطاء نباتي مهم، شبكة هيدروغرافية مهمة وليثولوجية متنوعة ويتراوح ارتفاعها ما بين 800 – 1000 م وهي تتموضع فوق تشكيلات صلبة قاسية معرضة دوما لعوامل الحت والتعرية وهذا ما يسبب مشاكل في توطين المباني وطرق المواصلات.
- المجموعة الثانية : وهي مجموعة الجبال التي تفوق ارتفاع 1000م وتمتد من الجهة الغربية للولاية باتجاه حدودها الشرقية وتمثل الحدود الجنوبية لها والتي عزلت الإقليم عن السهول العليا التلية وهي تتميز بتكوينات كلسية، بسفوح وسطوح شديدة العلو والوعورة أضف إلى ذلك الانحدارات الشديدة والتي تفوق أحيانا 45% مما يجعلها عرضة لعوامل الحت والتعرية وخصوصا تلك الموجهة لحركة الرياح. وأهم هذه المرتفعات : جبل تابابور، تمزقيدة، وبوعزة،....حيث يقدر أقصى ارتفاع 1662 م في جبل شنيقرة وعموما فإن قمم هذه الجبال تنخفض كلما اتجهنا نحو الشرق.

[1] بوالحواش علاوة، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية – حالة إقليم جيجل-. رسالة دكتوراه في التهيئة الإقليمية،كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001 ، ص 68 .

الخريطة رقم 10 (ولاية جيجل : خريطة التضاريس)



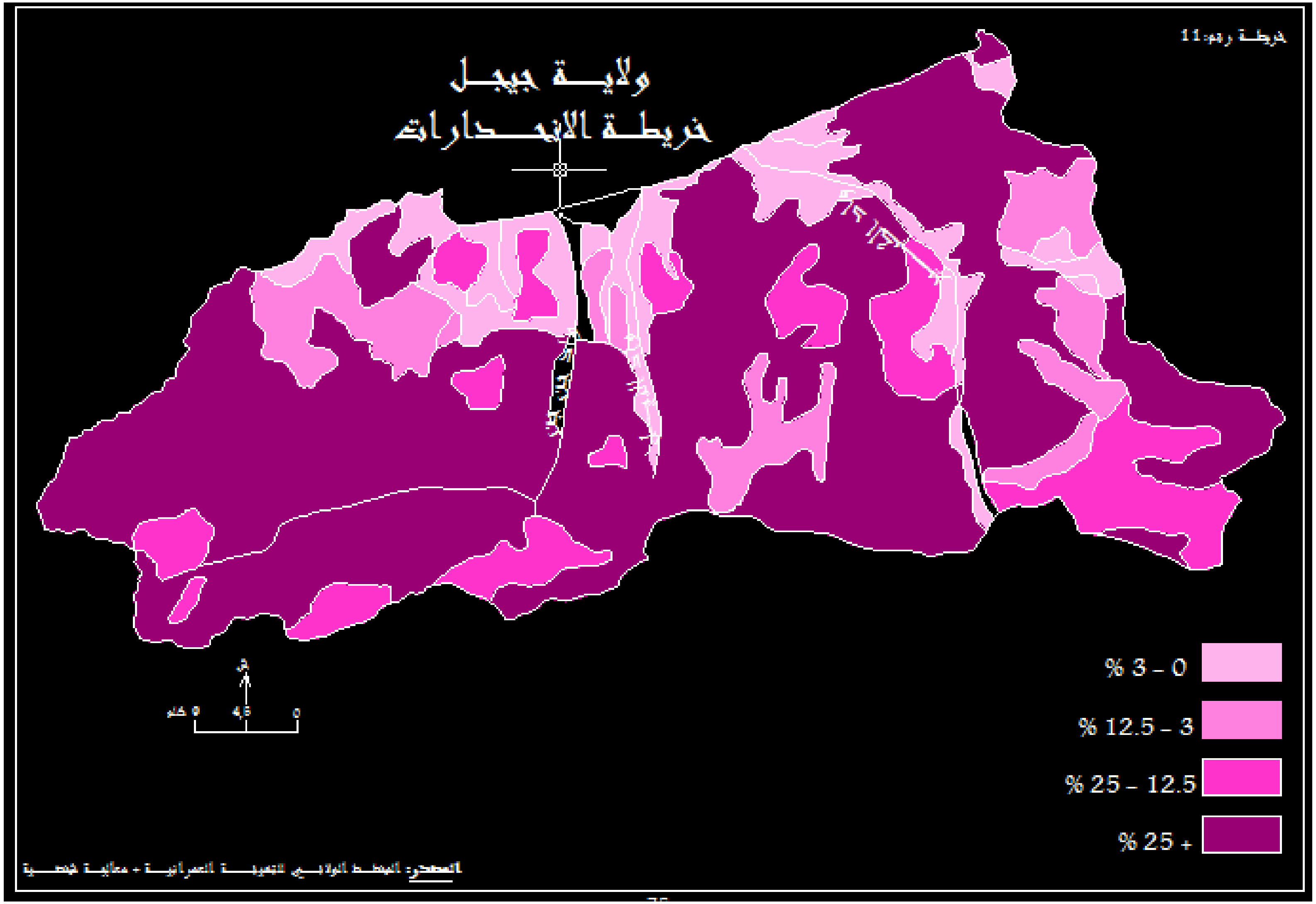
2 – الانحدارات : إن الاعتماد على تصنيف التضاريس في أي دراسة علمية لا يعطي النتائج العملية لأي دراسة من حيث أهميتها لترجمة التطورات الحالية في الطبيعة لذا لابد من دراسة الانحدارات وحسب الخريطة رقم :11 نستخرج الفئات الأساسية لدرجة الانحدار الموزعة كما يأتي :

- الفئة الأولى :الانحدارات الضعيفة من 0-3% ونجدها تضم الأراضي الساحلية المتاخمة للشريط الساحلي والموافقة للارتفاع الأقل من 200 متر غير أن مساحة هذه الأراضي ضعيفة مقارنة بمساحات الفئات الأخرى حيث تمثل ما نسبته 2,5% من مجموع مساحة الولاية والتي تقع ضمن سهل جيجل-الطاهير وتشمل كلا من بلدية : جيجل، الطاهير، الأمير عبد القادر وقاوس.
- الفئة الثانية : الانحدارات المتوسطة (3%- 12,5%) ونجدها اكبر مساحة من الفئة السابقة بنسبة 16% من مجموع مساحة الولاية وتتوزع عبر أهم السهول الداخلية للولاية والمناطق الواقعة على ضفاف الأودية مثل واد الكبير، واد جن جن، وواد النيل وغالبا ما تشمل كلا من بلديات : الشقفة، القنار، سيدي عبد العزيز، واد عجول والميلية أما ارتفاعها فهو لايتعدى 500 م.
- الفئة الثالثة :الانحدارات الشديدة (12,5%-25%) وتميز منحدرات السفوح الجبلية الرئيسية التي تتعرض بشدة لعوامل الحت والتعرية السطحية وهي توافق الارتفاعات التي تصل أحيانا إلى 900 م وتشمل مساحة 32,5% من المجموع الإجمالي لمساحة الولاية.
- الفئة الرابعة : الانحدارات الشديدة جدا والأكثر من نسبة 25% وهي تغطي أغلبة إقليم الولاية كما تبرزه الخريطة حيث يغطي حوالي 48,57% من المساحة الإجمالية للولاية وهي غالبا ما توافق ميل الطبقات الصخرية وشبكة المجاري المائية بالإقليم.وعموما تشكل الانحدارات الشديدة والشديدة جدا ما يزيد عن 80% من مساحة المجال الولائي وبإدماج الفئتين الأخيرتين نجد أن أغلبية بلديات المنطقة تدخل ضمنهما كالعوانة، الزيامة، العنصر والجمعة، سطارة وسيدي معروف تليها البلديات ذات التضاريس الأكثر ارتفاعا والمتمثلة في كلا من: غبالة، برج الطهر، تاكسنة، بن ياجيس، جيملة، وجانة، الشحنة، بلهادف،أولاد رابح، أولاد عسكر، إيراقن، سلمى وأولاد يحي. وما يلفت الانتباه هو تواجد بلديتين ساحليتين فالعوانة والزيامة رغم طابعهما السياحي إلا أنهما تتوفران على مجموعات جبلية مرتفعة.فنسبة 80% أعطى للولاية طابعا متضرسا زاد من عزلتها وعقد الاتصال والربط بين مناطقها والأقاليم المجاورة وخلق التباين في توزيع السكان فتشكلت طبيعيا مناطق مهمشة طاردة لهم وأخرى جاذبة.

ثانيا : العوامل التاريخية

كان للجانب التاريخي دور مهم في توزيع وتركز السكان في بلديات دون أخرى حيث عملت سياسة المستعمر الاستدمارية منذ أن وطئت قدماها منطقة جيجل على تشتيت السكان وتفكيك أصولهم وعزلهم عن القواعد الخلفية للثورة حيث عمدت إلى مصادرة كل أملاك السكان العقارية وغيرها بصفة فردية وجماعية وذلك استنادا لما كانت

خريطة رقم: 11 (ولاية جيجل: خريطة الانحدارات)



تنشره في الجريدة الرسمية تباعا ابتداء من سنة 1871[1] حيث صادرت 95% من الأراضي السهلية الخصبة إذ عمدت إلى تفريغ كلا من سهل جيجل الشرقي والمنطقة الساحلية الضيقة الواقعة ما بين العوانة، وجيجل وضفاف واد الكبير تمهيدا لتعميرها بالمستوطنات والسكان الأصليون طردوا إلى الأحراش والشعاب المحيطة بالسهل و لم يبق منهم إلا الأقلية داخل السهل يقطنون ضمن مساحات أرضية لا تتعدى مساحة الأكواخ أو كما يطلق عليها باللهجة العامية "القرابة".

في سنة 1872 شرعت الإدارة الفرنسية في بناء القرى الاستيطانية المعروفة اليوم: بقاوس(دوكان)، الأمير عبد القادر (سترازبور)، الشقفة والعوانة (كافالو) كما وسع برج الميلية، ثم أضيفت إليها بعد سنة 1890 تاكسنة وزيامة الـــمنصورية.وقد خططت تلك القرى على شكل واحد وتضم ما بين 40 و80 مترلا وما يزال النمط العمراني لتلك القرى قائما إلى حد الآن، حيث صممت على شكل مدن صغيرة ذات شوارع رئيسية ويتفرع عنها شوارع صغيـــرة وتتوسطـــها ساحة عامة وكنيسة ودار بلدية ومـــركز بريد، ومدرسة ذات قسم واحد .....الخ وجلبت لهذه القرى أو المدن الصغيرة المياه من الينابيع الجبلية، كما ربطت بالطرق المعبدة بين بعضها البعض وبينها وبين مدينة جيجل.

استمر الاستعمار في شن وسائل التدمير الاجتماعية والثقافية حيث انتقل المجتمع إلى وضع اجتماعي كارثي إذ عم الفقر والمجاعات والبؤس والجهل جميع السكان وعلى الأخص سكان الأرياف، وعمل على تكسير المجتمع المدني لمنطقة جيجل الذي كان يؤطر سكانها من حيث الجمع بين الدين والعلم والسياسة والثراء، إذ قام بقتل البعض من السكان وسجن بعضهم ونفى البعض الآخر إلى خارج المنطقة وحتى إلى كاليدونيا[2]، وبالتالي بقي سكان المنطقة جسما بلا روح، وعلى سبيل المثال ففي الجانب الثقافي عمد الاحتلال إلى حرق الزوايا التي كانت تقدم التعليم الثانوي والعالي لأبناء المنطقة وبالتالي قضى الاستعمار عل القوة التي كانت تحرك السكان وبعدها قام بحشرهم في قرى جبلية نائية أو في الأحراش القريبة من سهل جيجل بعيدا عن كل الوسائل العصرية التي أدخلها معه فلا تعليم ولا طرقات ولا مستشفيات . وكانت وسائل العيش المتوفرة التي تركها لهم هي الزراعة الجبلية في قطع أرضية لا تتعدى عشرات الأمتار، أو العمل الموسمي في مزارع المعمرين بسهل جيجل أو الذهاب للحصاد في حوضي فرجيوة، وميلة بمزارع المعمرين.

بعد الحرب العالمية الأولى ألغي قانون بيع الأراضي للجزائريين فاستغل بعض سكان المنطقة الثروات المحدودة التي جنوها بالعمل في المدن المجاورة بالتجارة والبناء والمطاعم وحتى الخياطة والحدادة في شراء بعض المنازل من المعمرين المتواجدة داخل القرى سالفة الذكر ولكن رغم ذلك فإن معظم أراضي سهل جيجل الخصبة بقيت في أيدي المعمرين إلى سنة 1962.

وفي الجانب الإداري قامت الإدارة الفرنسية سنة 1892 بتقسيم المنطقة إلى بلديات تامة ومختلطة فكلا من بلدية جيجل، قاوس، الأمير عبد القادر والشقفة اعتبرت بلديات تامة لا يتعدى تقسيمها الجغرافي 7 كلم طوليا ويتواجد بها

---

[1] علي خنوف، **تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا**.دار منشورات الأنيس، الجزائر العاصمة، 2007 ،ص 165.

[2] المرجع نفسه. ص167.

ما نسبه 7% من السكان الأصليين للمنطقة وكانت تتوفر عل كل متطلبات الحياة العصرية و المنضبطة والشاملة لجميع الخدمات كالتعليم والصحة وتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب والسقي وكانت هذه الخدمات موجهة للمعمرين دون الجزائريين الذين كانوا يقيمون على أطراف تلك البلديات فهم محرومون من تلك الخدمات لأنهم مواطنو من الدرجة الثانية.

أما البلديات المختلطة والمتمثلة في وادي المرسى(أوقاس) وتابابورت، والطاهير والميلية وأولاد عطية (أي كانت تغطي المنطقة الممتدة من زيامة المنصورية إلى واد زهور وهي المساحة التي تشملها ولاية جيجل الحالية وأجزاء من ولاية سكيكدة، ميلة وسطيف) فقد كان تقسيمها الجغرافي أوسع بكثير من البلديات التامة وكان يبلغ عدد سكانها من أبناء المنطقة حوالي 93% ، وقد قسمت تلك البلديات إلى دواوير، والدواوير إلى مشاتي وتسير من طرف متصرف فرنسي وإدارتها معاكسة تماما للبلديات التامة وتنعدم فيها الخدمات المتوفرة في الأولى فهي باختصار بلديات تقوم بالواجبات المطلوبة منها من الإدارة الاستعمارية فقط.

فاستيلاء الاستعمار على البلاد عموما وعلى منطقة جيجل خصوصا جاء لغرس مركزا له امتدادا لوطنه الأصلي الذي عمد إلى تطويره باستتراف الثروات التي تزخر بها البلاد فصادر جميع الأراضي السهلية الصالحة للزراعة كما ذكرنا سابقا وشقت بها طرق عصرية معبدة وشيدت بها قرى حديثة تعتبر مدنا صغيرة بها كل المرافق الحيوية وانقلبت ضفاف مصبات الوديان التي تشق الأراضي السهلية مثل وادي جن جن، والنيل وواد الكبير من ضفاف مهملة ومغطاة بالحشائش والشجيرات المائية والمستنقعات إلى حدائق غناء منتجة لجميع أنواع الخضر والبقول والفواكه، كما انتقلت مدينة جيجل عاصمة الإقليم من قرية جاثمة على صخرة داخل البحر إلى مدينة عصرية خارج تلك الصخرة وتحولت الغابات المهملة إلى مصدر للثروات والمنتجات النافعة أضف إلى ذلك تأسيس ميناء جيجل القديم وموانئ الصيد وخط السكة الحديدية وشق الطرية الوطني رقم 43 واهتم بانجاز كل المرافق التعليمية والصحية التي كانت جميعها موجهة للمعمرين ومحروم منها الجزائريين. فمثلا وسائل النقل العصرية مثل السكة الحديدية وعربات النقل الجماعي والسفن البخارية نادرا ما يركبها الجزائريين لشدة فقرهم، ناهيك عن التغيير الجذري في توزيع خريطة السكان بسبب التهجير الإجباري لهم طبق مع دخول الاستعمار وبعد اندلاع ثورة التحرير حيث أجبر السكان على الإقامة في المحتشدات التي أعدت لهم إذ بلغ عددها في دائرة جيجل وحدها 35 محتشدا يضم 37 الف نسمة[1] بالإضافة إلى محتشدات دائرة الميلية وانجر عن ذلك ارتفاع كثافتهما السكانية إذ وصلت آنذاك ما يقدر ب: 288-152 نسمة/كلم^2 على الترتيب بكلتا الدائرتين[2].

وخلاصة القول أن الاستعمار رغم الانجازات الايجابية التي قام بها من أجل تنمية الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني بمنطقة جيجل ككل مناطق البلاد لأهداف تخدم أغراضه الشخصية إلا أنه ركز اهتمامه بالمناطق الساحلية والسهلية دون الداخلية والجبلية مما وسع الهوة المجالية ومهد للاختلالات التي عايشتها المنطقة بعد الاستقلال في توزيع

[1] بوالحواش علاوة، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية – حالة إقليم جيجل- ، ص 94.

[2] المرجع نفسه.

السكان حيث ظهرت مناطق ذات كثافة سكانية عالية بالمناطق السهلية والساحلية وأخرى ذات كثافة سكانية متدنية في المناطق الواقعة في السفوح الجبلية البعيدة عن أهم التجمعات العمرانية والتي عاشت التهميش منذ الفترة الاستعمارية فأصبحت مناطق طاردة.

ثالثا: العوامل الاقتصادية

1- الزراعة :

تركيب الأراضي الزراعية بولاية جيجل:

تبلغ المساحة الإجمالية لإقليم الدراسة 239663 هكتار حسب الدليل الاحصائي لمديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل لسنة 2008 وهي تتوزع عموما كمايلي:

- تشغل الغابات مساحة قدرها 115 ألف هكتار مشكلة بذلك نسبة 48% من المساحة الإجمالية للولاية.
- تبلغ المساحة الإجمالية للزراعة 99022 هكتار أي ما يعادل 41,32% منها 43924 هكتار ما نسبته 18,33%.

- نجد نسبة 86,34% غير مسقية أما المساحات المسقية فتقدر ب 13,66% من مجموع المساحة الزراعية المستغلة وهي متدنية رغم الثروة المائية السطحية والجوفية التي يتوفر عليها الإقليم.

- مساحة الأشجار والكروم حسب نفس المصدر تشكل 14424 هكتار أي بنسبة 6,02%، مساحة المروج والأراضي السباتية فتغطي مساحة 29500 هكتار مشكلة نسبة 12,31% من المساحة الإجمالية للإقليم.

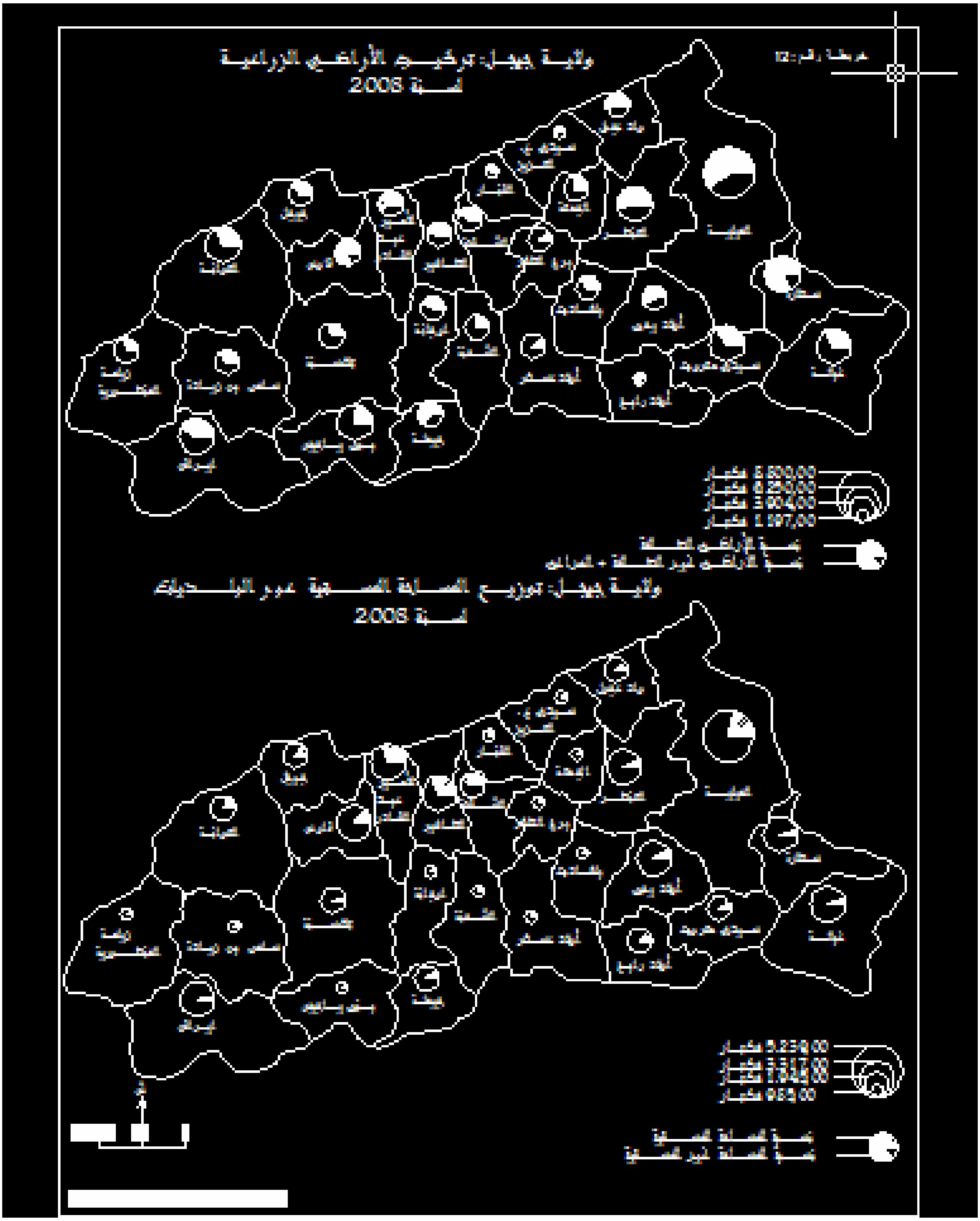
- تمثل نسبة الأراضي الزراعية على مستوى الولاية 41,32% من المساحة الإجمالية رغم طابعها الجبلي الشيء الذي جعلها تصنف ضمن الفئة الثالثة على المستوى الوطني وهذه الفئة تشمل الولايات التالية :باتنة، قسنطينة، المدية، جيجل، سيدي بلعباس، سكيكدة وتيزي وزو[1].

- رغم أن مساحة الأراضي الزراعية تصل إلى 41,32% إلا أن توزيعها متباين عبر بلديات الإقليم وانطلاقا من الخريطة رقم 11 نلاحظ أن نسبة الأراضي في البلديات الساحلية والسهول الداخلية تفوق مثيلاتها في البلديات الجبلية.

- معظم الأراضي المستغلة فعلا أراضي غير مسقية (انظر الخريطة رقم :12) حيث يشكو الإقليم من قلة الأراضي المسقية رغم الثروة المائية السطحية والجوفية التي يتوفر عليها حيث وصلت أدنى نسبة في كل من بلدية إراقن بـــ: 2,71% تليها تاكسنة، سطارة وأولاد يحي.أما أعلى النسب فوصلت بالشقفة والطاهير فالقنار.وبإلقاء نظرة سريعة على الخريطة يمكن أن نميز ثلاث مناطق للمساحات المسقية :

[1] بوالحواش علاوة، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية – حالة إقليم جيجل- ، ص 122.

خريطة رقم 12 (ولاية جيجل: الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية)



– السهول الساحلية الممتدة من القنار حتى الطاهير وتتميز بتوفرها على الموارد المائية بصورة معتبرة :واد جن جن، واد النيل، واد بوكراع، واد بورجاح والتي ساعدت على إنشاء البيوت البلاستيكية فأصبحت معروفة بإنتاج الخضروات وتضم كلا من بلديات: الطاهير، الأمير، الشقفة، قاوس، القنار وحتى العوانة حيث تقارب المساحة المسقية المتوسط الولائي الذي يبلغ : 214 هكتار/بلدية بل وتتعداه في بعض المناطق.

– سهل واد الكبير وواد بوسيابة وواد عجول وهي منطقة ذات انحدارات ضعيفة إلى متوسطة وتعتمد في السقي على موارد هذه الأودية ولكنها تعاني من مشكلة صعود المياه لأنها تتعرض للفيضانات في معظم الأحيان ولا تتمكن من تصريف المياه وهذه شروط ملائمة لزراعة البطيخ بأنواعه مع نهاية موسم الفيضانات إذ تعتبر أهم المناطق المنتجة له بإقليم الدراسة، وتضم كلا من البلديات التالية: الميلية، العنصر، واد عجول، أولاد يحي، سطارة، سيدي عبد العزيز.

– بلدية جيجل والمناطق الجبلية بالدرجة الأولى حيث تتطلب أراضيها وأخص بالذكر ذات الانحدار البالغ 12,5% جهدا كإقامة المدرجات بطرق علمية ويحدد نوع الآلة في مثل تلك الشروط كما يعترضها مشكل التربة المغسولة وقليلة السمك نتيجة للأمطار التي تنقل المواد المغذية للتربة وترسبها في أسفل المنحدر لاسيما بعد أن أخذ الغطاء النباتي في التقهقر من سنة لأخرى لهذا يوصى بزراعتها بالأشجار المثمرة التي تتلائم مع طبيعة المناخ، نوع التربة ودرجة الحرارة.

سياسة الاستثمار في المجال الفلاحي :

أصبحت الحوافز المادية تمثل الصدارة في برامج التنمية لاسيما في الدول النامية وأهمها سياسة الأسعار التي تتبناها الدولة فتشجع المنتج على زيادة إنتاجه، ولكن المنهجية التي اتبعتها الدولة جعلت الأسعار متدنية (مثلا بلغ سعرالقمح الطري 40,65 دج/قنطار سنة 1964 ليصل إلى 78 دج/قنطار سنة 1976)[1] مما تركت آثارا سلبية من أهم إفرازاتها الهجرة الريفية التي عرفتها مختلف المناطق الجزائرية وبما فيها منطقة البحث منذ الستينات أضف إلى ذلك تقهقر نسبة الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي وارتفاعها في قطاع البناء والأشغال العمومية مع قلة الاستثمارات غير الزراعية والتي تساهم في تثبيت السكان الريفيين كل ذلك ساهم في تدفق أعداد هائلة من المهاجرين نحو المناطق الحضرية. ولكن مع بداية التسعينات كان هناك تحسن في سياسة الأسعار بالنسبة للمنتوجات مما شجع الفلاحين في زيادة إنتاجهم وخصوصا إنتاج الطماطم الصناعية بمنطقة الطاهير إذ تقدر مساحة هذا المنتوج الزراعي بـــ:600 هكتار مشكلة بذلك نسبة 40% من مجموع المساحة المستعملة في الزراعة بمنطقة الطاهير[2]، وقد كان انتشار هذا المنتوج بعد تأسيس مؤسسة العصير والمصبرات"كوجاك" بالمنطقة الصناعية لأولاد

[1] بوالحواش علاوة، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية – حالة إقليم جيجل– ، ص 139-140.

[2] المرجع نفسه.

صالح، أضف إلى ذلك انتشار زراعة الأشجار المثمرة خاصة الموز والفراولة وكل المنتوجات التي تزرع داخل البيوت البلاستيكية وتحقق ربحا أكبر للمنتجين وبالتالي أصبح الاستثمار في هذا الجانب يتماشى ومتطلبات السوق وهذا نجده خاصة السهول الساحلية مما يستدعي استقطابا ولو متواضعا لليد العاملة الزراعية من المناطق الأخرى. وقد مر الاستثمار في المجال الزراعي على مراحل منذ الاستقلال حيث قامت الجزائر سنة 1963 بتحويل الأراضي التي كانت مستغلة من طرف المعمرين إلى تسيير القطاع الاشتراكي وذلك على شكل تعاونيات ولجان تسيير القطاع الخاص وقد عرف الإنتاج الزراعي انخفاضا كبيرا ويرجع ذلك لمنح الأراضي الزراعية لمن يـــجهل استغلالها.في سنة 1971 أنشأ قطاع الثورة الزراعية حيث أممت أراضي الخواص وحددت مساحاتها وخلقت تعاونيات الثورة الزراعية ولكن مستوى الإنتاج كان محدودا بسبب العدد الهائل للعمال الذين تتعدى أعمارهم 60 سنة إضافة على سوء تسيير هاته التعاونيات فجاء قانون 1987 الذي ينص على إعادة تنظيم الأراضي الزراعية العمومية في شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية والتي أعطت نتائج مرضية في السنوات الأخيرة على مستوى الإنتاج. والجدول التالي يوضح عدد المستثمرات على مستوى إقليم الدراسة :

جدول رقم11: توزيع الوحدات الفلاحية عبر ولاية جيجل

الاستغلالات الفلاحية	عدد الوحدات	الأراضي الفلاحية المستغلة (هكتا ر)	الأراضي الزراعية الصالحة (هكتا ر)
مزارع نموذجية	3	**537**	870
المستثمرات الفلاحية الجماعية	200	**3864**	4947
المستثمرات الفلاحية الفردية	493	**1892**	2295
الملاك الخواص	18746	**37631**	90902
الـــمجـــــموع	**19442**	**43924**	**99014**

* : حسب الإحصاء العام للفلاحة 2001

جدول رقم12: توزيع المستثمرات الفردية والجماعية عبر بلديات الولاية لسنة 2008

البلدية	عدد المستثمرات	المساحة (هكتار)	نسبة المساحة الزراعية المستغلة
جيجل	13	304,56	53
قاوس	63	614,47	85
الأمير	164	1806,43	82
تاكسنة	02	16,3	69
جيملة	12	489.91	56
بني ياجيس	03	27,38	47
العوانة	52	224,67	90

الزيامة	06	40,71	85
ايراقن	07	20,55	80
الطاهير	109	1328,74	79
القنار	04	41,98	95
الجمعة	07	23,98	82
العنصر	20	185,71	60
واد عجول	14	78,67	92
سيدي معروف	07	40,75	100
الميلية	30	243,52	93
سطارة	66	1085,6	77
الشقفة	111	659,98	96
الشحنة	03	6,12	100
المجموع	693	7240,03	80

المصدر: مديرية الـــمصالح الـــفلاحية

نلاحظ أن أكبر عدد من المستثمرات مركزة في : الطاهير، الأمير عبد القادر ، الشقفة، قاوس وسطارة.وللإشارة أن هاته البلديات باستثناء بلدية سطارة فإنها كما ذكرنا سابقا تحتوي على أخصب الأراضي الزراعية والتي تتقلص مساحتها سنة بعد سنة بسبب الزحف العمراني حيث أن أهم المشاريع السكنية والاسثمارية أقيمت فوق الأراضي الصالحة للزراعة كالمنطقة الصناعية بأولاد صالح والتي تتقاسمها كلا من بلدية الأمير والطاهير، مطار فرحات عباس والمركزية الحرارية بأشواط.وحتى عدد هذه المستثمرات يتناقص من سنة لأخرى بسبب الزحف العمراني ولكن لم يصدر أي قرار من وزارة الفلاحة من أجل إلغاء صفة المستثمرة عن تلك التي أخدت الطابع العمراني ماعدا واحدة في بلدية العوانة والتي تم إدراجها ضمن محيط سد كسير. وفي السنوات الأخيرة عمدت الدولة إلى تطبيق سلسلة من السياسات بهدف دعم الفلاحين والمنتجين الفلاحيين من أجل تشجيع الاستثمارات الفلاحية للنهوض بالقطاع االفلاحي فظهر ما يسمى بالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)منذ سنة 2000 والذي يعمل على تدعيم الفلاحين في كل المشاريع الزراعية المتمثلة في الزراعات المثمرة، الزراعات الواسعة، زراعة البيوت البلاستيكية، تربية المواشي والنحل...الخ. ليتحول هذا الصندوق منذ سنة 2006 إلى الصنوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) وقد مس العديد من المنتوجات الزراعية حيث وصل دعم الدولة بولاية جيجل في أواخر سنة 2008 إلى ما يقارب 1.190.078.672 دج موزعة عبر جميع البلديات[1].

هذا إلى جانب الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي والذي طبق في ولاية جيجل حول إنتاج الحليب إذ وصل الدعم من سنة 2000 إلى سنة 2007 إلى 1.188.621.744 دج موزعة على مستوى كل بلديات الولاية.

[1]: مديرية المصالح الفلاحية لولاية جيجل،الحصيلة السنوية2008 .

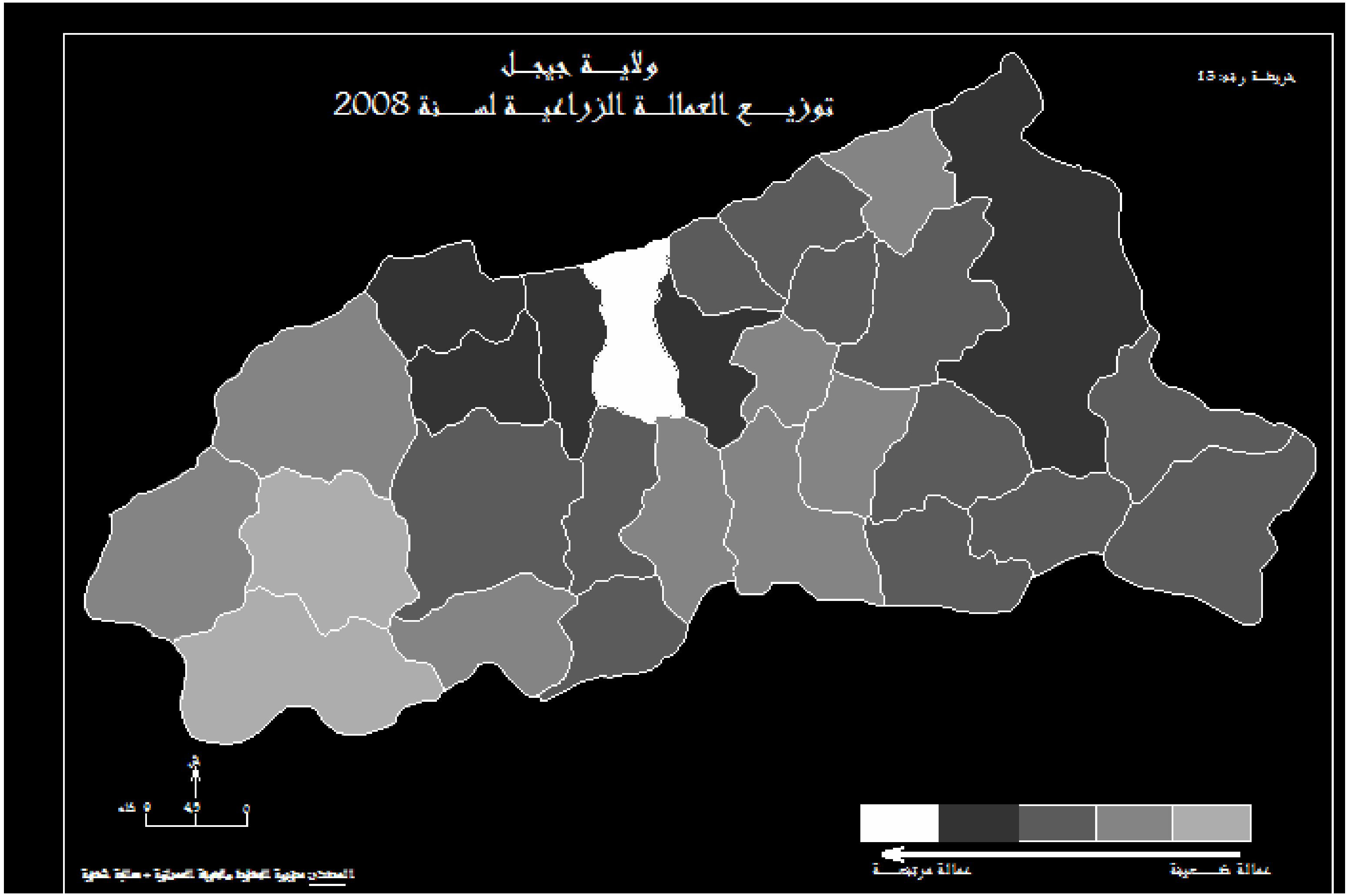
(استنادا إلى الجدول رقم 28 بالملحق) ونلاحظ أن أكثر البلديات إنتاجا لمادة الحليب (الاستثمار في مجال الحليب يشمل الجمع، الإنتاج والتحويل) تتمثل في بلدية الميلية بالدرجة الأولى لامتلاكها 447 مشروع تليها بلدية الطاهير بـــ 302 مشروع ثم تأتي كلا من قاوس، الأمير عبد القادر، تاكسنة وبعدها بلدية جيجل وأدنى قيمة من المشاريع نجدها في بلدية الزيامة المنصورية أما البلديات الجبلية فقد استثمرت في هذا المجال بنسبة لا تتعدى 90 مشروعا في فترة سبع سنوات.وتبقى الاستثمارات الفلاحية شحيحة في هذه المناطق لتزيد دائما في السهول الزراعية الخصبة وضفاف الأودية.

❖ توزيع العمالة الزراعية :

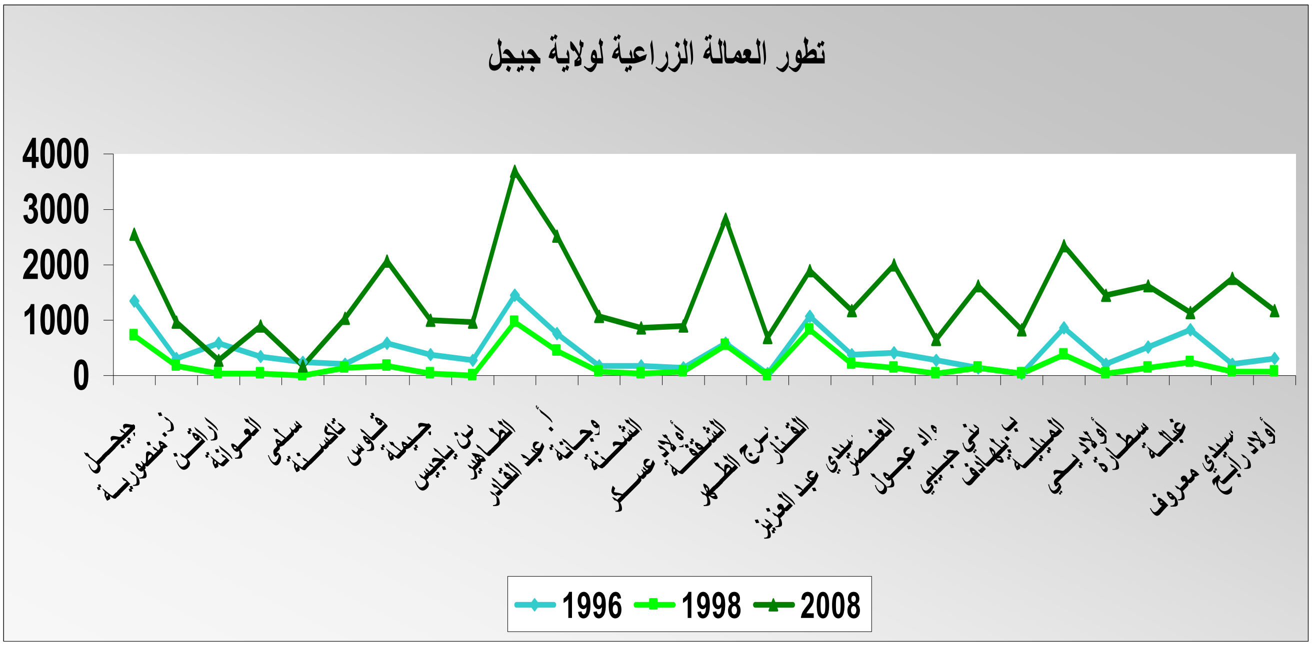
حسب الخريطة رقم:13 والتي تبين توزيع اليد العاملة الزراعية استنادا لتقديرات 2008 نلاحظ ان هناك تباين في التوزيع حيث يطابق نطاقات توزيع الأراضي الزراعية كما ذكرناه سابقا إذ نسجل اعلى قيمة ببلدية الطاهير بـــ 3675 مشتغل أي بنسبة 9,18% من مجموع المشتغلين بالقطاع الزراعي بالولاية تليها بلدية الشقفة بـــ:7,09%، جيجل بـــ: 6,33%، الأمير بـــ:6,29%، الميلية بـــ: 5,84% فقاوس بـــ:5,20% بينما نسجل أدنـــى عدد ببلدية سلمى بـــ 160 مشتغل بنسبة تكاد تكون منعدمة تصل إلى 0,40% ثم تأتي بلدية إيراقن بنسبة عمالة تقدر بـــ 0,65% فالعمالة الزراعية تزداد بالنطاق الشمالي أين الأراضي السهلية والتربة الخصبة وتعاني الشح بالمناطق الجبلية التي تعيق تطور الفلاحة ولو اطلعنا إلى إحصائيات اليد العاملة الفلاحية عبر مختلف السنوات سنجد هناك تدبدب كما يبينه الشكل أدناه.

انطلاقا من الجدول رقم30 بالملحق، حيث نلاحظ تقلص العمالة الزراعية في سنة 1998 لترتفع سنة 2008 ومرد ذلك للفترة الحرجة التي مرت عليها المنطقة جعلت العديد من الفلاحين يهجرون أراضيهم ويتجهون للتجمعات الحضرية بـــحثا عن الأمان.

خريطة رقم: 13 (ولاية جيجل: توزيع العمالة الزراعية لسنة 2008)



الشكل رقم 15



2-**الصناعة :**

أثبتت التجارب العالمية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي أن القضاء على التخلف في بلد ما أو إقليم يتوقف على التصنيع وما يحدثه من تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي – الاجتماعي، وقد حاولت دول العالم الثالث بعد استقلالها إتباع منهج الدول المتقدمة، حيث كان هدف الجزائر أثناء عشرية السبعينات من خلال التصنيع هو إنشاء قاعدة اقتصادية متكاملة تقلص شيئا فشيئا تابعياتها اتجاه السوق الدولية وتكون قادرة في النهاية على حل مشكل التشغيل من الناحية الهيكلية، وفي بداية الثمانينات انطلق في عملية إعادة الهيكلة الصناعية إذ كانت قائمة على نقل الأنشطة من المراكز الحضرية الكبرى إلى خارجها وقد كانت ولاية جيجل من بين الولايات التي أدرجتها الدولة ضمن استراتيجيتها وتوجهاتها العامة وبغض النظر عن الأهداف المرجوة من هاته الاستراتيجية فإن ولاية جيجل تتوفر على مقومات معتبرة وموارد هامة ذات المنشأ المحلي (الموارد المائية، الموارد الغابية، الموارد المنجمية والمساحات الزراعية) بالإضافة إلى توفر اليد العاملة المحلية مع ارتفاع معدل البطالة الذي تعدى 24% خلال العشرية التي تلت الاستقلال مباشرة[1]، كنتيجة للركود الاقتصادي الذي ساد الولاية وخصوصا بعد الأعداد الهائلة للنازحين إلى التجمعات الحضرية بعد الاستقلال مما انعكس سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

❖ تطور وتوزيع أهم الوحدات الصناعية عبر مجال ولاية جيجل:

في بداية الثمانينات بدأ الاهتمام بهذا القطاع من خلال إنشاء العديد من الوحدات الإنتاجية و ظهور الصناعة الصغيرة و المتوسطة بالولاية ، كما ظهر اتجاه جديد نحو الصناعات الثقيلة من خلال قرار اختيار موضع بلارة بالميلية

[1] بوالحواش علاوة، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية – حالة إقليم جيجل- ، ص155.

لاستقبال مصنع للحديد و الصلب (ألغي هذا القرار خلال الألفية الحالية لتتحول إلى منطقة صناعية) ، وطوال هذه الفترة بقي نشاط الخواص منعدما حتى بداية فترة التسعينات ، حيث اتخذت الدولة عدة إجراءات تسهيلية من أجل إعطاء ديناميكية لهذا القطاع ، و بدأت استثمارات الخواص تزيد في مجال الصناعة أكثر فأكثر ، خاصة في ما يخص الصناعات الغذائية و تجهيز الملابس .

كما تمتلك ولاية جيجل عقار صناعي يتمثل في وجود 07 مناطق نشاط ومنطقتين صناعيتين ،تبلغ مساحتها الإجمالية 675,4936 هكتار ،زيادة على هذا فأغلبية هذه المناطق غير مستغلة ما عدا المنطقة الصناعية بأولاد صالح التي تبلغ مساحتها 83,9922 هكتار ومنطقتي نشاط متواجدتين بكل من جيجل (26,0926 هكتار) و الميلية (6,4580 هكتار)، أي بمجموع 116,5428 هكتار مستغلة بنسبة لا تتعدى 17% من المساحة الموجهة للاستثمار الصناعي.و يمكن القول أن العقار الصناعي بالولاية غير مهيأ لأن يلعب دور فعال في التنمية الصناعية للمنطقة، فالنقص الموجود في عدد المناطق النشطة يعتبر كبير جدا ، طبعا بالمقارنة مع الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها المنطقة، والتي تشجع على بعث الاستثمار في هذا المجال .ويتوزع العقار الصناعي كالآتي :

جدول رقم 13 : توزيع مناطق النشاط و المناطق الصناعية بولاية جيجل

الموقع	منطقة نشاط	منطقة صناعية	المساحة (هكتار)	الخصائص
أولاد صالح (الطاهير)		x	83,9922	مهيئـــــــة
منطقة الحدادة (جيجل)	x		26,0926	مهيئـــــــة
الميلية	x		6,4580	مهيئـــــــة
الأمير عبد القادر	x		4,6848	مهيئـــــــة
وجانة	x		10,5200	غير مهيئـــــة
بورشايد (العوانة)	x		8,1105	ضمن أعمال التهيئـــــة
سطارة	x		8,6280	مهيئـــــــة
الأفلاز (بالميلية)	x		4,0073	غير مهيئـــــة
منطقة بلارة (بالميلية)		x	523	مهيئـــــــة

المصدر : مديرية الصناعة لولاية جيجل

و تتوفر الولاية على عدة وحدات صناعية عمومية من الحجم المتوسط ،إضافة إلى الوحدات الخاصة ،و باقي الوحدات التي لا يتعدى عددها 65 وحدة صناعية[1] تدخل ضمن الوحدات الصغيرة ، و هي في أغلبها تابعة للخواص ، ونسطر توزيع أهم الوحدات الصناعية حسب الجدولين رقم 31و32 بالملحق.

جدول رقم 14: استغلال المناجم بولاية جيجل

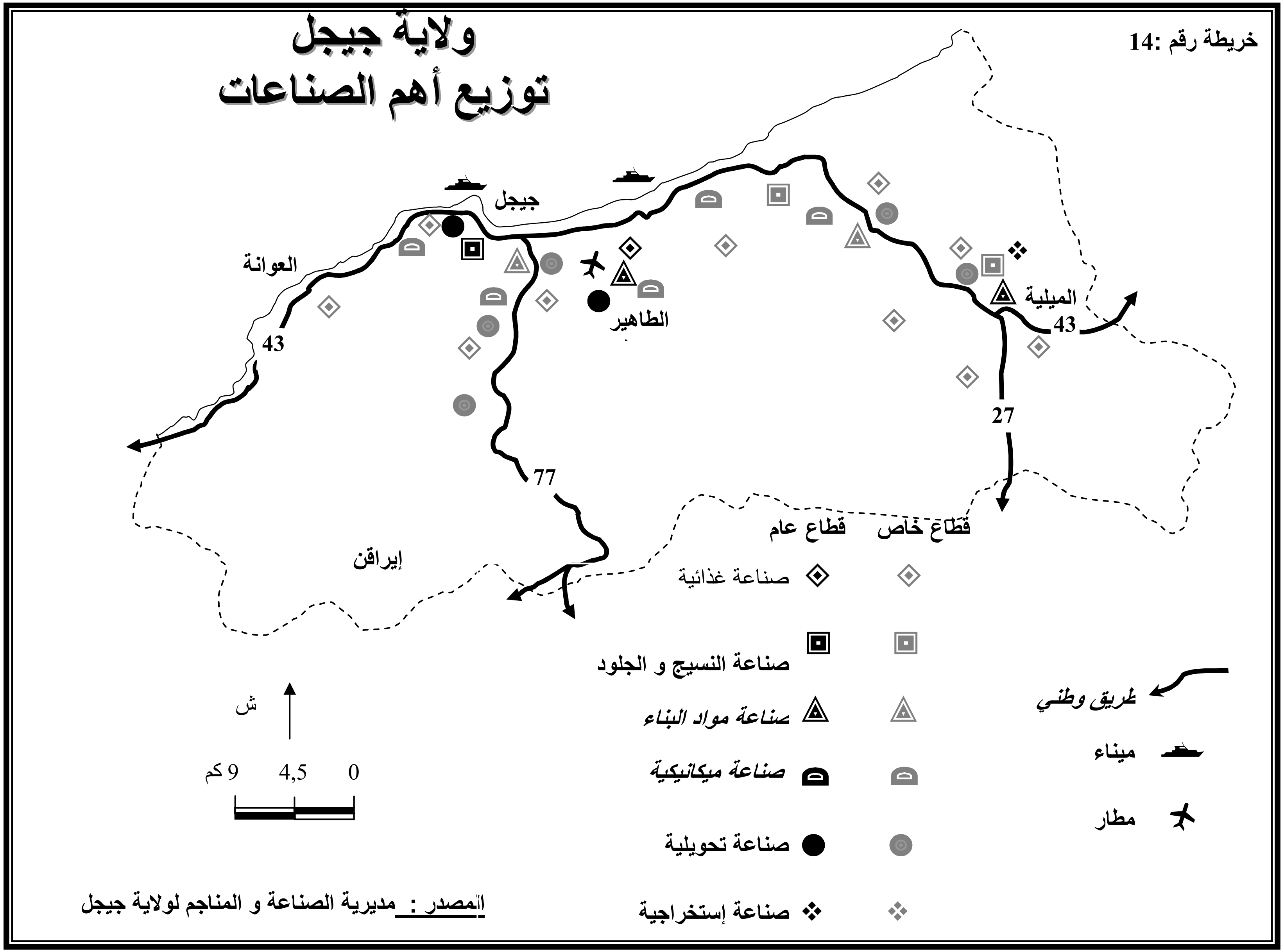
المؤسسة	الموقع	المنتوج	الطاقة الإنتاجية	الإنتاج	عدد العمال
ش.ذ.أ.م بوزكري و إخوانه	الميلية	الحصى	90.000 م3/سنة	18310	10
ش.ذ.ش.و الرمل و المناجم	الميلية	الحصى	90.000 م3/سنة	15760	10
بن ابراهيم حسين	الميلية	الحصى	85.000 م3/سنة	5430	09
ش.د.م.م الوفاء			90.000 م3/سنة	7520	11
ش.د.م.م وادي الزهور	الميلية	الرمل	60.000 م3/سنة	3000	04
ش.ذ.ش.و أكرمينة	الميلية	الرمل	60.000 م3/سنة	12000	06
شركة الأجور بالطاهير	الطاهير	الغضار	50.000 م3/سنة	14650	06
المؤسسة الإفريقية للزجاج	الأمير عبد القادر	الحجر الرملي	144.000 طن/سنة	5860	29
الشركة الجزائرية للصلصال	الميلية	الصلصال	120.000 طن/سنة	48380	05
ش.ذ.م.م بوزكري و مزياني	س. معروف	الحصى	90.000 م3/سنة	26270	09
شركة فرفوس	س. معروف	الحديد	500.000 م3/سنة	44000	26
ش.د.م.م بوسيابة	الشقفة	الحصى	60.000 م3/سنة	4200	05
شركة تضامن الساقية	الميلية	الرمل	60.000 م3/سنة	6000	06

المصدر: مديرية الصناعة لولاية جيجل

استنادا إلى الجداول المدونة بالملحق والخريطة رقم14نسجل أن معايير التركز الصناعي المتبعة في هذه الدراسة تتمثل فـــي عنصرين عدد الوحدات وعدد العمال وقد وزع بمنطقة الدراسة عبر ثلاثة أقطاب رئيسية: جيجل، الطاهير والميلية ويكاد بنعدم بالمناطق الجبلية وقد استحوذت بلدية جيجل على أكبر نسبة تليها بلدية الطاهير فالـــميلية ويعود سبب التركز الصناعي إلـــى عدة عوامل منها الإرث الاستعماري حيث يعود أول إنشاء للوحدات الصناعية بمدينة جيجل سنة 1928 والمتمثلة في وحدة السدادات الفلينية كما أنشأ في منتصف الأربعينيات وحدة الغليون بمدينة الميلية والتي توقفت عن الإنتاج مع اندلاع الثورة التحريرية[2]، وبعد الاستقلال استمر توطين الوحدات الصناعية على نفس منهجية الاستعمار وخصوصا أنه أسس بنية تحتية تساعد على عملية التمركز الصناعي والتي طورت بعد الاستقلال مما يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية، أضف إلى ذلك أن هاته الوحدات عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة لا تحتاج إلى رأس مال ضخم ولا إلى تكنولوجيا عالية وتعتمد على المادة الأولية المحلية (فوحدة الزجاج مثلا بالطاهير تعتمد على الرمال من شواطئ سيدي عبد العزيز ووحدة العصير والمصبرات تعتمد

[1]:مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل 2008

[2] بوالحواش علاوة، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية – حالة إقليم جيجل- ، ص157.


خريطة رقم :14
ولاية جيجل
توزيع أهم الصناعات
جيجل
العوانة
الطاهير
الميلية
إيراقن
43
43
27
77
قطاع عام
قطاع خاص
صناعة غذائية
صناعة النسيج و الجلود
صناعة مواد البناء
صناعة ميكانيكية
صناعة تحويلية
صناعة إستخراجية
طريق وطني
ميناء
مطار
ش
0
4,5
9 كم
المصدر : مديرية الصناعة و المناجم لولاية جيجل

على المنتوجات الزراعية بسهل الطاهير، ووحدة الـــخزف الصحي بمدينة الميلية تعتمد عـــلى منجم الكاولين بمنطقة طارزوس التي تبعد عن مقر الوحدة بـــ 9 كلم) كما تعتمد على اليد العاملة المحلية. و عموما فتوزيع الوحدات الصناعية على مجال الولاية مرتبط إرتباطا وثيقا مع تواجد الهياكل القاعدية (البنية التحتية ، ميناء ، مطار ....).

وكان أساسا حسب القرب من محاور الطرق الهامة، خاصة الطريق الوطني رقم 43 الذي يعتبر محور كل النشاطات بالولاية، حيث تتواجد بالقرب منه جل الوحدات الصناعية و التي تعتمد عليه خاصة في التزود بالمواد الأولية الضرورية أو لتسويق إنتاجها . لذلك كان توطين بالمراكز الأساسية بالولاية توطين مختلف الصناعات بتلك المناطق رغم أنها أقيمت فوق أراضي زراعية خصبة مما استقطبت أيدي عاملة من المناطق المجاورة وخصوصا الريفية وكمثال عن ذلك الجدول الموالي الذي يوضح الأصل الجغرافي لليد العاملة في الصناعة بمدينة جيجل لسنة 1980.[1]

جدول رقم 15:الأصل الجغرافي لليد العاملة بمدينة جيجل لسنة 1980

المنطقة	العدد	النسبة %
مدينة جيجل	747	71,3
بني قايد	79	7,5
قاوس	44	4,2
أولاد عيسى	38	3,6
برقوقة	42	4,0
العوانة	12	1,1
رقادة	5	0,5
زيامة	13	1,2
الطاهير	29	2,8
الشقفة	16	1,5
الشحنة	5	0,5
الميلية	15	1,4
قسنطينة	2	0,2
المجموع	1047	100

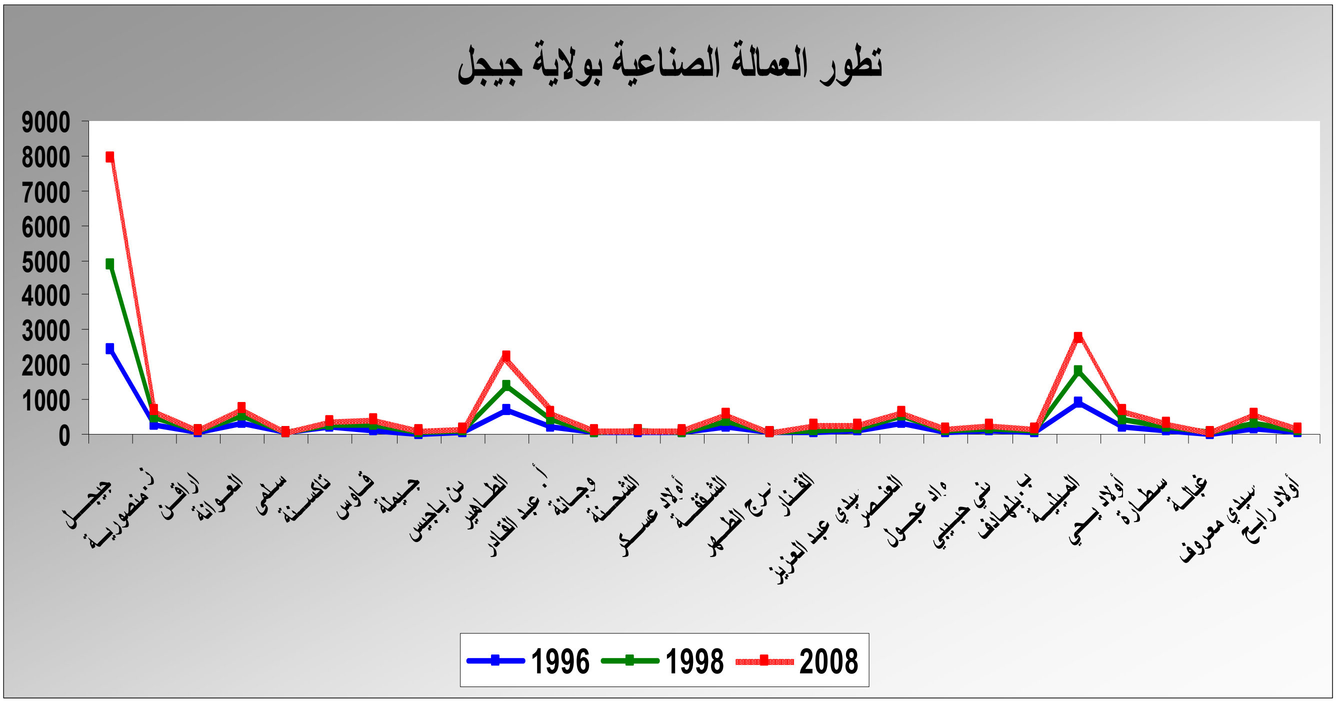
❖ توزيع اليد العاملة الصناعية :

انطلاقا من الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن بلدية جيجل تحتل المرتبة الأولى في عدد العمال في القطاع الصناعي بنسبة38,32 % على مدار الثلاث سنوات (1996-1998-2008) تليها بلدية الميلية بـــ:

[1] بوالحواش علاوة، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية – حالة إقليم جيجل- ، ص159.

13,23% فالطاهير بقيمة 10,75%. ثم تليها كلا من بلدية: العوانة، الأمير عبد القادر، أولاد يحي بنسبة لا تتعدى 3,70% ثم تليها : الشقفة، العنصر، سيدي معروف وقاوس ولكن بنسب جد شحيحة لا تتعدى 3% وباقي البلديات فهي تقريبا منعدمة.ونلاحظ من هذا التوزيع أكثر من نصف عدد العمال يزاولون عملهم بهاته المراكز الثلاثة أين تتوزع مختلف أهم الوحدات الصناعية ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى :

الشكل رقم:16



– إرث الماضي حيث انتهجت الدولة منذ الاستقلال نفس سياسة الاستعمار في توطين الوحدات الصناعية عبر الأقطاب الأساسية بالولاية.

– تركز الوحدات بالقرب من محاور الطرق والهياكل القاعدية وبالقرب من مصادر المادة الأولية

وعموما فإن هذه الوحدات تنتشر عبر أهم المساحات المحالية بسهل جيجل الطاهير وحوض واد الكبير وهي مناطق تتميز بالانفتاح وسهولة الحركة لتوفر المقومات الأساسية كما جاء في السابق.

3 – البنية التحتية:

في إطار برنامج التنمية استفادت ولاية جيجل ابتداء من 1980 من برنامج واسع للتنمية الاقتصادية وبالضبط الصناعية كما تطرقنا إليها في النقطة السابقة أضف إلى ذلك إنجاز سلسلة من الهياكل القاعدية والمنشآت الاقتصادية ذات البعد الإقليمي والوطني ومن بينها شبكة المواصلات التي تعد المحرك الأساسي في مدى استقطاب السكان أو طردهم.

1 / شبكة الطرق :

تتوفر الولاية على شبكة طرق كثيفة حيث تقدر بـــ 0,73 كلم /كلم ^{2}، والتي هي أعلى من الكثافة الوطنية المقدرة بـــ 0,036 كلم /كلم^2 ,غير أننا نجد أن معظمها في حالة رديئة و لا تتعدى نسبة الطرق في حالة جيدة 33,08% فمعظم هذه الطرق يتسم بالضيق الشديد و كثرة الالتواءات، إضافة إلى تعرضها باستمرار للانزلاقات من جراء ارتفاع نسبة الرطوبة ,و امتداد أغلبها على حافة الأودية، ومع هذا تبقى من الوسائـــــــل الرئيسية للاتصال سواء بداخل الولاية أو مع الولايات المجاورة ,وهي في مجموعها تشمل مسافة موزعة كما يلـــــي :

ـــ **طرق وطنية** : الطرق الوطنية (رقم 43, 77 ,27) بمجموع 197كلم

ـــ **الطرق الولائية** : وتمتد على مسافة : 373,6 كلــــم .

ـــ **الطرق البلدية** : مصنفـــة: 270 كلـــم ، وغير مصنفة (مسالك) : 916 كلـــم .

تتركز شبكة الطرق خاصة بالمناطق الساحلية (الجدول رقم 33 بالملحق) ، و تكون كثافتها ضعيفة بالمناطق الداخلية خاصة منها الجبلية ،أي أن توزيعها غير عادل و ساهم بشكل جوهري في عدم التوازن بين مختلف مجالات الولاية ، حيث تنقسم إلى شمال نشط و جنوب راكد .

2 /الربط بالشبكات المختلفة :

- **شبكة الكهرباء:**

تتوفر ولاية جيجل حاليا على محطتين كهربائيتين هما المحطة المركزية الكهرائية لأشواط والتي أنشأت على محور الطريق الوطني إذ تموت الجزء الشرقي للولاية وتوزع بدورها على محطة التوزيع بالشقفة ثم المحطة المركزية الهيدروكهربائية لدريغنة بإيراقن والتي تمون غرب الولاية (زيامة المنصورية، والعوانة) وهاتان المحطتان يمثلان أهم مصادر الطاقة بالولاية ويقدر معدل الربط بشبكة الكهرباء بولاية جيجل لسنة 2008 بــ:96,6% وهي نسبة جد ممتازة وتوحي بتطور اهتمام الدولة بنشر وتوفير وسائل التنمية عبر كل المجالات للتقليص من العزلة خصوصا في المناطق المهمشة من الولاية وانطلاقا من الجدول رقم38 من الملحق والذي يمثل معدل الربط بشبكة الكهرباء عبر بلديات الولاية نلاحظ مايلي: -كل البلديات تفوق بها نسبة الربط 90% ماعدا بلدية إيراقن فقد سجلت نسبة 85,5% وعموما هناك تقدم في نسبة الربط مقارنة بالسنوات الفارطة حيث بلغت نسبة التغطية الولائية سنة 1998 بــ: 84,98% [1] وهذا دليل كما أشرنا سابقا على العناية بزيادة إنتاج الطاقة وتوزيعها عبر كافة المناطق لفك العزلة على المواطنين ومحاولة القضاء على التهميش لتحقيق التنمية والعمل على تركيز السكان خصوصا في المناطق الجبلية.

[1]: الديوان الوطني للإحصاء ، التعداد العام للسكن والسكان1998

- **شبكة الغاز الطبيعي**:

مازال يعرف مد هذا النوع من شبكات الطاقة نقصا كبيرا بالولاية إذ تبرز الخريطة رقم 15 المتعلقة بمعدل ربط البلديات المستفيدة من الغاز الطبيعي عبر الولاية حسب إحصائيات 2008 والمنجزة انطلاقا من الجدول رقم39 بالملحق مايلي :

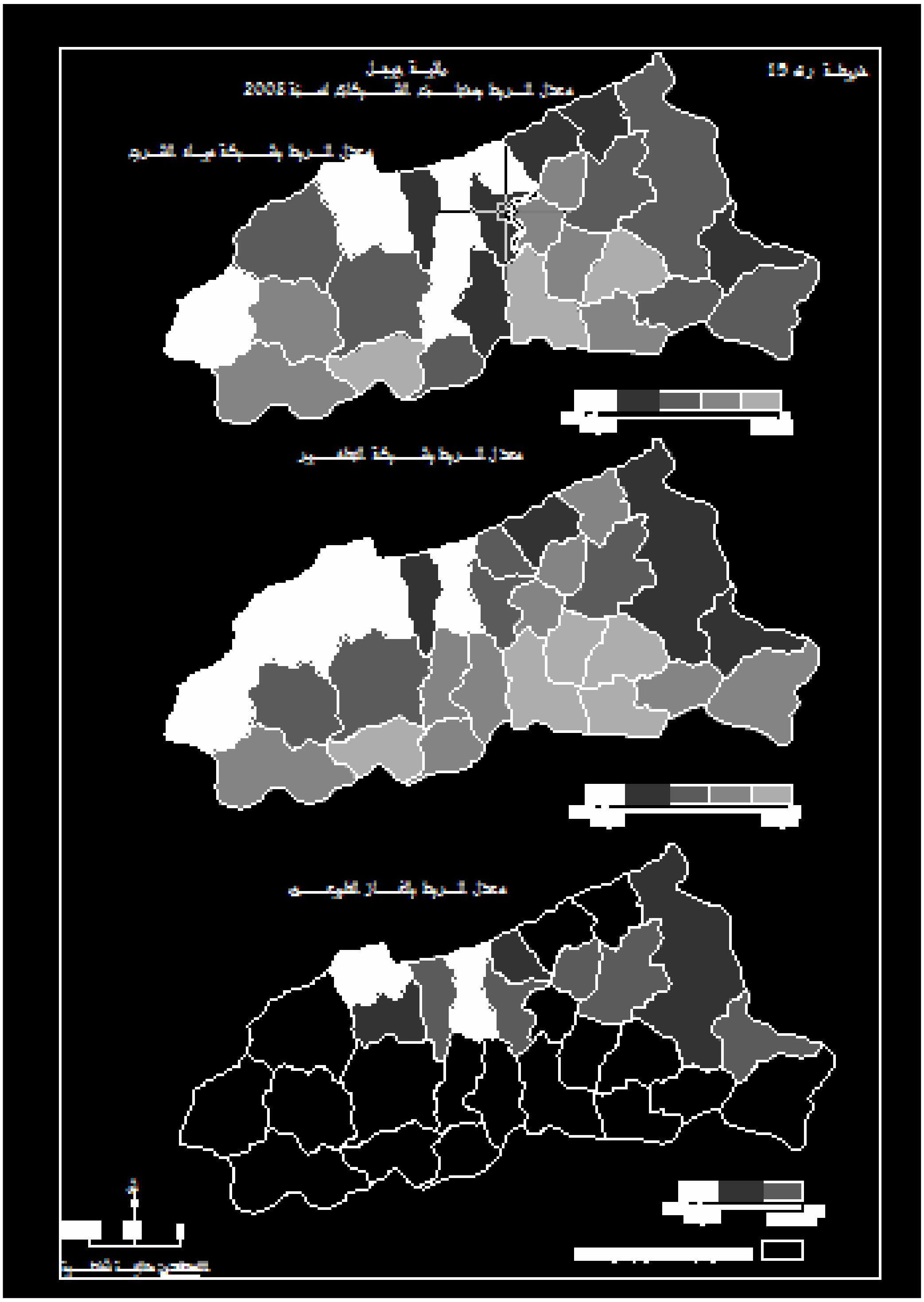
– مد شبكة الغاز الطبيعي لم تتعدى 50% من مجموع 28 بلدية حيث اقتصرت على أحد عشرة (11) بلدية تتركز خصوصا في المنطقة السهلية للولاية وهي:جيجل، الطاهير، الميلية،العنصر، القنار، سيدي عبد العزيز، الجمعة بني حبيبي، سطارة، قاوس، الأمير عبد القادر والشقفة.بالإضافة إلى العوانة، الزيامة، تاكسنة وجيملة والتي تعرف أشغال المد والتي تنتظر أن تستفيد قريبا من الغاز الطبيعي.

– بلغت أكبر نسبة ربط في كل من جيجل، الطاهير ، القنار، سيدي عبد العزيز والميلية بـــ:77,6% ،66,2%، 58,3%، 50,8%، 46,1% على التوالي وتبقى النسب ضئيلة بالبلديات المتبقية. وتبقى البلديات الجبلية تعاني النقص من الغاز الطبيعي والتي مازالت إلى حد الآن تزود بقارورات غاز البوتان

- **شبكة مياه الشرب** :

تتوفر ولاية جيجل على ثروة مائية هائلة نسب على كمية الأمطار السنوية التي تتلقها حيث قدرت بـــ:1471 مليون متر مكعب في السنة وهي قابلة للتجديد باستمرار وتنقسم إلى مصدرين سطحي وجوفي فالمياه السطحية يتم تجنيدها عن طريق السدود حيث برمجت عدة مشاريع لإنجاز السدود بإقليم الدراسة و لم تتم الأشغال إلا بسد إيراقن بطاقة استيعاب تقدر بـــ:100 مليون م^3 /السنة والموجه أساسا للصناعة الكهربائية، سد العقرم بطاقة 35 مليون م^3 /السنة والذي يزود كلا من بلدية جيجل، قاوس والامير عبد القادر بالمياه الصالحة للشرب بالإضافة إلى سقي السهول الساحلية– سهل جيجل الطاهير– على مسافة 4836 هكتار ويبقى كلا من سد بوسيابة بالميلية ،كسير بالعوانة وتابلوط بجيملة في طريق الإنجاز أما السدين المبرمجين في كل من العنصر وواد عجول فلم تنطلق الأشغال بهما بعد. أما المياه الجوفية فمصدرها الأسمطة المائية والتي يتم استغلالها عن طريق التنقيب وحفر الآبار حيث أن 90% من هذه المياه موجهة لتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب خاصة التجمات القريبة منها وأساسا السهلية منها وحتى الجبلية رغم أنها في الغالب تزود من مياه الينابيع الجبلية التي قدرت طاقتها الإجمالية بـــ:7,2 ×10 م^3 /السنة.ولمعرفة معدلات الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب بالولاية نلقي نظرة على الجدول رقم41 بالملحق والذي مثل في الخريطة رقم15 حيث نلاحظ:

خريطة رقم: 15 (معدل ربط البلديات بمختلف الشبكات)



–هناك تطور في معدل الربط بالمياه الصالحة للشرب من سنة 1998 إلى سنة 2008 بـــ 55,7% إلى70,7% وهذا يدل على المجهودات المبذولة في هذا المجال من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان سواء في البيئة الحضرية أوالريفية حيث نجد ان أغلب البلديات في سنة 2008 تفوق نسبة الربط بها المعدل الولائي عدا بعض البلديات الجبلية مثل أولاد يحي بـــ:14,4% ، أولاد عسكر بـــ:8,3% ، بني ياجيس بـــ: 7,5% كما نلفت الانتباه إلى أن هناك أقلية من البلديات عرفت انخفاضا في نسبة الربط من سنة 1998 راجع إلى التدهور الذي أصاب الشبكة بسبب الظروف التي مرت بالمنطقة مما صعب إعادة إصلاحها بسبب الطبيعة الجبلية للمنطقة.

- **شبكة التطهير** :

تزيد كثافة شبكة التطهير في الغالب بالمراكز الحضرية عنها في المراكز الريفية ومن معطيات الجدول رقم42 بالملحق الذي يبين معدل ربط البلديات بشبكة تصريف المياه القذرة لسنة 2008 والمطابق للخريطة نستنبط الملاحظات التالية:

– تطور معدل الربط الولائي من 43,84% سنة 1998 إلى 61,6% سنة 2008 وهذا دليل على زيادة المشاريع في هذا المجال وخصوصا في المناطق الريفية.

– ارتفاع معدل الربط بـــ 08 بلديات عن المعدل الولائي كبلدية: جيجل ، الطاهير، زيامة، العوانة ، سيدي عبد العزيز وهي عموما تتصف بوضعية ربط جيدة ثم تأتي البلديات التي تنخفض النسب بها عن المعدل الولائي حيث تتراوح ما بين 40% إلى 61,3% وتشمل كلا من بلدية : الأمير عبد القادر، سلمى، الشقفة، القنار، ، العنصر، تاكسنة.

– ضعف معدل الربط بباقي البلديات الربط إلى أقل من 10% مثل بلدية أولاد عسكر ب 9,8%، بن ياجيس بـــ 5,6% وبلهادف بـــ 9,1% بحيث أن أغلب سكانها مبعثرين ويعتمدون على طرق تقليدية في تصريف المياه والمتمثلة أساسا في الحفر الصحية.

3/ خط السكك الحديدية :

تتوفر ولاية جيجل على خط واحد يربطها بشبكة السكة الحديدية للشرق الجزائري بمنطقة عبان رمضان بسكيكدة، و قد تم إنجاز هذا الخط سنة 1989 في إطار البرنامج المسطر لسنة 1981 الخاص بالتنمية الصناعية للولاية ، حيث كان موجه لنقل البضائع ، المنتجات و الموارد الخام الخاصة بمركب الحديد و الصلب الذي كان مبرمج بمنطقة الميلية ، لكن المشروع لم يكتمل مما أثر سلبا على حركة السكة الحديدية ،و اقتصر نشاطها على الناحية الاجتماعية مما جعل الشركة الوطنية للسكة الحديدية تعاني خسارة مادية معتبرة ، حيث لا تتعدى الحركة ضمن هذا الخط نقل المسافرين و بعض البضائع و المنتوجات لميناء جن جن.

يمتد الخط على طول 63.4 كلم داخل الولاية ويتوفر على خمس (05) محطات رئيسية :

– محطة جيجل متعددة الخدمات .

– محطة بازول للفرز لها قدرة معالجة 000 000 12 طن سنويا مـــــن البضائع .
– محطة العنصر ، الميلية، سيدي عبد العزيـــــز لنقل المسافرين .

بالإضافة إلى هذا يوجد خط يربطه بالمنطقة الصناعية لبلارة بالميلية على مسافة 600 م .

4/ القاعدة المينائية :

تتوفر الولاية على أكبر ميناء وهو ميناء جن جن يقع على بعد 10 كلم شرق مدينة جيجل و يعد هذا المشروع من أكبر المشاريع و أكثرهم تكلفة خلال العشريات الأخيرة، ليس فقط على المستوى الوطني بل يتعدى ذلك إلى المستوى الإفريقي ، حيث تطلب خلال مراحل دراسته و إنجازه إمكانيات بشرية ،علمية و تقنية جبارة ، تم اختيار موضع الميناء من بين 04 مواضع إقترحها المخبر الهيدرولوجي (L.C.H.F) الذي كلف بإنجاز دراسة عامة حول شروط توطينه ، شملت هذه الدراسة الشريط الممتد من ميناء جيجل القديم حتى مصب واد زهور على امتداد 46 كم ، و كان اختيار موضع منطقة جن جن على أساس ما يمثله خلف الميناء (Arrière Port) من أهمية اقتصادية كبيرة تسمح بوجود خاصة نشاط صناعي و تجاري جد مهم ، و نلاحظ هنا أن أهم معيار في توطين الموانئ المتمثل في معيار الحماية لم يأخذ حقه من الاهتمام .

تقدر طاقة استيعابه بـــ : 00 000 45 طن / سنويا من البضائع وهو مجهز برصيف يصل عمق حوضه إلى : 18.50 م وبفرع للسكـــــك الحديديـــــة يربطه بالشبكة الوطنية ويتوفر أيضا على :

– رصيف مخصص للحديد والصلب بطـــــول 1.050 م و 300 م عرضـــــــا .
– رصيف شمال بطول 769 م وعرض 200 م .
– رصيف بري 3 مراكز (RO . RO) .
– رصيف مختلط بطول 250 م و 300 م عرضـــــــا .

مساحة الميناء تقدر بـــ104 هكتار من الأرضية منها 50 هكتار معبـــدة و 175 هكتار من مساحة الماء.

بالإضافة إلى ميناء جن جن يوجد منائين للصيد :

– ميناء بوالديس (جيجل) بـــ : 12000 طن/ سنويا .
– ميناء زيامة منصورية بـــ : 300 طن/ سنويا .

هذا وقد تم برمجة دراسة لإنجاز ميناء للترفيه والصيد بالعوانـــة

5/ المطار :

تتوفر الولاية على مطار واحد وهو (مطار فرحات عباس) والذي يقـــــع بمنطقة الطاهير ويحتوي على مدرج رئيسي طوله 2400 م x 45 م بقدرة استيعاب تقدر بـــ : 000 200 مسافر/ سنويا .

لا توجد رحلات دولية انطلاق من ولاية جيجـــــل . أما بالنسبة للرحلات الداخلية فيوجد خط واحد يربط جيجـــل بالعاصمـــــة بدورتين يوميا.

وقد أدخلت تحسينات عديدة على التجهيزات الخاصة بالمطار ، وفق المقاييس العالمية لجعله مطارا دوليا و هذا أحد المبشرات بدفع نشاط السياحة خاصة من خارج الوطن .

رابعا :العوامل الاجتماعية:

1- الخدمات الصحية:

جدول رقم 16:**توزيع المنشآت الصحية بولاية جيجل**

البلديات	مستشفى		عيادة متعددة خدمات	مركز صحي		قاعة علاج	
	العدد	عدد الأسرة		مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق
جيجل	1	426	2			6	2
قاوس				1		3	1
العوانة				1		3	2
زيامة				1		3	2
تاكسنة				2		3	2
اراقن				1			3
جيملة			1			2	1
سلمـــى						1	
بني ياجيس				1		2	2
الـــمجمــــوع	1	426	3	7		23	15
الميلية	1	246	1	1		9	4
سطارة			1			3	
واد عجول						2	
العنصر				2		2	1
بلعادف				1		5	2
غبالة						4	1
اولاد رابح				1		3	
اولاد يحي				1		5	
س.معروف				1		5	
الـــمجمــــوع	1	246	2	7		38	8
الطاهير	1	218	2	1		7	
الشحنة				1		1	2
الشقفة				1		3	2
أ.ع.القادر						4	
بني حبيبي						1	3
القنار						**3**	
وجانة						**3**	3
اولاد عسكر						**2**	

برج الطهر						4	1
س.ع.العزيز				1		2	
المجموع	1	218	2	7		30	11
مجموع الولاية	3	890	7	21		91	34

المصدر : الدليل الاحصائي لسنة 2008

– من قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ ان قطاع الصحة بولاية جيجل يحتوي على ثلاث مستشفيات، سبع عيادات متعددة الخدمات، 21 مركزا صحيا، 125 قاعة علاج منها 91 قاعة مفتوحة و34 مغلقة.

– المستشفيات متواجدة بالأقطاب الحضرية الرئيسية بالولاية :جيجل، الطاهير والميلية.

– قلة العيادات المنتعددة الخدمات إذ تنتشر بـــ 5 بلديات فقط هي: جيجل، الطاهير، الميلية ،سطارة وجيملة

– المراكز الصحية موزعة عبر ستة عشرة بلدية بينما تنعدم في اثنا عشرة بلدية هي :برج الطهر، أولاد عسكر، وجانة، الجمعة، الأمير عبد القادر، غبالة، واد عجول، سطارة، سلمى، جيملة، جيجل، القنار.

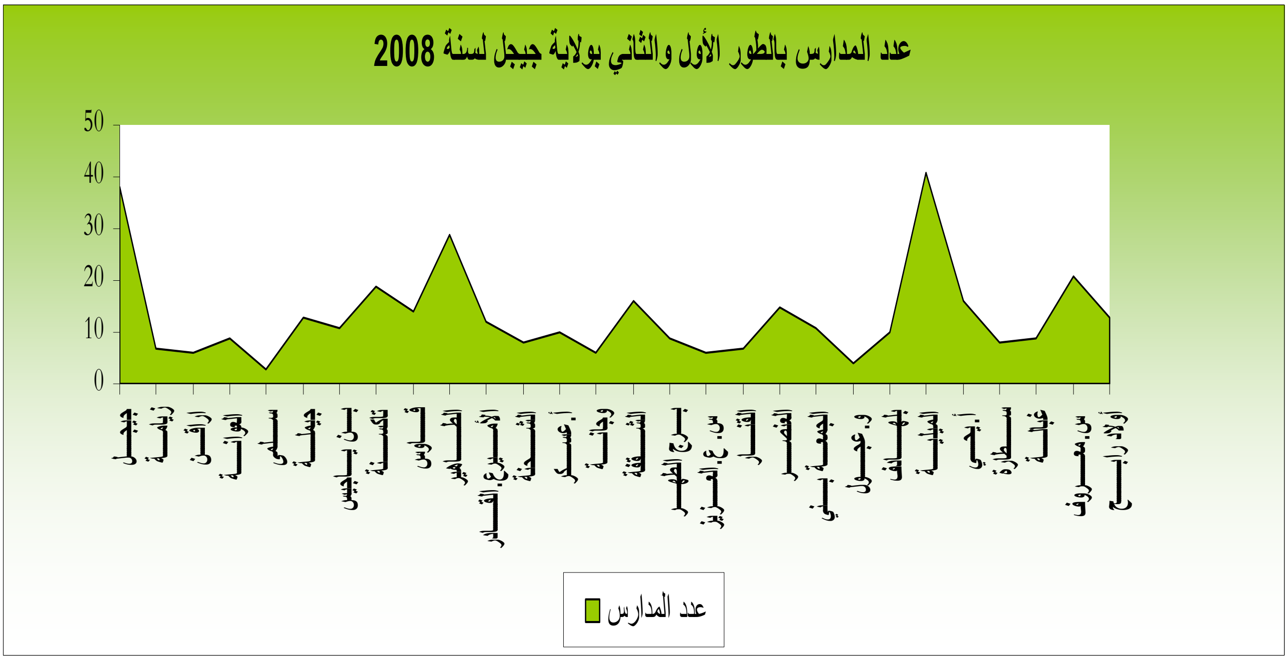
– انتشار قاعات العلاج بكامل تراب الولاية منها 34 مغلقة والمفتوحة موزعة عبر كامل بلديات الولاية باستثناء بلدية إيراقن التي تتوفر على ثلاث قاعات علاج مغلقة وبقي المركز الصحي الوحيد يقدم بعض الخدمات الضرورية وهذا راجع للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها وما زالت تعيشها مما يفسر عملية الوصول إلى تلك القاعات للعمل بها وتقديم الخدمات الأساسية الصحية للسكان.

وما يمكن قوله إن الخدمات الصحية الراقية تتركز على الخصوص ببلديات جيجل، الطاهير والميلية (مستشفى، عيادة متعددة الخدمات) بينما تبقى البلديات الأخرى تتوفر على الخدمات من الدرجة الثالثة والرابعة والتي تنتشر عموما بالمناطق الجبلية والتي تجد صعوبة في التنقل إلى عاصمة الولاية أو إلى القطبين الرئيسيين القريبين منها :الطاهير والميلية مما يترجم معاناة التهميش واللاتوازن المجالي اللذان تعيشه.

2 – الخدمات التعليمية:

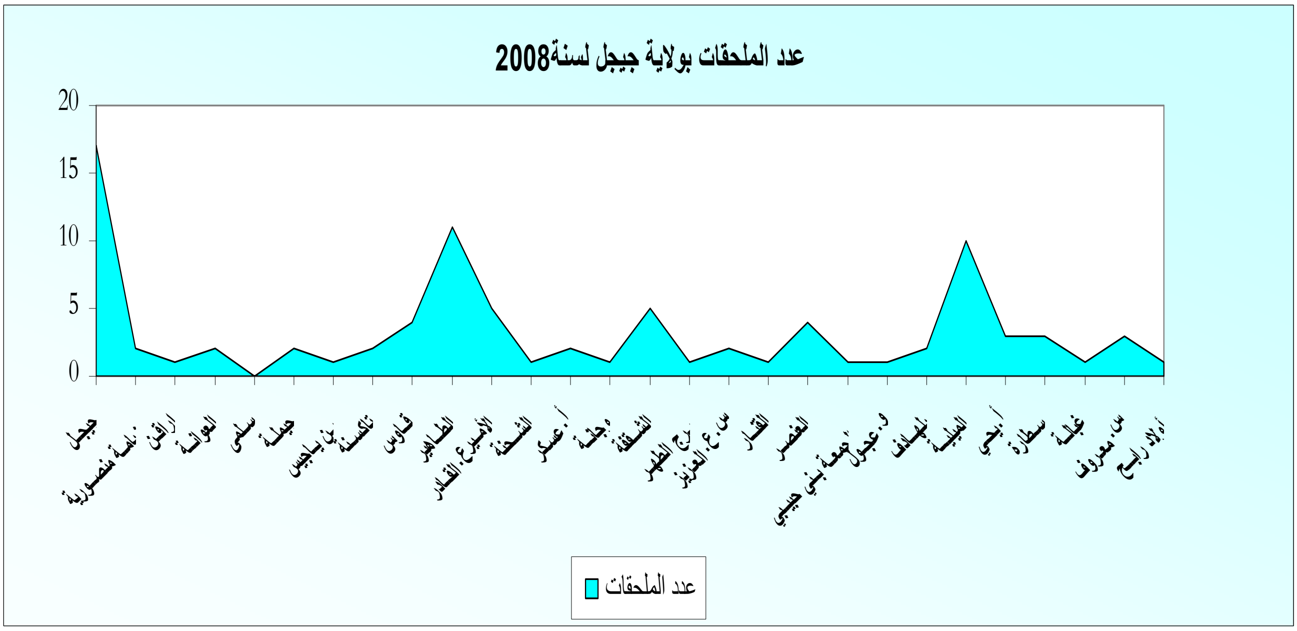
بإلقاء نظرة حول الشكل رقم 17 المدرج في هذا العنصر والمستوحاة من الجدول رقم42 بالملحق والمتعلقة بتوزيع أهم المؤسسات التعليمية بولاية جيجل نلاحظ التوزيع غير العادل للمؤسسات التعليمية على جميع المستويات سواء الابتدائي، المتوسط أو الثانوي حيث تتركز معظمها في بلدية جيجل، الطاهير والميلية كونها الأقطاب المهمة بالولاية ثم تليها البلديات القريبة منها مثل الأمير عبد القادر، تاكسنة، الشقفة، العنصر ، سيدي عبد العزيز، سطارة كما أن بعضها استفادت من الزيادة في عدد المؤسسات وخصوصا مؤسسات التعليم الثانوي والمتوسط بعد أن رقيت إلى مركز دائرة، وآخر مجموعة تتوفر على عدد محدود من المؤسسات تلك الواقعة بالمناطق الجبلية حيث تتوفر بلدية إيراقن مثلا على 6 مدارس ابتدائية وملحقة واحدة أما بلدية سلمى فلا نجد بها سوى 3 مدارس ابتدائية ناهيك عن الافتقار لمؤسسات التعليم الثانوي والتقني حيث لا تشتمل الولاية إلا على 3 متقنات بالمراكز الرئيسية للولاية أما الثانويات فعددها المحدود موزع عبر 14 بلدية من أصل 28 بلدية.

الشكل رقم17



والملاحظ إجمالا من هذا التوزيع هو استحواذ الأقطاب المهمة بالولاية والبلديات الواقعة ضمن نفوذها على العدد الأكبر من المؤسسات التعليمية وافتقار البلديات الجبلية من بعضها وقلة عدد ما تتوفر عليه مؤسسات.

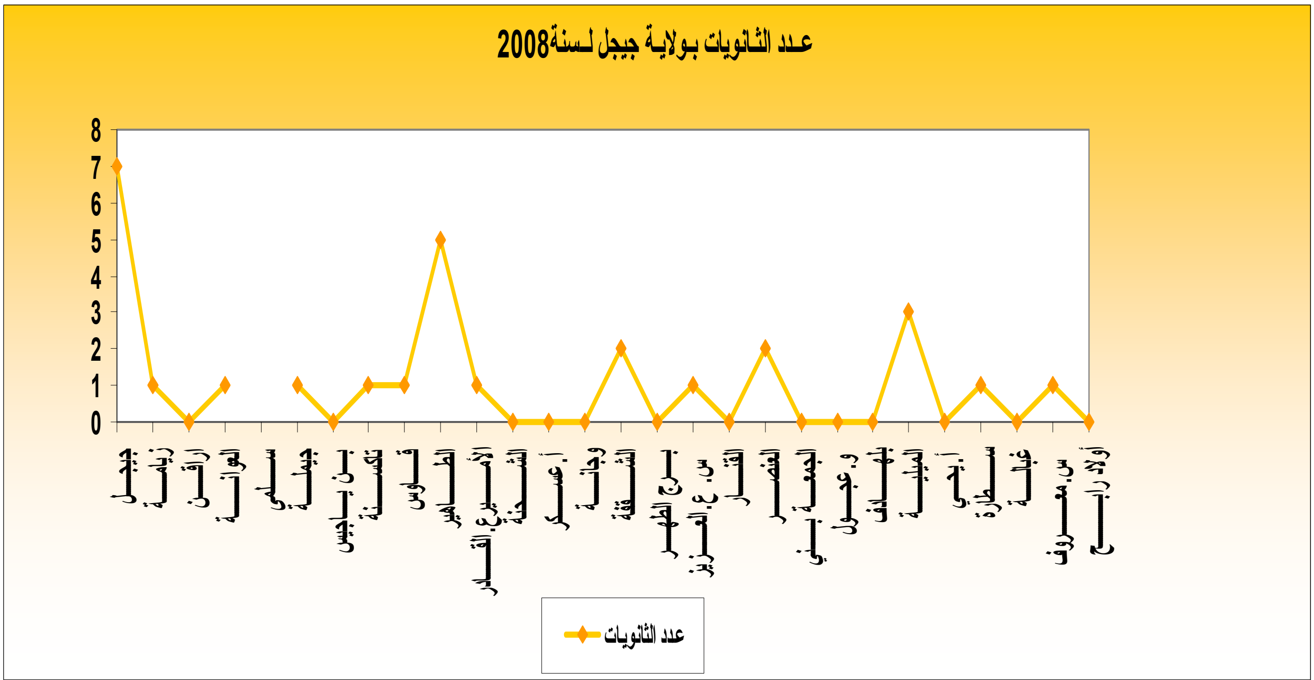
الشكل رقم 18



– أما الشكل رقم 20 والذي يمثل معدل إشغال القسم فإن يبين ارتفاعه بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية حيث يصل ببلدية جيجل إلى 49,07 تلميذ/الحجرة بالمدارس الابتدائية و 43,97 تلميذ/الحجرة بالملحقات وببلدية الطاهير

بلغ 40,43 تلميذا/القسم بالمستوى الابتدائي و 43,93 تلميذا/القسم بالمتوسط أما بلدية الميلية فوصل المعدل إلى 42,21 تلميذا/الحجرة بالمؤسسات الابتدائية ليرتفع إلى 46,61 تلميذا/القسم بالاكماليات ناهيك عن ارتفاع معدل إشغال القسم بالبلديات القريبة من المراكز الرئيسية فقاوس مثلا وصل المعدل بالمرحلة الابتدائية 37,53 تلميذا/القسم وبالمرحلة الاكمالية 42,92 تلميذا/القسم .

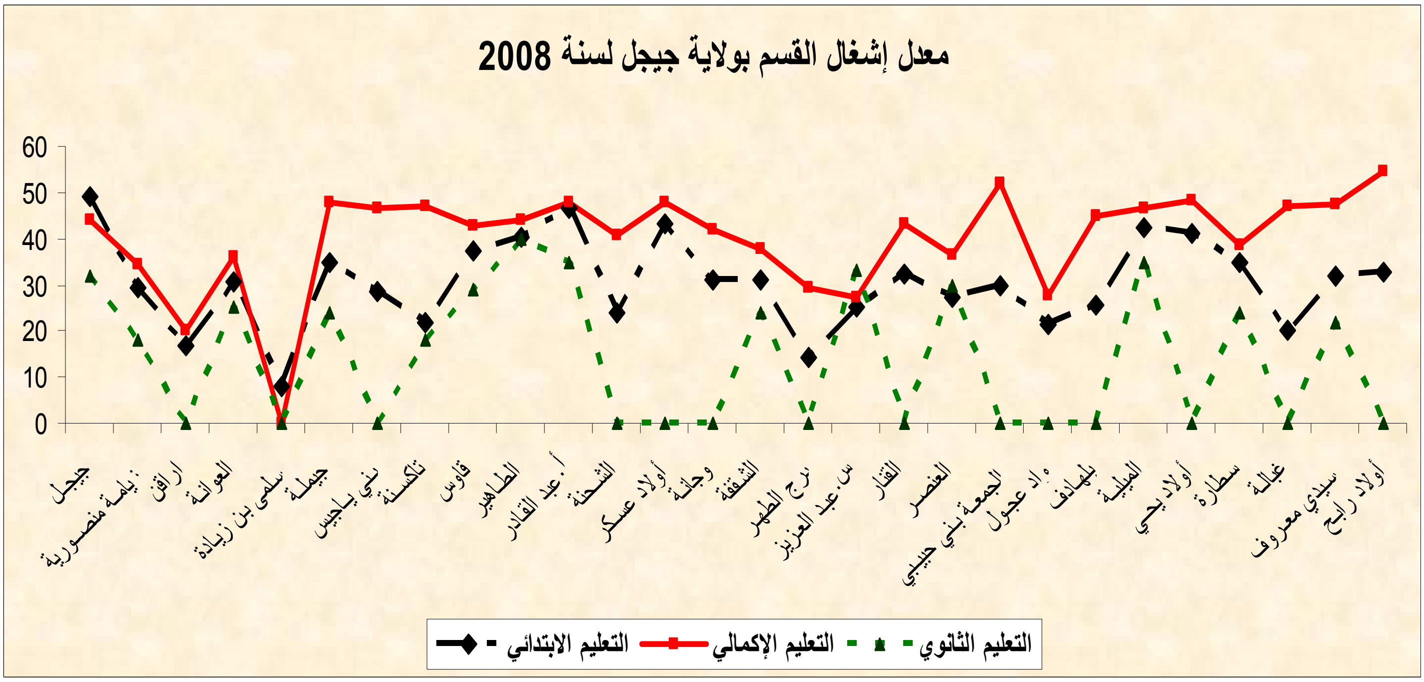
الشكل رقم 19



كذلك نلاحظ ارتفاع هذا المعدل ببعض البلديات الجبلية فهو يتراوح مابين 20 إلى 44 تلميذا/القسم مثل : جيملة، بن ياجيس ، تاكسنة، الشحنة، أولاد يحي وهذا راجع لنقص المؤسسات التعليمية وخصوصا المرحلة الإكمالية إذ تعدى المعدل 45 تلميذا/القسم.

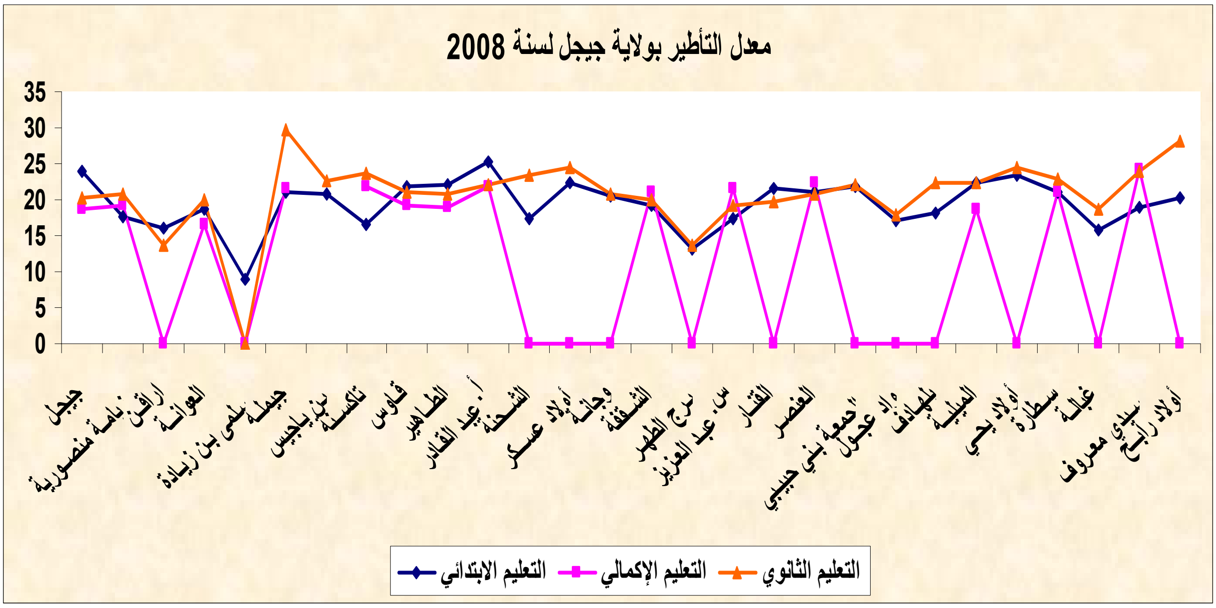
أما بباقي البلديات فهو منخفض حيث لا يتعدى ببلدية إيراقن 21 تلميذا/القسم على مستوى المرحلتين أما في بلدية سلمى فهو ضعيف جدا إذ وصل إلى 8 تلاميذ/القسم بالمرحلة الابتدائية أما الإكماليات فهي منعدمة ويتجه أبناء المنطقة إلى مراكز الدوائر القريبة منها لإكمال دراستهم.

الشكل رقم 20



وتشهد المؤسسات التعليمية الثانوية ارتفاعا في معدلات شغل القسم لأكثر من 30 تلميذا/القسم في كل من بلديات: جيجل، الطاهير، الميلية، الأمير عبد القادر، سيدي عبد العزيز وذلك بسبب توجه التلاميذ إليها من المناطق الجبلية المجاورة أضف إلى ذلك الكثافة السكانية التي تتميز بها أما باقي البلديات فيتراوح المعدل بها من 10 إلى 25 تلميذ/القسم.

الشكل رقم 21



– وإذا توجهنا إلى معدا التأطير نجد أنه في أغلب البلديات يفوق المعدل الولائي حيث:

* في المرحلة الابتدائية: وصل المعدل الولائي إلى 21,35 تلميذا للمعلم الواحد وقد فاقت هذه القيمة في المراكز الأساسية والبلديات القريبة منها وفي بعض البلديات الجبلية إذ وصل في بلدية عسكر إلى 24,36 تلميذا للمعلم إضافة إلي بلدتي الشحنة وأولاد يحي ومرد ذلك لنقص التأطير التربوي وصعوبة المسالك التي توصل للمراكز التعليمية بتلك المناطق.

* بالنسبة للتعليم المتوسط: فقد بلغ المعدل الولائي 21,54 تلميذا للمعلم ونلاحظ ارتفع معدل التأطير عن الولائي بكل من بلديات: أولاد رابح، سيدي معروف، سطارة، أولاد يحي، أولاد عسكر إضافة إلى المراكز الأساسية بالولاية وذلك راجع للضغط الكبير على المؤسسات التعليمية، كما نلاحظ انخفاض هذا المعدل بباقي المؤسسات بالمناطق الجبلية النائية حيث وصل إلى 16 تلميذا للمعلم الواحد.

* وبالتعليم الثانوي: نلاحظ أن معدل التأطير الولائي يبلغ 19,21 تلميذا للمعلم ويصل في كل من بلدية جيجل، الطاهير والميلية إلى حوالي 19 تلميذا للمعلم الواحد فهو في حدود المعدل الولائي بينما يفوق 20 تلميذا للمعلم في كل من: تاكسنة، الأمير عبد القادر، سيدي عبد العزيز والعنصر وهو أكثر من المعدل الولائي وهذا راجع للضغط الكبير على هذه المؤسسات بسبب اتجاه التلاميذ من البلديات المجاورة وخصوصا الجبلية البعيدة إلى الدراسة بتلك المراكز لعدم توفرهم لتلك المؤسسات ببلدياتهم.

ونستنتج مما سبق أن توزيع المؤسسات التعليمية عبر بلديات ولاية جيجل غير عادل ويتماشى وارتفاع الكثافة السكانية من جهة والدرجة الإدارية التي تتميز بها المنطقة أضف إلى ذلك طبيعة المنفذ إليها من حيث السهولة والصعوبة .

3– خدمات التكوين المهني:

تنتشر هذه الخدمة في أربعة عشرة بلدية من مجموع 28 بلدية أي النصف فقط تتمتع بخدمات التكوين المهني حيث يوضح الجدول أدناه :– وجود معهد متخصص واحد ببلدية جيجل و12 مركزا للتكوين المهني موزعة عبر بلدية جيجل (02)، الطاهير (01)، الميلية (02)، الزيامة (01)، العنصر (01)، سيدي عبد العزيز (01)، العوانة (01)، الشقفة (01)، سيدي معروف (01)، أولاد عسكر (01) ويضمون 3884 متربصا مدرجين ضمن 162 تخصصا تزيد نسبتهم بعاصمة الولاية حيث العديد من المتربصين التابعين للبلديات المختلفة يزاولون الدراسة بمراكزها ثم تليها بلدية الميلية فالطاهير حيث تعمل على توفير خدمة التكوين لمتربصي البلديات المجاورة والتي لا تتوفر على مراكز أو ملحقات التكوين المهني.

– تمركز أربع ملحقات في كل من بلدية الأمير عبد القادر بالتجمع العمراني تاسوست، تاكسنة بمنطقة الغريانة، قاوس ثم بلدية جيملة حيث يزاول بها 550 متربصا.

- ارتفاع معدل استغلال المراكز إلى 114,43% أي ما يعادل 4434 متربصا مقابل طاقة استيعاب تبلغ 3875 متربصا وهذا راجع للاكتظاظ الذي تعرفه مراكز التكوين المهني لقلتها من جهة ولسوء توزيعها عبر المجال الولائي من جهة ثانية.

ومن خلال ما تطرقنا إليه نلاحظ وجود الفوارق في توزيع مراكز التكوين المهني حيث تتركز بالمناطق السهلية مما زاد الضغط عليها وهمشت البلديات الجبلية خصوصا من عدم الاستفادة منها.

جدول رقم :17 توزيع مراكز التكوين المهني

المراكز	الطاقة	عدد المتربصين		عدد الأقسام	عدد المتخرجين
		المجموع	منهم الاناث		
المعهد الوطني المتخصص	300	894	550	29	258
مركز جيجل /ذكور	450	403	101	18	427
مركز الميلية	375	472	183	11	340
مركز الطاهير	300	318	125	15	147
مركز جيجل /اناث	350	584	584	23	478
مركز زيامة منصورية	250	281	75	13	127
مركز العنصر	250	219	123	10	101
مركز سيدي عبد العزيز	200	160	71	09	121
مركز العوانة	200	129	35	06	104
ملحقة تاسوست	100	206	99	10	135
ملحقة جيملة	100	152	31	08	33
ملحقة قاوس	100	96	51	05	107
مركز الشقفة	200	170	90	08	144
مركز سيدي معروف	200	161	84	10	98
ملحقة غريانة	100	96	51	08	197
مركز أولاد عسكر	100	18	14	02	06
الميلية2	300	75	00	03	00
المجمـــــوع	3875	**4434**	**2267**	**188**	**2823**

المصدر : الدليل الإحصائي لسنة 2008

خامسا :دراسة تفاوت مستوى التنمية

توصلنا بتحديد مقومات وعوامل طرد وجذب سكان الولاية إلى معرفة أهم الأسباب التي تتحكم في حركية السكان داخل الإقليم الولائي والتي تتجه عموما إلى البلديات الأكثر نموا والتي تتمتع بقاعدة اقتصادية مهمة شكلت محورا تنمويا بارزا متمثلا في جيجل، الطاهير والميلية نتيجة لتوفر البنية التحتية والهياكل الاقتصادية ناهيك عن نمو بعض البلديات الواقعة في مجال نفوذ الأقطاب الرئيسية كما أن للاتوازن المحالي دورا بارزا في ديناميكية السكان ما بين

البلديات والذي حاولنا إبرازه في هذا العنصر باستخدام مجموعة من المؤشرات معتمدين على إحصائيات سنة 2008 وهذا لتحديد مستوى التنمية عبر بلديات الولاية وتصنيفها حسب درجة تنميتها وإبراز عملية الاستقطاب المكاني التي تظهر بمناطق معينة على حساب تهميش مناطق أخرى مما يزيد من حدة الهجرة السكانية . وعن طريق تطبيق طريقة التحليل العاملي أو طريقة نيلسون يمكن استخراج مستويات التنمية لبلديات الإقليم الولائي وذلك بالاعتماد على 30 مؤشرا موزعا على 28 بلدية وهي موزعة حسب الجدول التالي:

جدول رقم 18: المؤشرات المستعملة في دراسة تفاوت مستوى التنمية

الرقم	المؤشرات
01	الكثافة السكانية
02	وفاة قبل الولادة
03	الزيادة الطبيعية
04	معدل الأشخاص/المسكن
05	نسبة المساكن المنجزة
06	عدد الأطباء +الصيادلة/100
07	عدد المراكز الصحية وعيادة متعددة الخدمات
08	نسبة المساحة الزراعية إلى المساحة الكلية
09	نسبة المساحة المسقية إلى المساحة الكلية
10	نسبة العاملين في الزراعة
11	نسبة العاملين في الصناعة
12	نسبة العاملين في الخدمات
13	نسبة العاملين في البناء والأشغال العمومية
14	معدل التشغيل
15	معدل البطالة
16	معدل الربط بشبكة المياه
17	معدل الربط بشبكة الصرف
18	معدل الربط بالكهرباء
19	معدل الربط بالغاز
20	كثافة الطرق الوطنية المعبدة

21	كثافة الطرق الولائية المعبدة
22	كثافة الطرق البلدية المعبدة
23	عدد التلاميذ/القسم بالابتدائي
24	عدد التلاميذ/القسم بالا كمالي
25	نسبة الفتيات بالا كمالي
26	نسبة الفتيات بالثانوي
27	المنشآت الثقافية
28	المنشآت الرياضية
29	نسبة الاستثمارات الموجهة للبلديات
30	نسبة العمليات الاستثمارية البلدية

وبعد أن استسقينا هذه المعلومات من الدليل الإحصائي لولاية جيجل لسنة 2008 تم معالجتها عن طريق الكمبيوتر باستعمال (EXEL) بعد تحويل المعطيات الأولية إلى نسب (انظر الجدول رقم:46 بالملحق) لتنتج المصفوفة الموضحة في الجدول الموالي :

جدول رقم 19 : مصفوفة تفاوت مستوى التنمية بولاية جيجل

رقم المتغير / البلدية	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
جيجل	2161,57	86	4094	5,96	22,13	2,21	0,02	16,45	2,32	6,67
زيامة	123,57	0	-40	6,37	3,24	0,89	0,07	8,45	1,17	22,25
اراقن	17,62	0	-5	6,96	0,73	0,43	0,22	14,88	0,4	20,98
العوانة	103,74	0	24	6,09	3,40	0,53	0,08	14,28	2,52	21,31
سلمى	6,9	0	-5	6,29	0,72	0,57	0	5,62	0,77	31,43
تاكسنة	124,49	0	-47	6,64	4,16	0,76	0,12	9,12	0,42	24
قاوس	503,41	0	-59	6,81	3,17	0,7	0,04	50,04	7,24	27,47
جيملة	266,13	0	-9	7,54	2,04	0,57	0,06	26,55	1,78	23,98
بن ياجيس	133,72	0	-5	6,34	2,05	0,25	0,08	12,3	1,15	38,6
الطاهير	1192,46	0	3088	6,56	10,63	1,82	0,04	31,2	9,83	16,27
الأميرع.القادر	716,44	0	-55	7,2	4,09	0,66	0	43,43	12,63	30,97
وجانة	178,53	0	-15	7,4	1,67	0,31	0	16,83	1,58	27,32
الشحنة	100,65	0	2	7,45	1,41	0,18	0,09	8,96	0,77	30,15
أولاد عسكر	142,41	0	-19	7,1	2,00	0,34	0	3,65	0,62	29,95
الشقفة	506,16	0	-54	6,54	3,08	0,66	0,03	25,12	10,31	33,96
برج الطهر	57,05	0	-8	6,61	1,07	0,18	0	4,5	0,97	29,9
القنار	280,42	2	41	6,84	1,88	0,63	0	10,53	2,71	38,37

س.ع.العزيز	201,17	0	-21	6,46	1,55	1,45	0,1	13,85	1,55	26,91
العنصر	205,97	0	-72	6,35	3,41	1,12	0,09	23,36	1,59	30,89
وادي عجول	85,85	0		5,79	1,11	0,19	0	36,44	3,52	27,74
بني حبيبي	300,55	0	-21	6,75	1,83	0,61	0	15,1	1,52	26,71
بلهادف	160,55	0	22	6,47	1,57	0,56	0,08	13,72	0,89	24,37
الميلية	378,55	63	1964	7,08	13,11	1,52	0,03	25,4	5,43	11,54
أولاد يحي	136,36	0	-19	6,71	1,91	0,4	0,05	16,93	0,78	35,78
سطارة	262,97	0	90	7	2,18	0,83	0,06	57,56	2,6	39,08
غبالة	41,33	0	-22	6,38	0,73	0,19	0	16,57	0,93	52,12
س/معروف	350,01	0	77	6,55	3,22	0,5	0,05	23,99	1,97	32,99
أولاد رابح	142,51	0	-4	6,58	1,90	0,18	0,09	19,13	2,66	47,62

رقم المتغير / البلدية	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20
جيجل	11,16	54,63	27,54	28,9	18,13	89,3	88,8	96,2	77,6	29,26
زيامة	14,16	34,16	29,43	32,11	11,02	89,5	74,2	94,7	0	15,15
اراقن	11,09	44,13	23,79	26,9	15,14	45,1	31	85,5	0	0,00
العوانة	9,51	48,97	20,21	32	11,21	69,7	71,8	95,9	0	16,80
سلمى	15,72	37,52	15,32	28,81	15,45	43,6	44,5	92,6	0	0,00
تاكسنة	12,68	45,56	17,75	24,96	18,83	55,8	54,7	95,7	0	16,69
قاوس	9,31	42,16	21,06	31,01	9,54	89,9	83	97,9	49,9	13,48
جيملة	8,55	49,72	17,76	23,8	19,06	65,3	33,7	92,6	0	32,94
بن ياجيس	4,73	36,75	19,92	21,11	27,62	7,5	5,6	94,1	0	6,49
الطاهير	7,97	48,26	27,51	29,62	14,08	83,1	79,7	97,6	66,2	10,79
الأميرع.القادر	8,18	33,26	27,59	22,49	19,63	71,4	61,3	95,9	30,7	10,19
وجانة	11,04	36,97	24,66	39,61	11,06	81,1	35,5	97,6	0	0,00
الشحنة	9,49	37,52	22,84	26,55	13,3	70,8	31,9	96,4	0	0,00
أولاد عسكر	9,25	36,25	24,56	20,09	25,1	8.3	9,8	97,5	0	0,00
الشقفة	9,16	39,49	17,39	29,12	15,24	76,5	50,9	96,9	31,8	2,82
برج الطهر	8,76	40,6	20,74	39,74	14,81	26,8	20	95,6	0	0,00
القنار	8,37	37,22	16,04	31,24	10,19	89	57,7	98,7	58,3	8,84
س.ع.العزيز	6,34	42,7	24,06	41,97	9,14	72,2	63,5	97	50,8	26,59
العنصر	6,25	44,85	18	29,94	10,48	59,1	48,2	97	39,3	51,46
وادي عجول	6,59	43,78	21,89	44,94	12,15	76,2	21,1	97,3	0	0,00
بني حبيبي	10,46	38,69	24,15	40,96	10,22	39,6	28,7	95,9	19,2	3,90
بلهادف	4,11	45,15	26,37	27,82	15,17	30,2	9,1	97,6	0	0,00
الميلية	8,25	56,15	24,06	25,48	24,96	69,4	62,3	96,6	46,1	9,31

أولاد يحي	9,4	35,41	19,41	20,09	20,93	14,4	13,2	96,4	0	0,00
سطارة	4,52	39,96	16,44	26,67	22,55	77,8	68,6	98	36,7	11,28
غبالة	2,03	28,87	16,97	40,89	11,22	62,5	28,1	94,9	0	0,00
س/معروف	14,28	31,99	20,74	24,24	14,55	47,7	37,7	97,4	0	20,84
أولاد رابح	4,64	30,62	17,12	21,32	33,11	36,6	12,8	94,5	0	0,00

رقم المتغير / البلدية	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
جيجل	17,81	54,66	49,07	43,97	52,78	60,87	15	26	17,64	10,5
زيامة	30,30	35,09	29,5	34,41	50,9	58,04	3	3	3,05	7,61
اراقن	20,39	39,11	16,68	20,33	37,7	0	1	2	2,49	6,56
العوانة	120,93	30,48	30,65	36,19	56,04	61,01	2	3	2,45	4,2
سلمى	24,53	31,58	8	0	0	0	0	0	0,94	1,05
تاكسنة	65,71	58,51	34,79	47,82	47,99	54,99	2	2	2,38	3,67
قاوس	153,57	52,00	28,55	46,42	48,53	0	4	3	2,87	2,62
جيملة	33,95	42,13	21,89	47,12	50,94	66,91	11	2	2,74	2,89
بن ياجيس	0,00	72,42	37,53	42,92	50,09	65,95	9	2	2,34	1,84
الطاهير	414,29	55,02	40,43	43,93	52,02	62,59	7	14	7,16	3,41
الأميرع.القادر	12,27	53,44	4,65	47,74	53,42	67,03	7	5	4,17	2,62
وجانة	0,00	49,39	23,72	40,89	52,77	0	2	4	2,59	2,89
الشحنة	24,07	41,84	43,39	48	52,46	0	3	3	2,68	2,89
أولاد عسكر	38,74	23,88	30,86	41,75	53,65	0	0	4	2,41	4,2
الشقفة	32,02	55,28	30,9	37,89	51,32	59,97	1	3	3,56	3,67
برج الطهر	24,94	24,20	14,28	29,38	47,23	0	0	0	2,16	1,84
القنار	0,00	17,69	25,05	27,29	52,72	66,01	2	3	2,66	2,62
س.ع.العزيز	0,00	16,25	32,18	43,15	50,64	0	2	2	2,52	3,15
العنصر	11,80	26,79	27,08	36,33	51,06	66	5	3	3,52	3,41
وادي عجول	41,22	117,86	2,89	51,86	55,79	0	2	1	1,87	3,15
بني حبيبي	0,00	112,41	21,43	27,69	44,17	0	2	1	2,85	2,89
بلهادف	19,42	64,00	25,64	44,9	51,34	0	2	1	3,15	3,67
الميلية	22,78	39,75	42,21	46,61	53	56,33	10	6	8,07	6,3
أولاد يحي	0,00	43,91	41,01	48,45	48,59	0	5	2	3,36	2,1
سطارة	0,00	121,81	34,77	38,8	49,93	62,04	5	1	3,42	3,41
غبالة	0,00	39,86	20,09	46,83	49,82	0	3	2	2,16	1,84
س/معروف	0,00	67,86	31,81	47,41	47,84	68,96	4	1	2,98	2,36
أولاد رابح	0,00	54,66	32,85	54,6	49,21	0	3	2	1,82	2,62

البلدية	المتوسط الحسابي للمتغيرات
جيجل	242,24
زيامة	25,84
اراقن	16,20
العوانة	29,97
سلمى	13,56
تاكسنة	26,18
قاوس	44,29
جيملة	31,49
بن ياجيس	23,25
الطاهير	184,05
الأميرع.القادر	46,61
وجانة	24,48
الشحنة	22,73
أولاد عسكر	20,31
الشقفة	39,33
برج الطهر	16,78
القنار	33,30
س.ع.العزيز	27,27
العنصر	27,98
وادي عجول	26,28
بني حبيبي	28,61
بلهادف	23,36
الميلية	106,11
أولاد يحي	20,12
سطارة	39,50
غبالة	18,24
س/معروف	36,00
أولاد رابح	22,32
المتوسط	43,44
الانحراف المعياري	50,52
المتوسط+الانحراف	93,97
المتوسط+2 انحراف	231,38
المتوسط	43,44
المتوسط- الانحراف	-7,08

المصدر : معالجة شخصية

وقد تم تحديد الفئات بعد حساب المتوسط الحسابي للمتغيرات عبر كل بلدية، وبعدها حساب الانحراف المعياري ومن تم تسطير الفئات ، إذ توصلنا إلى تصنيف البلديات إلى ثلاث فئات حسب ما تبرزه الخريطة رقم16التي تم إنجازها من النتائج المستوحاة والتي تبين تفاوت مستوى التنمية عبر المجال الإقليمي لولاية جيجل حيث أظهرت من خلالها مايلي :

- انفراد بلدية جيجل بالفئة الأولى فأغلبية المتغيرات تتمتع بأعلى المعدلات فانطلاقا من الكثافة السكانية المرتفعة والتي قدرت بـــ:2161,57 ن/كلم^2 وهي أعلى المعدلات بالولاية ومرورا بالزيادة الطبيعية التي وصلت إلى +4094 لاستقبالها للنساء الحوامل من البلديات المجاورة التي تفتقر لدار الولادة ناهيك عن المتغيرات الأخرى ذات القيم العالية كمعدلات الربط بمختلف الشبكات و حجم الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع المنجزة بالبلدية في مختلف القطاعات وخصوصا البناء والأشغال العمومية والري حيث أن الجهد الأكبر من الرأسمال المستثمر بالولاية يتركز بعاصمة الإقليم مما زاد من ارتفاع مستوى التنمية عن باقي البلديات.

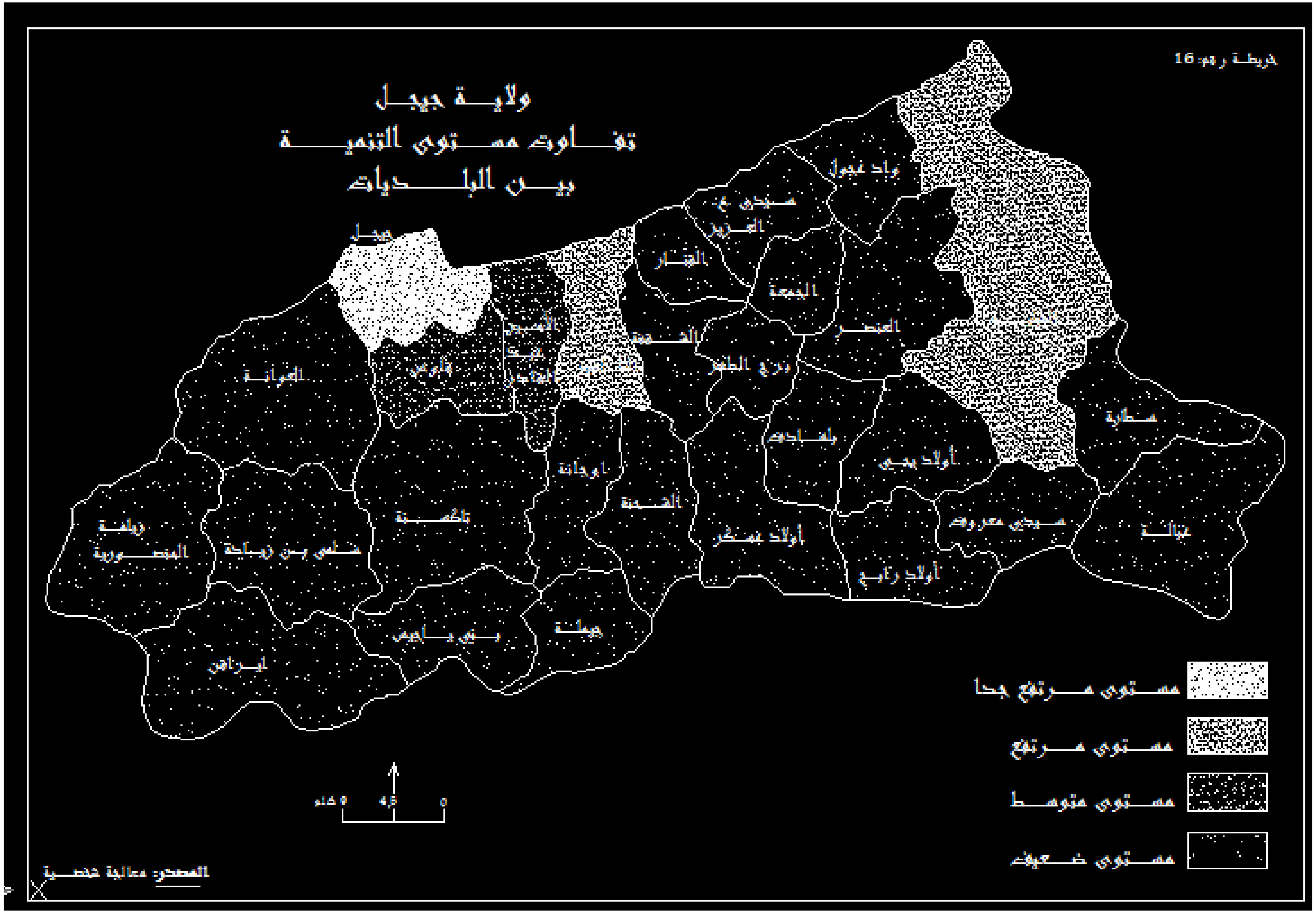
- تدرج مستوى التنمية إلى بلديتي الطاهير والميلية في المرتبة الثانية بعد بلدية جيجل وهما القطبين المواليين لعاصمة الإقليم بالرغم من التراجع النسبي الذي تعرفه معدلات بعض المتغيرات فبلدية الميلية مثلا تنخفض بها معدلات الربط بشبكة الصرف الصحي كون المنطقة معقدة التضاريس من جهة وتكثر بها البنايات الفوضوية مما قلل من وجود المنافذ إليها وبالتالي عقد عملية الربط بالشبكات وتجدر الإشارة أنه في السنتين الأخيرتين أولت الدولة الاهتمام بالربط بمختلف الشبكات بفضل الاستثمارات الموجهة لعمليات التحسين الحضري بمختلف أحياء البلديات سواء كانت حضرية أو ريفية.

- تصنيف كلا من بلدية قاوس والأمير عبد القادر ضمن الفئة الثالثة لوقوعها أولا ضمن مجال نفوذ قطبي جيجل والطاهير ناهيك عن الأولوية البالغة التي شهداها في السنوات الأخيرة بتوجيه حجم لا بأس به من الاستثمارات وخصوصا في مجال الأشغال العمومية والبناء أضف إلى ذلك القطب الجامعي الذي أسس بتاسوست -بلدية الأمير عبد القادر- والذي غير موازين التنمية لهاته الأخيرة وجعلها تتألق في مجال التنمية.

- تصنيف ال23 بلدية الباقية ضمن الفئة الرابعة كونها بعيدة كل البعد عن الأقطاب الثلاثة من حيث مستوى التنمية بالرغم من عدم التجانس فيما بينها حسب معدلات المتغيرات إذ تعتبر بلدية الشقفة الأكثر تنمية في هذه الفئة وهذا لأخذها نصيبا من الاهتمام من طرف المسئولين كونها تقع في مجال نفوذ قطب الطاهير من جهة ولتركيز السكان القاطنين بها حتى لا يستمرون في النزوح إلى المدن الرئيسية بالولاية.

أما باقي البلديات فالبر غم من تراجع معدلات المتغيرات مقارنة بالمعدلات الولائية إلا أننا نلتمس أن هناك جهدا مبذولا للقضاء على التهميش الذي تعانيه تلك البلديات الريفية ماعدا تلك الجبلية منها والتي بالرغم من محاولات فك العزلة عنها بربطها بمختلف الشبكات إلا أنها مازالت تعاني من الكثافة السكانية المنخفضة وكذا الزيادة الطبيعية المتدنية حيث بلغتا في بلدية سلمى مثلا 6,90 ن/كلم^2 و-1 على التوالي كما وصلتا في بلدية إيراقن إلى 17,62 ن/كلم^2 و-10 على التوالي. كما نلاحظ نقص في الهياكل الصحية والتعليمية إذ بلغت نسبة التجهيزات الصحية 0% ببلدية سلمى ووصلت حجم الاستثمارات بها إلى 0,94% مما يفسر الفقر التي مازالت تعانيه البلديات، وبالتالي

خريطة رقم: 16 (ولاية جيجل: تفاوت مستوى التنمية بين البلديات)



وجود واستمرار عنصر الهجرة بتلك المناطق مع العلم أن قرار المهاجر يعتمد على المميزات المكانية التي تتوفر له ولأسرته حدا معينا من الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة وليس منصب العمل فقط.

خلاصة الفصل:

من معالجتنا للمعطيات السابقة المتمثلة في مختلف العوامل والمقومات التي ساهمت في إشكالية الاستقطاب الحضري للسكان نستخلص النتيجة التالية:

– يتشكل المجال الطبيعي لولاية جيجل من مجالين رئيسيين: مجال ساحلي سهلي يشكل نسبة 20% ومجال جبلي متضرس بنسبة 80% مما عقد الاتصال والربط بين مختلف المناطق.

– إرجاع التفاوت والاختلال المجالي إلى الاستعمار الفرنسي الذي ورغم الانجازات الايجابية التي قام بها إلا أنه ركز تنميته على المناطق السهلية التي أصبحت تعاني من ارتفاع الكثافة السكانية وخصوصا بعد الاستقلال لتروح العائلات من المناطق الجبلية الطاردة إليها.

– تركز المساحات الزراعية وارتفاع الاستثمار الفلاحي بشمال الولاية وعبر السهول وضفاف الأودية ناهيك عن التركز الصناعي بأهم الأقطاب الرئيسية(جيجل، الطاهير، والميلية).

– ارتفاع نسبة الربط بشبكات الطرق ومختلف الشبكات الأخرى(كهرباء، غاز طبيعي، مياه صالحة للشرب، شبكة التطهير) بالمناطق السهلية وضعفها بالمناطق الريفية الجبلية، أضف إلى ذلك انخفاض نسبة التجهيز بمختلف المرافق التعليمية، الصحية ومراكز التكوين المهني.

وبمطابقة جميع هذه المعطيات تم انجاز الخريطة رقم16 والتي تبين تفاوت مستوى التنمية التي تزيد بمركز الولاية وتتميز بالضعف بأكثر من 50% من بلديات الولاية وبالأخص بالمناطق الجبلية.

خلاصة الباب الأول:

إن الطبوغرافية المميزة لإقليم ولاية جيجل تظهر مجالين مختلفين:

– مجال سهلي يحتل مساحة صغيرة من الولاية تسيطر عليها ثلاثة أقطاب رئيسية جيجل، الطاهير والميلية تتركز بها أكبر الكثافات السكانية وأعلى معدلات التحضر واستقطاب متواصل للسكان.

– مجال جبلي يحتل مساحات كبيرة ويتفاوت في كثافته السكانية ومعدلات نموه مع تميزه بالطرد المستمر لسكانه.

هذا التفاوت كما أشرنا سابقا عمد إلى ارتفاع معدل التحضر بالولاية من سنة لأخرى مما يفسر بانتقال سكان الريف إلى المدينة وتشجيع الهجرة الداخلية التي ارتبطت سيرورتها مع التطور السكاني والاقتصادي للأقطاب الرئيسية بالولاية والتي كانت ناتجة عن عوامل الجذب التي توفرها الأقطاب الحضرية وعن عدم وجود تنمية بالمناطق الريفية وبالتالي تركزها في مناطق دون أخرى.

الباب الثاني

اتجاهات الهجرة وتطور البنية العمرانية بمراكز الاستقطاب

الفصل الأول: تطور البنية العمرانية لمراكز الاستقطاب الرئيسية.

الفصل الثاني: الهجرة الداخلية واتجاهاتها بالأقطاب الرئيسية.

الفصل الثالث: إعادة التوازن المجالي والحد من إشكالية الاستقطاب.

مقدمة الباب الثانـــي :

تتسم البنية المجالية لإقليم ولاية جيجل بسيطرة الأقطاب الثلاثة الرئيسية جيجل، الطاهير والميلية، هذه المدن الـــتي شهدت تنمية ملحوظة على جميع الأصعدة مع مرور الزمن وافقها حدوث عملية تغير التحضر وتطـــوره وهـــو مـــن العمليات التي تتم عن طريق انتقال أهل الريف إلى المدينة وإقامتهم بمجتمعها المحلي أي بصورة أخرى إعـــادة توزيـــع سكان الريف على هاته المدن مما يدعم عملية التركز السكاني بالمدينة والتي تتم بوسيلتين:

- زيادة عدد أماكن التجمعات السكانية.
- نمو حجم التجمعات السكانية.

وبما أن الحرفة الأولى في الريف هي الزراعة والتي تكون معاشية بالدرجة الأولى بالمناطق الجبلية للولاية والمدينـــة هـــي مركز النشاط الخدمي والصناعي فقد استقطبت إليها العمالة الريفية منذ أن ارتقت إلى مقر ولاية أضـــف إلى ذلـــك الافتقار الذي تلحظه من حيث المرافق الصحية والتعليمية وبعدها عن مراكز التجمعات الموفرة لتلك الخدمات، ورغبة في تحسين الظروف المعيشية والدخل الفردي وتطوير المستوى الاجتماعي استقطبت المدن الأعداد الهائلة من الوافدين ليزيد الطلب على الأرض وتتسع رقعة المدينة دون تخطيط مسبق وتنتشر بذلك أحياء السكن العشوائي مما غير المظهر العام للمدينة.ومن اجل التخفيف من هذه الظاهرة لابد من التفكير في الحد من تيارات المتـــدفقين وحـــل إشـــكالية الاستقطاب الحضري وتطوير أماكن الطرد وتوجيه اتساع هذه المدن إلى مجال نفوذها وخارج محيطها العمراني الحالي.
وفي هذا الباب سنحاول دراسة تطور البنية العمرانية للأقطاب الحضرية الثلاثة وكيف اتجهت الهجـــرة الداخليـــة إلى التحكم في نموها العمراني وإلى أي مدى وصل مجال نفوذها محاولين في الأخير إعطاء بعض الاقتراحات لتوجيه التنمية إلى الظهير الجبلي وخلق علاقة بين شمال الولاية وجنوبها.

الفصل الأول

تطور البنية العمرانية لمراكز الاستقطاب الرئيسية

مقدمة الفصل :

سنتناول في هذا الفصل عرض تحليلي للبنية المجالية والعمرانية لبلدية جيجل، الطاهير والميلية، معتمدين في ذلك على دراسة المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير وبعض الدراسات التي تناولت النمو العمراني والسكاني لهاته المدن مسلطين الضوء على نشأتها الإدارية ومختلف العوامل الطبوغرافية والطبيعية التي يتميز بها مجالها ومن تم تطورها السكاني وكيف أدى إلى تطورها العمراني والتغيير الحاصل في بنيتها المجالية.

أولا : بلدية جيجل

1- الموقع الجغرافي والإداري:

كانت بلدية جيجل تابعة لمقاطعة قسنطينة إلى غاية التقسيم الإداري لسنة 1974 أين أصبحت جيجل مقرا للولاية والتي اقترن اسمها بالبلدية التي أصبحت تؤدي دورا فعالا في المنطقة باعتبارها المدينة الوحيدة في المنطقة التي تستحوذ على المرافق العمومية الهامة.وتقع بلدية جيجل في الشمال الشرقي الجزائري بين دائرتي عرض 36°و46´ و36°و50´ شمالا، وخطي طول 5°و40´و5°و49´ شرقا[1].

وتتربع على مساحة قدرها 62,38 كلم^2 ، يقطنها 131470 نسمة بكثافة سكانية تصل إلى 2108 ن/كلم^2 (حسب تعداد 2008) يحدها: شمالا: البحر المتوسط

جنوبا: بلدية قاوس

شرقا: بلدية الأمير عبد القادر

غربا: بلدية العوانة

وتتميز بشريط ساحلي ممتد على طول البحر بعمق 50 إلى 80 كلم إلى الداخل ويحتوي المجال البلدي الجيجلي على:

- سهول ساحلية ضعيفة محصورة بين البحر وسفوح الجبال والتلال تغطي الجهة الشمالية ممتدة من العرايش غربا إلى مصب واد منشة شرقا.
- جبال ارتفاعها يتعدى 150م كجبل تلودة الذي تصل قمته إلى 217م وجبل مزغيطان بقمة تبلغ 384م وهي تحتل أساسا الجهة الغربية والوسطى للبلدية ورغم ضعف الارتفاع إلا أن مميزات الطابع الجبلي تظهر عليها بالنظر إلى الانحدار الواضح بين القمة والسفح والانحدارات تبقى قوية شكلتها تعرية وتقهقر السفوح.
- السفوح والتلال المنخفضة وهي ذات تكوينات رسوبية ناعمة قليلة الانحدار إذ يتراوح ما بين 3°- 10°وهي تحتل النسبة الأكبر بالبلدية وتتواجد ب: منطقة أولاد عيسى، الحدادة، والعقابي، الجبهة الشمالية والشرقية لجبل مزغيطان ومنطقتي الطوالبية وحراثن.

يميز البلدية مناخ البحر المتوسط البارد والمطر شتاء، والساخن والرطب صيفا حيث تستقبل البلدية ما بين 800-1000ملم/السنة من الأمطار ومتوسط درجة الحرارة يصل إلى 18°سنويا مما يفسر الغطاء النباتي الكثيف الذي يميز

[1] مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل-أفريل 2009-

المنطقة والشبكة الهيدروغرافية الهامة والتي تتمثل في الأودية والشعاب المنتشرة منها: وادي منشة الذي يحـــدها مـــن الشرق، واد كسير والذي يحدها من الغرب وهما الواديان الرئيسيان بالبلدية إضافة إلى كل مـــن: واد القنطـــرة، واد موطاس، واد مدني، واد الرمان، واد مدباغ، واد تاكليات، واد تزنات، واد الكلة، واد مغـــريس، واد كـــسارة، واد مدني.

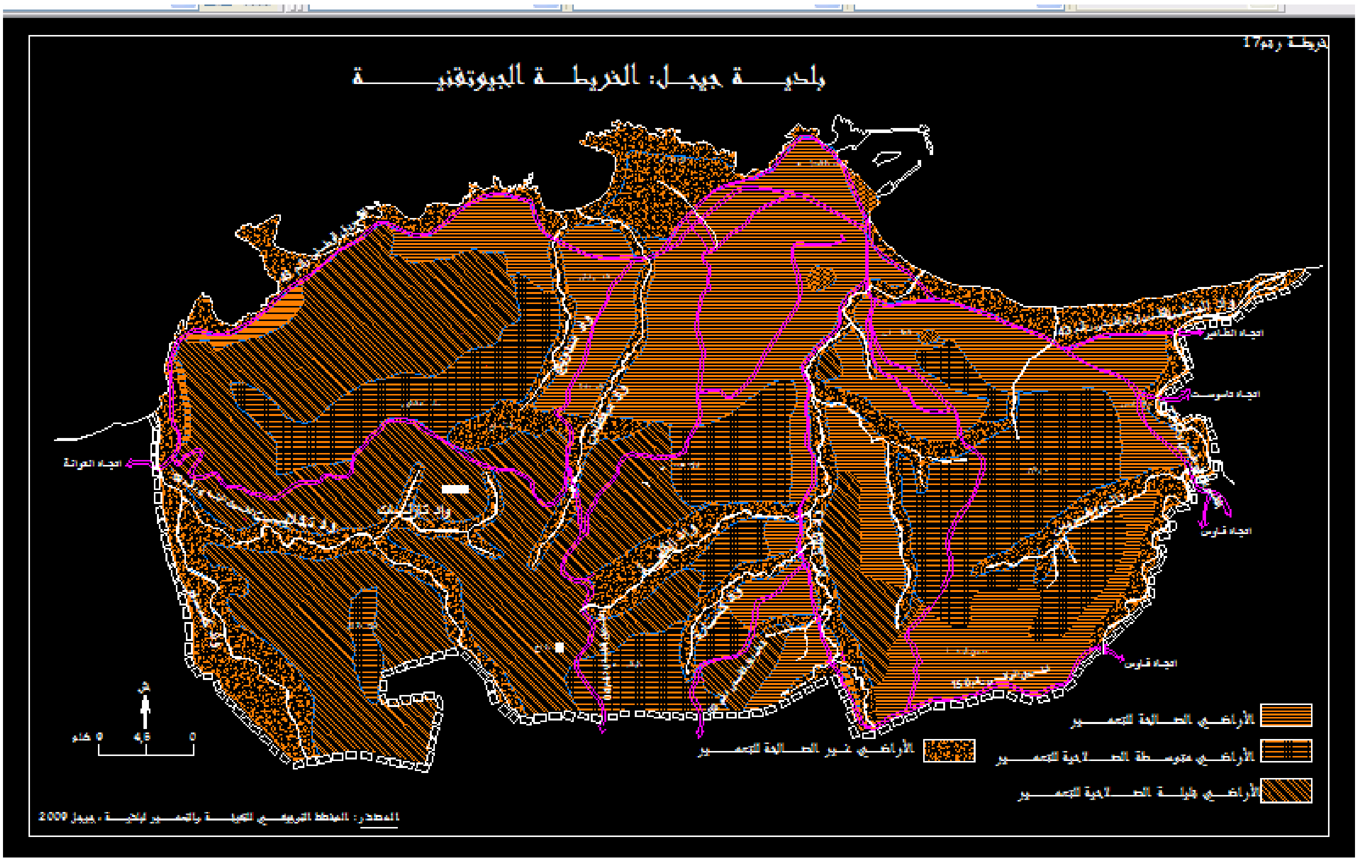
- فواد القنطرة هو أطولهم حيث ينبع من بلدية قاوس ويقطع تراب البلدية من الجنوب إلى الشمال بعد أن يأخد في طريقه ثلاثة أودية أخرى كواد كسارة، واد الكلة،وواد مدني.
- أما واد مغريس فيصب في واد منشة.
- واد موطاس ينبع من جبل مزغيطان ويتجه نحو البحر آخذا في طريقه واد الرمان.
- واد مدباغ ينبع من جبل الحدادة ويتجه نحو البحر من الجهة الغربية لمدينة جيجل.
- أما واد تازنات يتصل في واد تاكيالت الذي يصب بدوره في واد كيسير غرب البلدية قـــرب واد كيـــسير وأربعة وسط البلدية قرب الطوالبية، بوغدير والجرف وهناك ينبوع آخر قرب الزبيرية.

تنتمي التكوينات الجيولوجية للمنطقة إلى الزمن الثالث والرابع[1]، إذ تظهر الترسبات والرمل علـــى طـــول الـــشريط الساحلي وعلى حدود الأودية خاصة واد القنطرة، مشكلة بذلك سلسلة من الكثبان المتماسكة التي تعبر عن تراجـــع البحر ومجموعة من المصاطب النهرية الناتجة عن تطور المجاري المائية ويتغير تماسك هذه الترسبات من منطقة إلى أخرى فهي هشة ومتماسكة على حدود المجاري المائية مشكلة مصاطب متدرجة، وهي متماسكة بالمنطقة الغربية إذ يتـــراوح سمكها ما بين 3–10 أمتار. فبالجهة الشرقية والوسطى من البلدية وبالضبط المنطقة المحصورة مابين واد القنطـــرة وواد منشة وكذا جنوب المدينة يتواجد المارن بمقاومة ضعيفة إلى متوسطة . كما يظهر الفليش في الجهتين الجنوبية والغربية عند جبل مزغيطان، جبل سيدي ساعد وحول وادي كسير وتاكيلات وتتميز هذه المنـــاطق بالمقاومـــة المتوســـطة والصالحة للبناء نسبيا.ومجملا وحسب دراسات التركيب الصخري والجيولوجي للمنطقة لا تطرح مشاكل من ناحية نوعية الترب فيما يخص البناء فهي متماسكة ماعدا عند مناطق الشريط الساحلي وبالقرب من الأودية وتلك المتعرضة لخطر الانزلاق وقد صنفت الدراسة الجيوتقنية المنجزة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلديـــة جيجـــل المنـــاطق المسموح البناء فيها وغير المسموح البناء فيها كما يلي:(الخريطة رقم 17)

أ- الأراضي غير الصالحة للتعمير:وتتمثل في أسرة الوديان والمصاطب وحواف الشواطئ أضف إلى ذلك سفوح الجبال ذات الانحدارات الشديدة والتي تتعدى 20% ويظهر فيها خطر الانزلاق ويتجلى بوضوح في السفح الشرقي لجبل بيودر والجرف وكذلك في السفح الشمالي لجبل تلودة بجنوب الحدادة. أيضا نجد الأراضي المتعرضة للتعرية القوية والواقعة بالمنطقة الغربية والجنوبية الغربية للبلدية(جبل مزغيطان، بيودر،تلودة) وفي الجهة الجنوبية الشرقية (الطهورات) فأعالي هذه الجبال يصعب البناء عليها ونلمح في سفوحها بعض المنازل المتفرقة وخصوصا على حواف الطرق رغم

[1] بوشفرة حسينة، **إشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل وحتمية إعادة الانتشار إلى التوابع**.رسالة ماجستير في التهيئة الحضرية، كليـــة علـــوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص10.

خريطة رقم: 17 (الخريطة الجيوتقنية)



عدم استقرار الأرضية وعموما ينصح بعدم المخاطرة بالأشغال الكبرى للحفر والتسطيح في تلك المناطق وبتحويل مياه المجاري من أجل سلامة المباني في تلك السفوح وزيادة على خطر الانزلاق الذي نجده كذلك بالجهة العلوية لمستشفى محمد الصديق بن يحيى والأراضي الواقعة أسفل دار الثقافة بالعقابي فإن خطر الفيضانات يظهر بالمنطقة السفلى بالرابطة والواقعة بالمخرج الغربي لمدينة جيجل بين الطريق الوطني رقم 43 جنوبا والبحر شمالا طبوغرافيا تأخذ شكل الحوض وتتكون جيولوجيا من الطين غير النفوذ والطين الرملي والكثبان الرملية مما يجعلها عرضة للفيضانات وخصوصا في فترة الشتاء أين ترتفع نسبة المياه وغالبا ما تركد المياه على السطح مشكلة بذلك مستنقعا لا يجف كلية حتى في فصل الصيف ناهيك عن انخفاضها عن مستوى سطح البحر مما يجعلها أكثر عرضة للغمر بمياه البحر كلية نظرا لقربها الشديد منه وبالرغم من الخطر الذي يعلو هذه المنطقة فهي مأهولة بالسكان الذين اشتروا القطع الأرضية من الخواص بطرق غير قانونية وأسسوا مساكنهم بنمط عشوائي ومنهم من استقروا بأكواخ قصديرية نازحين من الريف (انظر صور الرابطة) مأخوذين بسحر المدينة رغم دنو ظروف المعيشة التي وضعوا أنفسهم فيها.

ب- المناطق متوسطة الصلاحية للتعمير : هي مناطق ذات انحدار يتراوح ما بين 8% و15% وتتوزع عبر عدة مناطق بالبلدية : أولاد عيسى، حراثن، السفح الشرقي والجنوبي لجبل مزغيطان وبالطوالبية- تنتمي إلى المنطقة المبعثرة حاليا ومقترحة كقطاع للتعمير المستقبلي بالبلدية وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير – وحسب التكوينات الجيولوجية فإن هذه الأراضي ممكن أن تستقبل بنايات بعدة طوابق وتهيئتها تحتاج إلى أشغال مكثفة من التسطيح مع الأخذ بعين الاعتبار درجة الانحدار وإن أشغال تزويد هذه المناطق بمختلف الشبكات وجعلها صالحة للحياة يحتاج إلى مصاريف مضاعفة مما جعل هذه المناطق تصنف ضمن القطاعات متوسطة الصلاحية للبناء.

ج- المناطق الصالحة للتعمير : وتتمثل في المناطق التي تقل درجة انحدارها عن 8% وتحتل المساحة الكبرى لمدينة جيجل وبالأحرى تمثل المحيط العمراني للمدينة والموزعة عبر :مركز المدينة القديمة وتوسعاته باتجاه الشرق عبر حي موسى، العقابي، والمقاسب وباتجاه الغرب عبر : حي مصطفى، بوالرمل، العرايش وباتجاه الجنوب عبر حي أيوف، أولاد عيسى، 40 هكتار والحدادة. وهناك أراضي أخرى جد صالحة للتعمير والمتمثلة في سهل عدوان علي، المنطقة الواقعة على طول الطريق الولائي رقم 150 بجنوب المقاسب والضاحية اليسرى لواد منشة بسوق لعرابة-جنوب شرق بلدية جيجل. وتجدر الإشارة أن الأراضي الثلاثة ذات طابع فلاحي من الواجب المحافظة عليها من الزحف العمراني الذي استهلك العديد من المناطق الفلاحية كالحدادة، بوالرمل والعقابي الذي لم يمحو التعمير أثر التربيف بها فبعض سكانها مازالوا يمارسون نشاطاتهم الفلاحية ولو ضمن مساحات صغيرة بعد عدم استكمال عملية التهيئة بها.

ونظرا لتشبع المحيط العمراني لمدينة جيجل ولغياب الجيوب العمرانية الفارغة من جهة ولسيطرة الملكية الخاصة وغلاء تكاليف أراضي الخواص من جهة أخرى واستجابة لاحتياجات النمو السكاني المستمر استوجب على الدولة إيجاد احتياطات عقارية تسمح للتوسع العمراني للمدينة واستنادا لدراسة المراجعة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل تم اقتراح خمس مناطق صالحة للتعمير على المدى القريب، المتوسط والبعيد والتي نسطرها فيما يلي:

◆ السفح الشرقي لمزغيطان:تقع هذه المنطقة على بعد 4كلم من المخرج الغربي لمركز المدينة وتنقسم تضاريسيا إلى منطقتين :

أ– المنطقة السفلية للعرايش إلى غاية مزوي أين ارتفاعها يترواح بين 50م إلى 100م وهي ذات انحدار ضعيف.

ب– المنطقة العلوية لمزوي إلى غاية مشتى الطهر أين تظهر التضاريس نوعا ما حادة بارتفاع يتراوح ما بين 100 و 230م.

◆ منطقة حراثن:وتقع على بعد 5كلم من مركز المدينة، انحدارها ضعيف، الارتفاع من 50م إلى 150م، يتم الوصول إليها عبر منفذين :الطريق الوطني رقم 77 من جهة الكلم الخامس والطريق المتجه إلى التجمع الثانوي بني أحمد بقاوس من جهة حي العقابي.الأرضية مستقرة ولا تشتكي من أي خطر انزلاق ماعدا في السفح الشمالي للهضبة المطلة على السهل الزراعي لمزرعة عدوان علي وللإشارة فإن الجهة الشمالية الشرقية منه مبنية وممكن أن تمتد من جانب كدية الخروبة إلى منطقة الزبيرية على طول الطريق الآخذ إلى منطقة العقابي.(انظر الخريطة الجيوتقنية)

◆ منطقة المزرعة النموذجية عدوان علي : تقع هذه المنطقة بالجهة الشرقية لمدينة جيجل بين منطقتي العقابي وحراثن، وتتميز بطبوغرافية منبسطة ومساحة معتبرة تفوق 100هكتار، طبيعتها الجيولوجية تسمح باستقبال بنايات بعدة طوابق ولا تتطلب أشغال التهيئة بها لعملية التسطيح.

◆ منطقة جنوب المقاسب: يخص هذا الموقع امتداد المنطقة العمرانية لحي المقاسب وهو محصور بين واد القلة جنوبا، الطريق الولائي رقم 150 شرقا ومنطقة أولاد عيسى غربا، مساحته معتبرة تفوق 120 هكتار[1]، التضاريس منبسطة من جهة الطريق الولائي رقم 150 وحادة باتجاه أولاد عيسى من الغرب

◆ منطقة الطوالبية : تقع بالجهة الجنوبية للبلدية على بعد 8كلم تقريبا من مدينة جيجل المرتبطة بها عبر الطريق البلدي رقم 04 ، مساحتها في حدود 30 هكتار، تتميز تضاريسها بانحدارات خفيفة الحدة يتراوح ارتفاعها من 100-235م، طبيعة أرضيتها المستقرة تسمح بتوطين سكنات جماعية.مع العلم أن هذه المنطقة تنتمي إلى المنطقة المبعثرة ولكنها اقترحت ضمن دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل لسنة 2009 كقطاع تعمير مستقبلي.

ينقسم مجال بلدية جيجل إلى تجمع رئيسي والمتمثل في مدينة جيجل وثلاث تجمعات ثانوية وهـي: أولاد بوالنـار، حراثن، والكلم الثالث وثلاث مناطق مبعثرة هي: الطوالبية، بوغدير والغريفات.

وتقع مدينة جيجل وسط شمال البلدية على الشريط الساحلي ابتداء من العرايش غربا إلى حي لعقابي شرقا وتمتـد إلى الجنوب إلى سطح الحدادة ومرتفعات أولاد عيسى والمقاسب ويصل الارتفاع إلى 150م من مستوى سطح البحر على سفوح الجبال وهذا ما يفسر وجود مجموعتين تضاريسيتان تتمثلان في السهول عند الشريط الساحلي شمالا وسـفوح الجبال –كما تعرضنا سابقا–، وتكتسي المدينة أهمية كبيرة بفضل موقعها الجغرافي على الشريط الساحلي والمرتفعات

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل1996،ص 21.

المطلة على البحر أولا واحتوائها على جميع التجهيزات والمرافق العمومية والقاعدية ثانيا مما يجلب إليها اليد العاملة و السواح، أضف إلى ذلك تميزها بمرور الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين جيجل وقسنطينة من جهة وجيجل وبجاية من جهة أخرى والذي عرف عمليات الصيانة والتوسيع في الآونة الأخيرة في بعض أجزائه مما سيؤدي إلى زيادة فعاليته مستقبلا، أضف إلى ذلك استفادتها من مشاريع مبرمجة لشبكة الطرق والتي ستقلل الضغط على الطريق الوطني رقم 43 وتنقل الحركة المرورية إلى أطراف المدينة والمتمثلة في:- المحول الجنوبي بطول 14,2كلم وهو في طريق الانطلاق.

- المحول الشمالي (الدراسة منجزة)
- الطريق الجنوبي[1].

كل هذه المميزات جعلتها محط أنظار الكثيرين الذين هاجروا إليها واستقروا بها بطرق شرعية وأخرى غير شرعية.

2- مراحل التوسع السكاني والعمراني لمدينة جيجل :

1.2- التطور السكاني: إن التوسع العمراني لمدينة جيجل كان نتاج التطور السكاني الذي شهدته، إذ بمقارنة نتائج الإحصائيات والتقديرات السكانية الحالية نتعرف على اتجاه نمو المدينة وكامل المجال البلدي .

بلغ سكان مدينة جيجل سنة 1954 حوالي 23624 نسمة ووصل إلى 25054 نسمة فقط سنة 1966 وهي زيادة محتشمة بالنظر إلى الهجرة الريفية وحركات التحضر التي شهدتها المدن الجزائرية إبان السنوات الأولى من الاستقلال ويفسر ذلك باتجاه النسبة الأكبر من السكان صوب المدن الكبرى إذ بلغ و لم يبقى هذا الضعف في التطور السكاني بهذه الصورة بل عرفت المدينة في الحقبة الموالية نموا سكانيا ملحوظا بثلاثة أضعاف ما كان عليه إذ بلغ 35065 نسمة سنة 1977 ووصل إلى 62793 نسمة سنة 1987 بمعدل نمو وصل إلى 5,66%و سنة1998 وصل إلى 106003نسمة بمعدل نمو 4,67% ليبلغ سنة 2008 حوالي 131513 نسمة بمعدل نمو يقدر بـ2,11%.

فمع نهاية السبعينات تعرضت المدينة إلى هجرة داخلية مابين الولايات وخصوصا ما بين البلديات بسبب ارتقائها إلى مقر ولاية من جهة ولتطور الشغل المنبثق عن توطن مختلف التجهيزات والنشاطات.

فالنمو السكاني أدى إلى تسريع وتيرة النمو العمراني أو إلى الانفجار الحضري حيث كان هذا النمو عشوائيا، غير مخطط، استهلك الكثير من المجال مما سب إشكالية التوسع العمراني لإسكان أكبر عدد ممكن من السكان.

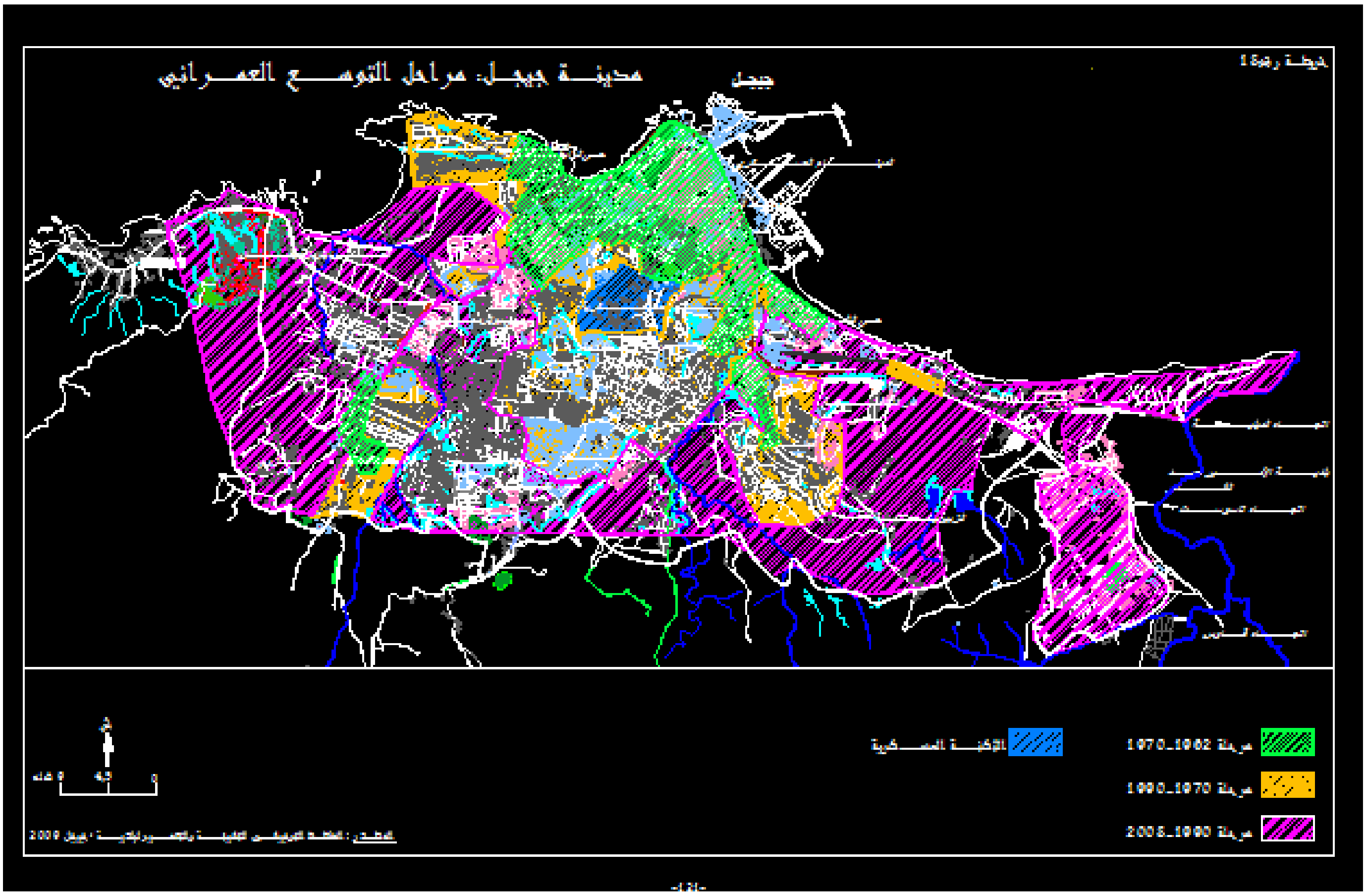
2.2- التوسع العمراني :

ترجع نشأة مدينة جيجل حسب المؤرخين إلى القرنين العاشر والحادي عشر قبل الميلاد[2] ، عند بداية احتكاك البربر بالحضارة الفنيقية، ليتعاقب على المدينة عدة حضارات من الرومان، الوندال، النورمان والأتراك الذي كان قدومهم بطلب من الأهالي وأحاطو المدينة بسور للتصدي للحملات الاسبانية.واحتلت المدينة آنذاك 17 هكتار[1]، وأخيرا

[1] مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل-أفريل 2009-

[2] بوشفرة حسينة، **إشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل وحتمية إعادة الانتشار إلى التوابع**.رسالة ماجستير في التهيئة الحضرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص18.

خريطة رقم: 18 (مدينة جيجل: مراحل التوسع العمراني)



تعرضت للاحتلال الفرنسي يوم 31 ماي 1839 وقد عمد المعمرين إلى إعطاء المدينة شكلا مثلثا قائم الزوايا وفقا لمخطط هندسي بعد الزلزال العنيف الذي تعرضت له سنة 1856 وبالتالي أنشأت النواة الاستعمارية حول المثلث (مركز المدينة) ونظرا للتمايز الاجتماعي والطبقي والاقتصادي الذي كان يسود آنذاك فقد ظهرت الأحياء الشعبية والفوضوية التي كان يقطنها الأهالي امتدادا للمدينة الاستعمارية التي كان يشغلها المعمرون، وقد تمركزت تلك الأحياء جنوب قلب المدينة القديم وهي : حي بوريدح ، حي عسعوس ،حي القمة وقد تميزت بتداخلها ورداءها. ومع تعاقب أحداث الحروب لم تهتم السلطات الفرنسية بالتخطيط العمراني للمنطقة واتسعت بالمقابل سياسة القمع وإنشاء المحتشدات للسكان الريفيين لتظهر مظاهر أخرى من الأحياء غير المنظمة ذات النسيج العمراني الكثيف والمتداخل والمتمثلة في حي لعقابي وحي موسى بالإضافة إلى السكنات الجماعية التي أنشأت في إطار مشروع قسنطينة والمتمثلة في عمارات الكازينو (58 مسكن)ووسط المدينة(111 مسكن) لتصل مساحة المدينة في نهاية الفترة الاستعمارية 121 هكتار[1].

عند الاستقلال لم تول الدولة اهتماما بمجال التعمير إذ عرفت معظم المدن الجزائرية فوضى عارمة في مجال السكن مما جعل السكان يحتلون سكنات المعمرين التي طردوا منها و لم تتسع المدينة إبان هذه الفترة كثيرا فقدتم إنشاء بعض السكنات الاجتماعية بحي عريض وحي الشاطئ ونظرا للتروح الريفي الذي زاد حدة بهدف العمل بالتجهيزات التي تركها المعمر تم تكثيف المجال المبني باستغلال المساحات الفارغة بين المساكن لتصل مساحة المدينة إلى 169 هكتار.وإثر ترقية جيجل إلى مقر ولاية سنة 1974 برمجت عدة مشاريع تنموية ومنها السكنية في إطار برنامج استعجالي فتم خلق ما يسمى بالمناطق الحضرية

السكنية الجديدة(ZHUN) في أيوف فأنشئ 72 مسكن بالمنطقة الحضرية الأولى و1000 مسكن بالمنطقة الحضرية الثانية بالإضافة إلى بناء سكنات جماعية أخرى بحي عريض، حي الشاطئ، حي حريش، مخيم الفرسان، الهضبة الشرقية والهضبة الغربية، ناهيك عن نظام التحصيصات الذي استحوذ على مساحات معتبرة من المدينة خاصة ناحية الجنوب والجنوب الغربي لصالحية المنطقة للتعمير إذ تم تخصيص 800 حصة في كل من أحياء بوالرمل، هاين، الشاطئ، والعقابي لتصبح مدينة جيجل تحتل مساحة 209 هكتار[2]، واستمر برنامج المناطق السكنية الحضرية الجديدة إلى بداية التسعينات لتظهر المنطقة الحضرية الثالثة بحي بن عاشور إذ أنجز بها 188 مسكن في تلك الفترة وهذا لاحتواء عدد السكان المتزايد بفعل الهجرة المستمرة للسكان وخصوصا بعد عملية الاستقطاب التي أفرزتها الهياكل الأساسية التي أنشأت مع بداية التسعينات مثل : الحي الإداري، الفرع البلدي، الفرع الجامعي، المركز التجاري لتصل مساحة المدينة إلى 709 هكتار[3]، مما يفسر سرعة النمو التي عرفتها المدينة بالرغم من كل العراقيل المحالية الموجودة.واستمرت موجة التعمير بتلك الحدة مع بداية الألفية الثالثة على محور الجنوب لامتلاكه رصيدا من الاحتياطات العقارية إذ

[1] بوشفرة حسينة، **إشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل وحتمية إعادة الانتشار إلى التوابع**، ص19.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه. ص20.

قامت السلطات بإتمام تعمير ما تبقى من أراضي المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الثالثة وتحصيص بعض المساحات التي رغم استفادة أصحابها من الأراضي إلا أن معظمهم لم يقوموا بالبناء لاستحواذ البنايات الفوضوية على معظمها وأبو سكانها الرحيل منها وخصوصا بمنطقة 40 هكتار بالإضافة على تحصيصات الحدداة، العقابي، المقاسب والكلم الثالث. وهذا العدد الهائل من التحصيصات يرجع إلى تخلي الدولة عن توفر السكنات الاجتماعية واكتفائها بالطبقات المحرومة وإحداثها لبرامج السكنات الاجتماعية التساهمية والترقوية والتي أسندت مهمة تنفيذها إلى مرقين عموميين وخواص انطلقت مع بداية هذه الألفية وكانت موزعة في بداية الأمر عبر أحياء المدينة مثل: لعقابي، الرابطة، المنطقة السكنية الحضرية الثانية، حي بوالرمل ليتم الانتشار إلى منطقتي حراثن ومزغيطان حيث تعتبران القطبان الجديدان للتوسع العمراني بعد أن شهدت المدينة اختناقا في مجال الأراضي الصالحة للتعمير فكان هذين الموضعين حلا لإنشاء منطقتين سكنيتين عمرانيتين جديدتين تتوفران على أهم المرافق الملبية لاحتياجات السكان اليومية(المرافق التعليمية، الصحية، التجارية،....).وفي الوقت الراهن ومع بداية 2009 ولامتصاص الزيادة السكانية تم الاتجاه إلى المدخل الشرقي لمدينة جيجل وبالضبط إلى مزرعة عدوان علي التي تم التنازل عنها من طرف وزارة الفلاحة وجعلها منطقة عمرانية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-313المؤرخ في 2003/09/16، يحدد شروط وكيفيات استرجاع الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية المدمجة في قطاع عمراني.ليتم بالتالي الاستمرار المحالي بين مدينة جيجل ومنطقة حراثن عن طريق منطقة المدخل الشرقي-وقد تم تغطيتها بمخطط لشغل الأراضي بمساحة 152,54هكتارالتي انتهت دراسته وهو قيد المصادقة وبرمجت بها عدة سكنات ومرافق وتجهيزات تجعلها تغطي العجز الذي تعاني منه مدينة جيجل-وبين مدينة جيجل والتجمع الثانوي أولاد بوالنار عن طرق هضبة مزغيطان ليصبح التجمع الرئيسي والتجمعان الثانويان يشكلان تجمعا حضريا واحدا بمساحة إجمالية تقدر ب:1944,47هكتار

3- تطور البنية المجالية العمرانية لبلدية جيجل:

ساهم النمو السكاني بمدينة جيجل عبر الفترات الزمنية في تطوير المجال العمراني وتوسعه عبر اتجاهات مختلفة ليصل الامتداد بعد تشبع المركز الرئيسي إلى التجمعات الثانوية المحيطة لتنضم بدورها إلى المركز الرئيسي وهذا ما أظهرته إحصائيات تعدادات السكن والسكان والمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير حيث أحيط بالمدينة تجمعين ثانويين سنة 1977 والمتمثلين في برقوقة وأولاد عيسى بجنوب المدينة بعد أن كان الفضاء المجالي المحيط بالمدينة يتمثل بالقرى والمداشر وفي سنة 1987 انضم التجمع الثانوي البرقوقة وتجمع أولاد عيسى إلى المركز الرئيسي ليبقى فقط تجمع أولاد بوالنار الواقع غرب المدينة تجمعا ثانويا واستندت البنية العمرانية في هذه الفترة إلى التصنيف التالي:

أ- البنية العمرانية الأولية: وتتشكل من التجمع الرئيسي والثانوي

1- التجمع العمراني الرئيسي: ويتمثل في مدينة جيجل أين يمتد الإطار المبني لها إلى حي بوالرمل غربا ولعقابي شرقا وإلى سطح الحدادة ومرتفعات أولاد عيسى والمقاسب جنوبا.

2- التجمع الثانوي لأولاد بوالنار: يقع التجمع الثانوي على بعد 5 كلم من مركز مدينة جيجل في منطقة سياحية يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الجنوب منطقة جبلية غابية وقد خفض الامتداد العمراني غربا من جهة

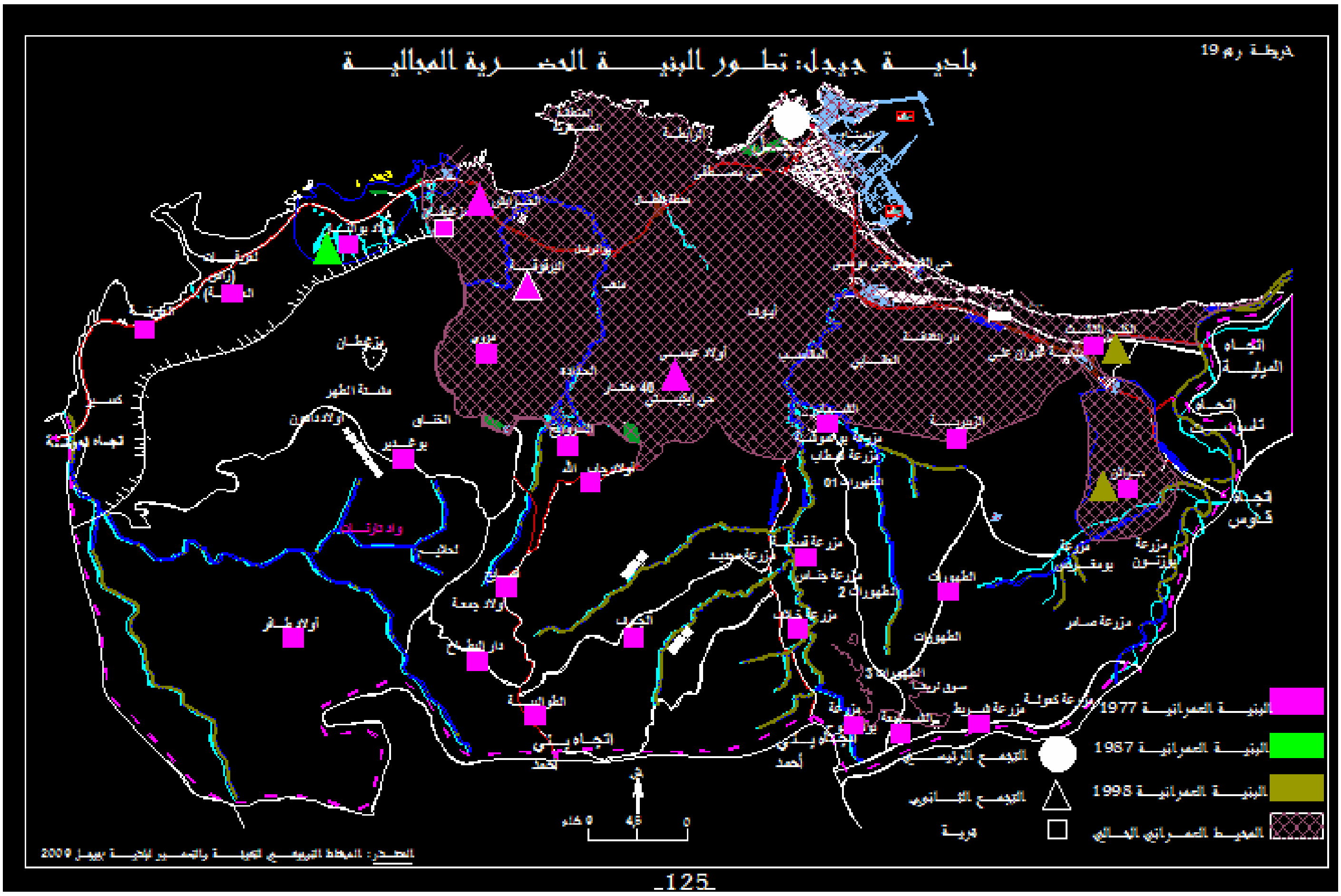
البرقوقة(الحدادة) المسافة الفاصلة بين محيط المدينة والتجمع الثانوي المذكور ووجود الأراضي الفلاحية بمنطقة العرايش ووعورة المنطقة جنوبا بسبب الجبال خاصة في الجزء الفاصل بين التعاونية العقارية الياسمين حال دون الامتداد العمراني لمدينة جيجل إلى التجمع الثانوي أولاد بوالنار.

ب- البنية العمرانية الثانوية:وتتمثل في مجموع القرى والمداشر المحيطة بمركز المدينة وأطرافها وتنتشر بها مجموعة من المساكن المبعثرة(انظر الخريطة رقم 19) وتتوزع أهمها كالتالي:

- ❖ الزبيرية: وهي امتداد لحي لعقابي وتتكون من مساكن متفرقة بنيت على أراضي صالحة للتعمير ذات طابع فلاحي وتمتد هذه الأراضي إلى غاية منطقة الطهورات، وتظهر الأراضي الصالحة للتعمير بالجهة الجنوبية و الجنوبية الغربية لها عند سفوح الجبال.
- ❖ الطهورات: تبعد عن حي لعقابي بحوالي 3,5 كلم وهي من المداشر الهامة بالبلدية يربطها بحي العقابي مسلكا ومسلكا آخر بالطريق الولائي رقم 150 مما يسهل لسكانها الاستفادة من مرافق قرية بني أحمد ببلدية قاوس.
- ❖ المقاسب، مزرعة قميحة والشمايم: للذكر فإن المقاسب قسمت إلى قسمين : قسم يتميز بكثافة سكانية وسكنية عالية ضم إلى محيط المدينة[1]، وقسم آخر قليل الكثافة ألحق بالمنطقة المبعثرة. أما مزرعة قميحة فتقع جنوب المقاسب وتمتاز بأراضي فلاحية مستغلة في زراعة الخضر.ومنطقة الشمايم هي دشرة صغيرة جدا من حيث عدد السكان وهي أقرب لحي لعقابي منه إلى حي لمقاسب.
- ❖ الروايخ:هذه الدشرة هي امتداد لمنطقة أولاد عيسى التي عرفت تطورا عمرانيا كبيرا، لكن أغلبية بناؤه فوضوي بسبب الهجرة نحو مقر البلدية في العقدين الأخيرين.
- ❖ مزوي:هي منطقة جبلية بالقرب من الحدادة والبرقوقة اللتان عرفتا تطورا عمرانيا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة بعد إنجاز مساكن تجزئة بورمل رقم 01.
- ❖ لعرايش: تمتاز هذه المنطقة بأراضي فلاحية صالحة لزراعة الخضر وهذه الجهة تعتبر الحد الفاصل بين المحيط العمراني لمقر البلدية والتجمع الثانوي لأولاد بوالنار.
- ❖ الكلم الخامس، حراثن، الكلم الثالث:اعتبرت هذه القرية من أهم القرى المتواجدة بالمنطقة المبعثرة ببلدية جيجل حيث تبعد عن المدينة بحوالي 5 كلم ،وقد شهدت تطورا عمرانيا معتبرا فاق عدد سكانها التجمع الثانوي أولاد بوالنار مما حتم على الدولة توفير المرافق الأساسية بها وللعلم فإن مشتى حراثن هي امتداد للكلم الخامس (حاليا أصبح الكلم الخامس تابعا لحراثن وخصوصا بعد إنجاز المنطقة العمرانية الجديدة . أما مركز الكلم الثالث فيقع على الشريط الساحلي شمال الطريق الوطني رقم 43 وهو يقع حاليا في مجال نفوذ حراثن.
- ❖ بوغدير: تقع هذه القرية في منطقة جبلية غرب مدينة جيجل على بعد 2 كلم من منطقة الحدادة وممكن اعتبارها مركز حياة للمداشر والمشاتي المجاورة لها.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل،1993، ص 105.

خريطة رقم: 19 (بلدية جيجل: تطور البنية المجالية الحضرية)



❖ لغريفات (المنارة): يمتاز هذا المركز بشاطئ خلاب، جاذب للمصطافين وبه مجموعة من السكان وقد يصبح أكثر ديناميكية بإنشاء المنطقة السكنية بمزغيطان.

❖ أولاد طافر: تعتبر هذه القرية الحد الفاصل بين بلديتي العوانة وجيجل وتمتاز بأراضي فلاحية متواجدة على حافة الوادي وتعتبر تربتها معرضة للانزلاق بسبب الفياضانات في فصل الشتاء ويقطنها عدد مهم من السكان كما أنها تحتوي على بعض المرافق الهامة.

وكانت هذه الخريطة العمرانية لبلدية جيجل منذ 1987 أما في سنة 1998 فقد تغيرت البنية العمرانية للمركز الرئيسي حيث ارتقت كلا من قريتي حراثن والكلم الثالث إلى رتبة تجمع ثانوي وأصبحت مدينة جيجل محيطة بثلاث تجمعات ثانوية فأولاد بوالنار من الغرب وحراثن والكلم الثالث من الشرق كما انضمت كلا من الزبيرية من الجنوب والعرايش من الغرب ومزوي من الجنوب الغربي إلى المحيط العمراني لمدينة جيجل.وباقي الفضاء المجالي يتمثل في المنطقة المبعثرة.وباعتبار مدينة جيجل عرفت نموا سكانيا فاق 1000 نسمة إ ذ احتلت المرتبة 27 من أصل 32 مدينة كبيرة وطنيا[1]. ووصلت إلى درجة التشبع ما يحتم عليها التوجه إلى استثمار العقارات المتوفرة بالتجمعات الثانوية و لم تقم بهذه القفزة على غرار باقي المدن الجزائرية إلا بحلول سنة 2000 إذ قامت بتوجيه مجموعة من السكان إلى تجمع حراثن رغم رفضهم الشديد لذلك وبقيت العملية مستمرة إلى غاية الوقت الراهن بإنشاء و اقتراح مشاريع سكانية في كل من حراثن، الكلم الثالث(مزرعة عدوان علي) ومزغيطان بتجمع أولاد بوالنار لتلتصق كل التجمعات بالمركز الرئيسي وتلغى التجمعات الثانوية وترتقي مدينة جيجل إلى تجمع حضري (الخريطة رقم 19) وتتدرج التجمعات العمرانية الحالية نحو :

- منطقة حراثن: والتي تبعد عن المدينة بـ5كلم كما ذكرنا سابقا وتصل مساحتها حوالي13,4 هكتار وهي مغطاة بثلاث مخططات شغل الأراضي حسب المخطط التوجيهي لسنة 1996 وقد برمجت بها عدة مساكن جماعية سواء ذات الطابع الاجتماعي الايجاري أو التساهمي وفردية ومختلف التجهيزات
- منطقة مزغيطان : تقع هضبة مزغيطان في الجنوب الغربي لمدينة جيجل على مساحة تفوق 46 هكتار[2]. يحدها من الشمال الطريق الوطني رقم 43، الشرق أراضي تابعة للقطاع الخاص، من الغرب سلسلة جبلية صخرية ومن الجنوب أراضي غير معمرة.

وأهم ما يميز هذا الموضع الذي تعود ملكيته إلى أملاك الدولة أنه مجال شاغر ماعدا الجزء الشمالي الغربي المستغل من طرف التعاونية الفلاحية الياسمين بمساحة هكتار واحد وكتب خاص بالبريد أما باقي المساحة فمغطاة بالأحراش وأشجار الفلين، ويملك المجال مؤهلات جيدة للبناء ماعدا في الجهة الغربية فهناك خطر الانزلاق إضافة إلى تميزه بمورفولوجية معقدة لوجود المناطق الصخرية والتي بإمكانها أن تنعكس على تكلفة الربط بالشبكات. وحسب دراسة مخطط شغل الأراضي فإن البنية الحضرية المقترحة تحترم الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به المنطقة مما يعطي لمسة

[1] ONS.Armature urbaine.RGPH.1998.p71.

[2] مخطط شغل الأراضي رقم 02 مزغيطان.

سياحية للمدينة وتبقى الوظيفة السكنية هي المسيطرة على المشروع وخصوصا السكنات الجماعية على أنواعها(الايجاري، التساهمي، الترقوي والبيع بالايجار) ناهيك عن السكنات الفردية ومختلف التجهيزات.

- المزرعة النموذجية(عدوان علي): تقع شرق بلدية جيجل يحدها شمالا الشريط الساحلي للكلم الثالث، غربا حي لعقابي، شرقا التجمع الثانوي حراثن وجنوبا أراضي تابعة للخواص وقد أنشأت سنة 1986 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 76-86، مساحتها 596,7 هكتار[1]، ورغم معارضة المصالح الفلاحية على استغلالها كمجال للتعمير كونها تعمل على فرملة التوسع العمراني وتعتبر ظهيرا للمدينة تؤمن من خلاله احتياجاتها الزراعية وإن قل إنتاجها .وقد تم في السنوات الأخيرة صدور مرسوم تنفيذي رقم03-313 المؤرخ في 2003/09/14 المحدد لشروط وكيفيات استرجاع الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية المدمجة في قطاع عمراني ،لتتحول إلى منطقة توسع عمراني ويتم عليها برمجة مخطط شغل الأراضي للمدخل الشرقي والمصادق عليه سنة 2009 إذ سيعطي دفعا جديدا للمدية باعتباره سيكون قطب عمراني لا يقل أهمية عن المركز الرئيسي باحتوائه على كل التجهيزات الإدارية والتعليمية وحتى الثقافية ناهيك عن برمجة مجموعة هائلة من السكنات.تبعا لهذه التوجهات تحتم على السلطات المحلية والولائية إعادة مراجعة دراسة المخطط للتهيئة والتعمير بعد تغيير المعطيات العمرانية والديمغرافية التي استند عليها المخطط السابق المصادق عليه سنة 1996 ويهدف المخطط الحالي والذي هو قيد الدراسة إلى تحديد الأوعية العقارية المتاحة للتعمير حاليا وعلى المدى المتوسط والبعيد بالاتجاه نحو التجمعات الثانوية من أجل الاستجابة لاحتياجات البلدية في مجال التعمير بعد النمو السكاني الذي عرفته ونقص الأوعية العقارية التي تعاني منه مدينة جيجل وخلق تجمع عمراني موحد عبر:
  - الاستمرار المجالي بين جيجل وأولاد بوالنار عير موقع مزغيطان وبين جيجل وحراثن عبر موقع المدخل الشرقي.
  - الاستمرار الوظيفي بين التجمعات الأربعة(مدينة جيجل، حراثن، أولاد بوالنار والكلم الثالث) عبر التجهيزات والنشاطات ضمن كل تجمع.
  - الاستمرار الهيكلي بين التجمعات عير تقوية محاور الربط والاتصال.

وعموما فإن محاور التوسع العمراني التي سلكتها السلطات الولائية والبلدية ما هي إلا خطوة نحو امتصاص التضخم السكاني الذي أصبحت تعاني منه البلدية سواء من الزيادة الطبيعية للسكان وحتى من الزيادة غير الطبيعية والمتمثلة في الهجرة الداخلية والتي نجد بصمتها عبر مختلف المناطق بالمدينة سواء المحيطة بالمراكز أو المتواجدة بالأطراف عبر التجمعات الثانوية والتي انتشرت بالاستيطان عبر إنشاء سكنات عفوية وفوضوية أو عن طريق الأكواخ أو البيوت القصديرية.

[1] بوشفرة حسينة، **إشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل وحتمية إعادة الانتشار إلى التوابع**، ص37.

ثانيا : بلدية الطاهير

1– الموقع الجغرافي والإداري:

تقع بلدية الطاهير في وسط ولاية جيجل، بين قطبين حضريين كبيرين بالولاية مدينتي جيجل والميلية، تتربـــع علـــى مساحة 47,94 كلم^2، يقطنها 77367 نسمة(حسب التعداد العام للسكن والسكان 2008) بكثافة سكانية تبلـــغ 1614 ن/كلم^2 وأكثر من 76% من السكان يتمركزون بـــمقر البلدية ، يحدها من :

– الشمال: البحر البيض المتوسط

– الجنوب: بلديتي وجانة والشحنة

– الشرق: بلديتي الشقفة والقنار

– الغرب: بلدية الأمير عبد القادر

خلقت بلدية الطاهير في الفترة الاستعمارية عن طريق القرار المؤرخ في 25 أوت 1880[1] والمتــضمن خلـــق المـــدن الاستيطانية الطاهير، الأمير عبد القادر، قاوس، والشقفة.

في سنة 1957 أصبحت البلدية تضم عدة مناطق مجاورة وهي: الشقفة، الشحنة وسيدي عبد العزيز.وبعد الاستقلال عند سنة 1963 اندمجت بمجالها كلا من الأمير عبد القادر ووجانة وأصبحت البلدية تمتد عل مساحة 137 كلـــم^2 ، هاتين الأخيرتين أصبحتا بلديتين مستقلتين في التقسيم الإداري الخير على غرار سابقاتها.

عند التقسيم الإداري لسنة 1974 ارتقت بلدية الطاهير إلى مقر دائرة والتي تضم كلا من بلدية: سيدي عبد العزيـــز، الشقفة، الشحنة وجيملة أين ارتقت جيجل إلى مقر ولاية. ومع التقسيم الإداري لسنة 1984 تغيرت الحدود الإدارية للدوائر وارتقت بلديات جديدة وبالتالي أصبحت دائرة الطاهير تضم كلا من بلديات: الطاهير، الأمير عبد القـــادر، الشحنة، وجانة، أولاد عسكر.

وبالتالي ومع تعاقب الفترات الزمنية لم يكن مجال نفوذ البلدية يقتصر على تجمعاتها السكنية فقط بل كان منتـــشرا إلى البلديات المجاورة التي استقطب منها العديد من السكان ولازالت إلى يومنا هذا.

وتحتل بلدية الطاهير مكانة هامة بالولاية لما تتوفر عليه من إمكانيات هامة ضمن مختلف القطاعات وخاصة الزراعـــي والصناعي ورغم تواجد الهياكل القاعدية الكبرى بها(السكة الحديدية، الطريق الوطني رقم 43، المطـــار، المركزيـــة الحرارية، محطة الفرز، ميناء جن جن) إلا أنها مازلت تعاني حاليا ضعفا في النمو الاقتصادي له تـــأثير ســـلبي علـــى الصعيدين المحلي والولائي واستحواذها على مرافق صناعية كبرى كمصنع الآجور والزجاج والمصبرات.

تضاريسيا فالبلدية تتكون من مجموعتين رئيستين:

– مجموعة السهول: وتشمل نصغ المساحة الإجمالية للبلدية وتمتد من الشرق إلى الغرب تتخللها الهضاب.

– مجموعة الهضاب: تمثل النصف الثاني من المساحة الكلسية للبلدية والمنقسمة بدورها على:

---

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل، 2009،ص19.

- هضبة الطاهير: الممتدة من الدكارة جنوبا إلى بازول شمالا باتجاه عمودي على الساحل وهي أكبر الهضاب بالبلدية.
- هضبة بني متران: تتوسط سهل واد النيل وبوكراع ممتدة من جبل القلعة جنوبا إلى الطريق الولائي رقم 135.

وأهم الأودية التي تخترق بلدية الطاهير والدائمة الجريان هي: واد جن جن، واد النيل وواد بوكراع.

وتنتمي منطقة الطاهير إلى مناخ البحر المتوسط ذات شتاء لطيف وممطر وصيف حار وجاف، رطوبة عالية ورياح ضعيفة إلى متوسطة تهب غالبا من الشمال الغربي والشمال الشرقي. كما تتميز بثروة هيدرولوجية معتبرة ناتجة عن معدل التساقط المرتفع حيث تستقبل ما بين 1000ملم إلى 1200ملم في السنة في الفترة المطرة الممتدة من شهر سبتمبر إلى شهر جانفي وتصل به درجة الحرارة الدنيا إلى 8°مئوية لتبدأ الأمطار في الانخفاض الذي تصل به درجة الحرارة أقصاها إلى 30° مئوية في شهر أوت. وتعتبر المميزات المناخية والهيدرولوجية من العوامل الأساسية التي ساعدت على تعزيز النشاط الفلاحي وتكثيف الغطاء الغابي بالمنطقة حيث تحتل المساحات المسقية 1/4 الأراضي الصالحة للزراعة[1]، وتنتشر بها الزراعات البلاستيكية، الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون إضافة إلى انتشار الرعي في السهول الساحلية. وقد ساهمت الدراسات المنجزة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي على حماية هذا الإرث الاقتصادي بمنع البناء على الأراضي الزراعية والمحافظة عليها حيث أكثر من 60% من الأراضي ذات المردودية الزراعية العالية لتبقى حائلا أمام الذي زحف إلى نسبة منها رغم كل شيء لعدم وجود أوعية عقارية بديلة. وككل منطقة فللتوسع العمراني عوائق وحواجز طبيعية واصطناعية صنفت ضمن الدراسة الجيوتقنية إلي حددت الراضي الصالحة وغير الصالحة للتعمير من أجل الكشف عن الأودية العقارية ذات إمكانية للتوسع العمراني كالنحو التالي:

أ- الأراضي القابلة للتعمير: هذه الفئة تضم الأراضي الممكن الإنشاء عليها مختلف المباني دون بذل تكلفة عالية فهي مستقرة جيولوجيا، ذات انحدارات ضعيفة تتراوح ما بين 0-15% وينتشر هذا النوع من الأراضي بالمركز الرئيسي للبلدية، بازول، الرجلة وبني متران على مساحة تقدر بـ 380,25 هكتار أي بنسبة 7,93% من المساحة الإجمالية[2].

ب- الأراضي متوسطة الصلاحية للتعمير: وتتواجد بالأراضي ذات الانحدارات المتوسطة التي تصل إلى 18% ويبقى التعمير بها ممكن بشرط أخذ الاحتياطات الملائمة للبناء حسب نوعية الرضية وتمتد من الشمال إلى جنوب البلدية على مساحة 1766,77 هكتار بـ 37,51%[3].

كما نجد الأراضي قليلة الصلاحية للبناء والتي تدخل ضمن الراضي الفلاحية ذات المردودية العالية ونجدها بالضبط في الشمال الشرقي لبازول، والشمال الغربي وشرق البلدية، جنوب مشتيِ الدمينة ودوابة وتحتل مساحة 2014,81 هكتار.

ج- الأراضي غير الصالحة للبناء : وهي الأراضي التي قد تتعرض للأخطار الطبيعية وكذا للأخطار التكنولوجية وتتوزع بالمنطقة على النحو التالي:

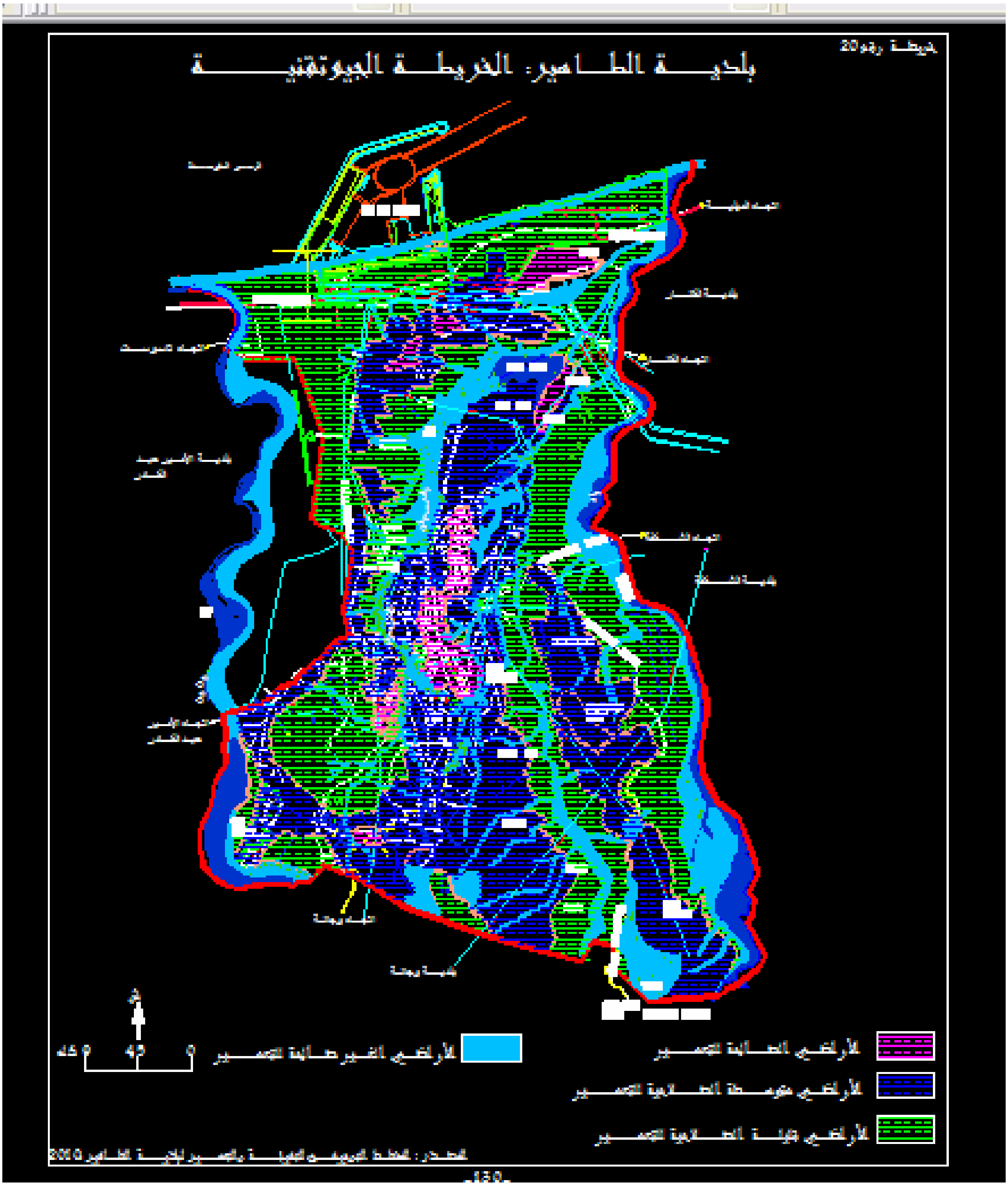
---

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل، 2009،ص10.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

خريطة رقم: 20 (بلدية الطاهير: الخريطة الجيو تقنية)



- الأراضي المتعرضة للأخطار الطبيعية : هي أراضي ذات خصائص جيولوجية متوسطة المقاومة، متكونة من عناصر غير متماسكة وغير مستقرة فهي سهلة التعرض لأخطار الانزلاقات والفيضانات . ويظهر خطر الانزلاق في
- الأراضي ذات الانحدارات التي تفوق 25% وتتوضع على حواف الشعاب بالجنوب الشرقي للتجمع الثانوي بازول وعلى مستوى المركز الرئيسي للطاهير، تجمع بني متران، بواشير وبأقصى جنوب الدكارة وطهر وصاف.

أما الأراضي المعرضة لخطر الفيضان فهي منتشرة بصورة أكبر من الأولى وتتوضع على طول خط الساحل والشعاب والأودية من الشرق إلى الغرب (واد النيل، واد بوكراع، واد تاسيفت وواد جن جن)

- الأراضي المعرضة للأخطار التكنولوجية: والمتمثلة في الأراضي التي تتخللها الهياكل التالية:
  - الطريق الوطني رقم 43، الطرق الولائية، خط السكة الحديدية، الخطوط الكهربائية مرتفعة ومتوسطة الضغط وقناة الغاز الطبيعي.
  - محطة تصفية المياه القذرة ومركز الدفن التقني.

وتحتل هذه الأراضي مساحة 598,17 هكتار من البلدية بنسبة 12,48% ومن أجل إقامة البنايات يجب التنحي عن هذه الأراضي باحترام رواق الأمان الذي تدخل ضمنه لكونها ارتفاقات يمنع البناء عليها.

2- التطور السكاني والعمراني لمدينة الطاهير:

ككل مناطق الولاية وكغيرها من الأقطاب الحضرية عرفت منطقة الطاهير نموا سكانيا وعمرانيا واسعين كان أثرهما بارزا بالتجمعات الحضرية وخصوصا بمركز البلدية والذي جذب إليه الآلاف من السكان عبر الحقب الزمنية المتتالية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا حيث كان التطور السكاني مقوما للتفكير في وضع استراتيجية لتسكين وتشغيل النفوذ السكاني المتزايد والتحكم به لانتشار العفوية وعدم التخطيط في الانجاز والتوسع على حساب العقارات العمرانية للبلدية.

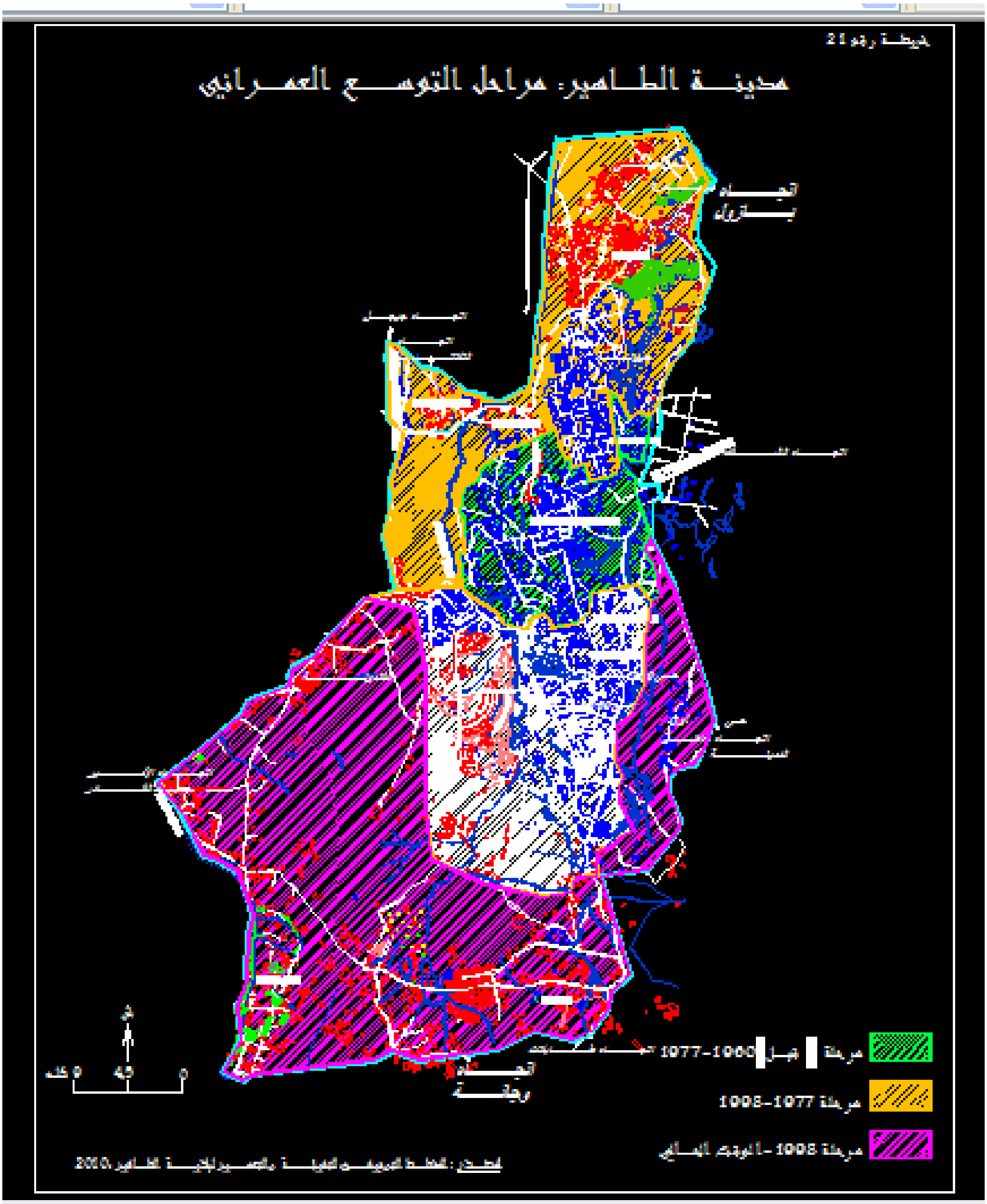
1.2- التطور السكاني: تطور عدد سكان البلدية منذ الاستقلال وخصوصا بالتجمعات الحضرية على عكس المنطقة المبعثرة وقد كان هذا التطور نتيجة تحسن الظروف المعيشية بالمدينة مما وجه التدفقات السكانية إلى مدينة الطاهير والتجمعات السكانية المحيطة بها فقد وصل عدد السكان سنة 1966 إلى 1923 نسمة ليتضاعف أربع مرات في سنة 1977 ليصل إلى 8311 نسمة حيث تزامنت هذه الفترة ترقية بلدية الطاهير إلى مقر دائرة وما صاحبها من إنجاز تجهيزات إدارية جديدة ووضع برامج سكنية عملت على تشجيع سكان المناطق المجاورة النائية إلى الهجرة نحوها بقوة واستمر النمو السكاني للمنطقة الحضرية على الرتم السريع حيث تضاعف العدد في سنة 1987 إلى 22990 نسمة بمعدل نمو بلغ 9,37% ليزيد العدد ثلاث مرات عن قيمته في ظرف واحد وعشرون سنة ليصبح 59250 نسمة سنة 2008 رغم انخفاض معدل النمو إلى 1.43% وهذا راجع لتهذب الزيادة السكانية في كل سنة منذ سنة 1998 بسبب صعوبة الظروف المعيشية من جهة بالتالي تأخر سن الزواج مع الاستقرار المني ورجوع بعض السكان إلى قراهم أو الاتجاه إلى مدن أكثر استقطابا وأوسع فرصا لاقتناء الوظائف أو الأعمال التي تساهم في تحسن الدخل الفردي.و لم يقتصر النمو السكاني على مدينة الطاهير فحسب بل تعدته إلى المراكز الثانوية حيث بلغ 387 نسمة فقط سنة 1966

ليرتفع عدد السكان إلى 11238 سنة 1987 بعد أن ارتقت العديد من المشاتي إلى رتبة تجمع ثانوي ليصبح عـــددهم 16706 نسمة في سنة 2008 في حين انخفض عدد سكان المنطقة المبعثرة من 26658 سنة 1977 إلى 1411 نسمة سنة 2008 وهذا يعكس التغير الحادث في الهيكل العمراني لبلدية الطاهير منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي حيث تجردت البلدية مع مرور الزمن من طابعها الريفي لتغلب عليها الحضرية.

2.2– التطور والتوسع العمراني لمدينة الطاهير:

يرجع نشأة مدينة الطاهير إلى العهد العثماني أين كانت مشكلة من أربع حارات على الشكل الشطرنجي الذي لم يتبق أي اثر منها الآن حيث طمسها الاستعمار الفرنسي وأعاد الهيكل العمراني للمدينة بوضع بصمته المعمارية في تخطـــيط أحياء النواة المركزية كما في كل بلديات الولاية والشيء الملاحظ أنه احتفظ بنفس البنية العمرانية التي كانت عليهـــا في العهد العثماني إذ تتميز عن باقي الأنسجة العمرانية بهيكلتها على شكل مربعات (حارات) منتظمة .ويعتبر هــذا المركز نواة الكتلة العمرانية للطاهير عبر التاريخ فهو مقر المبادلات والتلاقي بين الأفراد ويتكون عموما مـــن بنايـــات فردية قديمة لا تتعدى الطابق الأول في مستوياتها ويغلب على نشاطاتها الطابع التجاري وكانت المدينة القديمة للطاهير إبان الاحتلال الفرنسي مأهولة بالمستوطنين فقط أما سكان المنطقة فقد تم ترحيلهم وإسكانهم مجـــبرين بالمحتـــشدات الواقعة على أطراف المدينة بحيي الدكارة وبوشرقة. ونظرا لقدم المباني فقد خضعت في السنوات الفارطة إلى عمليـــات تجديد لكثير من السكنات كما خلقت مباني جديدة مرتفعة مكان بعض السكنات القديمة التي هدمت متبعة الأساليب الجديدة والمقاييس العمرانية المعمول بها.بعد الاستقلال شهدت مدينة الطاهير كغيرها من المدن الجزائرية نزوحا ريفيـــا فامتد التوسع العمراني للمدينة من حول المركز القديم على الأراضي الصالحة ومتوسطة الصلاحية للتعمير بإتباع النمط الشطرنجي وخلقت أحياء ذات السكن العشوائي التي استمرت موجتها إلى غاية الثمانينات فكان حـــي زعمـــوش، بوشرقة، بوحنيكة، بومارشي وعامرة حيث استفادت الأحياء الأخيرة بإقامة مباني من القرمود مـــن طـــرف الدولـــة لامتصاص التدفقات السكانية التي حدثت أساسا مع ارتقاء بلدية الطاهير إلى مقر دائرة وبقيت السكنات العـــشوائية المنتشرة عبر المحيط الحضري تحتل أكثر من نصف مباني التجمع وتتوزع عموما بالغرب بحي حيونة وجزء من بوشرقة، الجنوب بحي الدكارة والشمال بحي المقيعدة وأولاد صالح. وتتكون من مباني حديثة وقد أسست بطريقة فوضوية وغير منظمة انجر عنها كثافة عمرانية ضعيفة إلى متوسطة وبالتالي فهذه الأحياء تحتاج إلى تنظيم مجالي مناسب عـــن طريـــق عمليات إعادة الهيكلة والتكثيف من أجل تحسين النوعية المعمارية للأحياء، وتجدر الإشارة أن الوكالة العقاريـــة قـــد قامت بهذه المبادرة ابتداء من نهاية التسعينات أين طبقت عمليات الهيكلة بخمسة أحياء بشمال مدينة الطاهير لتولد من جديد خمسة تجزئات لتنشأ بعد ذلك تجزئة المنطقة السادسة التي أسست بطريقة نظامية وقانونية.وإثر ارتقاء الطـــاهير إلى مقر دائرة سنة 1974 برمجت العديد من المرافق الاقتصادية والخدماتية (المنطقة الصناعية) وكانت مناطق الـــسكن الجماعي(حي 300 مسكن، 800 مسكن ببوشرقة ثم 200 مسكن بتاسيفت) ومناطق الـــسكن نـــصف الجمـــاعي والسكنات الفردية المنظمة داخل التجزئات التي خلقت مع بداية عمل الوكالة العقارية أين وزعوا عبر وســـط حـــي مقيعدة، شمال حي بن عيسى، المنطقة السادسة

خريطة رقم: 21 (مدينة الطاهير: مراحل التوسع العمراني)



بالقرب من المستشفى شمال الطاهير، جنوب غرب حي تاسيفت، شرق حي أولاد صالح، شرق حي حيونة وأخيرا بحي الدكارة بعد امتداد الاتساع العمراني إليها.

وعموما فإن المناطق السكنية المخططة تتوزع على طول الطريق المؤدي إلى بازول والدكارة. وقد وصلت مساحة المدينة في فترة التسعينات 551,60هكتار[1]، ومع استمرار موجة التدفقات السكانية اتسع المجال العمراني لمدينة الطاهير عن طريق تكثيف الأوعية العقارية الموجودة بالأحياء واستغلال الأراضي الزراعية المدرجة ضمن المحيط العمراني حيث تم التنازل قطعة أرض فلاحية بحي عامرة لبرمجة 1500 مسكن للقضاء على السكن الهش[2] ناهيك عن برنامج السكن التساهمي الضخم الذي رأى النور في الألفية الثالثة وشيد بمدينة الطاهير ماقيمته 450 مسكن تساهمي وإن الامتداد العمراني ساهم بالتصاق كلا من تجمعي الدكارة وطهر وصاف بمدينة الطاهير مما جعل المدينة تغطى بـ 20 مخطط شغل الأراضي[3] بعد أن كانت مغطاة بـ 8 مخططات شغل الأراضي لتصبح المدينة تتربع على مساحة 1547,69 هكتار يحدها من الشرق كلا من حي حيونة وأولاد فاضل، حي الدمينة بجنوب شرق المدينة، حي دكارة، وأقلال من الجنوب، حي عامرة وبني عيسى بالشمال ومن الغرب كلا من أولاد صالح، القندولة وطهر وصاف.

وبصورة عامة فالتجمعات السكنية الحضرية لمدينة الطاهير تنقسم على النحو التالي:

- التجمع الحضري السكني للطاهير: ويمثل النواة الرئيسية للمركز الرئيسي لبلدية الطاهير أين تتركز أغلبية المرافق والتجهيزات وتتميز البنية العمرانية بشبكتها المتجانسة ذات النمط الأوروبي وبسبب معدل النمو المرتفع وتحت ضغط النزوح الريفي عرفت المدينة توسعا عمرانيا عبر عدة محاور:
  - باتجاه الشمال إلى حدود التجمع الثانوي الرجلة أين توجد الأراضي المنحدرة والأراضي الزراعية التي تعيق استمرارية التوسع.
  - باتجاه الجنوب إلى حي الدكارة والاعتماد على هذا المحور لوضع البرامج السكنية لتغطية العجز العقاري بالطاهير فيه نوعا من الحساسية للاصطدام الجالي بالسكنات الفردية الفوضوية.
  - باتجاه الغرب إلى ناحية القندولة والمنطقة الصناعية أين يضمن الاتصال المجالي للمدينة عن طريق بعض السكنات المنتشرة عشوائيا.

وحاليا فتوسع المدينة سار على محور شمال-جنوب على مسافة 8كلم تقريبا فاندمجا كلا من التجمعين الثانويين الدكارة وطهر وصاف ليشكلا تجمعين حضريين بمدينة الطاهير.

- التجمع الحضري الدكارة : تعتبر الدكارة من أهم الأحياء بمدينة الطاهير ومرتبطة بالنواة الأم عبر الطريق البلدي رقم 12 والذي يعبر التجمع الرئيسي باتجاه بلدية وجانة.

---

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الطاهير، .199،ص27.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 03-313المؤرخ في 2003/09/16، يحدد شروط وكيفيات استرجاع الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية المدمجة في قطاع عمراني.

[3] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الطاهير، 2009.

خلق هذا التجمع انطلاقا من المحتشد النواة الأولية للحي الذي بناه المستعمر على محور الطريق البلدي ويتميز إطاره المبني بقدمه وبوضعيته المزرية فلم يمسسه أي تجديد أو ترميم ناهيك على احتواء المنطقة على أوعية عقارية صالحة للتعمير في حالة إجراء عمليات التجديد والتهيئة العامة للموضع وعرف هذا التجمع توسعا على الأطراف بإقامة مساكن فردية منتشرة عشوائيا انطلاقا من السكن المخطط انجر عنها نمو حضري غير مراقب تميز ب:

- إطار مبني متدهور مع غياب التجهيزات
- انعكاس سلبي للمظهر على صورة المدينة فبنيته شبه الريفية خلقت عدم التكافؤ بين المدينة الأم وحياة السكان في الحي.
- تشتت المظهر العمراني مما يحدث تبذير للموارد العقارية.

- التجمع الحضري لطهر وصاف : يقع هذا التجمع بالجنوب الغربي لمدينة الطاهير ويحده من الشمال منطقة القندولة، من الشرق أراضي فلاحية وحي الدكارة، من الغرب واد جن جن ومن الجنوب أراضي غابية. يقطع التجمع الطريق الولائي رقم 135 الذي يربط مركز المدينة ببلدية الأمير عبد القادر مما يسهل الاتصال به ويتميز هذا التجمع بطابعه الفلاحي نظرا لإحاطته بالأراضي الزراعية ذات المردودية العالية. وتتميز المنطقة بمجموعة من السكنات الفردية الحديثة والتقليدية مشكلة بذلك شبكة عمرانية غير منظمة وعشوائية وبالتالي نمو حضري غير مراقب يتميز بـ:

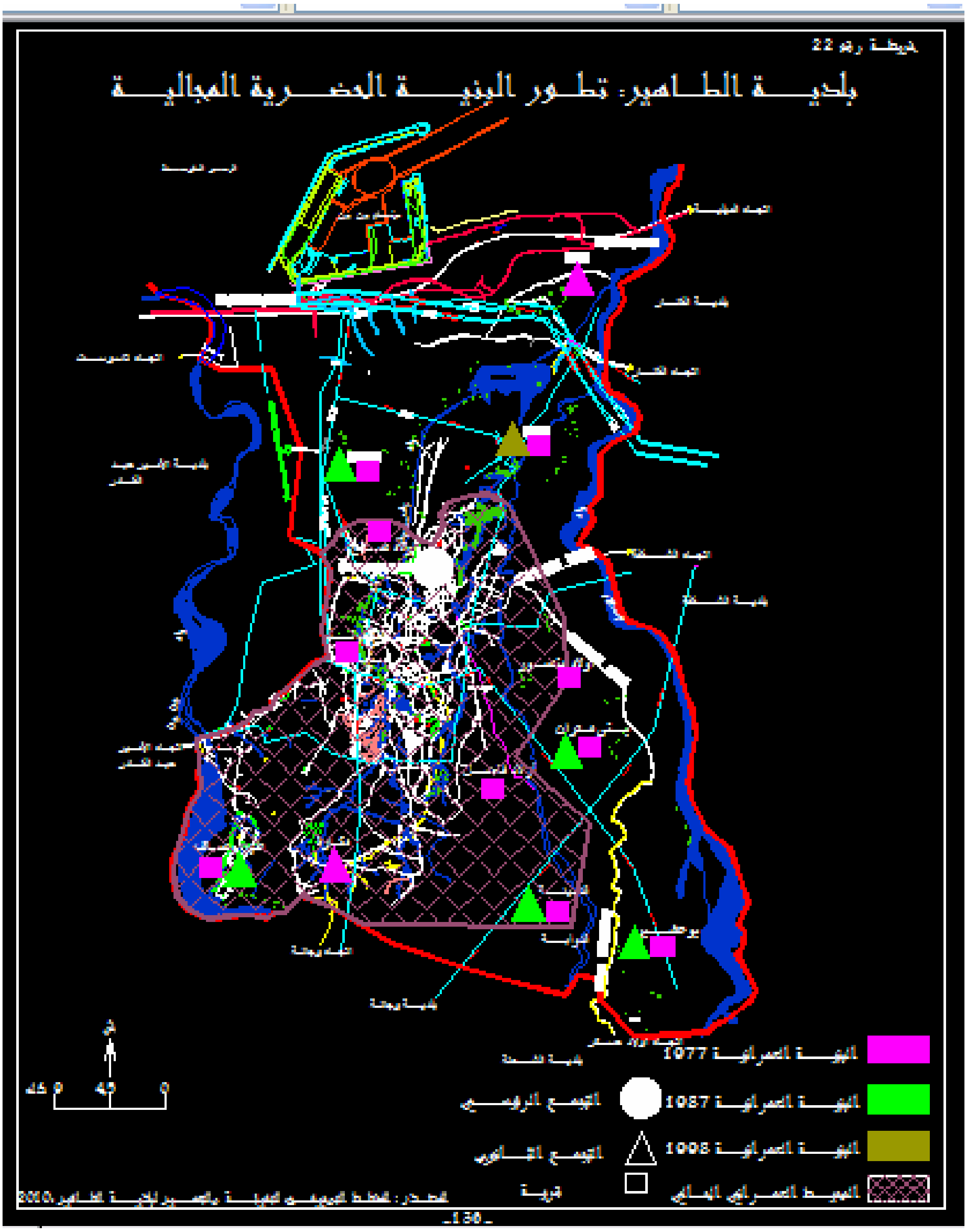
- إعطاء صورة مشوهة لمظهر الحي.
- تشتت المظهر العمراني وبالتالي تبذير الموارد العقارية.
- احتلال ضعيف للمجال تترجمه الحياة الريفية للسكان أين تظهر مساحات زراعية بين المساكن.
- ندرة التجهيزات التي تساهم في استقرار السكان بأراضيهم.

وخلاصة القول فقد أدت الزيادة السكانية والنمو العشوائي للعمران إلى نفاذ الأوعية العقارية المخصصة للتعمير والتي أدرجت ضمن مخططات التهيئة ناهيك عن تكاثر السكن العشوائي عل الأراضي الزراعية الخصبة مما يهدد تراجع الزراعة الطابع الرئيسي للمنطقة من جهة للغياب الكلي للنمو العمراني المتناسق من جهة أخرى مما يعطي صورة كئيبة للبيئة الحضرية للمدينة.

3– تطور البنية المجالية الحضرية لبلدية الطاهير:

مرت البنية المجالية الحضرية لبلدية الطاهير بعدة مراحل ابتداء من سنة 1966 إذ كانت تصنف الطاهير كبلدية ريفية واقتصر التجمع الرئيسي على مدينة الطاهير التي أنشأها المعمر الفرنسي أما منطقة الدكارة فقد صنفت في تلك الفترة كتجمع ثانوي من قبل الديوان الوطني للإحصاء واقتصرت الشبكة العمرانية المنظمة بهما على النواة الاستعمارية المركزية وباقي السكنات كانت مبعثرة مع الاحتفاظ بالطابع الريفي للمنطقة. وعند ترقية بلدية الطاهير إلى مقر دائرة

خريطة رقم: 22 (بلدية الطاهير: تطور البنية المجالية الحضرية)



سنة 1974 والذي زامن تأسيس المنطقة الصناعية لأولاد صالح وبناء وحدة العصير والمصبرات سنة 1972 كما استفادت المنطقة من تجهيزات ومرافق إدارية وخدماتية تواكب الترقية الإدارية مما جذب العديد من السكان إليها واتسع المجال العمراني للمنطقة وأصبحت تصنف كبلدية شبه حضرية نسبيا[1]، وارتفع عدد التجمعات الثانوية زيادة على التجمع الرئيسي إلى تجمعين ثانويين هما الدكارة وبازول وباقي الفضاء المجالي متكون من قرى ومداشر مثل: الرجلة، طهر وصاف، الدمينة.في سنة 1987 قفز المؤشر الحضري لبلدية الطاهير إلى تسع مراكز حيوية بعد أن كانت ثلاثة مراكز فإلى جانب التجمع الرئيسي فقد شهدت العديد من القرى ترقية إدارية لتصنف كلا من بوعشير، بني متران، الدمينة، طهر وصاف، الثلاثة والقندولة قائمة التجمعات الثانوية بالإضافة إلى مجموعة من المشاتي الصغيرة يطلق عليها تسمية المنطقة المبعثرة نذكر منها: الزاوية، دار الواد، أولاد صالح، أقلال، أولاد فاضل، الخروبة، لغدير، أشواط،وغيرها.وقد كانت المنطقة في تلك الفترة مرتبطة بشبكة هامة من الطرق تتمثل في الطريق الوطني رقم 43، ثلاث طرق ولائية تربطها بالبلديات المتاخمة(الطريق الولائي رقم 135 أوب ورقم 147) وطرق ودروب محلية تحتاج إلى تدعيم وتحسين لفك العزلة وتسهيل حركة المرور بين مختلف جهات البلدية، واستنادا إلى التعداد العام للسكن والسكان لسنة 1998 فقد تطورت الخريطة المجالية لبلدية الطاهير واتسع المجال الحضري لمدينة الطاهير حيث وصل الامتداد العمراني إلى بعض القرى المجاورة لتصبح أحياء تنتمي إلى المركز الرئيسي وهي : أولاد صالح، أقلال، أولاد فاضل ناهيك عن اندماج بعض التجمعات الثانوية إلى المدينة والمتكثلة في كل من الدمينة، طهر وصاف والدكارة ليصبح عدد التجمعات الثانوية بالبلدية خمسة تجمعات فقط وهي: بازول، بني متران والثلاثة، بوعشير والرجلة.لتبقى هذه التركيبة المجالية الحضرية ثابتة إلى وقتنا الراهن حسب التداد العام للسكن والسكان لسنة 2008 استنادا إلى التصنيف التالي:

- التجمع الحضري الرئيسي لبلدية الطاهير :يقع على بعد 18كلم تقريبا من شرق مقر الولاية التي ينتمي إليها وعلى بعد 5كلم من الطريق الوطني رقم 43 الذي يربط جيجل بقسنطينة وتحتل مدينة الطاهير موقعا وسطا بالنسبة للبلدية فهي تتوفر على معظم التجهيزات الإدارية والخدماتية مما يجعلها مركزا للإشعاع يصل إلى المجال الحيط بها عبر كل الفترات الزمنية ومع كل توسع زمني للمجال فقد وصل امتداد مدينة الطاهير إلى كل من:
  - حي حيونة وأولاد فاضل بالشرق.
  - حي الدمينة بالجنوب الشرقي .
  - حي الدكارة وأقلال بالجنوب.
  - حي عامرة وبني عيسى بالشمال.
  - حي طهر وصاف، أولاد صالح والقندولة بالغرب.
- التجمعات الثانوية: وتتكون من خمسة تجمعات وهي:

[1] الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكن والسكان 1977.

1 – تجمع بازول: يقع بالشمال الشرقي لبلدية الطاهير على الهضبة الممتدة من الـدكارة بـالجنوب إلى بـازول بالشمال على ارتفاع 90 م ويتربع على مساحة 352,6 هكتار يقطعه الطريق الوطني رقـم '' وخـط الـسكة الحديدية جيجل–رمضان جمال يحده:

من الشمال: البحر المتوسط

من الشرق: واد النيل وواد تاسيفت.

من الغرب: المركزية الحرارية وميناء جن جن

من الجنوب: غدير المرج والتجمع الثانوي الرجلة.

ويعتبر من أهم التجمعات الثانوية بالبلدية وصنف ضمن المناطق العمرانية من الدرجـة الأولى لاحتوائـه علـى مقومات معتبرة تلبي احتياجات السكان من السكن والتجهيزات على المدى الطويل.

ويتكون من ثلاث مجموعات سكنية موزعة كالتالي:

– بالشمال الغربي يتجسد المحتشد الاستعماري بمبانيه الرديئة ومن حوله السكنات الفوضوية.

– بالشرق والجنوب الغربي تنتشر بعض السكنات المبعثرة جنوب الطريق الوطني رقم 43.

وتصل مساحة الأوعية العقارية الصالحة للبناء على 62,66 هكتار فقط بنسبة 17,72% من مجمـوع المـساحة الكلية للتجمع مما يستوجب استهلاكها بصورة عقلانية ومخططة.

2– تجمع بني متران:يقع بالجنوب الشرقي لبلدية الطاهير على مسافة 6كلم من مركز البلدية على الهضبة الممتـدة من جبل الحلة إلى الطريق الولائي رقم 135 أويحده:

من الشمال: حي أولاد منصور التابع للتجمع نفسه

من الشرق: واد النيل، شعبة والخط الكهربائي عالي الضغط.

من الجنوب: مقبرة.

من الغرب: منحدر وواد بوكراع.

يتميز إطاره المبني بالعشوائية وعدم التنظيم فهو يتكون خصوصا من السكنات الفردية الفوضوية التي تحتل نـصف مباني التجمع وتتوزع بالمركز أين يتواجد كذلك حي المحتشد الذي أسسه المستعمر لإيواء شعب المنطقة ومـازال قائما إلى الوقت الحالي بمساكنه القديمة والرديئة والتي تحتاج إلى عملية تجديد.كما يضم التجمع 89 مسكن بالجهة الشرقية منظم في شكل تجزئة. ويغلب على التجمع الطابع الريفي لاحتوائه على أراضي زراعية واسعة المنتشرة من الشمال إلى الجنوب وتبقى الأراضي الصالحة للتعمير مرتكزة بمركز التجمع.

3– تجمع الثلاثة: يقع بشمال بلدية الطاهير بجانب المطار ويخترقها الطريق الولائي رقم 147 من جهة الغرب ويحدها:

من الشمال:أراضي زراعية

من الشرق: منحدر

من الغرب: الطريق الولائي رقم 147.

من الجنوب: أراضي زراعية

يتوفر التجمع على مقومات عمرانية غير مستهان بها رغم ضعف البنية الحضرية بها، إذ تنتشر السكنات الفردية أساسا على جانبي الطريق المتواجد لتشكل المركز الحضري للثلاثة.

4- تجمع بوعشير: يقع على هضبة بالجنوب الشرقي للطاهير يحده :

من الشمال: تجمع بني متران

من الشرق: واد النيل

من الغرب: واد بوكراع

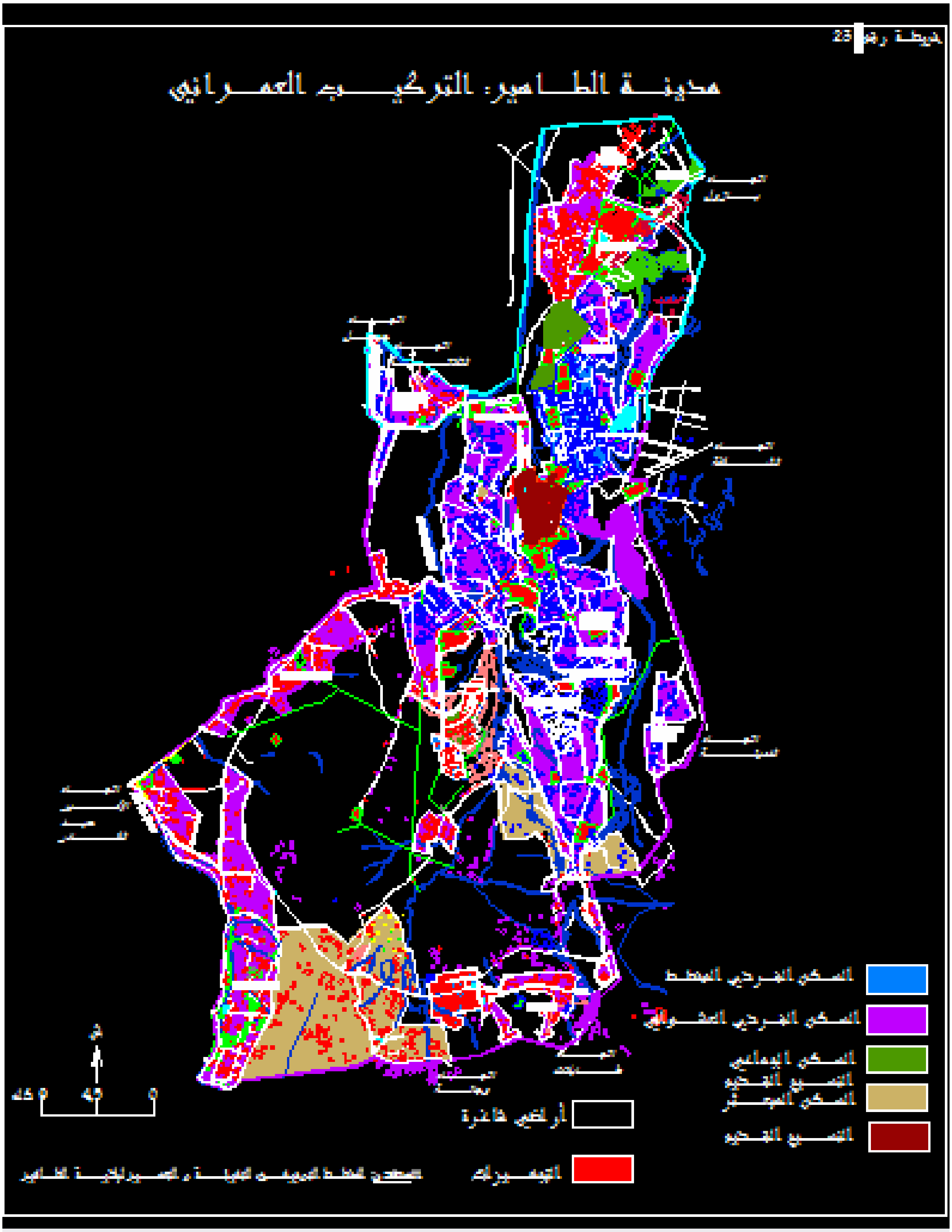
من الجنوب: بلدية الشحنة

ويصنف التجمع كمنطقة عمرانية من الدرجة الثالثة ويشكل الإطار المبني له من السكنات الفردية المنتشرة على جانبي الطريق الولائي رقم 135 بـ ـ وينقسم التجمع إلى منطقتين: بوعشير العليا وهي حديثة النشأة، قليلة التجهيز، بها سكنات فردية وفوضوية.وبوعشير السفلى التي تمثل المركز القديم للتجمع وهي منعدمة التجهيز وتنفصل هاتين المنطقتين بمنحد قوي مكسو بغطاء نباتي كثيف يساعد على استقرار الأرضية.وعموما فالمجموعات السكنية للتجمع تنحصر بالشمال الشرقي ، الجنوب والجنوب الغربي وتضم نسبة ضعيفة من الأراضي الصالحة للتعمير تصل إلى 0,6 هكتار

5- تجمع الرجلة: يقع بالشمال الشرقي لبلدية الطاهير على حدود الطريق البلدي رقم 12 والذي يربط مدينة الطاهير بالتجمع الثانوي بازول، يحده من الشمال، الشرق والجنوب أراضي زراعية، ومن الغرب منحدر.ويتميز هذا التجمع بقلة المرافق والتجهيزات، ضعف الكثافة العمرانية حيث تنتشر المباني بصورة مبعثرة على محور الطريق البلدي رقم 02 بصورة أفقية وبالتالي فالشبكة العمرانية للتجمع تتكون من سكنات فردية قديمة وحديثة وحي المحتشد الذي يصل عدد مساكنه إلى44 مسكن وهي في وضعية رديئة ومزرية لقدمها وعدم اتصالها بمختلف الشبكات إلى جانب وجود بعض الأكواخ. فالشبكة الحضرية للتجمع تتسم بمظهرها الفوضوي وغير المنظم لوجود الكثير من الجيوب الفارغة بين السكنات العشوائية ناهيك عن قلة المرافق والتجهيزات الضرورية على الصيغة الريفية التي تغلب عليها لانتشار الأراضي الزراعية بها ومما حولها.

أما باقي مجال البلدية فهو خارج المحيط العمراني وينتمي إلى المنطقة المبعثرة والتي تضم مختلف المشاتي والقرى التي تتميز بطبوغرافيتها الصعبة إذ تصل الانحدارات في مجملها إلى أكثر من 25% ناهيك عن قلة التجهيزات بها أو انعدامها في بعض المناطق، كما تعاني من نقص في طرق المواصلات مما يترجم التفريغ السكاني الذي تعيشه تقدر نسبة السكان بالتجمعات الحضرية حوالي98% في حين وصلت نسبتهم بالمنطقة المبعثرة إلى 2% ما خلق خللا في التوازن الاقتصادي والاجتماعي للبلدية وبالتالي في التوازن المجالي فعدم استقرار السكان المحليين وهجرتهم لأراضيهم التي تتمتع في جل تلك المناطق بمردودياتها الزراعية العالية مما يهدد تراجع في الإنتاج والتخلي عن الطابع المميز للمنطقة.

خريطة رقم: 23 (مدينة الطاهير: التركيب العمراني)



وخلاصة القول أن الاتساع العمراني لمدينة الطاهير عبر مختلف الفترات الزمنية امتد إلى حدود التجمعات الثانوية وبعض قرى المنطقة المبعثرة، ورغم ارتفاع معدل التحضر فإن ذلك لم يطمس البصمة الريفية للمنطقة التي تتخلل المظهر العمراني لبعض أحياء المدينة وحتى بالتجمعات الثانوية.

ثالثا : بلدية الميلية

1- الموقع الجغرافي والإداري:

تقع بلدية الميلية بشرق ولاية جيجل التي تنتمي إليها وتشمل مساحة 206,28 كلم² يقطنها 78087 نسمة(حسب التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008) بكثافة سكانية قدرها 378,54ن/كلم² ويتركز 58,83% من السكان بمركز البلدية.

يحدها : شمالا: البحر المتوسط

شرقا:ولاية سكيكدة

جنوبا: بلديتي أولاد يحي وسطارة

غربا: بلديتي واد عجول والعنصر

وتعتبر الميلية في نفس الوقت مقر مركز الدائرة والتي تضم إلى جانبها بلدية أولاد يحي.وبخلاف التجمع الرئيسي لمركز البلدية فإن بلدية الميلية تضم عدة تجمعات سكانية ثانوية وعدد معتبر من المداشر والتي تشكل المنطقة المبعثرة.وكل التجمعات تحيط بمركز البلدية مشكلة بذلك دائرة جذب بشعاع يتراوح ما بين 6 و20 كلم.

وتتميز بتضاريسها الحادة والجبلية وبموقعها الجغرافي كمنطقة عبور إلى مختلف الولايات مما جعلها تلعب دور محطة ربط سواء بريا عبر الطريق الوطني والسكة الحديدية وأيضا بحريا بين شرق ووسط الجزائر وبين المنطقة الساحلية والداخلية والتي تسمى السهول العليا. وسيعرف موقعها أهمية أكبر بعد إكمال إنجاز المشاريع والتوجهات الاستثمارية الجديدة والمتمثلة في:

- تحديث وتوسيع الطريق الوطني رقم 4" سكيكدة– جيجل–سوق الإثنين(بجاية) مما يزيد من مستوى النقل البري(نقل السلع والسيارات السياحية)بين شرق ووسط الجزائر.
- إنشاء مناطق التوسع السياحي بواد زهور وبني بلعيد فالتنوع الجغرافي .

وعلى الصعيد التاريخي فإن أصول سكان الميلية ينحدرون من قبيلة كتامة ذات الأصول الأمازيغية[1]، وقد تأسست مدينة الميلية سنة 1880 بعد أن احتلها المعمر سنة 1872[2] الذي ساهم في تطوير عمرانها بصورة ضعيفة وقد عرفت نموا بطيئا أثناء النصف الأول من القرن العشرين مع تعزيز قوة الوظيفة الإدارية والتجارية، في سنة 1934 أصبحت مركز بلدية مختلطة، في 1957 أصبحت الميلية مركز دائرة مما أعطى دفعا للسكان المحيطين بالمدينة إلى النزوح إليها وخصوصا بعد الاستقلال حيث بلغ عدد السكان التجمع الرئيسي 7638 ساكن سنة 1966 ومنذ ذلك التاريخ زاد

[1] مراجعة المخطط التوجيهي لبلدية الميلية، المرحلة1،ص10.

[2] المرجع نفسه.

النمو السكاني وبالتالي نمو السكنات الفردية بسرعة فائقة إلى درجة عدم إمكانية التحكم به وضبط توسعه حيث زاد التوسع العمراني وانتشر عموما باتجاه الجنوب الشرقي والشمال.

ومن الناحية المورفولوجية فالمدينة تنتمي إلى السلسلة التلية وهو مجال غير متجانس محصور بين الساحل من جهة الشمال والكتل الجبلية من جهة الجنوب مما يعطي وحدات مورفولوجية متنوعة.ففي الشمال كثبان رملية ممتدة من الشرق إلى الغرب بارتفاع يفوق 25م من مستوى سطح البحر. أما السهول الرسوبية تشكلت من ثلاث أودية:واد الكبير الممتد جنوب غرب البلدية، واد بوسيابة والواقع غرب–شرق البلدية فواد زهور الآخذ اتجاه شمال شرق البلدية، أما التلال فتحتل المنطقة الوسطى للبلدية إلى الحدود الشمالية وهي محصورة بين ارتفاع 650م إلى 700م وتتميز بغطائها النباتي الهام. وبالنسبة للمنظومة الجبلية تتمثل أساسا في جبل مولدمان (1176م)، جبل بولمعارف(1047م) شرق–غرب.

وضمن الإطار البيومناخي فمنطقة الميلية تنتمي إلى مناخ البحر المتوسط، حيث تستقبل أمطار قوية بالخريف والشتاء أين تصل كحد أقصى إلى 1200 ملم على مستوى المناطق الجبلية إذ تمتد الفترة الباردة من شهر نوفمبر إلى أفريل، لتمتد الفترة الحارة من شهر ماي إلى شهر أكتوبر حيث تبلغ درجة الحرارة أقصاها في شهر أوت بقيمة 30 درجة وأدناها 5 درجات في شهر جانفي، وهذا التميز المناخي منح للمنطقة شبكة هيدرولوجية كثيفة دائمة ومؤقتة مثل سماط واد الكبير وسد بوسيابة.

تبين الدراسة الجيوتقنية للمنطقة أن نسبة كبيرة من الأراضي تتميز بانحدارات قوية محيطة بالتجمعات السكانية(تفوق 30%) أما السهول الصغيرة فنجدها قليلة الانحدار تتقلص مساحتها في المناطق العمرانية، كما أفرزت هذه الدراسة عن تصنيف الأراضي القابلة وغير القابلة للتعمير كمايلي:

أ– الأراضي غير الصالحة للتعمير:

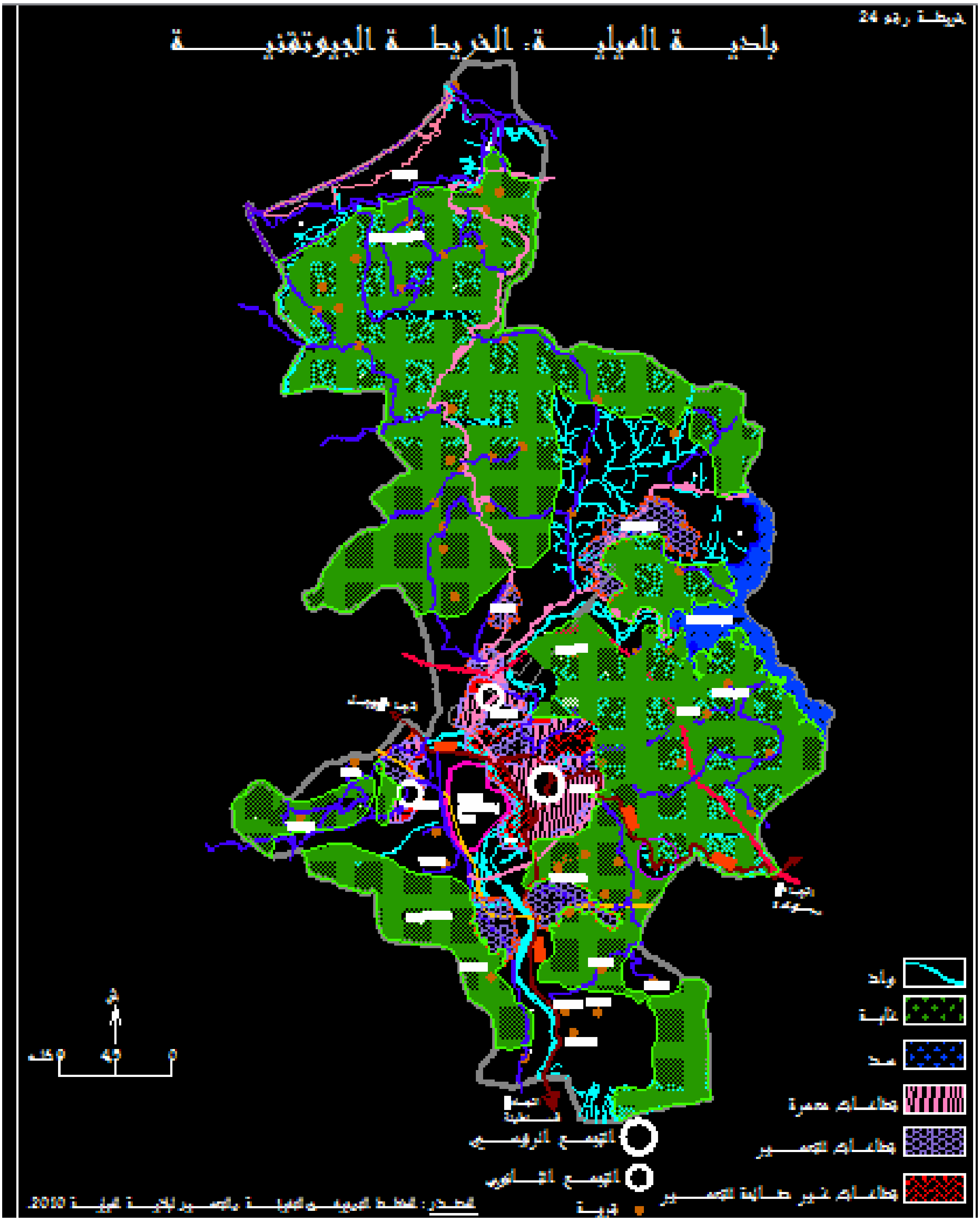
وهي الأراضي الذي يترتب عنها عدة أخطار في حالة تشييد البنايات وتشغل عدة أماكن بالمنطقة وتتمثل في:

- الترسبات الحالية لسريري واد الكبير وواد بوسيابة حيث تكون ترب ضعيفة (الطمي الرملي) وهي غنية بالمادة العضوية، فيضانية في الفصل المطر وعموما فهي أراضي ذات ميزات جيوتقنية سيئة.
- سلسلة الجبال ذات الانحدارات التي تفوق 40% ،مكسوة بالغطاء النباتي، صعبة النفوذ والوصول إليها.

ب– الأراضي متوسطة الصلاحية للتعمير: تحتل مساحات بالجهة الشمالية والجنوبية الغربية من المدينة وتتكون من الشيست ، الطمي، المارن، والكلس. فالطبيعة الجيولوجية للمنطقة تسهل ظاهرة الانزلاق وعموما فإن هذه الأراضي تعتبر متوسطة الصلاحية لإقامة البنايات مع الأخذ بعين الاعتبار التدابير المعمارية والتقنية اللازمة.

ج– الأراضي الصالحة للتعمير: تحتل المنطقة الشرقية من المدينة وتتكون أراضيها من الطين المتوضع على طبقة من الشيست والغنايس الكوارتزي وتعتبر جيوتقنيا صالحة لإقامة أي أنواع البنايات وخصوصا أنها تتميز بانحدارات ضعيفة إلى متوسطة وفي الأماكن ذات الانحدارات القوية فمن المحبذ عدم المغامرة بإنشاء البنايات.

خريطة رقم: 24 (مدينة الميلية: الخريطة الجيو تقنية)



وتبقى التجمعات الثانوية تضم أراضي مستقرة وصالحة للبناء ماعدا التجمع الثانوي طارزوس الذي يضم أراضي غير مستقرة والتي تعاني من صعوبة تصريف مياه الأمطار خاصة التي تبقى حبيسة الأرضية.

ويعتبر الوسط الفيزيائي لمنطقة الميلية كمؤهل وعائق أمام مشاريع التهيئة حيث يتميز بـــ:

– تضاريس معقدة وحادة وشديدة الانحدار حيث تفوق نسبتها 30% مما يعيق التوجه والتطور العمراني والحـــضري للمنطقة.

– أراضي غير مستقرة والمتمثلة في التدفقات الطينية للأراضي المنحدرة، المناطق الفيضانية، حواف الأودية والشعاب.

2– التطور السكاني والعمراني لمدينة الميلية:

تعتبر مدينة الميلية من الأقطاب الحضرية الرئيسية بالولاية بعد مدينتي جيجل والطاهير وتعتـــبر أول مركـــز حيـــوي للبلدية حيث يمتد تأثيرها إلى كل مناطق البلدية عموما سواء إلى التجمعات الثانوية وحتى إلى المنطقة المبعثرة التابعة لها خصوصا وإلى البلديات المجاورة كذلك مما أدى إلى نزوح ريفي هام نحوها ساهم في زيادة عدد السكان وكان تـــأثيره بارزا في التوسع السريع والفوضوي للمدينة وبالتالي تقلص الأراضي الصالحة للبناء.ومن أجل بلورة الفكرة بـــصورة واضحة تم عرض حيثيات التطور السكاني والعمراني بالمدينة على النحو التالي:

1.2– التطور السكاني:

شهدت مدينة الميلية كغيرها من الأقطاب الحضرية بالولاية توسعا عمرانيا كان امتدادا للتطور السكاني إذ بمطابقـــة نتائج الإحصائيات المتوفرة حول بلدية الميلية انطلاقا من التعداد العام للسكن والسكان عبر مختلف المراحل الزمنية فقد بلغ عدد سكان مدينة الميلية 7642 نسمة سنة 1966 لتضاعف سنة 1977 إلى 13392 نسمة فإلى 24027 ساكن سنة 1987 وقد وصل سنة 1998 إلى 39196 ساكن وقد أفرز التعداد السكاني لسنة 2008 أن عـــدد الـــسكان وصل إلى 45945 نسمة ومرد هذا التطور يرجع بخلاف الزيادة الطبيعية للسكان إلى الهجرة الداخلية حيث نلحظـــه بكثرة 1966 و1977 والذي زامن ارتقاء بلدية الميلية إلى مقر دائرة وبقيت هذه الزيادة تسير على نفس الرتم تقريبـــا إلى غاية الثمانينات وهذا النزوح لم تعرفه المدينة فقط وإنما حتى التجمعات الثانوية إذ وصل عدد السكان بهـــا 9330 نسمة سنة 1987 ليتضاعف سنة 1998 إلى 18578 نسمة بمعدل نمو وصل إلى 6,88% حيث عرفت نزوحا ريفيا في هذه الفترة مما أدى إلى خلق أحياء فوضوية واتساع الطلب على مناصب الشغل وكل الحاجيات الخاصة بـــالتموين على جميع الأصعدة (غذائيا، صحيا، تعليميا....الخ) فخلق الازدحام بالمدينة وازداد الضغط على المرافق مما انجر عنـــه عجزا في التموين، السكن ومناصب الشغل وجميع المنشآت الأساسية.

وتجدر الإشارة أن الطلب على الشغل زاد من حدة الهجرة الداخلية للسكان لاسيما في الفترة ما بين 1985 و1990 أين كانت اليد العاملة مطلوبة بكثرة من أجل المشاريع التي كانت طور الإنجاز والمتمثلة في الطريق الوطني رقـــم 43، السكة الحديدية ومنطقة بلارة حيث وصل عدد العمال سنة 1987 إلى 7435 عامـــل ليـــنخفض ســـنة 1991 إلى

6893 عامل[1] أي أن هناك 542 عامل فقدوا عملهم وهذا راجع لانتهاء مدة إنجاز تلك المشاريع وقد استقر العمال بعد ذلك بمدينة الميلية وضواحيها بدلا من الرجوع إلى مواطنهم الأصلية في انتظار الانطلاق الرسمي لمشروع مصنع الحديد والصلب ببلارة المزمع إنجازه بتلك الفترة والذي توقفت به الأشغال آنذاك. ولم يكن النزوح الريفي الذي عرفته في فترة التسعينات من خلاصة مكوث العمال المهاجرين فقط وإنما أيضا من ظروف الفترة الصعبة التي عانت منها المنطقة إذ أدى إلى تفريغ المشاتي والمداشر الجبلية والنائية المحيطة بالمدينة من السكان بحثا عن الأمن والاستقرار حيث نلاحظ أن عدد السكان بالمنطقة المبعثرة لسنة 1987 وصل إلى 21559 نسمة ليرتفع سنة 1991 إلى 35027 نسمة[2] ليعاود الانخفاض سنة 1998 فيسجل 11389 نسمة[3] وقد استقبلت مدينة الميلية وما جاورها في تلك الفترة الكثير من النازحين وسنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الموالي مما يفسر معدل النمو السالب للمنطقة المبعثرة (انظر الجدول رقم 50 بالملحق).

أما في سنة 2008 واستنادا إلى الجدول أعلاه فقد ارتفع سكان مدينة الميلية بصورة بطيئة مقارنة بالفترة السابقة حيث وصل إلى 45733 نسمة بمعدل نمو قدر بـ 1,53% وهو ضعيف مقارنة بالفترتين السابقتين حيث قدر بين 1987 و1998 بـ 4,36% وهذا التراجع في معدل النمو يرجع أساسا إلى تراجع سن الزواج لدى الشباب نظرا لارتفاع معدل التمدرس والظروف المعيشية الصعبة،وكذلك إلى قلة الهجرة نحو المدينة نظرا لتحسن الظروف الأمنية من ولاتخاذ السكان منطقة حضرية مستقطبة أكثر من موطن الأصل. كما نسجل أيضا الارتفاع الهائل لسكان التجمعات الثانوية إذ وصل معدل النمو إلى 6,02% في فترة 87-98 لينخفض إلى 3,56% في الفترة الموالية رغم ارتقاء أقطاب جديدة إلى تجمعات ثانوية كانت تابعة إلى المنطقة المبعثرة مما يفسر استقرار الظروف الأمنية بالمنطقة ولكن بالمقابل نجد انخفاض عدد السكان بالمنطقة المبعثرة حيث نسجل معدل نمو سالب(-7,26%) وذلك راجع لترقية عدة قرى إلى تجمعات عمرانية ثانوية ومن جهة أخرى استمرار نزوح سكان المنطقة المبعثرة إلى التجمع الرئيسي والتجمعات الثانوية حتى بعد مرحلة اللاأمن التي مرت على المنطقة وعدم رجوع الأهالي إلى مشاتهم الأصلية. وممكن القول أن معد النمو السالب خلق مشاكل على مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلدية مثل أزمة السكن، البطالة .

2.2- التطور والتوسع العمراني لمدينة الميلية

تقع مدينة الميلية ضمن مجال جبلي فوق سطح محدود أين تشكل السفوح مناطق للتوسع الإجباري للمدينة وتتميز البنية الحضرية بعدم التجانس وعدم التواصل بين أحيائها لاصطدامها بعوائق طبيعية كالشعاب والأراضي المنحدرة، هذه الظروف أدت إلى تقوية التدفقات والديناميكية الحضرية من القلب إلى المناطق المحيطة من أجل التوسع العمراني مما خلق الانفصال بين قلب المدينة والمناطق المتاخمة لها.

[1] المخطط التوجيهي للتعمير الميلية-PUD-.1991.

[2] المخطط التوجيهي للتعمير الميلية-PUD-.1991.

[3] المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الميلية-PDAU-.1998.

ويتكون الهيكل الحضري لمدينة الميلية من مختلف العناصر المجالية المتمثلة في النواة القديمة الاستعمارية والتي تتشكل من شبكة أحياء جيدة الهيكلة لوجود التناسق والانسجام بين الأحياء ومحاور الحركة والتي عملت على إظهار هيراركية ومورفولوجية حضرية واضحة فمن قلب المدينة تنطلق الأحياء المحاذية والتي تترجم مختلف توسعات النواة الأم والتي تمت عبر الشمال الغربي والجنوب الشرقي عن طريق إنجاز سكنات جماعية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وخلق مختلف التجزئات مع بداية الثمانينات فظهرت تجزئة لمريجة، تجزئة بومهران ومن ثم زهار1 وزهار2، إضافة إلى السكن العشوائي الذي احتل أساسا السفوح وتركز خصوصا بكل من أحياء منقوش ولخناق مما شكل توسعا هائلا للمدينة دون مراعاة المقاييس العمرانية والجمالية للهيكل الحضري المتناسق إذ سجلت نوعا من اللاتوازن الوظيفي في العلاقة الحضرية بين مركز المدينة والأطراف.

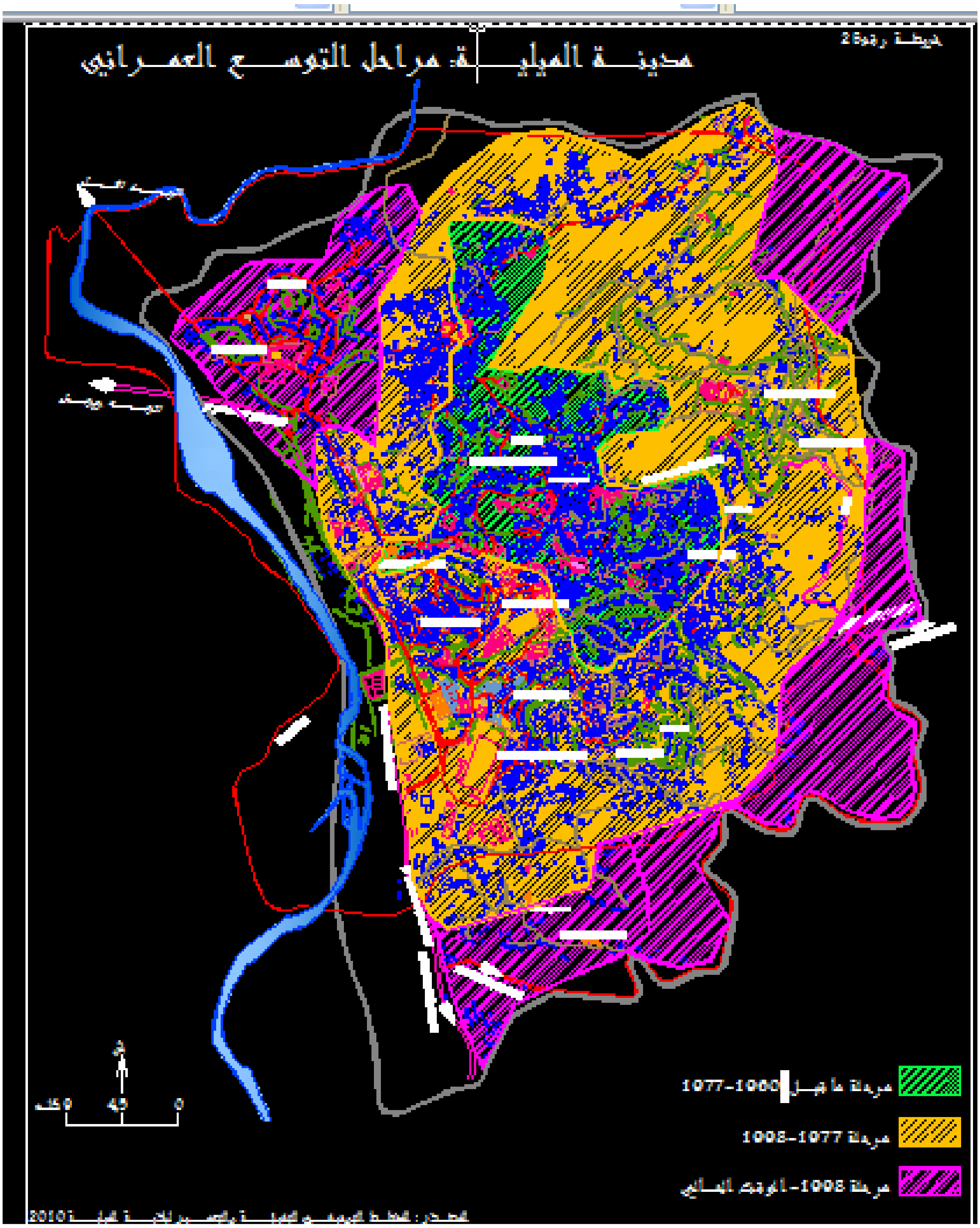
ويحيط بالمدينة محورين رئيسيين : الطريق الوطني رقم 43 والطريق الوطني رقم 27 مما جعلها تستفيد من أراضي صالحة للتعمير والتي سمحت باستقبال مرافق وخدمات ذات مستوى ممتاز على الصعيد المحلي والإقليمي مما منح لمدينة الميلية واجهة حضرية مستقبلة ومستقطبة بطول 3000 متر وتعكس طبولوجية المساكن أوهيكلتها التطور المجالي للتجمع السكاني وتأثيره المباشر وغير المباشر على المجال البلدي والإقليمي، حيث نجد النمط الأوروبي يشكل النواة الأساسية لتجمع الميلية وقد أنشأه المعمرون مع بداية القرن العشرين ويتشكل من بنايات فردية، والملاحظ في السنوات الأخيرة هو حدوث تغيرات ضمن المظهر العمراني لهاته الأحياء وتحولات في وظائفها وخصوصا تلك القريبة من محاور الحركة والنشاط إذ انتشرت أحياء المحتشدات والتجمعات كالأمل وغيرها الواقعة جنوب مركز المدينة القديم وهي أكثر الأحياء تقهقرا ورداءة في الإطار المعيشي للسكان. كما نجد نمط السكنات المخطط والمتمثل في المساكن الجماعية والمساكن الفردية المنشأة في إطار ما يسمى بالتجزئات وينتشر هذا النمط في الجهة الشمالية الغربية والجنوبية الشرقية للمدينة.

وتحتوي المناطق السكنية الجديدة على كل متطلبات العيش(المياه الصالحة للشرب، شبكة التطهير، الكهرباء...الخ) وتلعب طبيعة الموقع في تحديد الشكل الحضري والمجالي للمدينة إذ تتوضع السكنات الفردية فوق أراضي منحدرة،استحوذت عليها الجهة الشمالية أما الجهة الجنوبية فتوضعت على أراضيها المسطحة نسبيا السكنات الجماعية.وبمقابل نمط السكنات المخططة فقد توطنت العديد من البنايات العشوائية حول مناطق السكن المخططة وبالضبط بالجنوب والجنوب الشرقي في كل منطقتي مرشوشة ولخناق وبالشمال في كل من عجنق، الظهر ولبعادش، وقد فرض نفسه هذا النمط بسبب أزمة السكن حيث سبب نموا عمرانيا سرطانيا غير مراقب تميز بـــ:

- تراكم السكن العشوائي على الأراضي الزراعية والغابية.
- تقهقر الإطار المعيشي وتضرر مظهر البيئة الحضرية مما انعكس سلبا على صورة المدينة.
- تشتت صورة التعمير وتبذير الموارد العقارية.

وقد انبثق هذا النمو العمراني غير المراقب من الخلل الموجود بين العرض والطلب حول المساكن أو حصص الأراضي في إطار التحصيصات والضغط الديمغرافي والحضري على مدينة الميلية مرفوقا بتدفقات معتبرة لهجرة السكان.

خريطة رقم: 25 (مدينة الميلية: مراحل التوسع العمراني)



وعموما فقد مر التوسع العمراني على مراحل نحوصلها في النقاط التالية:

- توضع النواة العمرانية الاستعمارية على موقع استراتيجي متمثل في قلب المدينة القديم قريبا من محاور العبور متخذة في شكلها ثلاث حصص كبرى موزعة عبر ثلاث مجالات: السكن، التجهيزات، ومجال شاغر.
- تغيرت بعد ذلك الشبكة العمرانية تدريجيا بإنشاء سكنات جديدة مع زيادة تركيز النشاطات الخدمية(خدمات وحرف) لتتوسع المدينة باتجاه الغرب بالقرب من الطريق الوطني رقم 27وباتجاه الشمال الغربي على طول الطريق الوطني رقم 43 مرورا بالنواة الاستعمارية.
- توسيع النواة الاستعمارية بخلق شبكة عمرانية جديدة محيطة بالمدينة القديمة وذلك باستعمال عدة جيوب فارغة داخلها من أجل إلغاء لاستمرارية المجال الحضري الملاحظ.
- توسع التجمع الرئيسي على طول الطريق الوطني رقم 43 باتجاه الشمال عن طريق تطبيق برنامج السكنات الجماعية وبعض التجهيزات، وباتجاه الجنوب الشرقي عن طريق خلق كلا من تحصيصي زاهر1 وزاهر2 للبناء الفردي، ومن الجنوب كان البناء غير الشرعي لكل من حي منقوش وتحصيص قريقة عبد الحميد.

وتجدر الإشارة أن هذه التوسعات صادفت حواجز طبيعية متمثلة في الانحدارات، شعاب، غابات وجبال ناهيك عن غياب سياسة تخطيطية حضرية مما سبب في خلق شبكة حضرية غير متجانسة وعموما فإن الهيكل الحضري لمدينة الميلية يرتكز على العناصر التالية:

- قولبة الشبكة الحضرية الحالية كان نتيجة مراحل التوسعات العمرانية التي مرت بها المدينة.
- العوامل الفيزيائية أين طبيعة الموقع وعوائقه ساهمت بشدة في التركيبة العمرانية للمدينة حيث تعبر شعبتان على المنطقة من الشرق إلى الغرب باتجاه واد الكبير مما عرقل امتداد التجمع من تلك الاتجاه وبالتالي كان الامتداد خارج الشعاب ليستقبل تجمع أولاد علي برامج السكنات الجماعية التابعة للتجمع الرئيسي، إضافة إلى واد بقرات والذي يعتبر كحاجز معرقل للتوسع العمراني بالحدود الشمالية للتجمع الذي بلغت مساحته الحالية 950 هكتار بحظيرة سكنية وصلت إلى 3894 سكن بكثافة 5 مساكن/الهكتار[1].

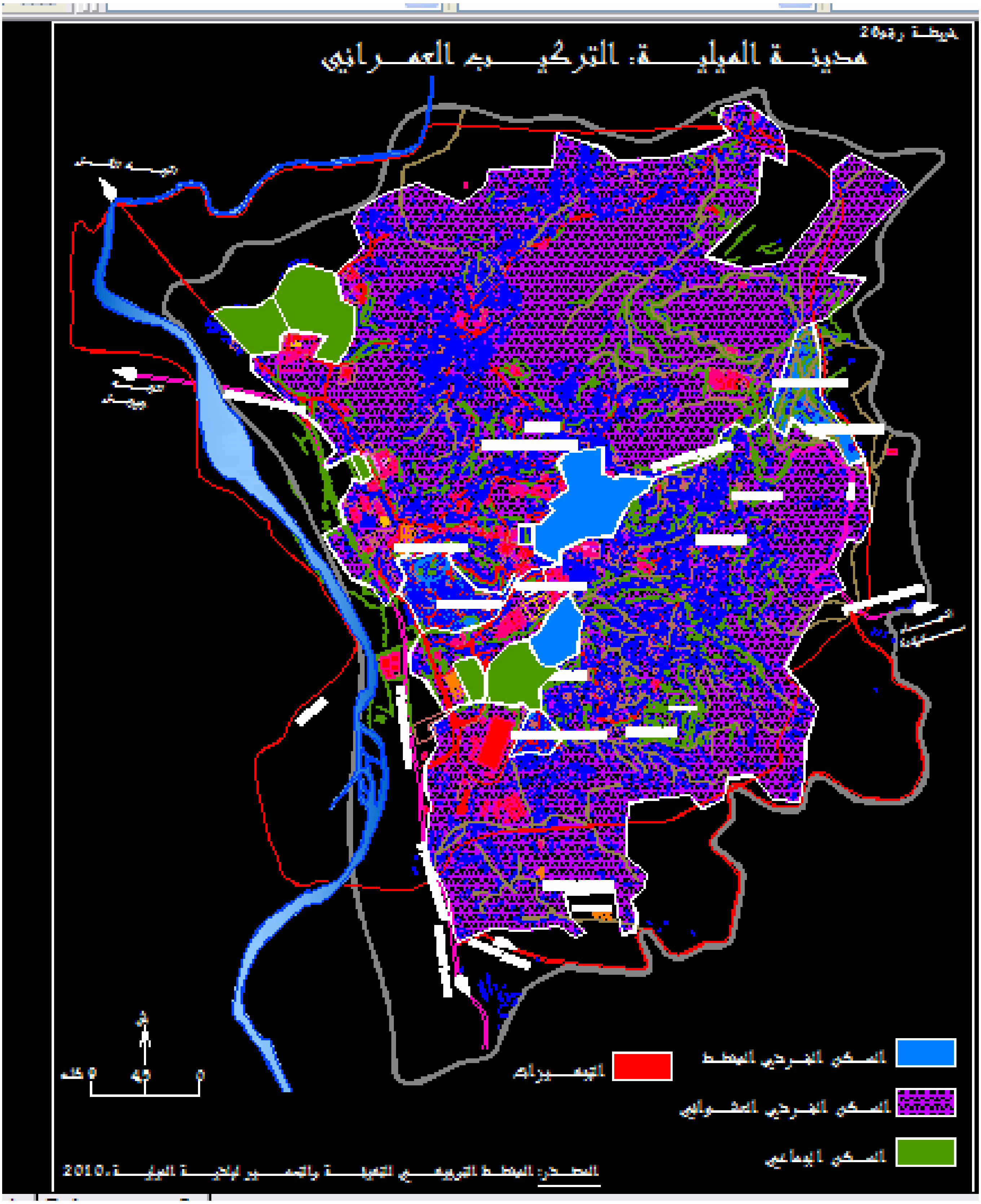
وقد كانت العوائق الطبيعية سببا في حدوث انقطاع للامتداد العمراني وخلق ضعف التنسيق بين المركز القديم والأحياء السكنية الجديدة.

3- تطور البنية المجالية الحضرية لبلدية الميلية:

المجال الحضري هو صورة فيزيائية منعكسة عن الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية التي يخلقها السكان في تعاملاتهم وتبادلاتهم مع بعضهم البعض وضمن الإطار المجالي الذي يضمهم مما يعكس صورة البيئة الحضرية التي يؤثرون فيها ويتأثرون بها والمجال الحضري لمدينة أو لبلدية الميلية ماهو إلا نتاج للتطور السكاني والاقتصادي للمدينة حيث كانت البلدية تصنف ضمن البلديات الريفية للولاية وبعد ارتقائها إلى مقر دائرة سنة 1977 تحول التجمع السكاني للميلية

[1] مراجعة المخطط التوجيهي لبلدية الميلية، المرحلة1،ص41.

خريطة رقم: 26 (مدينة الميلية: التركيب العمراني)



إلى قطب حضري وكل ما يحيط به عبارة عن قرى ومداشر ومع حلول سنة 1987 تغيرت البنية الحالية للبلدية حيث ارتقت كلا من قريتي تانفدور وأولاد علي إلى تجمعيين ثانويين ليضم كل تجمع أكثر من 4000 نسمة أمـا التجمـع الرئيسي فقد وصل عدد السكان به إلى 24027 نسمة والتشكيلة العمرانية كانت كالتالي:

أ– التجمع الرئيسي لبلدية الميلية:

ب– التجمعات الثانوية :

ب1- تجمع تانفدور: يقع في الجهة الشمالية لمدينة الميلية على مسافة 3كلم تقريبا علـى الطريـق الـولائي رقـم 132ب(الميلية–القل) مما يعطي للتجمع أهمية كبيرة على مستوى البلدية ويتوضع على شكل طولي بمـسافة 2500 كلم تقريبا مع وجود بنايات متراصة بطريقة غير متسلسلة، أما المرافق الأساسية متمركزة على طول الطريق الـولائي الذي يخترق التجمع بسبب العوائق الطبيعة والمتمثلة في جبل تانفدور من الجهة الجنوبية الشرقية مما يجعل الـتحكم في انتشار السكنات من الضروريات وأي عملية تعمير جديدة بالمنطقة يجب أن تتم في إطار عمليـة تكثيـف النـسيج العمراني المتواجد.

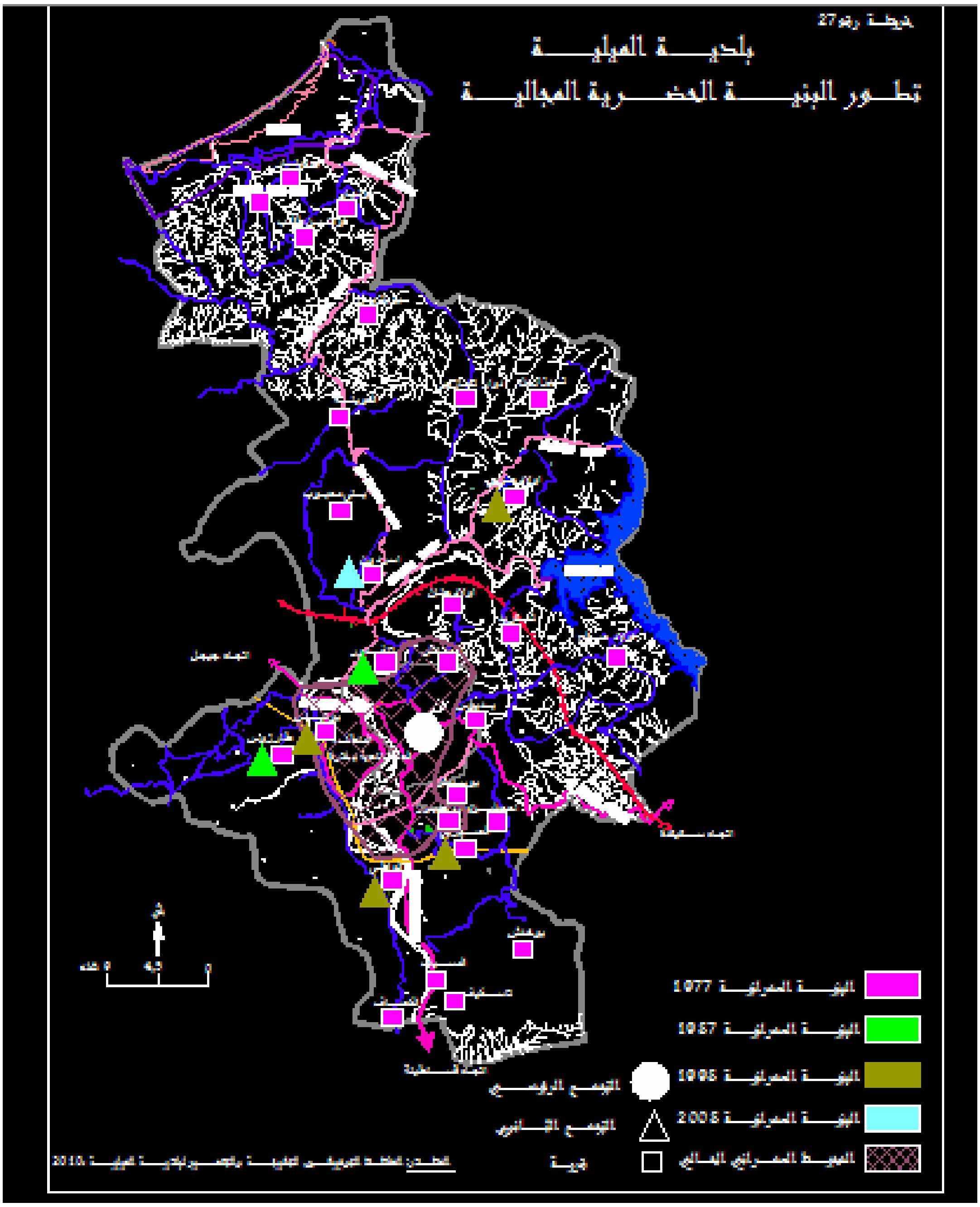
ب2- تجمع أولاد علي: يقع هذا التجمع على سفح تلال الضفة الشمالية لواد الكبير وهـو منقـسم إلى تجمعـين "طارزوس وبوتياس"

- ♦ طارزوس: يتميز بنسيج عمرا ني مبعثر وغير مهيكل بحيث يتطور بطريقة عشوائية حول محور رئيسي يتمثـل في الطريق البلدي رقم 20 والذي يعبر التجمع السكاني أين تتركز بعض المرافق الـتي تـضمن الحاجيـات الضرورية والرئيسية لسكان المنطقة.
- ♦ بوتياس:أنشأ هذا التجمع من تكثيف السكنات العشوائية المنجزة حول مدرسة ابتدائية قريبة مـن الطريـق الوطني رقم 43.

ج– المنطقة المبعثرة : وتتمثل في جميع القرى والمداشر المحيطة بالتجمع الرئيسي والتجمعات الثانوية وهي موزعة عـبر كامل التراب البلدي ومن أهمها: بني فرقان، بونهار بوبازيل بالشمال، أولاد عربي، أولاد قاسم بالـشرق، أسـردون، بوديوس، بوالشمس، أحجلين بالغرب، السهريج، الواطي بالجنوب. وتتميز بطابعها الريفي.

وانطلاقا من سنة 1998 تغيرت البنية العمرانية لبلدية الميلية واتسعت وارتقت الكثير من المشاتي إلى رتبة تجمع ثانوي وهي ليصبح عددها ست تجمعات بدلا من اثنان وهي : تنفدور، أولاد علي بوتياس، السهريج، الواطي، أولاد عـربي وأسردون.لتبقى باقي المشاتي تشكل المنطقة المبعثرة وبقيت البلدية بنفس التشكيلة العمرانية إلى الوقت الـراهن مـع حفاظ كلا من تانفدور وأولاد علي بأهميتهما ووزنهما الثقيل مقارنة بالتجمعات الثانوية الأخـرى علـى مـستوى حجمهما السكاني والسكني ومستوى التجهيزات بها ويعتبر تجمع أولاد علي بوتياس ثاني قطب حضري بعد التجمـع الرئيسي إذ يتربع على مساحة 195 هكتار ويضم 1784 مسكن حيث المساكن القديمة ذات طابع فردي ونـسجل وجود برامج سكنية جماعية جديدة قيد الإنجاز بالشمال لسد العجز الذي يعاني منه التجمع الرئيسي لنفـاذ الأوعيـة العقارية به ولتلبية حاجيات المواطنين من السكن.

خريطة رقم 27: بلدية الميلية: تطور البنية المجالية الحضرية



أما تجمع تانفدور والذي يتربع على مساحة 475 هكتار فإن 90% من مساكنه ذات طابع فردي وتوسع بطريقة فوضوية بسبب عدد السكان المتزايد والقادم من مختلف الجبال والمشاتي المجاورة خصوصا في فترة عدم الاستقرار الأمني، وباعتبار ضيق مساحة التوسع فقد تم اقتراح التجمع الثانوي أسردون كقاعدة جديدة لتلبية حاجيات تجمع تانفدورمن السكن هذا الأخير الذي يقع على بعد 2كلم شمال تانفدور على الطريق الولائي رقم 132 بـ ويتربع على مساحة 149هكتار ثم يـأتي تجمع الواطي جنوب غرب مدينة الميلية ويحدها شمالا المنطقة الصناعية لبلارة وشرقا واد الكبير على مساحة 158 هكتار.ثم نجد تجمع الصهريج على مساحة 295 هكتار جنوب مدينة الميلية وغرب التجمع الثانوي الواطي والطريق الوطني رقم 27 مما أعطاها أهمية على مستوى البلدية، وأخيرا يأتي تجمع أولاد عربي بمساحة 340 هكتار ويقع شمال مدينة الميلية والطريق البلدي رقم 39 مما يعطيها أهمية معتبرة.وعلى العموم فموقع هذه التجمعات يتميز بتقاربها مجاليا من بعضها البعض ومن التجمع الرئيسي مما يعزز حلقة الربط ويسهل عملية التوسع العمراني المستقبلي للتجمع الرئيسي والتجمعات الثانوية ويقلل من الضغط الذي تعاني منه مدينة الميلية وخصوصا أن التجمعات الثانوية تحتوي على تجهيزات ومرافق تلبي متطلبات سكانها وسكان بعض المشاتي المتاخمة لها حيث تبقى المنطقة المبعثرة ورغم بعض المرافق التعليمية والخدمية المدرجة مرتبطة بمدينة الميلية والتجمعات المحيطة بها وأحيانا البلديات المجاورة لها وخاصة التابعة لولاية ميلة أو قسنطينة وذلك من أجل قضاء السكان لحاجياتهم الضرورية حينا وللعمل في تلك المراكز أحيانا أخرى.

خلاصة الفصل :

من خلال دراسة البنية المجالية والعمرانية وتطورها بكل من جيجل، الطاهير والميلية تستنتج مايلي:

- النمو السكاني بمدينة جيجل أدى إلى تسريع وتيرة النمو العمراني الذي كان عشوائيا وغير مخطط، اتسعت المدينة على إثره بأكثر من ثلاثة أضعاف المساحة التي كانت تشغلها منذ الاستقلال لتكاد تختفي التجمعات الثانوية واندماج أغلبيتها وبعض القرى من المنطقة المبعثرة إلى التجمع الرئيسي مما خلق تجمعا عمرانيا موحدا.
- إن النمو السكاني والعمراني لمدينة الطاهير ساهم في تجردها التدريجي من الطابع الريفي الذي مازال يميزها في بعض الأحياء كما أدى إلى نفاذ الأوعية العقارية المخصصة للتعمير وتكاثر السكن العشوائي على حساب الأراضي الزراعية مما يهدد تراجع الزراعة الطابع الرئيسي للمنطقة مع امتداد المحيط العمراني إلى حدود التجمعات الثانوية وبعض قرى المنطقة المبعثرة.
- شهد قطب الميلية كذلك نموا سكانيا معتبرا منذ أن ترقت بلدية الميلية إلى مركز دائرة ليتوسع بذلك المجال الحضري لها والذي صادف عوائقا طبيعية قطعت امتداده العمراني وخلق ضعفا في التنسيق بين المركز القديم والأحياء السكنية الجديدة.

وعموما فقد ساهمت حركية السكان بهذه الأقطاب تطور الشبكة الحضرية والتي كانت واضحة بصورة أكبر بمدينة جيجل باعتبارها عاصمة الإقليم الولائي.

الفصل الثاني

الهجرة الداخلية واتجاهاتها بالأقطاب الرئيسية

مقدمة الفصل :

بعد معرفتنا للبنية العمرانية للأقطاب الثلاثة الناتجة عن التطور السكاني الذي شهدته ككل مناطق الإقليم والمرتبطة عموما بحركات الهجرة الداخلية، ارتأينا في هذا الفصل إبراز صافي الهجرة بكل التجمعات المشكلة لهذه المدن وكيف كان تطوره وما مدى ارتباطه بتطور الحظيرة السكنية للوصول إلى معرفة الأصل الجغرافي لهؤلاء النازحين وأين تم استقرارهم بهاته المدن مع إعطاء صورة عن الانعكاسات السلبية لهاته الديناميكية على المجال الحضري وتشويهه.

أولا: حركة الهجرة الداخلية بالأقطاب الرئيسية

I- صافي الهجرة :

جدول رقم :20 تطور صافي الهجرة بالأقطاب الرئيسية

السنوات	الأقـــطـــاب		
	جيجل	الطاهير	الميلية
1987-1977	11781,4	404,91	2283
1998-1987	4429	4648	227
2008-1998	504,26-	2476,28-	624,44

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء 1998+ معالجة شخصية

بتطبيق القانون المعمول به في الفصل الثاني من الباب الأول وإحصائيات الهجرة الداخلية للديوان الوطني للإحصاء لسنة 1998 تم الحصول على النتائج المدونة في الجدول أعلاه حيث نلاحظ أن هناك تيار هجرة قوي سجل على مستوى بلدية جيجل للفترة مابين 1977-1987 وصل إلى 11781,4فرد وقد فاق القطبين الآخرين وهذا يتوافق والترقية الإدارية وبالتالي استفادتها من عدة تجهيزات وهياكل ساهمت في تفعيل الديناميكية السكانية من الريف النائي إلى الحضر النامي للاستفادة من خدمات السكن ،الصحة والتعليم التي تقدمها.لتتغير المعطيات على مستوى الأقطاب الثلاثة في الفترة مابين 1987 و1998 أين كانت الظروف الأمنية غير مستقرة بالمنطقة مما دفع بالسكان الريفيين إلى الاتجاه نحو المدن الرئيسية الأكثر أمنا وقد استقبلت بلدية الطاهير بهذه الفترة أكثر الوافدين حيث بلغ صافي الهجرة فرد 4648 فرد فبلدية جيجل بـــ 4429 شخص ثم الميلية بـــ 227 شخص فقط في حين أظهرت النتائج تحول تيار الهجرة إلى السالب بعد سنة 1998 ببلديتي الطاهير وجيجل بعد استقرار الأوضاع من جهة واختيار أغلبية السكان الاتجاه نحو المدن الكبرى أو خارج الوطن بحثا عن العمل وظروف معيشية أفضل ناهيك عن التشبع السكاني الذي أصبح يعاني منه قطبي الطاهير وجيجل وبالتالي الضغط الكبير على الموارد وغلاء الظروف المعيشية وإمكانية الحصول على السكن وبالتالي كانت هذه الأقطاب محطات عبور لكثير من السكان ومع ذلك تبق الأنوية الحضرية لهذه الأقطاب هي الأكثر استقطابا من ضواحيها حسب التوضيحات الموالية:

1.I– صافي الهجرة ببلدية جيجل:

جدول رقم21: حركة السكان عبر التجمعات السكانية ببلدية جيجل

السنوات	التجمع الرئيسي	التجمعات الثانوية	المنطقة المبعثرة	البلدية
1987-1977	2130,55	18,4	170,1-	11781,4
1998-1987	2697,55	2072,7	271,5	4429
2008-1998	756,62	280,65-	10,61	504,26-

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء 1998+ معالجة شخصية

نستنبط من الشكل أعلاه أن التجمع الرئيسي لبلدية جيجل كان محطة لاستقطاب المهاجرين عبر الفترات الثلاثة وقد كان معدل الهجرة مرتفع مابين 1977 و1987 إذ بلغ 2130,55 فرد والذي وافق ارتقاء جيجل إلى مقر ولاية سنة 1974 وتولي الدولة اهتماما بها بإدراجها ضمن برامج التنمية التي توجهها لمعظم الولايات من أجل الرقي الاقتصادي والهيكلي لها والقضاء على البطالة والتهميش حيث أنجزت مختلف التجهيزات الإدارية والخدماتية كالبنوك والإدارات الحكومية ناهيك عن مشروع القطب الجامعي الذي استقطب العديد من الإطارات من مختلف المناطق سواء من الولاية أو من خارج الولاية أو من خارج الولاية وعمدوا إلى الاستقرار النهائي بالمنطقة وقد حافظ هذا المعدل على قيمته تقريبا بل وزاد عنه في الفترة الموالية أين كانت التدفقات قوية بسبب الظروف الأمنية مما جعل حتى التجمعات الثانوية تستقبل الوافدين من المنطقة المبعثرة والبلديات المجاورة حيث وصل صافي الهجرة بها إلى 2072,7 فرد في حين سجلت التجمعات الثانوية طردا للسكان بالفترة التي تليها ما بين 1998-2008 أين تغيرت البنية العمرانية وأصبحت البلدية تضم تجمع أولاد بوالنار فقط بحظيرة سكنية وصلت إلى 286 مسكن وتبقى المنطقة المبعثرة محطة غير مشجعة لاستقرار السكان حيث كانت طاردة بالفترة مابين 1977-1987 لتصبح مقرا مشجعا لبعض النازحين محدودي الدخل من البلديات المجاورة أين تتوفر الأراضي بأسعار قليلة الثمن عن مركز المدينة إذ انخفض صافي الهجرة بالفترة ما بين 1998-2008 إلى 10,61 فرد وقد بقيت على الغالب تتشكل من مزارع الخواص وبعض السكنات للمواطنين الذين فضلوا البقاء في قراهم مع افتقارها لأبسط التجهيزات عدا بعض المدارس مما يضطرهم إلى الاتجاه نحو الأقطاب الحضرية لقضاء حوائجهم اليومية .

2.I– صافي الهجرة ببلدية الطاهير:

جدول رقم22: حركة السكان عبر التجمعات السكانية ببلدية الطاهير

السنوات	التجمع الرئيسي	التجمعات الثانوية	المنطقة المبعثرة	البلدية
1987-1977	2711,16	6502,62	227-	404,91
1998-1987	3491,8	85,12	2635,4-	4648
2008-1998	242,35	2461	4,88-	2476,05-

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء 1998+ معالجة شخصية

استقطبت مدينة الطاهير أو التجمعات الثانوية المحيطة بها سيولا من الوفود المهاجرة حسب ما يبرزه صافي الهجرة إذ بلغ 2711,16 فرد بالتجمع الرئيسي و6502,62 فرد بالتجمعات الثانوية وهذا راجع لترقية بلدية الطاهير إلى مقر دائرة بعد التقسيم الإداري لسنة 1974 واستفادتها من مشاريع تنموية اقتصادية وهيكلية كالمنطقة الصناعية لأولاد صالح ومختلف

التجهيزات الإدارية والخدماتية مما جعلها تستقطب اليد العاملة من مختلف بلديات الولاية وبالأخص من تاكسنة، جيملة، الأمير عبد القادر، الميلية وجيجل وبقيت المدينة مستقطبة للسكان في الفترة الموالية بين 1987 و1998 إذ وصل صافي الهجرة إلى 3491,8 شخص في حين انخفض بالتجمعات الثانوية وسجلت المنطقة المبعثرة طردا للسكان وكما أشرنا في النقاط السابقة وذلك يرجع إلى الظروف الأمنية التي عانت منها المنطقة ككل مما جعل آلاف العائلات تفر من أراضيها غير الآمنة متجهة إلى مدينة الطاهير وحتى الأقطاب الحضرية الرئيسية الأخرى أما في فترة 1998 و2008 فقد عرفت التجمعات السكانية لمنطقة الطاهير انخفاضا في صافي الهجرة سواء من الأقطاب الحضرية وحتى من المنطقة المبعثرة التي سجلت صافي هجرة سالب بـ –4,88 فرد مما يدل على تقلص شعاع الجذب المنبعث من مدينة الطاهير لغياب عوامل الجذب بسبب تشبع كل الوظائف الإدارية والصناعية وحتى بسبب تسريح العديد من الوحدات الصناعية لعمالها لانتهاجها سياسة الخوصصة مما دفع بالعمال المسرحين إلى البحث عن منافذ أخرى للرزق خارج المنطقة.

3.I- صافي الهجرة ببلدية الميلية:

جدول رقم 23: حركة السكان عبر التجمعات السكانية ببلدية الميلية

السنوات	التجمع الرئيسي	التجمعات الثانوية	المنطقة المبعثرة	البلدية
1987–1977	**724,92**	–	**297,13**	**2283**
1998–1987	**933,07**	**851**	**178,32**	**227**
2008–1998	**85,68**	**420,24**	**11,83–**	**624,44**

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء 1998+ معالجة شخصية

تبين المعطيات الإحصائية بالجدول أعلاه أن هناك تيار هجرة قوي نحو المناطق الحضرية قادم من المناطق الريفية بحثا عن الأمن من جهة وعن ظروف معيشية حسنة من جهة أخرى حيث استقطبت بين 1987 و1998 عدد هائل من الوافدين إذ معدل صافي الهجرة بها إلى 933,07 فرد بالمركز الرئيسي و851 فرد بالمراكز الثانوية بعد أن أضحت مراكز جديدة محطات للاستقطاب مثل أسردون وأولاد عربي، لا لتطور في اقتصادها وإنما بسبب النمو الحضري المتزايد بالمنطقة والظروف الأمنية التي عانت منها المناطق النائية بها وهذا ما يبينه صافي الهجرة السالب للمنطقة المبعثرة بعد 1998 مباشرة غذ وصل ما بين 1998–2008 على 11,80 فرد حيث تفتقر إلى التجهيزات الأساسية و لم يؤسس بها سوى مدرستين للطورين الأول والثاني وقاعة علاج مما يضطر سكانها للاتصال بمدينة الميلية والتجمعات الثانوية من أجل قضاء حاجياتهم اليومية.

أما المركز الرئيسي فقد عرف تناقصا بصافي الهجرة لفترة 1998 و2008 وصلت إلى 85,68 فردا وهذا راجع للتشبع الحضري الذي أصبحت تتصف به المدينة مما دفع بالسلطات المحلية إلى تنفيذ برامج السكن الاجتماعي خارج المركز باتجاه بوتياس أولاد علي كما ذكرنا سابقا ناهيك عن استمرارية خروج أهالي المنطقة للعمل وخصوصا الإطارات منهم بمقر الولاية أو الولايات المجاورة مما يضطرهم إلى الاستقرار النهائي بتلك المناطق لتقليص تكاليف النقل وتقريب المسافة بين مكان العمل والإقامة لتبقى تيارات الهجرة المتجهة إلى مدينة الميلية منبثقة من مجال نفوذها والأقلية القليلة من خارجه وهذا ما سيوضح في العنصر الثاني من الفصل.

II– علاقة تطور الحظيرة السكنية وعدد الأسر بالهجرة الداخلية:

يعد المسكن من العوامل الأساسية للاستقرار النفسي والاجتماعي للإنسان وتوفر المسكن اللائق من مؤشرات الرقي الاجتماعي والاقتصادي وتعاني مجتمعات العالم الثالث عموما والجزائر خصوصا وبالتالي منطقة الدراسة تحديدا من أزمة السكن الناجمة عن النمو الديمغرافي من جهة والهجرة الداخلية من جهة أخرى ناهيك عن سوء البرمجة وتأخر الإنجاز في موعده المحدد ونظرا لنقص المعطيات السكنية التي تخدم الموضوع منذ الاستقلال اكتفينا بالتحقيقات المنجزة ضمن المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير والمتعلقة بفترات التسعينات وما بعدها.

II .1– تطور الحظيرة السكنية وعدد الأسر بالأقطاب الثلاثة:

جدول رقم 24: تطور الحظيرة السكنية وعدد الأسر بالأقطاب الثلاثة

السنوات	الأقطاب								
	جيجل			الطاهير			الميلية		
	عدد المساكن	معدل شغل المسكن	عدد الأسر	عدد المساكن	معدل شغل المسكن	عدد الأسر	عدد المساكن	معدل شغل المسكن	عدد الأسر
1987	**9832**	**7,04**	**10410**	**6021**	**7,41**	**5880**	**8726**	**6,29**	**7847**
1998	**17509**	**6,60**	**17518**	**9644**	**6,95**	**9120**	**12628**	**5,31**	**9745**
2008	**24933**	**6,8**	**22827**	**13371**	**5,78**	**12052**	**15679**	**6,9**	**12228**

المصدر :التعداد العام للسكن والسكان 2008،1998،1987

استنادا على الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تطورا في عدد الأسر وبالتالي في عدد المساكن بالأقطاب الثلاثة الرئيسية بالولاية ناتج بطبيعة الحال عن تطور عدد السكان ويعتبر القطب الحضري لمدينة جيجل أكثر الأقطاب تطورا في عدد المساكن حيث وصل سنة 2008 إلى 22,16% من مجموع المساكن بالولاية ليصل إلى 11,88% ببلدية الطاهير و13,93% بالميلية،وبالنظر إلى معدل شغل المسكن فنلاحظ أن هناك تقارب في قيمته من فتة إلى أخرى ومن قطب إلى آخر ويبقى مرتفعا مقارنة للمعدل الوطني لسنة 2008 حيث بلغ هذا الأخير 6,4 مما يدل على عدم قدرة السلطات على تلبية حاجيات المواطنين من السكن لارتفاع عدد السكان وبالتالي عن ارتفاع الطلبات عن الإنتاج السكني. وتختلف طبيعة السكنات المبنية من جماعية وفردية حيث اتبعت الدولة سياسة سكنية خاصة لكل منطقة تزامنت مع الأحداث السياسية والاقتصادية لكل فترة إذ بانتهاج المنهج الاشتراكي أصبحت هي المسؤولة عن إنتاج السكن وكان الاهتمام بالكم وليس بالكيف فظهرت المناطق الحضرية السكنية الجديدة وانتشرت السكنات الاجتماعية حيث أنشأت ما يقارب 8000 بناية موزعة عبر مختلف أحياء الأقطاب الرئيسية منها 250 مسكن بحي عريض والشاطئ: 2039 مسكن بحي أيوف والهضبة الشرقية والغربية، 632 مسكن بالمنطقة الحضرية السكنية الجديدة الثانية، لعقابي و40 هكتار أما بمدينة الطاهير فأنشأت 500 مسكن بتاسيفت و800 مسكن ببوشرقة وبمدينة الميلية أنشات 312 مسكن.

كما ظهرت سياسة التحصيصات والتي تساهم في إنجاز البنايات الفردية بأساليب مخططة.ومع إتباع الدولة للسياسة الرأسمالية تخلت عن وحدوية إنتاج السكن وأعطت الصلاحية للمرقين الخواص والعموميين في إنتاجه فظهر بذلك السكن التساهمي

والترقوي إضافة إلى الاجتماعي الإيجاري حيث استفادت بذلك الأقطاب الثلاثة من عدة برامج منها ما قد أنجز ومنها ما هو قيد الإنجاز تبعا للجدول أدناه:

جدول رقم 25: توزيع المساكن المنجزة بالأقطاب الثلاثة من سنة 2000 إلى 2009

نوع السكن / الأقطاب	اجتماعي إيجاري	اجتماعي تساهمي	ترقوي
جيجل	2711	2674	398
الطاهير	1639	450	164
الميلية	1740	50	779

المصدر: بلدية جيجل+مديرية السكن والتجهيزات العمومية

و إذا ما توجهنا إلى المعطيات الاحصائية لسنة 2008 على مستوى الأقطاب الثلاثة لتوزيع السكنات المشغولة نتحصل على الجدول التالي:

جدول رقم 26: توزيع السكنات المشغولة على مستوى الأقطاب الرئيسية لسنة 2008

نوع المساكن / الأقطاب	مسكن جماعي	مسكن فردي	مسكن تقليدي	مسكن آخر	بناية قصديرية أو هشة
جيجل	5942	10808	1833	72	703
الطاهير	2466	6192	2209	12	57
الميلية	2417	6824	1740	122	96

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان 2008

استنادا إلى المعطيات المدرجة أعلاه نلاحظ مايلي:

- انفراد بلدية جيجل بأكبر حصة بالنسبة للسكنات الجماعية والفردية عن بلديتي الطاهير والميلية مما يدل على ارتفاع عدد الأسر في هذا القطب الحضري ناهيك عن العدد المرتفع للبنايات القصديرية والهشة بها مما يعطي انطباعا عن الاستقطاب السكاني الذي تثيره مدينة جيجل وأنها أكثر الأقطاب حضرية بالولاية فكثرة البنايات القصديرية بأي منطقة ماهو إلا دليل على زيادة الهجرة السكانية بها.
- تقارب عدد المساكن الفردية والجماعية بين قطبي الطاهير والميلية فهما في درجة متقاربة من المستوى الحضري وأدنى منه بالموازاة مع القطب الحضري لمدينة جيجل مقر الولاية.
- ارتفاع عدد المساكن التقليدية وأكثرها ببلدية الطاهير مما يفسر انخفاض المستوى المعيشي لكثير من الأسر وخصوصا التي تعيش في المناطق الريفية للبلدية.

وإذا ما أنجزنا مسح تفصيلي لهذا التطور ضمن التجمعات السكانية لكل قطب نجد مايلي:

2.II- تطور الحظيرة السكنية وعدد الأسر ببلدية جيجل:

جدول رقم 27: تطور عدد المساكن ومعدل شغل المسكن ببلدية جيجل

المراكز / السنوات	1987		1998		2008	
	عدد المساكن	م ش م	عدد المساكن	م ش م	عدد المساكن	م ش م
التجمع الرئيسي	8901	7,05	15851	6,07	24459	5,43
التجمعات الثانوية	116	10,43	996	6,49	286	3,77
المنطقة المبعثرة	815	6,46	662	4,39	438	5,2
المجموع	9832	7,04	17509	6,60	25183	6,8

المصدر :التعداد العام للسكن والسكان 2008،1998،1987

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تطورا تدريجيا في عدد المساكن بالتجمع الرئيسي وصل إلى الضعف تقريبا في غضون عشر سنوات ويرجع هذا الارتفاع عموما إلى هجرة السكان من المناطق والبلديات المجاورة وخصوصا في فترة التسعينات بسبب الظروف الأمنية ناهيك عن الإنتاج المتزايد في السكن سواء العمومي أو الخاص وهذا ما يفسره التحسن التدريجي في معدل شغل المسكن بالمدينة حيث نلاحظ انخفاضه عن المعدل الوطني في سنة 2008. و لم تتطور الحظيرة السكنية بالمركز الرئيسي فقط بل تعدته إلى المراكز الثانوية أين تضاعف عدد المساكن بها ثمان مرات من سنة 1987 بـ 116 مسكن إلى 966 مسكن سنة 1998 مع انخفاض معدل شغل المسكن وهذا راجع لترقية العديد من القرى إلى تجمعات ثانوية كما تطرقنا إلى ذلك سابقا لينخفض عددها سنة 2008 وذلك لتغير البنية العمرانية لبلدية جيجل واندماج التجمعات التانوية مع المركز الرئيسي عدا تجمع أولاد بوالنار.ويعتبر التجمع الثانوي حراثن من أكثر المراكز الثانوية ارتفاعا في عدد المساكن حسب ما جاء بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل لسنة 2007 في مرحلته الأولى حيث بلغت 635 مسكن سنة 1998 مقابل 361 مسكن في التجمعين الأخرين لترتفع سنة 2005 إلى 861 مسكن مقابل 445 مسكن وتجدر الإشارة أن حراثن من أهم المراكز استقطابا للزحف السكاني لتواجدها على أطراف مركز المدينة وتنتشر بها البنايات الفوضوية وحتى القصديرية.أما إذا تفحصنا خانة المنطقة المبعثرة فإن عدد المساكن بها في تناقص تدريجي وهذا راجع لهجرة سكانها إلى الأقطاب الحضرية وبالأخص إلى مدينة جيجل والتي استقرت عموما بالأحياء الموجودة على الأطراف وحتى بالقرى المتاخمة للمدينة مثل حراثن والكلم الثالث وأخذت لنفسها بيوتا قصديرية حيث بلغت مع بداية التسعينات 226 كوخا بالتجمع الحضري الرئيسي وخاصة بمنطقتي المقاسب وأولاد عيسى إذ وصلت إلى 134 كوخ و79 كوخ على التوالي و116 بالمنطقة المبعثرة القريبة من المدينة وكانت منطقة حراثن الأكثر استقبالا لهذا النمط بـ 54 مسكنا قصديريا.وقد أثبتت التحقيقات الميدانية التي أجريت عند إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 1993 أن وتيرة إنجاز البنايات بالمدينة تمت مباشرة بعد الاستقلال وبلغت ذروتها في الفترة الممتدة بين 1971-1980 حيث بلغ عدد البنايات المنجزة 1356 بنسبة 25,06% من مجموع البنايات الموجودة بمقر البلدية، وتعتبر الهجرة الداخلية إحدى أسباب هذا التطور والذي نجم عنه ظهور أحياء فوضوية على أطراف المدينة فرغم حداثة هذه الأحياء إلا أنه لم يراع في بنائها المقاييس العمرانية والمعمارية المعمول بها.وإن تطور عدد المباني عبر الفترات الزمنية المختلفة له علاقة وطيدة بزيادة عدد الأسر والجدول أدناه يوضح ذلك حيث سار نموها بالتجمعات الحضرية وتراجعها بالمنطقة المبعثرة على نفس رتم نمو وتراجع عدد السكنات.

جدول رقم 28: تطور عدد الأسر ببلدية جيجل

السنوات / المراكز	1987	1998	2008
التجمع الرئيسي	9452	16219	22303
التجمعات الثانوية	107	923	187
المنطقة المبعثرة	851	376	337
المجموع	10410	17518	22827

المصدر :التعداد العام للسكن والسكان 2008،1998،1987

وقد تزامن تطور عدد الأسر بارتقاء جيجل إلى مقر ولاية حيث كانت دائما الهجرة من أهم أسباب هذا الارتفاع فظهرت بذلك أحياء البناء الفوضوي والبناءات القصديرية كحي المقاسب، أولاد عيسى، الرابطة.

ونظرا لصعوبة القيام بتحقيقات ميدانية شخصية على مستوى هذه الأحياء فقد تم الاستعانة بما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 1993 والتحقيقات الميدانية التي أجريت بالأحياء القصديرية على مستوى بلدية جيجل سنة 2001.

فالأولى تعطينا صورة عن عدد الأسر المهاجرة والثانية تبرز لنا عدد الأشخاص المهاجرين ومكان إقامتهم الأصلية وسنة الهجرة وقد أثبتت التحقيقات الميدانية التي أجريت سنة 1990 ما يلي:

- أن عدد الأسر التي لم تغير مكان إقامتها بالتجمع الحضري الرئيسي وصلت إلى 6388 أسرة .في حين وصل عدد الأسر التي انتقلت من نفس البلدية إلى أحياء مختلفة ومن بلدية أخرى إلى بلدية جيجل 2172 أسرة، اما التي هاجرت إلى قلب المدينة من ولايات أخرى فسجلت 954 أسرة .
- تفاقمت ظاهرة الهجرة على وجه الخصوص ابتداء من سنة 1975 حيث 3126 أسرة كانت تقيم خارج مقر البلدية سنة 1975 وكانت تمثل نسبة 22,83% من مجموع سكان مقر البلدية لسنة 1990[1].
- أكبر نسبة من السكان المهاجرين من البلديات المجاورة استقرت بمنطقة أولاد عيسى –جنوب مدينة جيجل– بـ 755 أسرة، فمنطقتي المقاسب والعقابي –جنوب شرق المدينة– بأكثر من 800 أسرة .وحتى النازحين من الولايات المجاورة استقر أغلبيتهم بنفس تلك الأحياء ليصل مجموعهم بجميع المدينة إلى 954 أسرة. ويبقى عدد الأسر المهاجرة إلى التجمع الثانوي منعدم تقريبا أما المنطقة المبعثرة فقد استقبلت وفودا من الأسر المهاجرة وصلت إلى 329 أسرة اتجهت غالبا نحو الكلم الخامس، حراثن والراويخ (منطقة ممتدة لأولاد عيسى) ويبقى التجمع الرئيسي القطب الحضري الوحيد الذي استقبل النسبة الأكبر من النازحين.

أما التحقيقات الميدانية لسنة 2001 التي أجريت من طرف مصالح بلدية جيجل على مستوى مناطق تواجد البيوت القصديرية فقد أسفرت النتائج التالية :

- بلغ عدد العائلات القاطنة بالأحياء القصديرية أكثر من 1246 عائلة قادمة من مختلف بلديات الولاية وحت من بعض الولايات مثل ميلة، قالمة وغيرها والخريطة رقم 30 توضح ذلك[2] .

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ،1993، ص33.

[2] الأصل الجغرافي لسكان الأحياء القصديرية ببلدية جيجل لسنة 2001.

وقد انتشر هذا النمط من السكنات :بجنوب مدينة جيجل بمنطقتي 40 هكتار والمنطقة الحضرية السكنية الجديدة الثالثة، بغرب المدينة في حي الرابطة، بجنوب شرق المدينة في حي المقاسب وبالشرق في كل من تجمعي حراثن والكلم الثالث إذ وصل عددهم إلى 1025 بيت قصديري والجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول رقم 29:توزيع السكنات القصديرية بأحياء بلدية جيجل لسنة 2001

المنطقة	عدد العائلات	عدد المساكن
حي 40 هكتار	449	352
المنطقة الحضرية الثالثة	193	166
الرابطة	18	16
المقاسب	61	54
الكلم الثالث	72	56
حراثن	459	381
المجموع	1246	1025

المصدر: المصالح التقنية لبلدية جيجل

نلاحظ أن انتشار البيوت القصديرية كان بصورة رهيبة على أطراف مدينة جيجل غذ بلغت النسبة العالية في كل من التجمع الثانوي حراثن وبحي 40 هكتار والمنطقة الحضرية الثالثة وكان توطنهم فوق الأراضي التابعة لأملاك الدولة والمخصصة لإنجاز السكنات أو لإنشاء مرافق عمومية وتجهيزات وبعضها اتخذ من أراضي التجزئات التابعة للخواص منشئا لهذه البيوت مع العلم أن هذه الأراضي معظمها مغطى بأدوات التعمير مما شكلت عائقا أمام التجسيد الميداني لهذه المخططات ناهيك عن مظاهر الترييف التي تجلبها وتجعلها تشوه المظهر العمراني والمحيط البيئي للمدينة.

3.II- تطور الحظيرة السكنية وعدد الأسر ببلدية الطاهير:

جدول رقم 30: تطور عدد المساكن والأسر ببلدية الطاهير

السنوات / المراكز	1987			1998			2008		
	عدد المساكن	معدل شغل المسكن	عدد الأسر	عدد المساكن	معدل شغل المسكن	عدد الأسر	عدد المساكن	معدل شغل المسكن[1]	عدد الأسر
التجمع الرئيسي	3337	6,8	3113	7377	6,95	7061	10464	5,43	9339
التجمعات الثانوية	1471	7,6	1523	2012	7,08	1852	2662	5,35	2503
المنطقة المبعثرة	1213	8,6	1244	255	6,03	207	245	2,29	210
المجموع	6021	7,41	5880	9644	6,95	9120	13371	5,78	12052

المصدر :التعداد العام للسكن والسكان 2008،1998،1987

عرفت بلدية الطاهير كباقي الأقطاب الرئيسية بالولاية تحضرا مرتفعا وخصوصا في السنوات الأخيرة، مما جعل التوسع العمراني ينطلق من مركز المدينة القديمة ليصل إلى الأطراف وبالتالي خلق تجمعات سكانية جديدة متاخمة للمركز الرئيسي وازدياد في

[1]:معدل شغل المسكن = عدد السكان/عدد المساكن

الحظيرة السكنية وعدد الأسر حيث حدث تطورا في قيمها منذ 1987 فمن 3337 مسكن بالمركز الرئيسي إلى 10464 سنة 2008 فقد تضاعف أكثر من ثلاث مرات في غضون واحد وعشرون سنة على غرار التجمعات الثانوية التي سلكت طريق الزيادة ولكن باحتشام فلم تزد عن الضعف ويبقى تطور عدد المساكن مرتبط بالنمو السكاني وبالتالي اندماج عدة تجمعات سكانية بالمركز الرئيسي وترقية العديد من القرى التابعة للمنطقة المبعثرة إلى مرتبة تجمع ثانوي مما يفسر التضاؤل الحاصل بها في عدد المساكن لأكثر من أربع مرات فمن 1213 مسكن سنة 1987 إلى 245 مسكن سنة 2008 وبالتالي انخفاض معدل شغل المسكن حيث يفسر انخفاضه في التجمعات الحضرية بارتفاع إنتاج السكن أما في المناطق المبعثرة فناتج عن الهجرة القوية للسكان هروبا من الظروف المعيشية غير المحفزة للاستقرار سواء من الناحية الأمنية في فترة التسعينات ولاستمرار تدني المستوى المعيشي والمعاناة من العزلة في السنوات الموالية.وإن التروح الذي عايشته مدينة الطاهير ككل الأقطاب الحضرية بالولاية انعكس على البنية العمرانية للمدينة بخلق مجموعة من الأحياء الفوضوية وكذا أحياء السكنات الهشة في كل من تاسيفت، حيونة، وزعموش، بوغروف(ببوشرقة) إذ وصل عدد السكنات الهشة بها إلى 11 مترل يقطنه 14 أسرة تفتقر إلى أدنى متطلبات العيش لانعدام مختلف الشبكات بها وقد ظهرت هذه الأحياء قبل الثمانينات وبقيت تستقبل الوفود المهاجرة من البلديات المجاورة كوجانة، الشقفة، الشحنة وحتى من المنطقة المبعثرة.وانطلاقا من المقابلة المجرات مع رئيس مصلحة التعمير بالبلدية فإن النازحين في الفترة الحرجة استقروا بأرض فلاحية متطرفة عن المدينة مشكلة بذلك حي بوخوخو بأقصى شمال المركز الرئيسي أما الذين يعيشون حياة مادية يسيرة فقد استوطنوا داخل المدينة بشراء قطع أرضية أو منازل مبنية، كما نسجل إقامة النازحين بأحياء المحتشدات والموجودة بمنطقة الدكارة التي كانت تجمع ثانوي في فترة التسعينات وانضمت إلى المركز الرئيسي بعدها وتتوفر المنطقة على حي واحد يضم 32 مسكن منها 21 سكنات مشغولة تقطنها 23 أسرة قادمة من مختلف مناطق البلدية والأكثر من المنطقة المبعثرة وخصوصا من الأرياف والأقلية من البلديات المجاورة ويتميز هذا الحي بتدني المستوى المعيشي لقاطنيه بسبب رداءة الشبكات وتدهور الطرقات أضف إلى ذلك انخفاض الدخل الفردي للأسر حيث 60% منهم بين متقاعدين وبطالين و40% موظفين وفلاحين وهذا ما يفسر الحالة الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي يعاني منها سكان هذا الحي وبالتالي التأثير السلبي له على البيئة المجالية والعمرانية المحيطة.

II.4- تطور الحظيرة السكنية وعدد الأسر ببلدية الميلية :

جدول رقم 31: تطور عدد المساكن والأسر ببلدية الميلية

السنوات / المراكز	1987			1998			2008		
	عدد المساكن	معدل شغل المسكن	عدد الأسر	عدد المساكن	معدل شغل المسكن	عدد الأسر	عدد المساكن	معدل شغل المسكن	عدد الأسر
التجمع الرئيسي	3639	6,60	3228	6434	6,09	5621	8415	5,43	7421
التجمعات الثانوية	1523	6,12	1481	2907	6,39	2540	4973	5,35	3983
المنطقة المبعثرة	3564	6,04	3138	3287	3,46	1584	2316	2,29	824
المجموع	**8726**	**6,29**	7847	12628	**5,31**	9745	15704	**6,9**	12228

المصدر :التعداد العام للسكن والسكان 2008،1998،1987

شهد القطب الحضري لبلدية الميلية هو الآخر تطورا في عدد المساكن المنجزة وتحسنا في معدل شغل المسكن كما في عدد الأسر كالقطبين الحضريين السابقين ولكن بوتيرة أقل حيث تضاعف عدد المساكن بالمركز الرئيسي في ظرف واحد وعشرون سنة على عكس قطبي جيجل والطاهير أين سلك تطور عدد المساكن والأسر الرثم السريع. كما يبين الجدول أعلاه انخفاض معدل شغل المسكن بالمركز الرئيسي ناتج عن الكم الهائل من المساكن المنجزة لتلبية العدد الهائل من الطلبات المتزايدة مع تزايد عدد السكان .أما التجمعات الثانوية فزاد عدد المساكن بها ثلاث مرات منذ سنة 1987 إلى 2008 وهذا راجع أساسا إلى تغير البنية العمرانية للبلدية وترقية العديد من القرى التابعة للمنطقة المبعثرة إلى فئة تجمع ثانوي الشيء الذي أدى إلى انخفاض عددها بالمنطقة المبعثرة إلى النصف تقريبا في غضون واحد وعشرون سنة كما يعود ثاني سبب لتوزيع التطور والتقلص في عدد المساكن عبر المجال البلدي إلى حركية السكان عبر مختلف الفترات الزمنية من المناطق المبعثرة إلى التجمعات الثانوية والمركز الرئيسي كما من البلديات المجاورة مثل أولاد يحي، سيدي معروف، أولاد رابح وبلدية عين قشرة بولاية سكيكدة متجهين نحو مدينة الميلية ففي المرحلة الحرجة التي مرت عليها البلاد في سنوات التسعينات سجلت البلدية هجرة ما يقارب 1803 شخص قادمين من مختلف المشاتي إلى مقر البلدية طبقا للجدول رقم 34والذي يوضح التدفقات الداخلية لسكان بلدية الميلية سنة 1993 بالعنصر الموالي. وتختلف أماكن وطريقة استقرار هؤلاء المهاجرين فمنهم من اقتنى قطع أرضية شيد عليها مساكنه بطرق فوضوية مشكلة بذلك أحياء توضعت حول المناطق العمرانية المخططة ومنهم من قطن بالبيوت القديمة بأحياء المحتشدات التي بلغت 144 بيت بالمركز الرئيسي تضم 635 شخص و89 بيت بالتجمعات الثانوية يقطنها 318 ساكن استنادا إلى التحقيقات الميدانية لمصالح البلدية لسنة 2004 حسب الجدول أدناه.

جدول رقم 32:توزيع السكنات الهشة ببلدية الميلية لسنة 2004

المراكز	الأحياء	عدد السكنات	عدد السكان
المركز الرئيسي	حي المجاهدين	33	137
	حي سيدي الصخري	28	105
	حي نضال	72	361
	حي الكافور	11	32
المجموع	04	144	635
التجمعات الثانوية	حي خنيفر مسعود"أولاد علي"	27	108
	حي الكت "أولاد عربي"	62	210
المجموع	02	89	318
المنطقة المبعثرة	حي بوالزيت محمد"مشاط"	13	34
المجموع الكلي	01	246	987

المصدر: المصلحة التقنية لبلدية الميلية

والسكان يعيشون بها حياة اجتماعية متدنية لانعدام التوصيل بمختلف الشبكات و رداءة الطرق التي تصل إلى الحي ناهيك عن تدني المستوى الاقتصادي للأسر حيث أكثر من 50% من أرباب الأسر بين بطالين ومتقاعدين وأرامل والباقي منهم إما

موظفين أو حرفيين وتنعكس هذه الحياة سلبا على المحيط البيئي المعاش وبالتالي المظهر العمراني المشوه الذي يهدد الصورة الجمالية للعمران في المدينة.

ثانيا: اتجاهات الهجرة الداخلية بالأقطاب الرئيسية:

تختلف قوة الاستقطاب الحضري التي تمارسها كلا من المدن الثلاثة وهذا ناتج عن الوزن المجالي الذي يتسم به كل قطب فشعاع الجذب المنطلق من مدينة جيجل يتقلص إذا ما اتجهنا إلى مدينة الطاهير ثم الميلية وهذا ما يظهره عدد الوافدين من مختلف بلديات الولاية وحتى الولايات المجاورة إلى هاته الأقطاب وفيما يلي عرض للتدفقات السكانية نحو هاته المناطق.

I/تدفقات السكان نحو مدينة جيجل:

استقبلت أحياء مدينة جيجل النازحين من مختلف بلديات الولاية وحتى من خارجها وخصوصا في العشرية السوداء التي مرت عليها البلاد هروبا من الظروف الأمنية وبحثا عن الأمان.

وانطلاقا من الخريطة رقم29 والتي تبرز الوافدين إلى بلدية جيجل من كافة بلديات الولاية سنة 1998 المنجزة طبقا للجدول رقم 53بالملحق نلاحظ مايلي:

- ❖ أكبر تدفق سكاني إلى مركز الولاية قدم من بلدية تاكسنة بـ 4873 فرد 41,36% من مجموع الوافدين إلى القطب فبلدية العوانة بـ 17,28% وتليها بلدية جيملة بـ 9% وقد سهل عملية النزوح توفر محاور الاتصال والربط بين مركز بلدية جيجل والبلديات المذكورة حيث تقع على محور الطرق الوطنية رقم 43 و77 .
- ❖ احتلت بلدية تاكسنة نصيب الأسد في النزوح إلى قلب المدينة كونها كانت جد متأثرة بالعشرية السوداء فاختار النازحون أقرب مركز حضري والمتمثل في مدينة جيجل.
- ❖ تأتي في المرتبة الثانية كلا من بلدية قاوس، سلمى وبن ياجيس ثم الزيامة والطاهير وأخيرا الميلية وايراقن.
- ❖ تأتي باقي البلديات في الراتب الأخيرة فنسبة الوافدين ضئيلة مقارنة بالمرتبتين السابقتين وتتنوع هذه المراكز بين المجال الجبلي والساحلي.
- ❖ عدد النازحين يصل تقريبا إلى 6/1 عدد الأشخاص الذين لم يغيروا مكان إقامتهم ببلدية جيجل والذي قدر بـ 71125 فرد[1].

وبمقابل 11782 وافد إلى قطب مدينة جيجل فقد غادرها 7342 مهاجر إلى مختلف البلديات لأسباب متنوعة وأكثرها ظروف العمل والتي تتحكم في مكان الإقامة حيث اتجه أغلبهم إلى بلديتي الطاهير والميلية بنسبة 16,79% و13,29% على التوالي ومن تم إلى العوانة بـ 12,72%، وتبقى تيارات الهجرة الوافدة من باقي الولايات محتشمة حيث بلغ عدد الوافدين 2533 فقط قدموا خصوصا من العاصمة بـ 24,83% فولاية ميلة بـ 12,43% ثم تليها على قسنطينة بـ 9%، أما الوفود المغادرة من بلدية جيجل نحو الولايات المجاورة فكانت مرتفعة عن سابقتها إذ وصلت إلى 9103 مهاجر نحو العاصمة على الأكثر ب 30,84% فقسنطينة بـ 11,32% ثم ولاية ميلة بـ 8,27% وتاتي الولايات الأخرى تباعا.

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء، **الهجرة الداخلية ما بين البلديات 1987 –1998.**

كما تبن أيضا الخريطة رقم30 والتي توضح الأصل الجغرافي لسكان الأحياء القصديرية لبلدية جيجل سنة 2001 أن أغلب النازحين من البلديات الجبلية: تاكسنة، جيملة، بني ياجيس والشحنة، وقد أفرزت التحقيقات المنجزة حول هذه الأحياء أن أغلبية النازحين أقاموا بالمنطقة في بداية التسعينات هروبا من الظروف الأمنية بمكان إقامتهم الأصلية فلو أخدنا منطقة 40 هكتار كعينة والتي قطنتها 434 عائلة نازحة نسجل ما يلي:

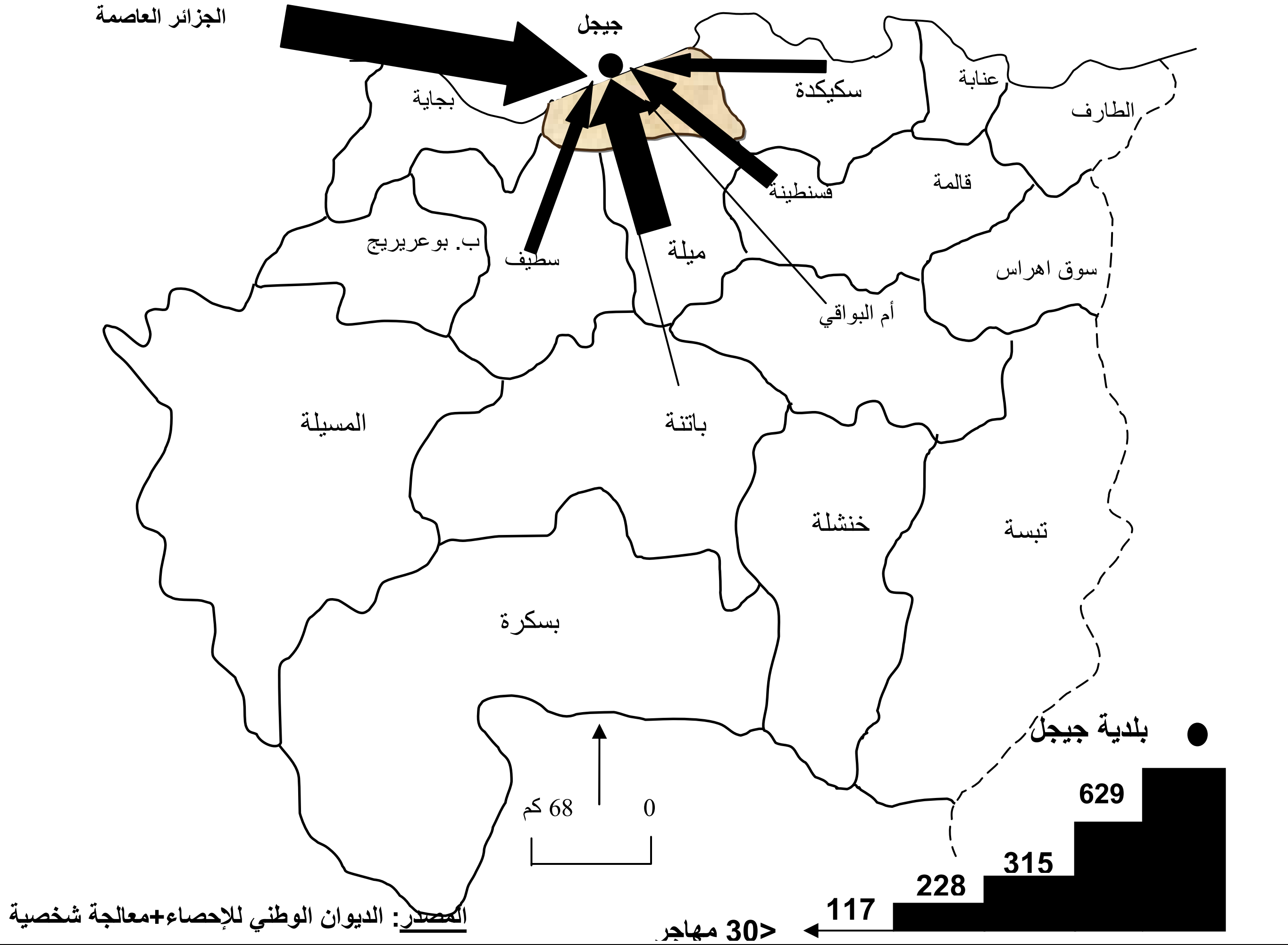
- أرباب الأسر في متوسط العمر.
- يتقارب عدد البطالين إلى العاملين حيث وصل إلى 110 بطال مقابل 112 عامل والبقية بين متقاعدين وأرامل وأطفال.

أول سنة للاستقرار بتلك المنطقة هي 1975 ثم تتالت الوفود المهاجرة لتزيد حدة مع بداية التسعينات إلى غاية سنة 2000 . وقد حاولت السلطات المحلية الحد من انتشار البيوت القصديرية بتطبيق القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14/ 2004/08 المعدل والمتمم للقانون 90-29 والمتعلق بالتهيئة والتعمير والذي يخول لرئيس المجلس الشعبي البلدي بتهديم أي بناء فوضوي دون رخصة بناء ومقام على العقارات التابعة لأملاك الدولة فعمدت إثر ذلك إلى تهديم جميع البيوت القصديرية المقامة بمنطقة 40 هكتار في سنة 2006 وترحيل العائلات التي تمتلك مساكن بموطنها الأصلي وإعطاء السكنات الاجتماعية للعائلات التي بقيت دون مأوى ولا تملك أي عقار في موطنها الأصلي.

وأصبحت أرضية تلك البيوت شاغرة مما سمح بإقامة التجهيزات والمرافق التي كانت مبرمجة عليها وجاءت بمخطط شغل الأراضي للمنطقة. ومع كل مبادرات الدولة لمنع انتشار البيوت القصديرية فقد بقيت المدينة تعاني من بيوت الصفيح التي تشوه المجال العمراني وتعيق التوسع المتناسق والمنظم للمدينة حيث أظهرت التحقيقات الميدانية المنجزة من طرف المصالح التقنية لدائرة وبلدية جيجل عن توزيع هذه الأحياء بنفس الأحياء السابقة حسب الجدول رقم 33 أدناه.

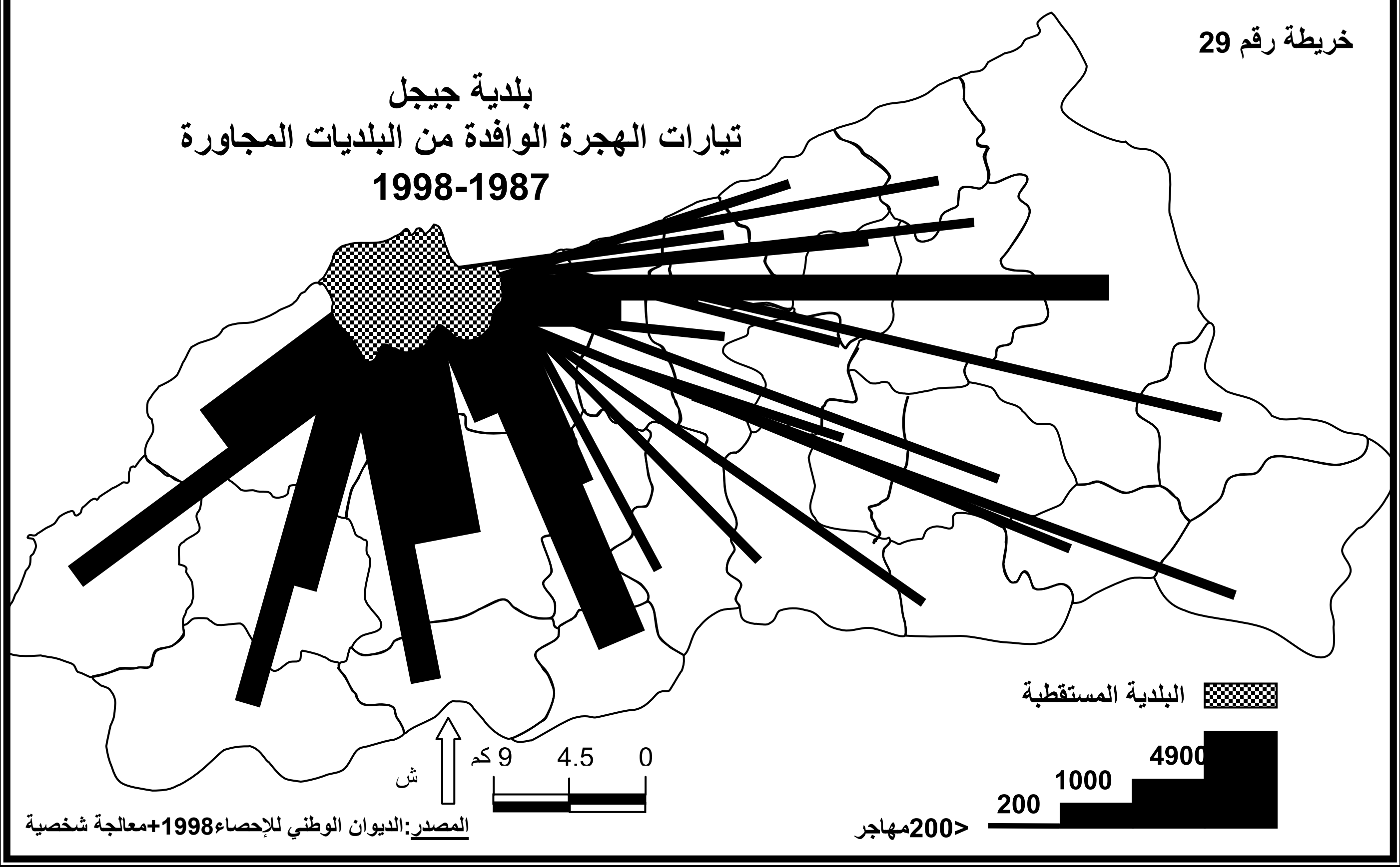
خريطة رقم:28

الهجرة الوافدة إلى بلدية جيجل من بعض الولايات المجاورة

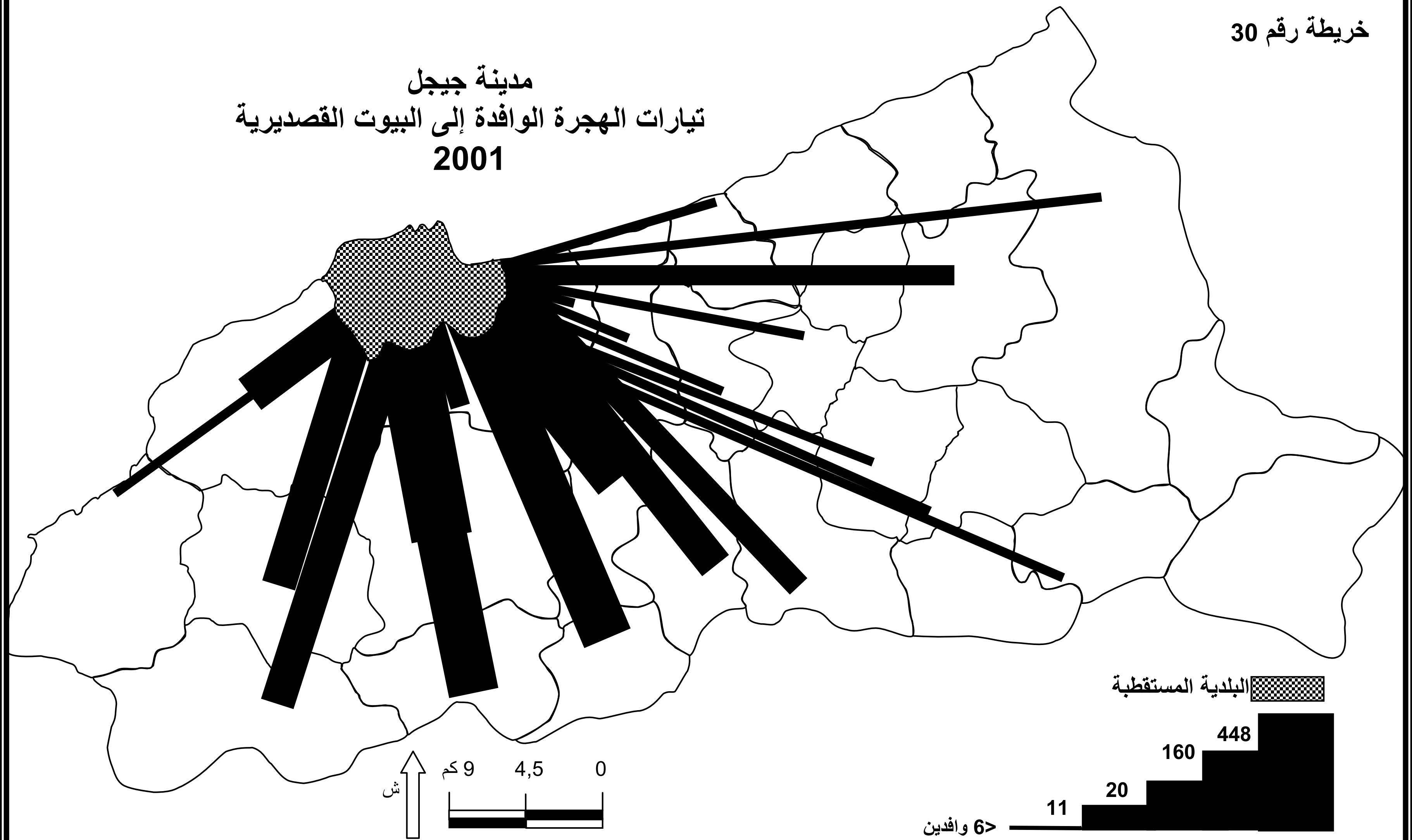


خريطة رقم 29

بلدية جيجل
تيارات الهجرة الوافدة من البلديات المجاورة
1987-1998



خريطة رقم 30



المصدر:المصلحة التقنية لبلدية جيجل+معالجة شخصية

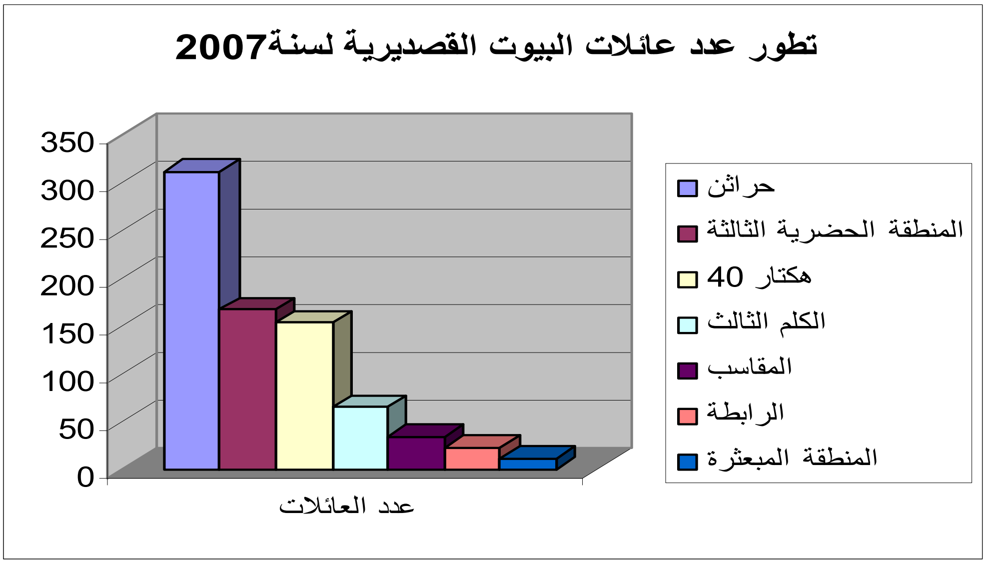
جدول رقم 33: توزيع عدد الأسر البيوت القصديرية ببلدية جيجل لسنة 2007

المنطقة	عدد العائلات
حراثن	311
المنطقة الحضرية الثالثة	167
40 هكتار	153
الكلم الثالث	65
المقاسب	34
الرابطة	23
المنطقة المبعثرة	11
المجموع	764

المصدر:بلدية جيجل

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد العائلات القاطنة بالبيوت القصديرية تقلصت بنسبة61% في غضون ست (06)سنوات من عدد العائلات لسنة 2001. فمن 1246 عائلة سنة 2001 إلى 764 عائلة سنة 2007 وقطنت العائلات الوافدة مختلف المناطق بالمدينة بين سنوات التسعينات وبداية الألفية الثالثة قادمة من مختلف بلديات الولاية وتجدر الإشارة إلى تكتم العديد من العائلات حول سنة الإقامة خوفا من عدم استفادتهم من سكن اجتماعي مما يحجب المعلومات الدقيقة التي تفيد في التحليل الدقيق لوضعية الهجرة بالقطب الحضري قيد الدراسة.وحسب الشكل رقم22 أدناه فقد استقطبت منطقة حراثن أكبر عدد من العائلات والتي أنشأت مساكنها في الأوعية العقارية

الشكل رقم :22



التابعة لأملاك الدولة وقد صنفت في هذه المرتبة لموقع هذا التجمع على حدود مدينة جيجل على محور الطريق الوطني رقم 77 وبالتالي سهولة النفاذ إليه من قبل سكان البلديات المتاخمة وخصوصا تلك الواقعة على نفس محور الطريق الوطني (تاكسنة، قاوس وجيملة).

وفي المرتبة الثانية نجد كلا من المنطقة الحضرية الثالثة ومنطقة الأربعين هكتار ثم تأتي الأحياء الأخرى بدرجة استقطاب أقل للعائلات النازحة ليتضاءل عددهم كلما اتجهنا نحو المنطقة المبعثرة.وقد بينت التحقيقات المبدانية أن العائلات النازحة قدمت بصورة مهمة من بلدية تاكسنة بـ 260 عائلة فجيملة بـ 190 ثم بلدية الشحنة فالزيامة والعوانة كما وصلت إلى 43 عائلة قدمت من مختلف ولايات الوطن.وقد أعطت دراسة العينة بمدينة جيجل لسنة 2010 (دراسة على 25% من إجمالي سكان المدينة) النتائج التالية:

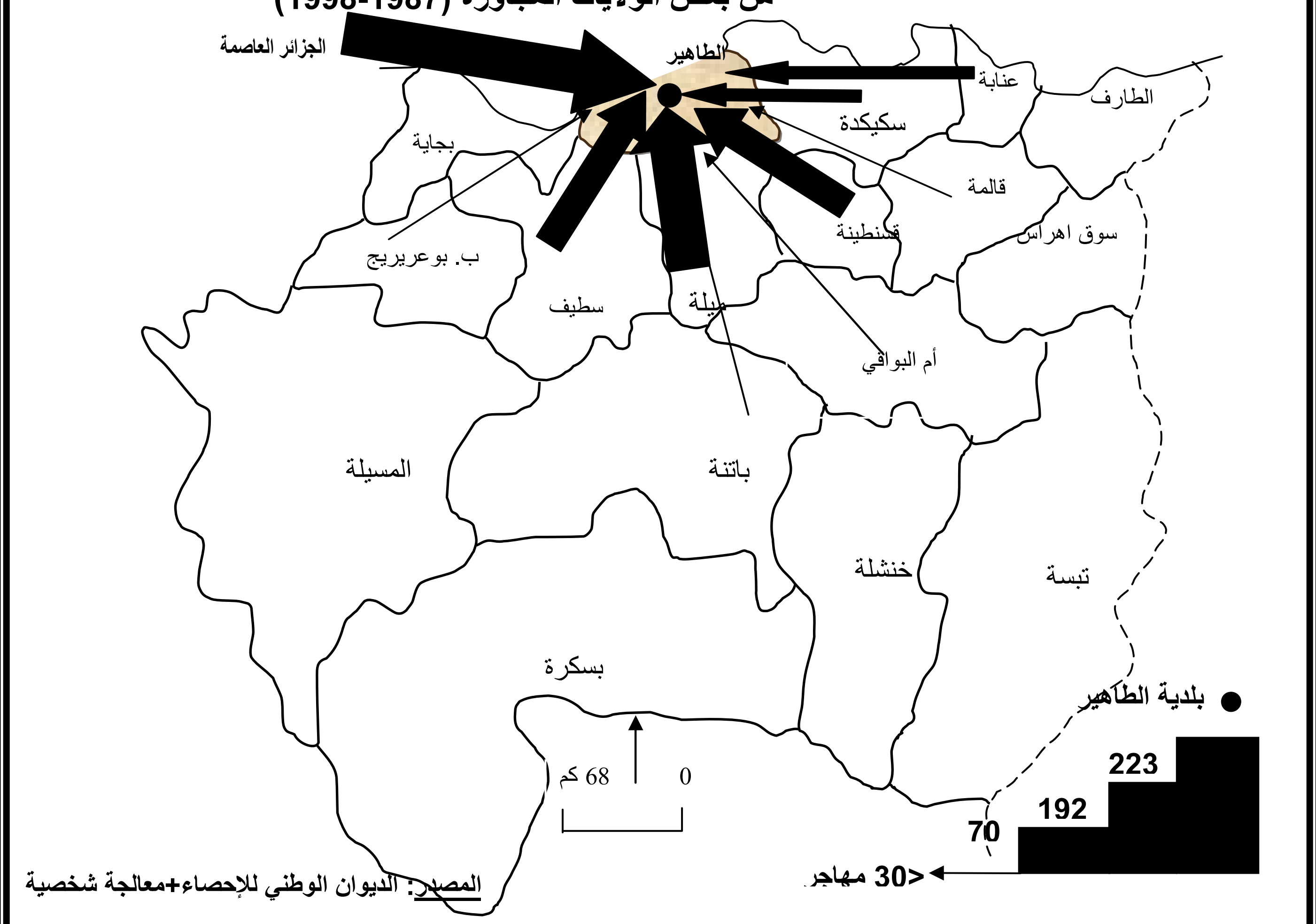
- بروز أهم البلديات التي تشكل حوض الهجرة للمدينة والمتمثلة في كل من تاكسنة، جيملة ، بن ياجيس، سلمى، العوانة، العنصر، الطاهير والميلية حيث نزح سكان هذه البلديات منذ الستينات بنسب متفاوتة بلغت أقصاها 30% من بلدية تاكسنة تليها بلدية جيملة بـ15% ثم 12% قدما من بلدية بن ياجيس ناهيك عن المنطقة المبعثرة وولاية ميلة والتي وصلت نسبة النازحين منهما 12% ولا تتعدى نسبة المتدفقين من البلديات الأخرى 6% (انظر الخريطة رقم35).
- ازدادت وتيرة الهجرة الداخلية في الثلاث فترات: في فترة السبعينات كما التسعينات بنسبة 21% لتصل على 23% منذ سنة 2000 فما فوق واختلفت طريقة استيطان هؤلاء النازحين فمنهم من استأجر بيتا يأويه ومنهم من تعدى على أراضي الدولة وشيد عليها مسكنا زود بمختلف الشبكات كما حدث بمنطقة حراثن والكثير منهم اقتنوا قطعا أرضية بعقود عرفية اشتروها من أصحاب الأراضي التي لا تملك عقودا موثقة وأقاموا عليها سكناتهم بطرق فوضوية وهي منتشرة عبر أحياء مدينة جيجل كالمقاسب، العقابي، الرابطة وغيرها.
- إن الرغبة الجامحة في تغيير المستوى المعيشي والهروب من التهميش الذي كان يعاني منه أصحاب الريف الجيجلي من أهم أسباب تيارات الهجرة إلى القطب الحضري لجيجل حيث 60% منهم اتو قاصدين العمل في حين 20% حركتهم الظروف الأمنية بفترة التسعينات والنسبة الباقية أتت المدينة من أجل السكن والدراسة وبالتالي البحث عن العمل كذلك مما شكل ضغطا وعبأ على المدينة التي لم تعد قادرة على تلبية طلبات العمل حيث 40% من السكان النازحين مشتغلين بمختلف القطاعات وخصوصا البناء والأشغال.أما البطالة فقد سجلت أكثر من 50% مما يشجع على انتشار الآفات الاجتماعية والانحلالات الخلقية وللإشارة فقد انتشرت مؤخرا ظاهرة السرقة بالمجتمع وخصوصا بحيي العقابي و منطقة 40 هكتار التي تنبئ بالخطر.

II/ تدفقات السكان نحو مدينة الطاهير:

عرف القطب الحضري الطاهير هو الآخر ديناميكية سكانية معتبرة عبر مختلف الفترات وبالأخص في الفترة الممتدة من 1987إلى 1998 حيث بلغ عدد السكان الوافدين إلى بلدية الطاهير 6516 شخص من البلديات المجاورة، في حين بلغ المغادرين من بلدية الطاهير نحو البلديات المجاورة 1674 شخص وهذا دليل على الاستقطاب الذي شهده هذا القطب إبان الفترة الحرجة التي مرت عليها المنطقة وانطلاقا من الخريطة رقم 32 التي توضح التيارات المتدفقة إلى بلدية الطاهير للفترة 1987–1998 واحتلت الوفود المستقبلة من بلدية الشحنة اكبر نسبة بـ 24,05% من مجموع الوافدين كونها البلدية الأكثر

خريطة رقم:31

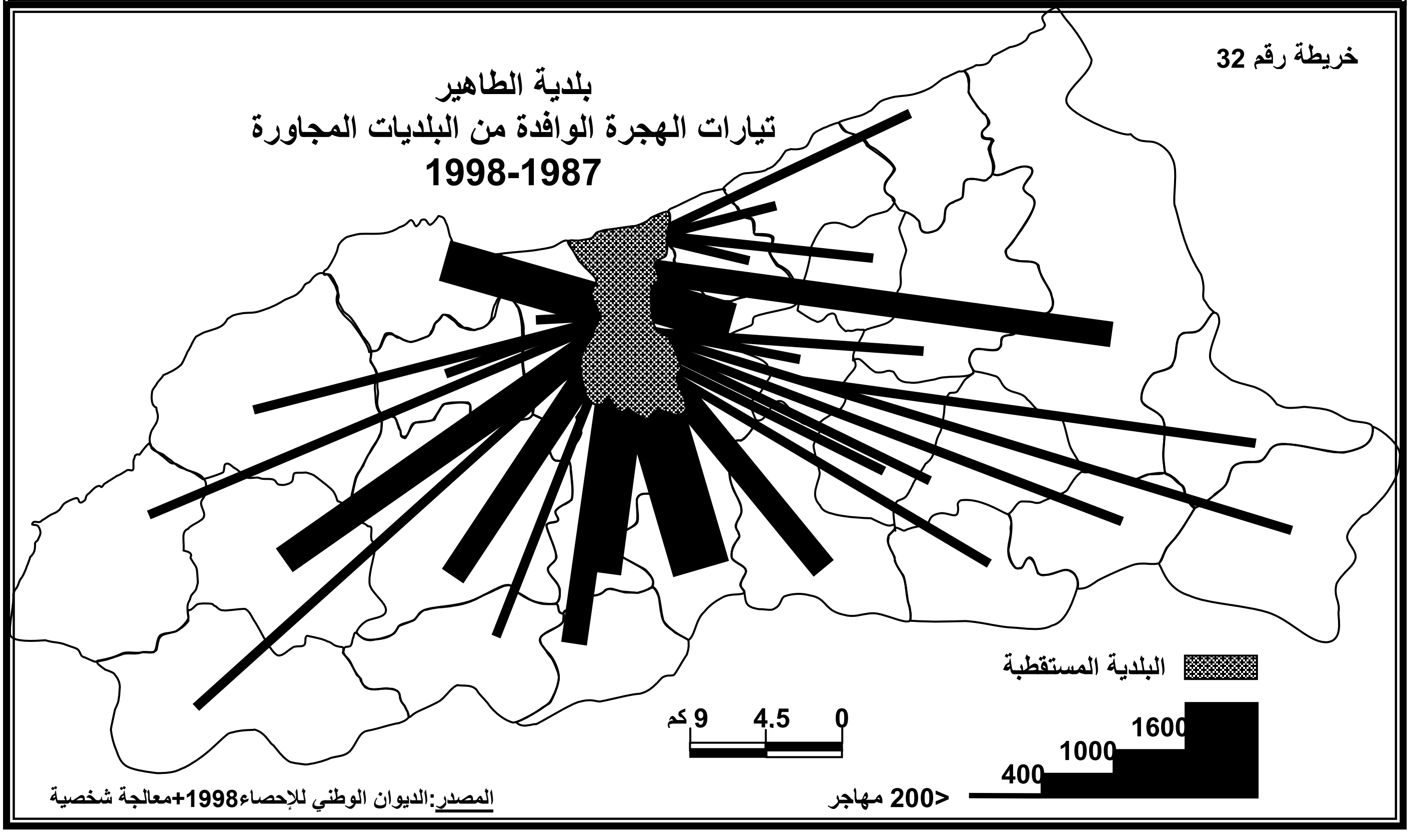
الهجرة الوافدة إلى بلدية الطاهير من بعض الولايات المجاورة (1987-1998)



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء+معالجة شخصية

خريطة رقم 32

بلدية الطاهير تيارات الهجرة الوافدة من البلديات المجاورة 1987-1998



المصدر:الديوان الوطني للإحصاء1998+معالجة شخصية

قربا من الطاهير تليها كلا من بلديتي جيجل والشقفة بنسبة 18,92% و15,84% على التوالي ومـــن تم يــأتي مهــاجري البلديات الأخرى بنسب لا تتعدى 7% في حين سجلت تيارات الهجرة المغادرة من قطب الطاهير نحو البلديات المجاورة قيمة أقل بـــ 1674مهاجر كانت وجهتهم على الاكثر إلى بلدية الأمير عبد القادر بـــ 28,73% وبلدية جيجل بـــ 22,76% ثم بلدية الشقفة بـــ 15,65% فسيدي عبد العزيز بـــ 10,45%. (انظر الخريطة رقم32).

أما القادمين من الولايات المجاورة فقد وصل إلى 1511 شخص بحيث وفد من العاصمة 223 شخص فولاية ميلة بـــــ 221 شخصا ثم تليها ولايتي سطيف وقسنطينة بـــ 12,70% و10,45% على التوالي (انظر الخريطة رقم31) وتبقـــى الولايـــات الأخرى تسجل نسبا ضعيفة مقارنة بعدد المغادرين لقطب الطاهير على خارج حدود الولاية إذ وصل إلى 871 مهاجر فقـــط حيث استقطبت كلا من العاصمة، قسنطينة وميلة أكبر نسب المهاجرين وتبقى أسباب الهجرة الداخلية الوافدة إلى القطب من المناطق المجاورة منحصرة أولا حول الظروف الأمنية التي اضطرت السكان إلى الاستقرار بالقطب الحضري الأقرب وثانيها إلى البحث عن العمل، السكن ثم تأتي الدراسة كآخر الأسباب وبالأخص المستوى الثانوي أين تفتقر معظم البلديات الجبلية النائية لهذه الخدمة كوجانة، برج الطهر والشحنة.وتظهر هذه الأسباب جليا ضمن نتائج المسح الميداني المطبـــق علـــى عينـــة مـــن السكان(25% من إجمالي سكان مدينة الطاهير) القاطنين بأحياء مدينة الطاهير لسنة 2010 والتي أعطت نتائجه مايلي:

-بالنظر إلى الخريطة رقم32 نلاحظ أن أغلبية الوافدين كانوا من البلديات المجاورة لمركز الطاهير حيث 60% قدموا إليها من بلدية الشحنةو 10% من بلدية وجانة والنسبة الباقية قدمت من العنصر، برج الطهر، أولاد عسكر، الأمير عبد القادر وولاية ميلة وقد استقروا بها ابتداء من الفترة التي ارتقت الطاهير إلى مركز دائرة واستفادت من مجموعة من الهياكل الخدمية كالتعليم والصحة والمراكز الإدارية والصناعية حيث 20% من الوافدين قدموا في فترة السبعينات 18% في الفترة التي تلتـــها وازدادت حدة التدفق بفترة التسعينات كما أشرنا أعلاه حيث وصلت النسبة الوافدة بالعينة المدروسة 30 % وبقيت هـــذه التـــدفقات تزداد تدريجيا لتصل نسبة النازحين إلى القطب منذ سنة 2000 فما فوق إلى 25% وتوطنت هذه الجماعات عبر أحياء المدينة المتنامية من وسطها بطريقة عشوائية كما تبرزه الخريطة رقم36 .

– تعدد أسباب الهجرة لهؤلاء المواطنين حيث 75% أرادوا تحسين ظروف المعيشة بالعمل في قطاعات التجـــارة والخـــدمات والصناعة رغم أن 30% منهم مشتغلين و50% بطالين والبقية متقاعدين كما ندرج في هذه الفئة المواطنين الحاملين لشهادات عليا والذين تحصلوا على مناصب عمل بالمنطقة فتحتم عليهم السكن بموطن عملهم للتقليل من مـــصاريف النقـــل وعـــبء المواصلات، أما الذين كانت غايتهم السكن والدراسة وصلت نسبتهم إلى 5%فقط والباقي اضطرتهم الظروف الأمنية إلى شق طريق الهجرة. وعموما فإن الأغلبية نزحوا على المدينة للانفتاح على عالم يخرجهم من فقر الريف ويحسن مستواهم المعيـــشي والتعليمي.

III/تدفقات السكان نحو مدينة الميلية :

عاشت مدينة الميلية كغيرها من المدن الرئيسية لولاية جيجل ديناميكية سكانية منذ أن ارتقت إلى مركز دائرة حسب نتـــائج صافي الهجرة التي مرت معنا في النقطة أعلاه والتي كانت التجمعات الحضرية بها أقطابا جاذبة للسكان ولمعرفة الأصل الجغرافي للسكان الوافدين استدنا في دراستنا لمختلف التحقيقات الميدانية وحتى التي أخرجها الديوان الوطني للإحـــصاء ســـنة 1998 وأبرزت التحقيقات الميدانية التي أجرتها المصلحة التقنية لبلدية الميلية سنة 1993 عن وجود هجرة داخلية كثيفة من المـــشاتي

والقرى المجاورة إذ تدفق نحو 2604 شخص باتجاه مدينة الميلية وإلى خارج حدود الولاية وذلك يرجع لعدم استقرار الأوضاع الأمنية في تلك الفترة والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 34: التدفقات الداخلية لسكان بلدية الميلية لسنة 1993

	المنطقة	عدد النازحون إلى مدينة الميلية	عدد النازحون إلى خارج حدود الولاية
التجمع الثانوي	تانفدور	270	——
	أولاد عربي	299	63
المنطقة المبعثرة	مشاط	277	——
	بني محبوب	190	397
	بوفمار	133	15
	أولاد بن طالب	89	172
	بوبازيل	220	311
	بورميلة	32	94
	واد إدار	42	——
المجموع الجزئي		1552	1052
المجموع الكلي		2604	

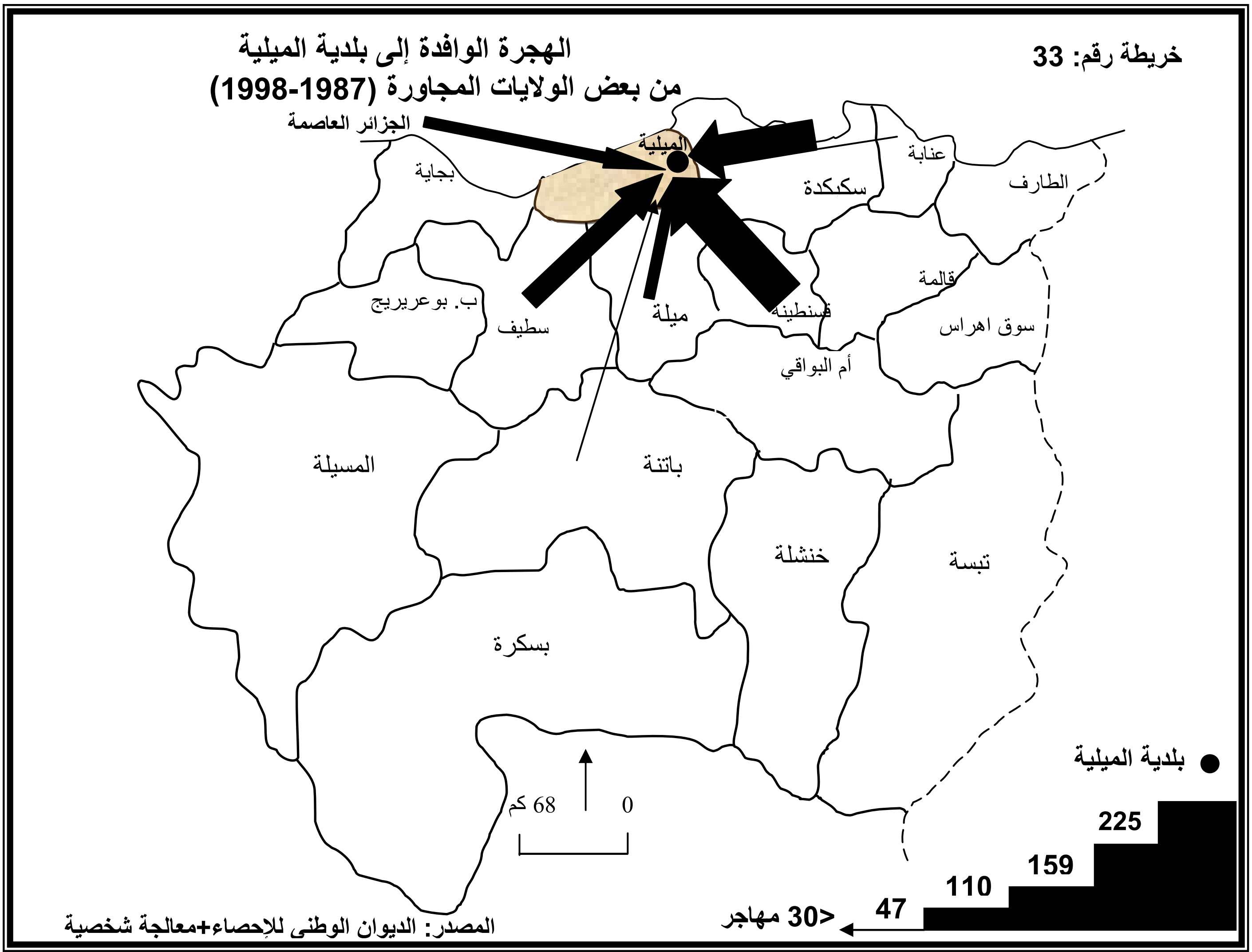
المصدر: بلدية الميلية

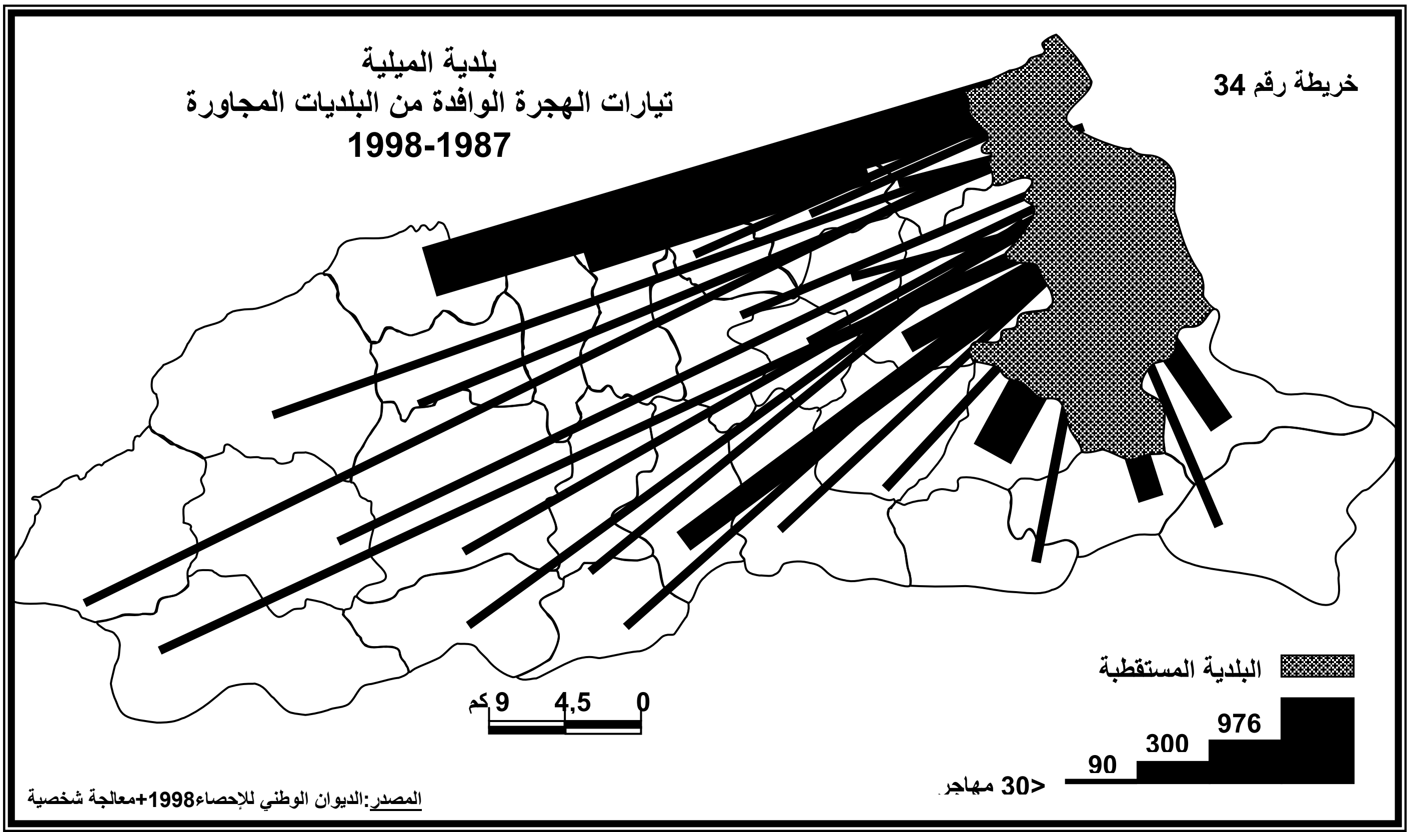
ويلاحظ من الجدول ارتفاع عدد النازحين من القرى والمداشر مما يؤكد البيانات السابقة حول تراجع عدد سكان المنطقة المبعثرة عبر مختلف الفترات الزمنية وتضخم عددها بالقطب الحضري لبلدية الميلية.

واستنادا للخريطة رقم34 والتي تبين تدفقات السكان نحو الأقطاب الحضرية لبلدية الميلية لسنة 1998 نلاحظ مايلي:

- استقبل قطب الميلية مابين 1987–1998 حوالي 1983 وافد من مختلف بلديات الولاية.
- أكثر الوافدين إليها كانوا من بلدية جيجل بنسبة 49,22% رغم أنها القطب الحضري الأول بالولاية وذلك لاتجاه بعض السكان للعمل بالوحدات الصناعية وحتى الإدارية من جهة واتخاذ البعض منهم المنطقة كوحدة عبور نحو الولايات المجاورة كقسنطينة وميلة.
- تصنيف بلدية أولاد يحي كتابي بلدية تدفق بنسبة 19,21% تليها بلدية العنصر بنسبة تقارب 5% وتبقى البلديات الأخرى تسجل نسبة ضعيفة للوافدين إلى القطب الحضري للميلية لا تتعدى1,5 % وهذا راجع لكون المنطقة لا تمثل الأرضية المشجعة تماما لاستقرار السكان الذين كانوا يبحثون عن مستوى معيشي أفضل من جهة وعن استنشاق هواء الأمن والطمأنينة من جهة أخرى.

وبالنظر إلى عدد المغادرين فهو متقارب مع الوافدين فقد وصل إلى 1820 مغادر اتجهوا أساسا إلى البلديات المجاورة كسطارة بـ 19,67% ثم أولاد عسكر فسيدي معروف بـ 13,08% ثم بلدية جيجل بـ 10,99% أما عن المغادرين إلى خارج الولاية فقد سجل القطب 3587 مغادر بنسبة أكبر باتجاه قسنطينة بـ 50,48% فميلة بـ 15,19% أين وجدوا ظروفا أكثر استقرارا لتأسيس المستقبل الشخصي لكل مغادر.


خريطة رقم: 33
الهجرة الوافدة إلى بلدية الميلية
من بعض الولايات المجاورة (1987-1998)
الجزائر العاصمة
الميلية
بجاية
عنابة
سكيكدة
الطارف
قالمة
ب. بوعريريج
سطيف
ميلة
قسنطينة
سوق اهراس
أم البواقي
المسيلة
باتنة
خنشلة
تبسة
بسكرة
68 كم
0
بلدية الميلية
225
159
110
47
<30 مهاجر
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء+معالجة شخصية


خريطة رقم 34
بلدية الميلية
تيارات الهجرة الوافدة من البلديات المجاورة
1987-1998
البلدية المستقطبة
976
300
90
<30 مهاجر
9 كم
4,5
0
المصدر:الديوان الوطني للإحصاء1998+معالجة شخصية

أما عن الوافدين من خارج الولاية فقد كان عددهم أقل بلغ 1214 مهاجر فقط قدموا عموما من قسنطينة بنسبة 21% فولاية بشار بـــ14,57% ثم تأتي ولايتي سكيكدة و وسطيف.

أما نتائج دراسة العينة التي طبقت على مدينة الميلية لسنة 2010 والتي تم تكميمها فقد أعطت صورة واضحة حول تدفقات الـــسكان مـــن البلديات المتاخمة للمدينة وفقا للتحليل التالي:

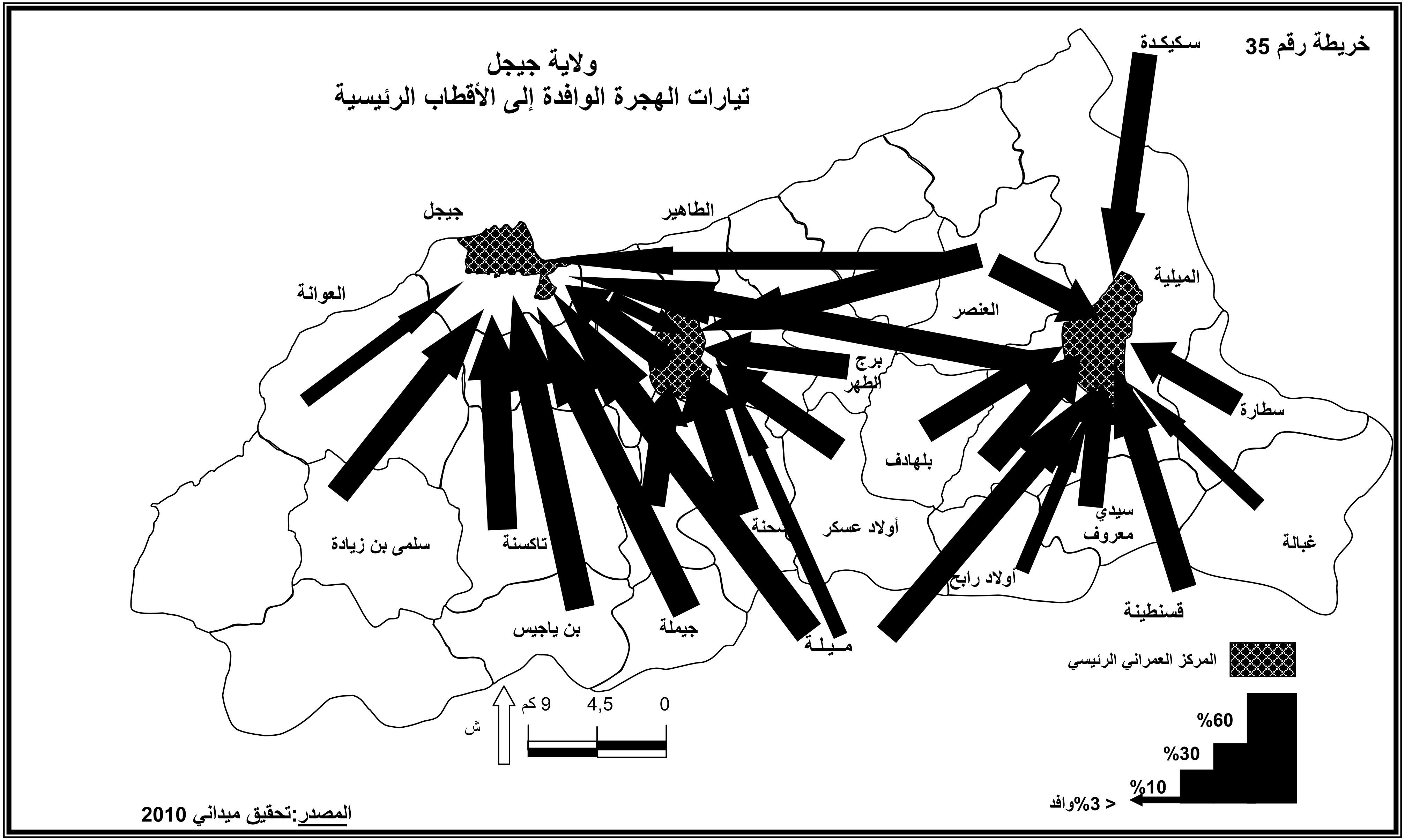
- شهدت فترة الثمانينات حركة واسعة للسكان حيث بلغت نسبة تدفقهم للمدينة 30% لتصل هذه النسبة بفترة التسعينات والألفية الثالثة 25% قدموا عموما من البلديات الواقعة بمجال نفوذ المدينة فقد نزح من أولاد يحي 20% من مجموع الوافـــدين فـــ 10% من سيدي معروف و7% من بلدية سطارة لتبقى النسبة الأكبر من المنطقة المبعثرة للميلية بـــ 30% أما من خارج الولاية فقد استقبلت المدينة الأفواج القادمة من بلدية عين قشرة لولاية سكيكدة والواقعة بالجهة الغربيـــة لبلديـــة الميلية إذ وصلت نسبة القادمين منها 17%.
- وجد هؤلاء النازحون المناخ ملائم لتلبية رغبتهم من الهجرة في العمل من اجل تحـــسين الظـــروف حيـــث 70% هـــم مشتغلون و20% منهم بطالين والنسبة الباقية فهم متقاعدون.ويتلازم العمل مع البحث عن السكن حيث استقر أغلبيـــة الوافدين بالأحياء المتنامية عن المركز مثل الضمان الاجتماعي، منقوش، لخناق وأولاد عميور وبالتـــالي انتـــشار واســـع للسكنات العشوائية غير المنظمة والتي يصعب حتى إعادة هيكلتها وتنظيمها حسب ما تبرزه الخريطة رقم35

وتبقى كثافة الوافدين إلى بلدية جيجل هي الأكبر عبر أقطاب الولاية الرئيسية كونها العاصمة الاقتصادية والإدارية بالولايـــة فهـــي القطـــب الحضري والإداري الرئيسي والتي تشكل أكبر أحواض الهجرة الداخلية بالولاية كونها كانت مقرا لاستقطاب السكان من كل بلديات إقلـــيم الدراسة.

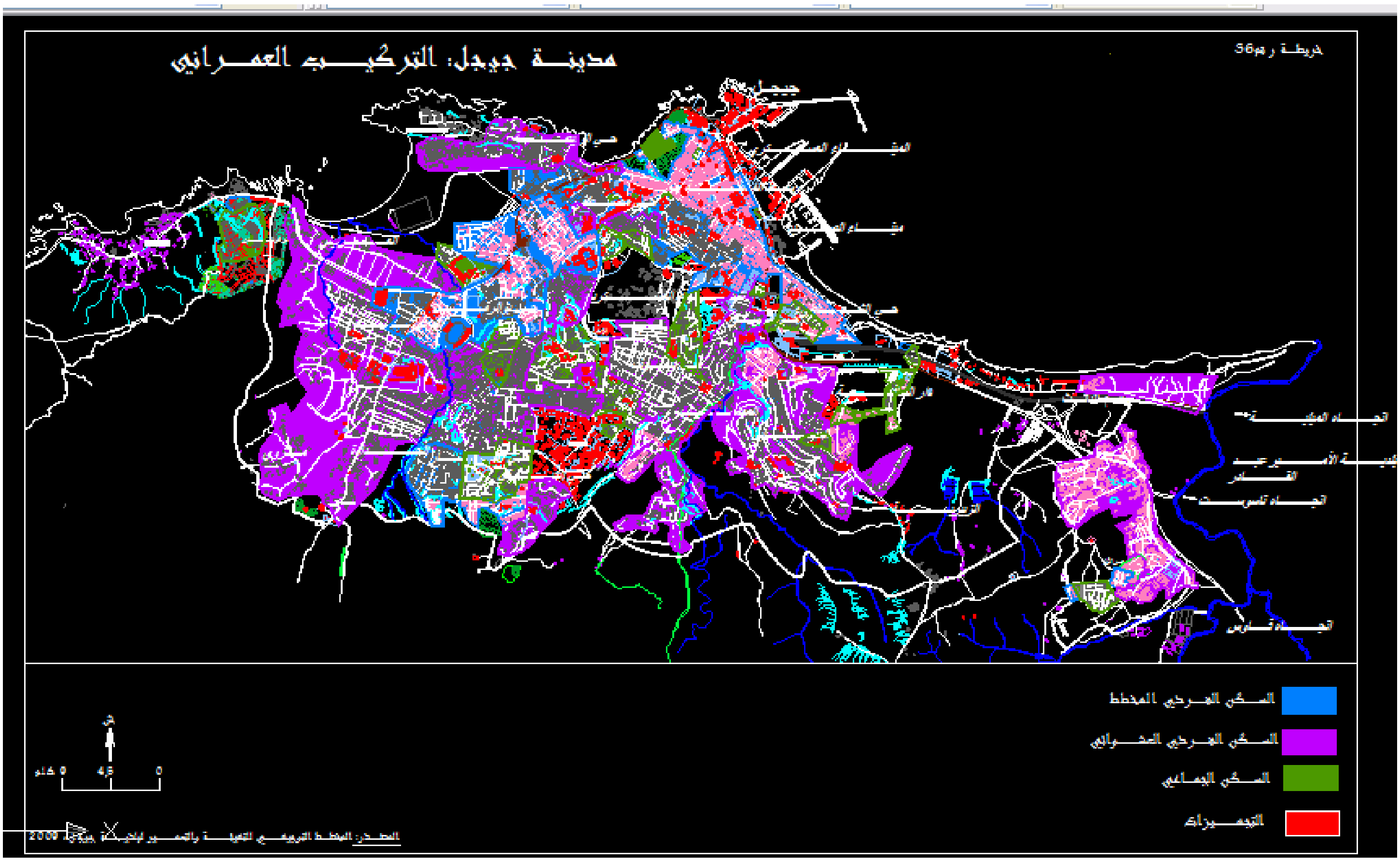
IV/ انعكاسات الهجرة الداخلية على موطن الأصل ومركز الوصول:

كان معظم سكان الجزائر إبان الاحتلال يتمركزون في الأرياف وبعد الاستقلال نمت ظاهرة النزوح الريفي باتجاه الكـــثير من السكان الريفيين نحو المدن لأنها الأكثر تطورا مما انعكس سلبا عليها وظهور ما يسمى بظاهرة ترييف المدن والتي تعتبر من أهم مظاهر الهجرة الداخلية للسكان .وهذه الظاهرة ما هي إلا نتاج عن الهجرة المكثفة على المدن من الريـــف دون تحقيـــق الاندماج الفعلي لهؤلاء المهاجرين والانتقال بهم إلى مرحلة اجتماعية جديدة وبمعنى آخر انتقلت الأرياف إلى المدن وحافظـــت على أعرافها وتقاليدها وكأنهم لا يزالون يعيشون في رحاب قراهم.وتتجلى مظاهر الترييف فيما يلي:

- تضخم عدد السكان واحتفاظ السكان المنحدرين من الأرياف بعاداتهم وتقاليدهم.
- هشاشة الاقتصاد الحضري وانتشار الباعة المتجولين وانتشار بعض الأنشطة القروية كتربية المواشي.
- التعمير العشوائي وانتشار البيوت القصديرية وتوسيع مجال المدن على حساب الأرياف .
- هيمنة القطاع الثالث وتزايد نمو القطاع غير المهيكل[هو مجموعة المهن التي لا تخضع لنظام محاسبة والتي يزاولهـــا أفـــراد وجماعات بشكل مؤقت أو دائم دون أداء للضرائب ويحتوي عل مجموعة الأشخاص الذين يعانون من البطالة ومن بـــين أنشطته : الباعة المتجولون، الحرفين، النقل غير المرخص.. وحسب تعريف منظمة العمل الدولية فهو يـــشمل المنـــشآت العائلية التي تقوم بتشغيل أجراء بصفة منتظمة وآخرون بصفة غير منتظمة] الذي أصبح مكونـــا رئيـــسيا في الاقتـــصاد الحضري.انظر الصور أدناه
- انتشار السكن العشوائي الذي أصبح يمثل مظهر من مظاهر تنظيم المجال داخل المدينة.


خريطة رقم 35
ولاية جيجل
تيارات الهجرة الوافدة إلى الأقطاب الرئيسية
سكيكدة
جيجل
الطاهير
الميلية
العوانة
العنصر
برج الطهر
سطارة
بلهادف
سيدي معروف
غبالة
أولاد عسكر
سلمى بن زيادة
تاكسنة
بن ياجيس
جيملة
ميلة
أولاد رابح
قسنطينة
المركز العمراني الرئيسي
%60
%30
%10
< 3%وافد
0 4,5 9 كم
ش
المصدر:تحقيق ميداني 2010

خريطة رقم: 36 (مدينة جيجل: التركيب العمراني)



وقد أدى ارتفاع البطالة في الأرياف إلى النزوح نحو المدن التي أصبحت عاجزة عن توفير سبيل العيش والخدمات الضرورية للوافدين عليها مما يؤدي إلى تضخم حجم المدن.



ومنطقة الدراسة ككل المدن أصابتها عدوى التريف وانتشار الأحياء القصديرية وأحياء السكن العشوائي التي أنجزت فوق أراضي الخواص عموما وفوق الأراضي الزراعية أساسا دون مراعاة لمقاييس البناء ولا الاعتماد على مخططات تنظيمية مما جعلها تنتشر بشكل سرطاني وتفرض هيكلتها ضمن المجال العمراني وإن أغلب سكانها هم الوافدون من الأرياف إلى المدينة بقصد العمل وكسب الرزق والبحث عن الأمان بعد أن انعدم في السنوات الأخيرة. وقد تركزت الأحياء العشوائية بمدينة جيجل في كل من: العقابي، المقاسب، حي موسى، أيوف، منطقة 40 هكتار، حي الرابطة، والحدادة (انظر الخريطة رقم36) والتي توضح أحياء انتشار السكن العشوائي والقصديري. التي تنتشر بصورة كثيفة بالمحيط العمراني لمدينة جيجل إذ تبلغ نسبة 100% في كل من حي مصطفى ، العرايش، البرقوقة، مزوي، الحدادة، حي موسى فمعظم السكان اشتروا القطع الأرضية بعقود عرفية بأسعار معقولة والقلة القليلة التي تمتلك القطع الأرضية التي تمتلك عقود ملكية فقد أسست مبانيها دون رخصة بناء وبالتالي دون تخطيط معماري وتبقى الأحياء المخططة 100% نسبتها أقل فبخلاف مركز المدينة نجد حي الشاطئ، بوالرمل وهضبة مزغيطان و50% من النسيج المخطط يوجد بحي أيوف وأولاد عيسى ومنطقة 40 هكتارا، 3/1 السكنات مشيدة برخص البناء بحي الرابطة والمقاسب وبالنصف تقريبا بحي لعقابي، وعموما فأكثر من 50% من النسيج الحضري لمدينة جيجل هو نسيج عشوائي تتخلله بيوت قصديرية تفتقر إلى أبسط وسائل المعيشة ناهيك عن المظهر السيئ الذي تعكسه على المجال الحضري استنادا إلى الصور أدناه.


الصورة رقم 02
بيوت قصديرية بمنطقة
40 هكتار


مساحة زراعية
الصورة رقم 03



منطقة 40 هكتار



وإذا اتجهنا على مدينة الطاهير فإننا نلاحظ أن 50% من السكنات المتواجدة لا تخضع لأي مقياس من مقاييس التعمير وهي منتشرة في كل من حي بوشرقة بنسب 40% حي المقيعدة، أولاد عيسى، اولاد سويسي، أولاد صالح، زعموش، بوغروف وحيونة و85% في كل من حي الدكارة وطهر وصاف اللذين كانا تجمعين ثانويين واندمجا بالتجمع الرئيسي للطـــاهير مـــع وجود السكنات الهشة والتي بنيت إبان الاستعمار على هيئة المحتشدات والمتوزعة في كل من حي بوشرقة، بومارشي ويبقـــى النسيج العمراني المخطط على هيئة تجزئات أو السكنات الجماعية متواجد كل من تاســيفت (حـــي 200 مـــسكن و300 مسكن...)وبشمال أولاد عيسى، المنطقة السادسة، شرق حي أولاد صالح وحيونة وتعكس الأحياء العشوائية بالمدينة صورة مشوهة نوعا ما لمظاهر الترييف الواضحة في بعض الجهات ناتجة عن بعض الانشطة التي يمارسها القاطنون به كتربية الدواجن والمواشي مع تركها حرة في الأجواء(انظر الصور أدناه)، اختيار أماكن مجاورة للسكنات لمماسة الزراعة المعاشية فضلا علـــى التعديلات القانونية على المساحات المخصصة لإقامة الأرصفة والطرق الفاصلة بين المنازل والأحياء مما عرقل عمليات إكمـــال

مشاريع التحسين الحضري الموجهة لتحسين المحيط بتوصيل السكنات بمختلف الشبكات كالغاز والمياه الـــصالحة للـــشرب وشبكات التطهير.






الصورة رقم 08
حديقة فوضوية بحي بوشرقة


الصورة رقم 09
بنايات فوضوية بجانب السكنات
الجماعية بحي بوشرقة


الصورة رقم10
طريق متدهور من جراء الرمي
المستمر لمواد بناء السكنات


الصورة رقم 11
تخريب الرصيف واستبداله
بمساحة خضراء بحي بوشرقة


الصورة رقم 12
حي بوسط مدينة
الطاهير


الصورة رقم 13
نسيج عشوائي بحي بوشرقة مستة
عملية التحسين الحضري

أما بمدينة الميلية فانتشار السكنات العشوائية يفوق 50% نجدا منتشرة في كل من حي منقوش، لخناق، مرشوشة، عجنق، لبعادش، إضافة إلى أحياء السكن الهش والمتمثلة في أحياء المحتشدات المتواجدة بجنوب مركز المدينة بحي الضمان الاجتماعي، حي سيدي الصخري، حي لمراح حسب ما تبرزه الخريطة رقم26 وتتوزع أحياء المحتشدات التي أسست بالفترة الاستعمارية عبر مختلف الأحياء المحيطة بمركز المدينة القديم كحي المجاهدين، حي سيدي الصخري، حي الكافور، حي نضال والضمان الاجتماعي وهو يضم 227 مسكن منها 31 مسكن أعيد بناؤها والبقية مازالت في حالة مزرية . أما النسيج المخطط فيوجد على شكل سكنات جماعية بحي 5 جويلية جنوب مركز المدينة، 312 مسكن بالغرب ،والسكن الفردي المخطط يتوزع عموما بحي 100 مسكن تطوري بالجنوب الغربي والوسط، تجزئتي زهار 1 و2 بالشرق، تجزئة بومهران بالوسط،و تجزئة لمريجة بالغرب.









وعموما فإن أغلب السكنات الفردية بهاته الأقطاب لم تخضع إلى مخططات تنظيمية وخصوصا أنها تأسست منذ الاستعمار وتطور اتساعها مع ترقية جيجل إلى مقر ولاية ومن تم ظهرت التجزئات محاولة بذلك التقليص من زحف السكنات العشوائية المبنية دون توفر عقد الملكية ولا رخصة بناء وللإشارة فإن القانون رقم 15/08 المؤرخ في 2008/07/20 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها يحفز على تسوية هذه السكنات وهو ينتظر التطبيق.وكان الزحف إلى هذه الأحياء خصوصا من البلديات الجبلية مثل: بلدية سلمى، إيراقن وتاكسنة التي زحفت بالأخص إلى مدينة جيجل القريبة منها ومن تم الطاهير والميلية حسب ما تظهره إحصائيات 1998 (انظر خرائط تدفقات المهاجرين لسنة 1998) فبلدية سلمى مثلا أصبحت جل مشاتها خاوية على عروشها إلا من مفارز الحرس البلدي وبعض العائلات المصنفين في خانة الفقراء الذين يفتقدون إلى إمكانيات الهروب بعدما كانت تضم أكبر تجمع سكاني بعد مركز البلدية ورغم انقضاء سنوات الذعر فأغلبية النازحين من القرى والمداشر النائية لم يعودوا على أراضيهم رغم مجهودات الدولة في برمجة مشاريع في بعض القرى كتربية المواشي، غرس الأشجار المثمرة، تربية النحل ، إنشاء قاعات العلاج، مدارس، إصلاح الطرق والإنارة العمومية. إلا أن الكثير منها لم ينفذ، ما أدى بالنازحين إلى عدم العودة والتي اقتصرت على المسنين الذين يزورون أراضيهم من مناسبة لأخرى قصد جني الزيتون وبعض الفواكه ويتوقع من عائلات الطبقة المتوسطة العودة خصوصا أن الحياة في المدينة تتطلب مصاريف إضافية ناجمة عن دفع كراء السكن وغلاء المعيشة أضف إلى ذلك ضرورة وجود إعانات من الدولة للعودة والاستقرار وإيجاد منفذ للرزق ، وتبقى عموما الإعانات صعبة المنال لدى الكثيرين لأنها تمنح في إطار النشاطات الفلاحية بطريقة غير مباشرة لأن الحصول عليها يتم عن طريق قرض بنكي بضمانات مما لا يشجع حتى المستقرين بتلك المداشر على البقاء وحسب تصريحات رئيس دائرة تاكسنة لجريدة الخبر في أواخر سنة 2008 أنه كان يبلغ سكان البلدية قبل الأزمة بـ 27 ألف نسمة وكانت التوقعات أن يصل عدد السكان إلى 34 ألف نسمة سنة 1998 ولكن المفاجأة هو نزوله إلى 15 ألف نسمة وقد كان الخزان من العائلات النازحة قوة منتجة في موطنها حيث تحرث الأرض وتغرس الأشجار....الخ وتحولت اليوم إلى قوة مستهلكة داخل المدن مسببة مشاكل إضافية في السكن، الكهرباء، النقل، التمدرس والصحة والشغل أضف إلى ذلك تشويه المظهر العمراني لأطراف المدينة بتوطين العشرات من البيوت القصديرية التي تفتقر إلى أبسط متطلبات الحياة (الكهرباء، قنوات الصرف الصحي) واستخدامها لمواد بناء مضرة بالصحة مثل لاميونت مع عدم مقاومتها لعوامل الطبيعة. وتتضارب أماني النازحين بين العودة إذا وفرت الدولة الإعانات لهم للبناء وأقامت المشاريع وعبدت الطرق وبنت المدارس والمراكز الصحية وبين البقاء بعد أن اعتاد الأولاد على بريق المدن حتى ولو عاشوا في الحضيض والخطر، كون العودة بالنسبة لهم مرادفة للانتحار.

ومع ذلك فالدولة تعمل جاهدة على توفير متطلبات الحياة العصرية في الريف وذلك بفضل مشاريع التجديد الريفي كما أشرنا سابقا، ناهيك عن تخصيص ميزانية معتبرة لإعادة الاعتبار للمناطق الريفية حيث وجهت خلال سنة 2009 ما قيمته 3000 مليار سنتيم إلى 20 بلدية ريفية من أجل فك العزلة بإعادة الاعتبار للطرقات، المدارس والمراكز الصحية، ربط هذه المناطق بشبكات الصرف الصحي وشبكة المياه الصالحة للشرب وإيصال الكهرباء الريفية وإنشاء السكنات الريفية حيث 50% من السكان الريفيين استفادوا من دعم الدولة للسكن الريفي وهم يقطنون بمساكنهم.

ففي بلدية برج الطهر مثلا سجلت عملية 10 ملايين سنتيم لإعادة الاعتبار لأشغال طريق برج الطهر–الطاهير بهدف فك العزلة كما تم تسجيل عودة النازحين في بعض المناطق أمثال بلدية أولاد يحي حيث بلغ عدد سكانها في التسعينات حوالي 10 آلاف نسمة في حين ارتفع مؤخرا إلى أكثر من 18 ألف وهذا بعد رجوع النازحين إليها بعد استفادتهم من السكنات الريفية.

ويبقى انعكاس السكن العشوائي والفوضوي وحتى القصديري له تأثير سلبي على مظهر المدينة الجمالي والبيئي وعلى الجانب الصحي كذلك للنازحين أنفسهم، حيث نجد أن المساكن لا تتوفر فيها الشروط الصحية والبيئية كنقص التهوية وأشعة الشمس وارتفاع نسبة التلوث بسبب رمي النفايات ووجود حيوانات في الشوارع وتلوث الهواء بالغبار في الطرقات غير المعبدة وتعرض مياه الشرب للتلوث لتداخل شبكة المياه مع شبكة الصرف الصحي وأحيانا تكون مكشوفة أضف إلى ذلك تعامل النازحين مع البيئة المحيطة بهم بنفس تعاملهم مع البيئة الريفية وذلك في الحياة العادية.

وللتقليص من المساوئ التي يعيشها قاطنو السكنات العشوائية فقد طبقت السلطات مشاريع التحسين الحضري على أغلبية تلك الأحياء محاولة بذلك ربطها بمختلف الشبكات وتحسين المجال الحضري وتنظيمه وهيكلته بما يعطي صورة جمالية للمدينة.

خلاصة الفصل :

شهدت مدن الاستقطاب قيد الدراسة نزوحا هائلا للسكان من الريف إلى المدينة زادت شدته في فترة الترقية الإدارية لتستمر هذه الموجة مع ظروف المرحلة الحرجة التي تميزت بعدم الاستقرار وخصوصا بالمناطق الجبلية أين تم زحف العديد من العائلات إلى مدينة جيجل أكثر من القطبين الآخرين حيث انتشرت البيوت القصديرية على أطراف المدينة وتفاقمت الضغوطات على الموارد وزادت من حدة المشاكل الحضرية أضف إلى ذلك زيادة حدة السكن العشوائي الذي يظهر جليا بهذه المدن وتترجمه المظاهر الريفية التي حملها المهاجرون إلى هذه المدن وشوه مظهرها الجمالي وبالتالي ضربوا عرض الحائط بكل المقاييس التنظيمية للمجال الحضري.

الفصل الثالث

إعادة التوازن المجالي والحد من إشكالية الاستقطاب

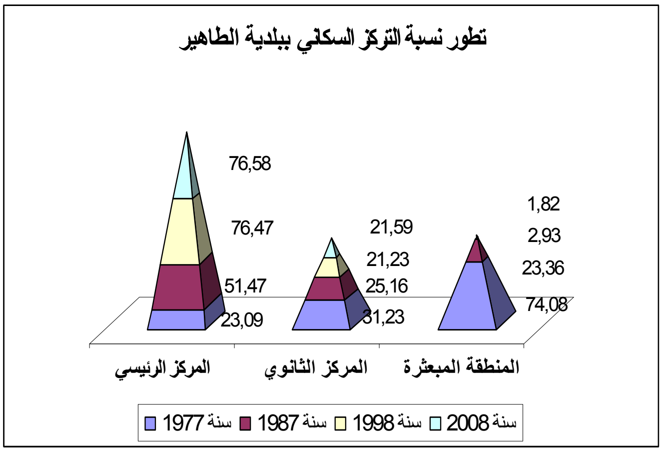
مقدمة: في ظل الفوارق المجالية التي يعاني منها إقليم ولاية جيجل والتي لعبت دورا مهما في تدفقات المهاجرين نحو الأقطاب الرئيسية التي أسفر عنها المسح العام للتطور السكاني والعمراني كونها تعتلي المجال الولائي وتتقلد المراتب التنموية الأولى على مستوى جميع الأصعدة ديمغرافيا، اجتماعيا، اقتصاديا وعمرانيا، لتساهم بذلك في تكوين التشكيلة التنظيمية لمجال إقليم الدراسة والتي تتحكم بها الديناميكية السكانية من وإلى مختلف البلديات عموما وإلى هاته الأقطاب خصوصا.ولتوضيح هذه الرؤية المجالية حاولنا تقديم حوصلة عامة عن الديناميكية السكانية بهاته الأقطاب وتحديد مجال نفوذها الذي استقطب الفئات المهاجرة وساهم في إفراغ الريف، محاولين في الأخير تغيير هذه الرؤية المجالية لحل إشكالية الاستقطاب وإحداث توازن مجالي يخفف من الضغوطات على المراكز الحضرية والاستغلال الأمثل لموارد وإمكانيات كل النطاقات .

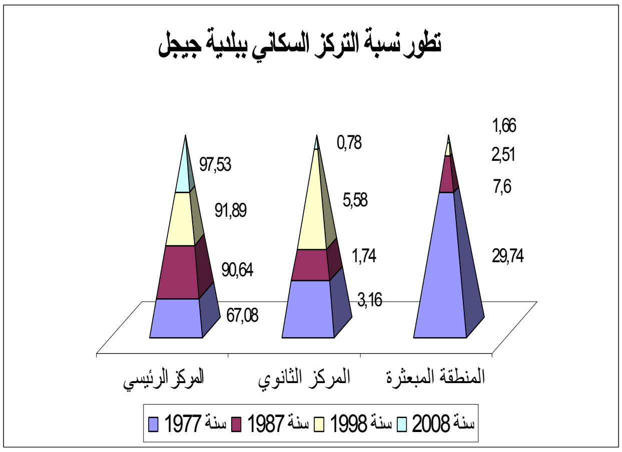
I– عرض عام للتطور السكاني بالأقطاب الرئيسية:

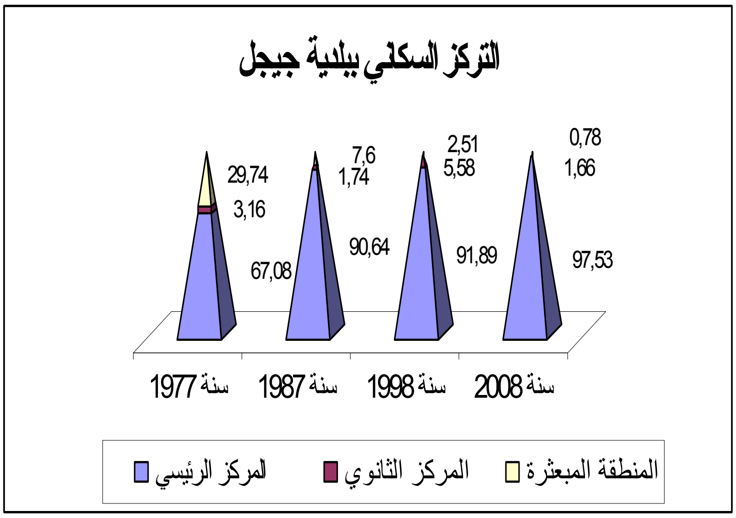
نتطرق في هذا العنصر إلى المقارنة بين الأقطاب الحضرية الرئيسية الثلاثة للولاية من حيث تركز عدد السكان منذ 1977 عبر المراكز العمرانية لها: ومن تحليل الشكل رقم23 أدناه المنبثق من الجدول رقم55 بالملحق نصل إلى النتائج التالية:

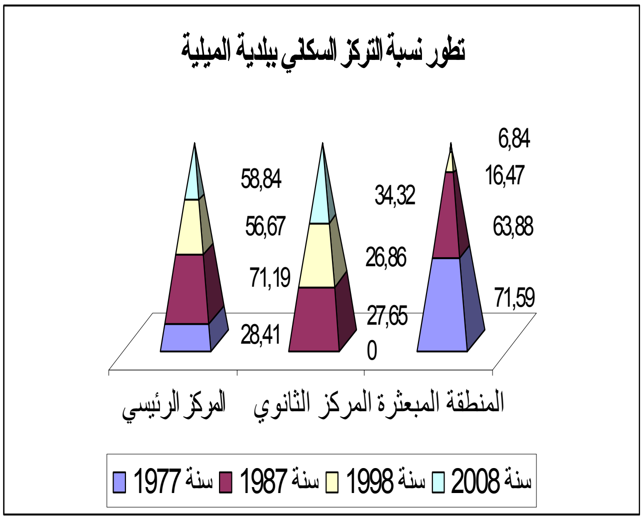
- وجود نمو سكاني مهم بمختلف بالأقطاب الثلاثة:جيجل، الطاهير والميلية موزعين بصورة غير عادلة عبر المجال البلدي لكل منها.
- تمركز سكاني رهيب بالتجمعات الرئيسية التي تعتبر القلب النابض لهاته المدن.
- تطور تدريجي لنسبة التركز السكاني عبر مختلف الفترات الزمنية مع تقلصها تدريجيا بالتجمعات الثانوية وبصورة أكبر بالمنطقة المبعثرة.
- نسبة التركز السكاني بالتجمع الرئيسي كانت مرتفعة بمدينة جيجل منذ 1977 حيث وصلت إلى 67,08% على غرار مدينتي الطاهير والميلية التي لم تتعد بها نسبة 30% على عكس المنطقة المبعثرة التي زادت بها نسبة التركز ببلدية الطاهير بـ: 74,08% فبلدية الميلية بـ: 71,59% مع النسبة الضئيلة للسكان بالتجمعات الثانوية لبلدية جيجل بـ: 3,16% فقط مقابل 31,23% ببلدية الطاهير و0% ببلدية الميلية وهذا تأكيدا لما تم عرضه بعنصر الشبكة الحضرية للولاية بالباب الأول إذ صنفت بلدية جيجل كقطب حضري وحيد بالولاية استقطب على إثر الترقية الإدارية له إلى مقر ولاية الآلاف من الوفود المهاجرة على عكس القطبين الآخرين اللذان غلبت عليهما البصمة الريفية.
- تغير البنية المجالية لكل من قطبي الطاهير والميلية سنة 1987 بعد ترقيتهما إلى قطب حضري ناتج بفعل النمو السكاني والاقتصادي والخدمي بهما بفترة العشر سنوات (من 1977 إلى 1987) مما زاد من نسبة التركز السكاني لهما بالمركز الرئيسي حيث وصلت بمنطقة الميلية إلى 71,19% وإلى 51,47% بمنطقة الطاهير وبقيت المنطقة المبعثرة تضم نسبة معتبرة من السكان ببلدية الميلية وصلت إلى 63,38% أما بلدية الطاهير

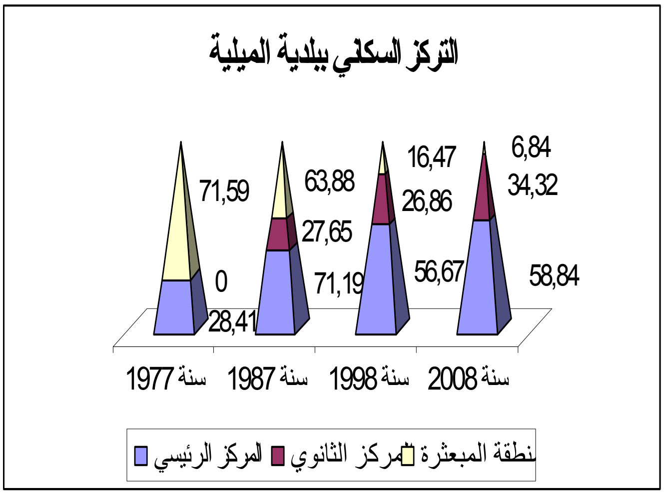
الشكل رقم: 23 تطور نسبة التركز السكاني بالأقطاب الرئيسية لولاية جيجل

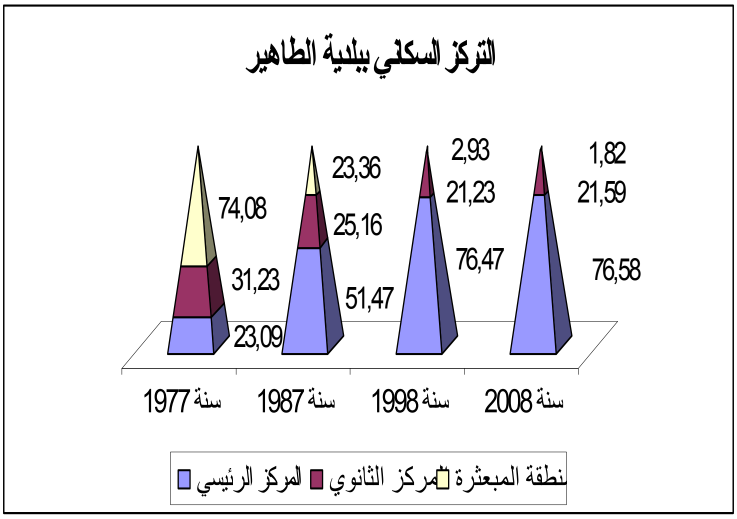










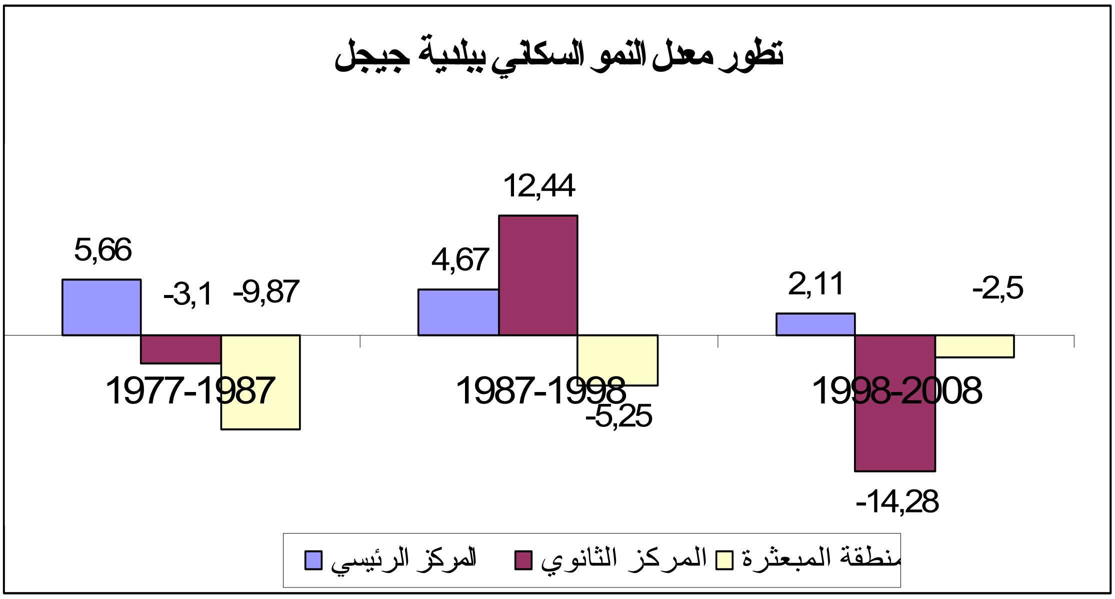


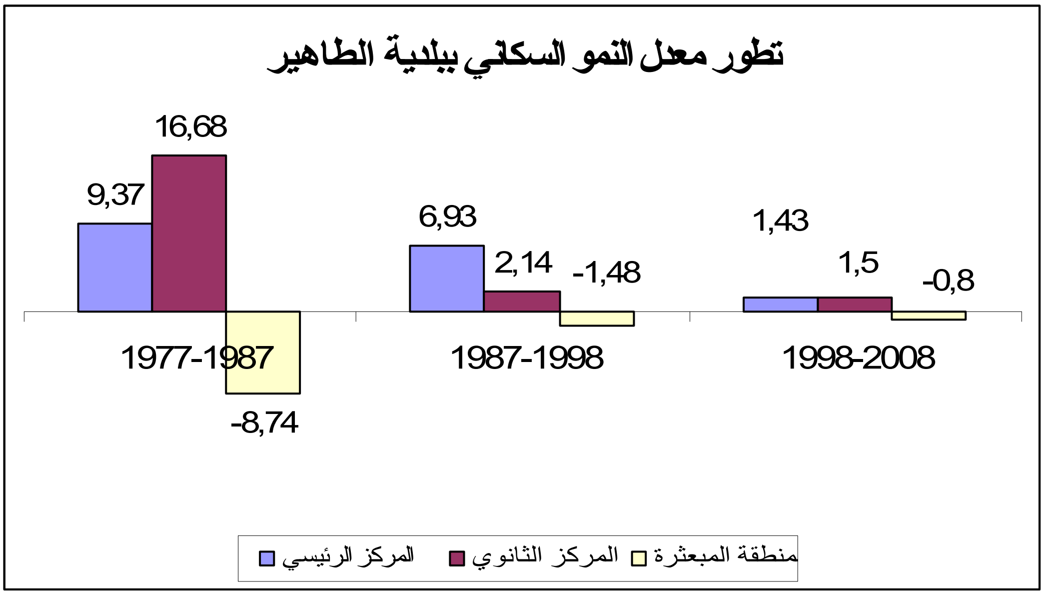
- فكانت النسبة متقاربة مع التجمع الثانوي.أما ببلدية جيجل فكادت تنعدم إذ وصلت إلى 7,6% وبالتالي كانت بلدية جيجل هي القطب الحضري المسيطر على المجال الإقليمي الولائي لهذه الفترة.
- ارتفاع حاد في نسبة التركز السكاني بالتجمعات الرئيسية لهذه الأقطاب لسنة 1998 حيث بلغ بالقطب الحضري لجيجل 91,89 % يليها 76,47 % بالقطب الحضري للطاهير ومن تم 56,67 % بالقطب الحضري لبلدية الميلية والتي استقبلت التجمعات الثانوية لها ما يقارب 27 % من إجمالي سكان البلدية في حين كانت المنطقة المبعثرة لها تضم 16,47% وكادت تنعدم الحياة البشرية بالمنطقة المبعثرة للقطبين الحضريين جيجل والطاهير ومرد ذلك كما أشرنا سابقا وأثبتته تحليلات صافي الهجرة بالفصل الأول للباب الثاني إلى الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد وساهمت في نزوح الآلاف من عائلات المناطق النائية إلى كل من قطب جيجل، الطاهير والميلية انتشروا عبر المحيط الحضري عن طريق قطع ارضية على الخواص لتشييد مباني بطرق غير شرعية أو عن طريق الاستيلاء على أراضي الدولة بإقامة أحياء من السكنات القصديرية تميزت بها خصوصا مدينة جيجل عن القطبين الآخرين حسب التحقيقات الميدانية المجراة واستمرت هذه الموجة حتى بعد استقرار الأوضاع رغم عودة الكثير من النازحين إلى أراضيهم .
- في سنة 2008 زادت نسبة التركز العمراني بالقطب الحضري لجيجل حيث وصل بالتجمع الرئيسي على 97,53% لتكاد تنعدم بالتجمعات الثانوية والمنطقة المبعثرة وذلك لامتداد المحيط الحضري للبلدية إلى هاتين المنطقتين لتنعدم بذلك نسبة السكنات المبعثرة. وهذا ما نلحظه كذلك في كل من قطبي الطاهير والميلية إذ وصل التركز السكاني بالتجمع الرئيسي لهما إلى 76,58% و58,84 % على التوالي ولكنه متناقص مقارنة بالقطب الحضري لجيجل و21,59% و34,32 % بالتجمعات الثانوية لها وهذا راجع لتغير الخريطة المجالية للبلدية وترقية العديد من القرى إلى رتبة تجمع ثانوي كما أشرنا سابقا

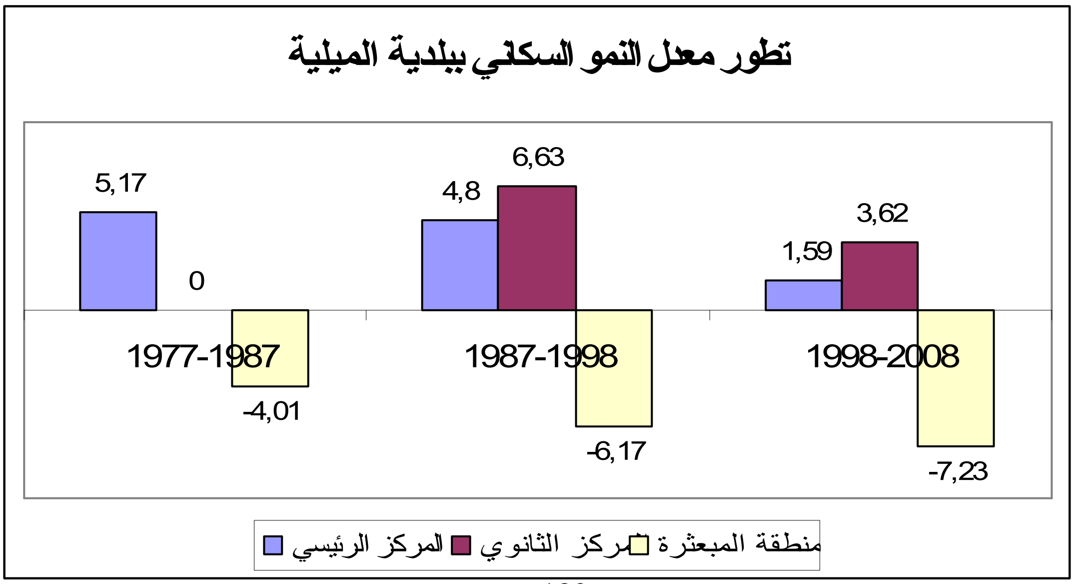
وبالنظر إلى الشكل أدناه والذي يوضح تطو معدل النمو بمراكز الأقطاب الحضرية الثلاثة على امتداد الفترات (1977–1987–1998–2008) نلاحظ مايلي :

- بلغ معدل النمو السكاني في الفترة مابين 1977–1987 بمدينة جيجل 5,66% ليصل إلى 2,11 % في فترة 1998–2008 بالرغم من تزايد الحجم السكاني للمدينة ومرد ذلك وصولها على حد الإشباع السكاني الناجم عن هجرة أبناء البلديات المجاورة إليها وخصوصا في فترة غياب الأمن فلم تعد خدماتها ومرافقها قادرة عل استيعاب العدد الضخم من السكان مما أدى إلى ظهور أزمات كبيرة في مجال السكن والكهرباء والمواصلات والماء الذي أدى إلى اتجاه عدد كبير من السكان على المراكز القريبة من المدينة مما انجر عنه نموا كبيرا للمجتمعات المحيطة بمدينة جيجل كبلدية قاوس والأمير عبد القادر.

الشكل رقم 24 تطور معدلات النمو بالأقطاب الرئيسية لولاية جيجل



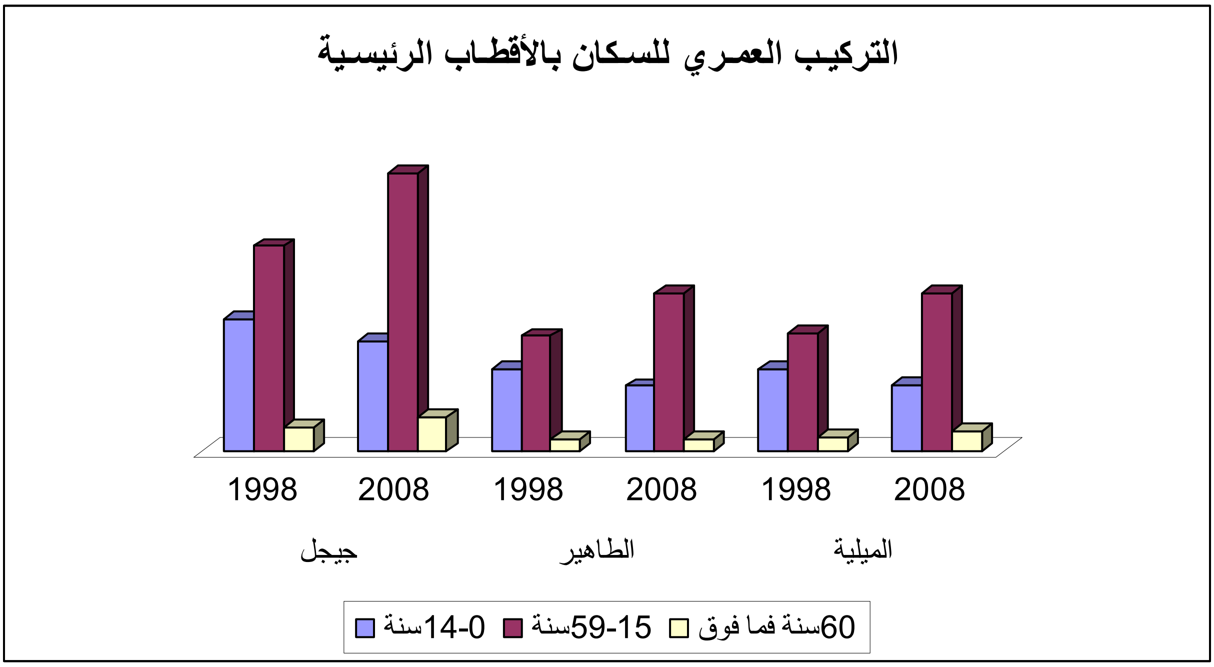




- وصل بمدينة الطاهير بالفترة الأولى 9,37 % ليصل إلى 1,43% بالفترة الأخيرة كما بلغ بمدينة الميلية 5,17% في السنوات الفاصلة بين 1977 و1987 ليصل إلى 1,59% على نهاية سنة 2008 ويترجم هذا الارتفاع في معدل النمو السكاني بالاهتمام المنصب على هاته الأقطاب من طرف السلطات لتحتل المراتب الأولى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ومدى توفير الخدمة للمواطن ما ساهم في تنشيط حركية السكان فزادت بذلك حجم الهجرة الداخلية والتي استمرت رغم تراجع هذا المعدل والذي يفسر بالإشباع السكاني كما أشرنا سابقا من جهة ولتراجع سن الزواج هذا المعدل والذي يفسر بتراجع سن الزواج لفئة الشباب بسبب ارتفاع نسبة التمدرس و صعوبة الظروف المعيشية.
- ارتفع كذلك معدل النمو السكاني بالتجمعات الثانوية بالفترة الممتدة من 1987 إلى 1998 بقطبين فقط حيث وصل على 12,44% بجيجل و 6,63%بالميلية لينخفض بالفترة الموالية عبر جميع الأقطاب ناهيك عن معدل النمو السكاني السالب الذي ميز المنطقة المبعثرة بسبب افتقار هاته الأخيرة لمقومات الاستقرار السكاني فسلك قاطنوها اتجاه الهجرة على الأقطاب الحضرية لبلديات إقامتهم وبالأخص في فترة اللاأمن التي عانت منها المنطقة

ونشير إلى أن تدفقات المهاجرين نحو الأقطاب الحضرية الرئيسية بالولاية مست الفئة الفتية النشطة التي شهدت ارتفاعا من سنة 1998 إلى سنة 2008 حسب ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم: 25



حيث زاد عدد السكان النشطين سنة 2008 بـ 1,35 مرة عن سنة 1998، ليحتل القطب الحضري لجيجل المرتبة الأولى في عدد السكان النشطين مقارنة بالقطبين الآخرين وهذا نتيجة الاستقطاب الذي ينبعث من مدينة جيجل كونها مركزا للولاية ومقرا لكل التبادلات والنشاطات لذلك نجد هذه الفئة مرتفعة عن فئة صغار السن والشيوخ هذا ما أبرزته خريطة تفاوت مستوى التنمية بالباب السابق والتي أظهرت ارتفاع مستوى التنمية بالثلاثة أقطاب لاحتوائها

على أرقى مستويات الخدمة بالولاية مما حفز التدفقات السكانية وبالتالي ارتفاع عدد السكان وازدياد نسبة التركز السكاني بهذه المدن ومن تم تغيير البنية المجالية للمحيط الحضري واتساعه العمراني.

II- التفاوت في استقطاب المهاجرين :

يرتبط حجم الهجرة الداخلية واتجاه تدفقاتها بأشكال التنمية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع المستقبل ولعوامل ودوافع الجذب والطرد التي تحكم هذه الظاهرة.

وبعمل مسح شامل لكل النتائج المستوحاة من الدراسة السكانية والعمرانية والاقتصادية المدرجة ضمن الباب الأول فقد برزت الأقطاب الحضرية الثلاثة المهيمنة على المجال الإقليمي لولاية جيجل إذ تتركز بها كل مقومات التنمية وتبرمج بها أغلبية المشاريع الاستثمارية وساهمت في إحداث جاذبية نحو المراكز المحيطة بها ولقياس هذه الجاذبية وتحديد مجالات نفوذ كل قطب حضري ارتأينا تطبيق نظرية ريلي (Reilly)لقياس تجاذب المجالات بالاعتماد على نظرية نيوتن لتجاذب جسمين والمسافة الفاصلة بين مدينتين.وهدفها هو البحث عن نقطة القطع بين مدينة ومجموعة من المدن بحيث تكون حلقة شبه دائرية كلما زاد عدد السكان ازدادت هيمنة المدينة والقانون كالتالي:

نقطة القطع =م أب/**1** + √ **س**ب/**س**أ

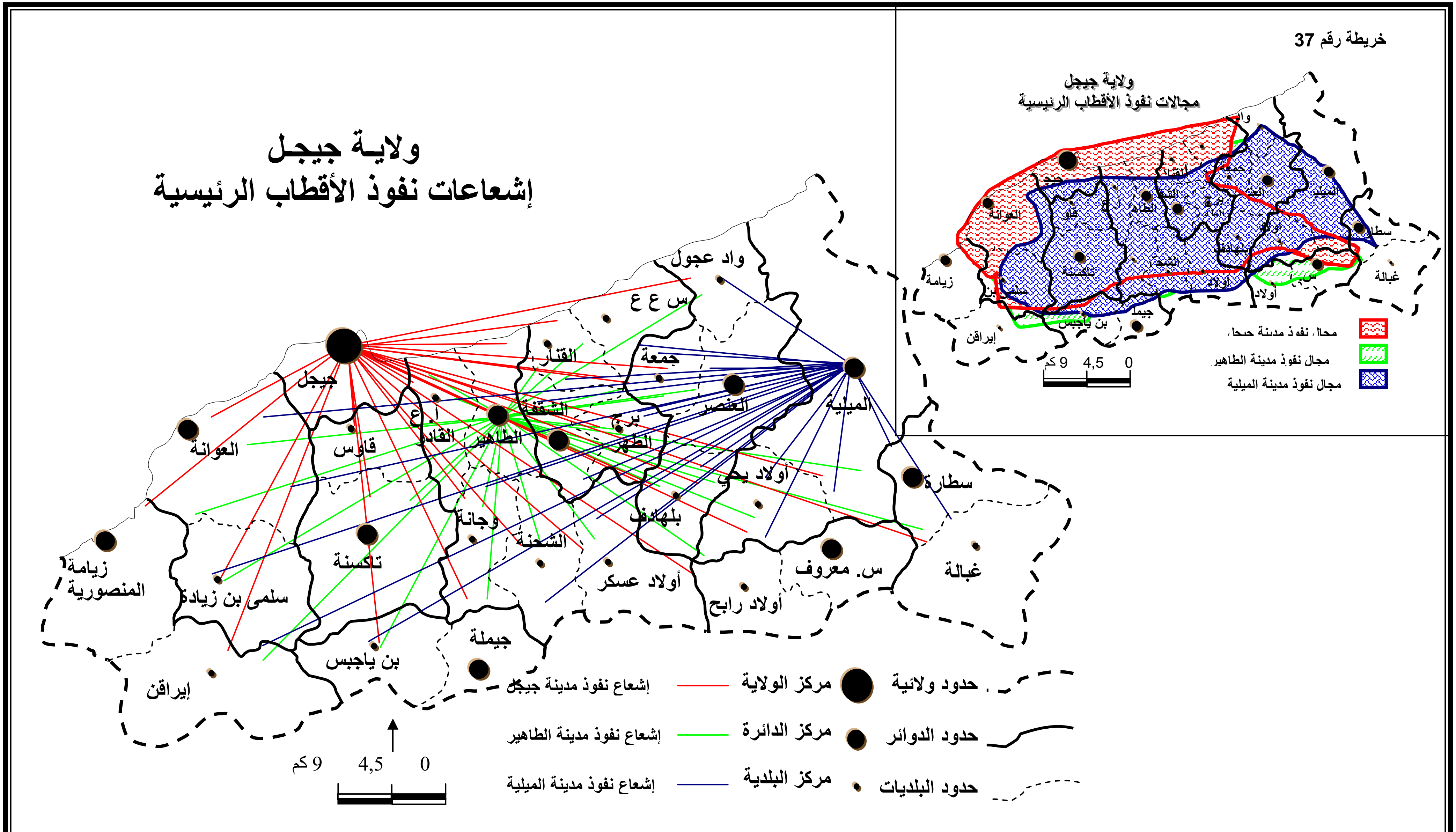
وتعني نقطة القطع أو التعادل بداية تلاشي نفوذ المدينة الصغيرة لتدخل ضمن مجال المدينة الكبرى.

- أ، ب: مدينتان
- س أ: سكان المدينة أ، س ب: سكان المدينة ب
- م أب: المسافة بين أ و ب

وبتطبيق هذه النظرية على مجال ولاية جيجل نتحصل على الخريطة رقم37 والتي نلاحظ من خلالها أن:

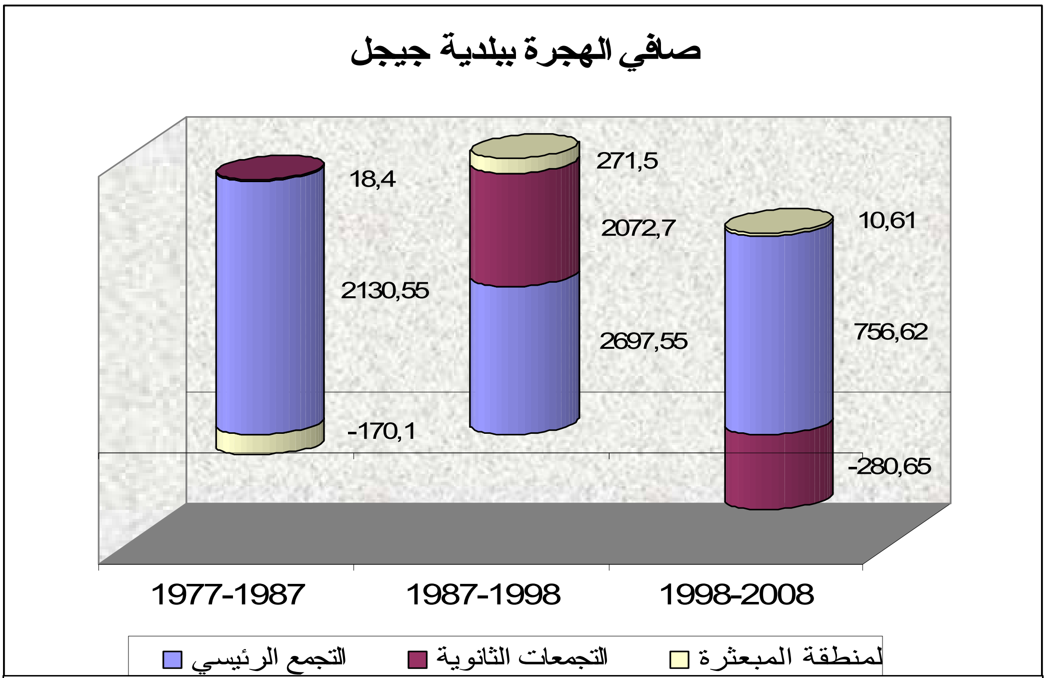
- الحقل المجالي لعاصمة الإقليم هو الأكثر جاذبية لمختلف المراكز المحيطة فهو مركز الخدمات والمبادلات التجارية وهو المركز العلمي والصحي والثقافي فضلا على استقبالها للمئات من الموظفين يوميا الذين يشتغلون بمختلف الوحدات الإدارية والتعليمية والبناء والأشغال العمومية، فهو يتميز بديناميكية سكانية نشطة ساهمت في اتساع مجال نفوذه.
- تداخل الحقل المجالي لمدينة الطاهير مع مدينة جيجل لقربها من المدينة أولا وللعلاقة المجالية المتواجدة بينهما لاتخاذ مواطني البلديات المجاورة مدينة الطاهير كمحطة عبور نحو مدينة جيجل نظرا لعدم توفر خطوط نقل مباشرة تسهل لهم عملية الانتقال.
- بروز الحقل المجالي لنفوذ مدينة الميلية متداخلا مع الحقلين المجالين لمدينتي الطاهير وجيجل وهو يسيطر مجاليا على البلديات المجاورة التي تتجه نحوه لقضاء حاجياتها اليومية وللاستفادة من الخدمات التي تقدمها المدينة، وعموما فدرجة تأثير هذه الأقطاب الحضرية تتفاوت على حسب نوعية الخدمات التي يقدمها كل قطب.

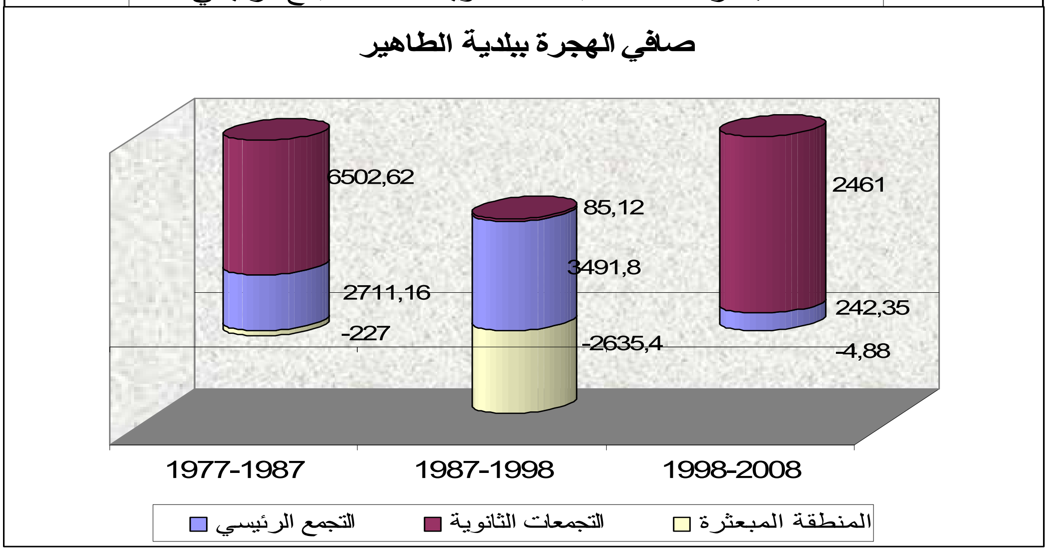
خريطة رقم 37

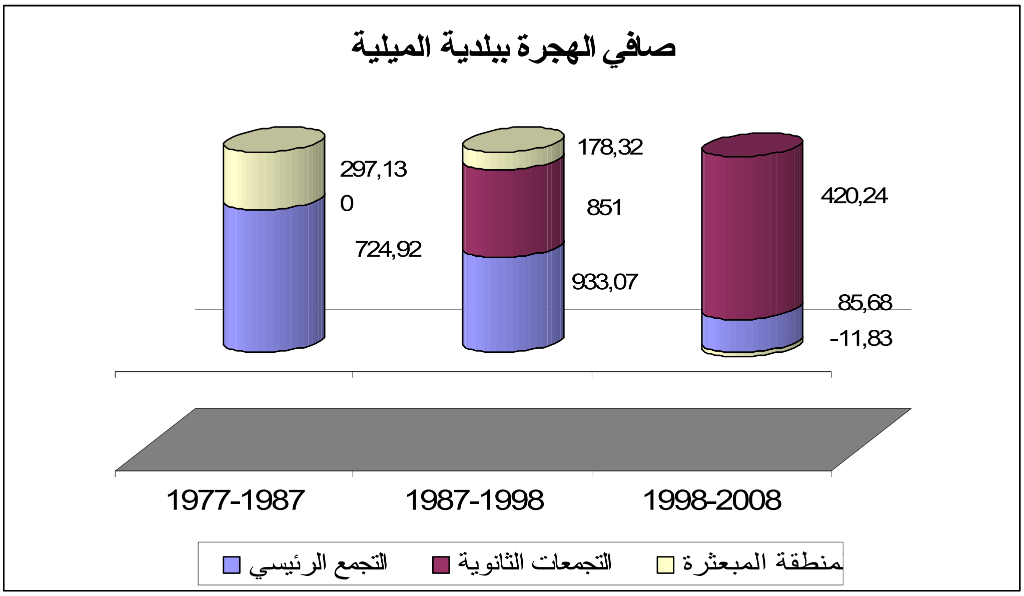


المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل+معالجة شخصية

الشكل رقم: 26 **ولاية جيجل: تطور صافي الهجرة بالأقطاب الرئيسية**







وبالتالي حدوث دفع قوي للتيارات السكانية المتدفقة من المناطق المجاورة للاستفادة من الخدمات المقدمة من هاته الأقطاب وحتى هذه الديناميكية نجدها غير متوازنة بين هاته الأقطاب وفقا للشكل رقم 26 الذي يبرز أن تيارات الهجرة كانت قوية بالتجمع الرئيسي لبلدية جيجل بالفترة 1977–1987 تليها بلدية الميلية ومن ثم بلدية الطاهير التي استقبلت التجمعات الثانوية لها أكثر الوافدين وفي المرحلة التالية كان صافي الهجرة متعادل بين التجمعات الثانوية والمركز الرئيسي حيث فضل الكثيرون التواجد بأطراف المدينة لقلة تكاليف الأراضي من جهة ولوجود الأراضي الشاغرة التابعة للدولة التي تم الاستيلاء عليها إثر تأزم الظروف الأمنية ونفس الانطباع الذي سجل ببلدية الميلية لتعرف بلدية الطاهير ارتفاع صافي الهجرة بالمركز الرئيسي عنه عن التجمع الثانوي لتسجل المنطقة المبعثرة طردا سكانيا.

أما المرحلة اللاحقة فتقلصت الوفود المهاجرة لاستقرار الظروف الأمنية من جهة ولتشبع المراكز الحضرية لنسجل ارتفاعا لصافي الهجرة بالتجمع الرئيسي لبلدية جيجل وبالتجمعات الثانوية لبلديتي الطاهير والميلية.

وبالنظر إلى خرائط التدفقات المنجزة لسنة 1998 عبر الأقطاب الرئيسية بالفصل السابق ونتائج التحقيق الميداني للعائلات النازحة لهاته المدن نلتمس اتساع حوض الهجرة لمدينة جيجل لامتداده إلى جميع بلديات الولاية كونها عاصمة الإقليم فهي مازالت تستقطب الوافدين للاستفادة على مستوى التعليم، الصحة وكذلك العمل.

ومن تم تأتي مدينة الطاهير والتي تستقطب أساسا من البلديات المجاورة لها ناهيك مدينة الميلية التي لم يتعد حوض الهجرة مجال نفوذها منذ أن ترقت إلى مركز دائرة.

III– التوازن المجالي والحد من إشكالية الاستقطاب :

تتميز الهيكلة المجالية لولاية جيجل باستحواذ المنطقة السهلية الشمالية على رأس مال المستثمر في قطاع الصناعة ، الفلاحة والتعمير مما شجع على تفاقم ظاهرة الاستقطاب الحضري وخلق إلى الوجود بروز ثلاثة أقطاب رئيسية بالولاية هي كلا من جيجل عاصمة الولاية ومدينتي الطاهير والميلية التي أصبحت تعاني مع مرور الزمن من مشكل التضخم السكاني وبالتالي الضغط على مواردها ونفاذ أوعيتها العقارية وعدم إمكانيتها على تلبية متطلبات سكانها والوافدين إليها من السكن، الشغل وغيرها.

وقد طرحت هذه الإشكالية لدى السلطات المحلية التي حاولت الحد من عملية النمو الحضري المتزايد للمراكز العمرانية وأساسا الرئيسية منها بوضع مخططات التهيئة والتعمير على المستوى الولائي والبلدي.وقد خلص المخطط الولائي للتهيئة إلى إعداد مخططا للبنية المجالية الحضرية للولاية يقوم على أساس تراتب المراكز الحضرية: مستوى أول، ثاني، سلسلة المراكز العمرانية المحلية والتي تتسلسل بحسب أحجامها وأهميتها مجاليا مع إبراز أهم المحاور التي تربط هذه المراكز فبعضها واقع عل الطرق الوطنية وهناك محاور موازية لها تساهم في فك العزلة عن المناطق الداخلية والنائية وتساعد في تنميتها.بهدف الوصول إلى توازن مجالي، ومن أجل المحافظة على هذه البنية من الضروري تخفيض الضغط على الأقطاب الرئيسية لتفاقم ظاهرة النمو السكاني والعمراني المستمر والمتزايد وذلك عن طريق توجيه التعمير نحو أقدام الجبال وتعزيز المناطق الريفية ببرامج تنموية واستثمارية حسب الأولويات والقضاء على ظاهرة النزوح الريفي

والحد من التدفقات السكانية نحو المدن المستقطبة بتثبيت السكان بمواطنهم الأصلية بخلق مناطق تفريغ لهذه المدن وإيجاد مناطق قادرة على استقبال فائض السكان والتجهيزات.

ومن أجل رسم صورة مجالية للحد من ظاهرة الاستقطاب الحضري وإحداث هجرة عكسية من المدن إلى الأرياف حاولنا تطبيق سلسلة من الاقتراحات لخلق عوامل الجذب السكاني بالمناطق الريفية بالاعتماد على إمكانيات كل بلدية على النحو التالي:

1- تنمية سهلية ساحلية على حساب الظهير الجبلي:

يتميز إقليم ولاية جيجل عموما بالتباين المجالي بين مجال ساحلي سهلي يتوفر على مختلف هياكل التنمية إلى مجال جبلي معقد التضاريس وكثير التهميش وبينهما مناطق اندمجت بالاقتصاد الإقليمي وأخذت نصيب لابأس به من التنمية الولائية وتظهر البنية الاقتصادية والمجالية للولاية عن تفاوت مستوى التنمية بين النطاقين يتمثل في النقاط التالية:

- تركز الأراضي الصالحة للزراعة بالسهول الساحلية للولاية وضفاف الأودية المهمة مما سمح باستثمارها ايجابيا لخدمة السوق المحلية على عكس المناطق الجبلية التي تنتج أراضيها زراعات معاشية لا تساهم في الدخل الاقتصادي وبالتالي فمجالها غير فعال.
- تركز الوحدات الصناعية التي تنتمي أغلبها إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمراكز التنمية الرئيسية (جيجل، الطاهير، والميلية) وهذا نتيجة تبني الدولة للإرث الاستعماري وسلوكها لنفس الطريق مع بروز مناطق جديدة داخلية وساحلية تتميز بتركز الشبكات وبنية تحتية لابأس بها وتجهيزات أساسية واستمر التوجه الصناعي إليها من طرف القطاع الخاص. وتجدر الإشارة أن ¾ من هذه الوحدات متواجدة بالشريط الساحلي الضيق مع تهميش حقيقي بالنسبة لقطاع الصناعة.
- إن الربط بمختلف الشبكات يزيد بالمناطق الشمالية عن الداخلية حيث تتركز شبكة الطرق بالمناطق الساحلية وتكون كثافتها ضعيفة بالمناطق الجبلية وتجدر الإشارة إلى أن الحركية داخل المجال تنظمها حركة النقل بين التجمعات الريفية والمراكز الحضرية وهذا ما عمل على التقليل من ظاهرة العزلة للعديد من التجمعات المبعثرة المنتشرة بصورة معتبرة بالمناطق الجبلية الريفية وذلك عن طريق تعزيز حظيرة النقل بوسائل نقل جماعية ضعيفة تتكيف مع التضاريس عملت على إعطاء حيوية وحركية كبيرة.وعموما فتوزيع شبكة الطرق غير عادل وساهم في خلق اختلال في التوازن المجالي، ناهيك عن ضعف ربط المناطق الريفية بشبكات المياه الصالحة للشرب التي تقل في معظمها عن 14% أما شبكات التطهير فربطها رديء بالبلديات الجبلية يصل على أقل من 10 % .

أضف إلى ذلك انتشار مختلف التجهيزات التعليمية والصحية يبقى غير كافي لتحقيق التنمية المتوازنة بمختلف مناطق الإقليم الولائي. ونتيجة هذا التفاوت بين النطاق الشمالي للولاية والجنوبي لها واضمحلال العلاقة ريف–حضر توسعت ظاهرة الهجرة الداخلية وإفراغ المنطقة الريفية الجبلية التي بالرغم من تخلفها فهي تمتلك إمكانيات تؤهلها للتنمية المحلية والمساهمة في التنمية الاقتصادية للإقليم الولائي ككل.

2- مؤهلات الظهير الجبلي للولاية: تحتل البلديات الجبلية حوالي 57% من المساحة الإجمالية للولاية ورغم الطبيعة التضاريسية المعقدة التي تقف عائقا أمام عمليات التنمية إلا أنه من الممكن استثمار مواردها بما يتماشى وطبيعتها وهذا لما تتميز به من:

- مواقع سياحية مهمة في تنمية النشاط السياحي(آثار، ممرات غابية، خوانق جبلية...الخ).

- ثروة غابية تقدر بالبلديات الجبلية حوالي55% من المساحة الغابية الجبلية للولاية وينتشر بكثرة البلوط الفليني والصنوبر البحري مما يسمح بإقامة الصناعات التحويلية والخشبية مع مراعاة تجديد زراعاتها.

- مجالات زراعية خاصة بزراعة الأشجار المثمرة، أشجار الزيتون(التي تكثر بكل من تاكسنة، العنصر، واد عجول، بلهادف)، التين، زراعة الخضروات، الحبوب والبقول الجافة تتركز في السفوح بهدف الاستهلاك الذاتي وليس التسويق إذ تحولت الزراعة الجبلية نشاط هامشي لا تدخل في الدخل العائلي.

- توفرها على موارد طبيعية مرتبطة بالصناعة والمتمثلة في :

الكاولين : الموجود بخلاف الميلية فهو منتشر بالشقفة وتدخل هذه المادة في صناعة الخزف الصحي.

الكلس والدولوميت : منتشر بالزيامة، الشقفة وبلدية جيملة ويتم استغلال هاذين المعدنيين في انتاج مركبات الإسمنت، مواد لتعبيد

الطرق، الحصى لرص السكة الحديدية.

الطين: منتشر بكثرة في كل من: بن ياجيس، سطارة، سيدي معروف ويستعمل في إنتاج المواد الحمراء للبناء.

- وقوع بعض البلديات على طول الطرق الوطنية (رقم 77 الذي يربط ولاية جيجل بسطيف ويمر بكل من بلدية تاكسنة، جيملة، وبن ياجيس) وجزء من الطريق الوطني رقم 105 والذي يمر على بلدية جيملة ويربطها بولاية ميلة مما يشجع على تنشيط حركية المجال بهذه المناطق وتنميتها المحلية.

ومن أجل محاولة الوصول إلى تعديل الاختلالات المجالية بين المناطق الريفية الجبلية المهمشة والمناطق الساحلية السهلية لابد من تسطير سياسة إنمائية تعتمد على:

1- وجوب تشغيل من هم في سن العمل بأماكنهم الجغرافية الأصلية للتقليص إلى حد كبير من البطالة.

2- توجيه الاستثمار إلى المناطق الريفية بسبب ارتفاع تكاليف للإنتاج في المدن لأن تركز الاستثمار أو المشاريع في المدن جعل تكاليف المعيشة عالية (الكراء، السكن، تكاليف النقل، أسعار المواد الغذائية..الخ)مما ينعكس سلبا على البيئة الحضرية.

3- إعطاء الصلاحيات للسلطات المحلية لاتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمارات الصغيرة الحجم وتبقى الاستثمارات المتوسطة والكبيرة من اختصاص السلطات الإقليمية والوطنية.

ولتقليص هذا التفاوت تم اقتراح برامج كفيلة من طرف السلطات الجزائرية لدعم الترقية الريفية منذ سنة 2000 بعد الركود الذي أصبحت تعانيه المناطق الجزائرية الريفية بعد التسعينات حيث أمام هذه الوضعية وفي سنة1997 وضعت الدولة المرسوم التنفيذي رقم 97-463 المؤرخ في 1997/12/15 المحدد لكيفيات منح حق الامتياز لقطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في مساحات استصلاحية وكذلك أعبائها وشروطها والموجودة في المناطق

الجبلية والسهبية والصحراوية وجاء هدا المرسوم تحت عنوان_" استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز "ويهدف إلى:
*تثبيت سكان الأرياف والحد من التروح الريفي .

*استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة فلاحيا عن طريق الامتياز.

* إشراك للسكان المحليين في تنمية أقاليمهم.

* إدماج نشاطات التنمية ضمن مشروع استصلاح.

* التكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة.

* التكامل بين جميع برامج تسيير الفضاءات الطبيعية ،حماية وتنمية الثرة الغابية ، مكافحة الانجراف والتصحر واستغلال الأراضي في الجنوب.

وقصد التأطير الجيد وتسيير عمليات الاستصلاح عن طريق الامتياز أنشأت في 23 ديسمبر 1997 العامة للامتيازات والتي تتكفل كليا بتسيير هذه العملية التي تندرج في إطار تنمية المجالات الريفية القابلة للاستصلاح الفلاحي، دون المساس بالأراضي الفلاحية الجيدة أو المستثمرات التابعة للدولة أو الخواص.

لكن هده العمليات وان كانت تحمل العديد من الإيجابيات كتثبيت السكان وزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أنها تبقى قليلة وعلى نطاق محدود (سفوح الجبال، الأراضي الهامشية). فيما يبقى الريف الجزائري بمساحاته الشاسعة وعدد سكانه الكبير يعاني من الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاهرة جراء اللاأمن والفقر والتهميش مما يستدعي توجيه سياسات تنموية هادفة نحو هده المجالات تكون ذات أبعاد شاملة حتى يتسنى له أن يلعب دوره الكامل في التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق توازن بين الريف والمدينة والقضاء على الفوارق الجهوية.
ما بعد سنة 2000 جاءت سياسات فلاحية وريفية في إطار التنمية المستدامة.

بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة التي عاشتها ولو جزئيا وفي ظل التحولات العميقة التي عرفتها بدخولها الاقتصاد الحر والرأسمالية وتأثيرات العولمة، وأمام التدهور الذي عرفته الفلاحة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة وقصد النهوض بالقطاع الفلاحي وجهت سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الفلاحة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني فبادرت في سبتمبر 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي يعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وديناميكية العالم الريفي،مرورا بتحقيق تنمية متوازنة ومستديمة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية والاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي. و يهدف هذا المخطط إلى تكثيف الزراعات و تطويرها قصد تحسين مستوى الأمن الغذائي و استغلال الأراضي استغلالا جيدا حسب المؤهلات الطبيعية و الإمكانيات الموجودة بها مع تشجيع الفلاحين على الاستثمار و إعطائهم أكثر فرص بفضل الدعم الفلاحي الممنوح عن طريق الإعانات و القروض.كما يهدف إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة.بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة. ولتمويل هده النشاطات صدر المقرر رقم 599 المحدد لشروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA وهدا في التخصيص الخاص رقم 67-302 الدي عنوانه " الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية " والدي يعد الجهاز المالي المخصص لدعم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

ويعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بمثابة دفعة قوية للنهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر، غير أنه مس المناطق الفلاحية فقط، خاصة ذات المؤهلات الطبيعية الكبيرة دون المجالات الريفية الأخرى التي بقيت مهمشة ويعاني سكانها اللاستقرار حيث أصبحت مناطق طاردة للسكان بفعل الأوضاع المزرية التي يعيشونها وتردي مستوى المعيشة في ظل البطالة وغياب تجهيزات الحياة الضرورية رغم التواجد السكاني الكبير بها خاصة الفلاحين الصغار أصحاب القطع الفلاحية الصغيرة والفلاحين بدون أرض.

وأمام هده الوضعية وفي سنة 2002 أطلقت الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) الذي يعد كتكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث مس المناطق المستفيدة من المخطط الفلاحي بنشاطات تنموية خاصة فيما يتعلق بالتجهيز (شق الطرقات، الإنارة الريفية، السكن ...) وهده النشاطات خصت بها المجالات المستفيدة من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أي أن هدين المخططين اهتما بالمناطق الفلاحية ذات الإمكانيات الفلاحية الكبيرة فقط وكان مجال تطبيقهما ضيق واختياري .

وبالرغم من هده المجهودات التي قامت بها الدولة لتحقيق تنمية فلاحية وريفية إلا أنها لم تتعدى نطاق المجالات الفلاحية الجيدة دون المساس بالمجالات الريفية الأخرى التي يزداد وضعها سوءا يوم بعد يوم.

ولتدارك هده الوضعية وفي إطار التنمية المستدامة وترسيخا لمبادئ الحكم الراشد الذي يهدف إلى إشراك السكان في تسيير السياسات والاستماع لانشغالاتهم وتصوراتهم وجعلهم طرفا ثالثا مع الدولة والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، أعلنت الدولة و وعن طرق الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية عن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وهذا في سنة 2003 التي تقوم على مجموعة من الأهداف و التوجهات يأتي في مقدمتها تطوير و تحقيق تنمية شاملة مستدامة في المجال الريفي ، و تترجم هذه الإستراتيجية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) والتي تعتبر كأداة للتنفيذ تهدف هذه المشاريع إلى خلق ظروف معيشية جيدة للسكان تسمح لهم بالاستقرار و الأمن الغذائي من خلال برامج الأعمال و النشاطات و التجهيزات ، هذه الأخيرة تكون منبثقة من مقترحات و تصورات الجماعات الريفية لتنمية أقاليمهم مع المساهمة الفردية و الجماعية في تصور و تنفيذ المشاريع .وتتضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تجهيزات و نشاطات فلاحية و غير فلاحية فردية وجماعية .

تهدف كلها إلى تثبيت السكان عن طريق تجهيز المجالات الريفية وخلق ديناميكية اقتصادية بها تكون مبنية على النشاطات والأعمال التي يقترحها السكان الممثلين بجمعيات ريفية والي تعمل على تنشيط المشاريع الجوارية والوساطة بين السكان والإدارة الممثلة بمديرة المصالح الفلاحية أو محافظة الغابات حتى تكون الشفافية في سير المشاريع لبلوغ الأهداف المسطرة.

وقد جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بموجب المقررين رقم 305 ، 306 حيث:

– المقرر رقم 305 المؤرخ في 2003/07/14 يحدد شروط التأهيل للدعم على حساب صندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب و الاقتصاد الرعوي و كذا كيفيات دفعه.

– المقرر رقم 306 المؤرخ في 2003/07/14 يحدد شروط الاستفادة من الدعم على حساب التخصيص الخاص رقم 302-111 الذي عنوانه " صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز " و مستويات كيفية دفعه

وإن تمويل أعمال ونشاطات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية يتم عبر خمسة (5) صناديق تمول نشاطات المشروع حسب الاختصاص وهي كالتالي:

*صندوق التنمية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ويمول النشاطات التي تدخل في إطار: التنمية الريفية، الحفاظ على التربة، الإنتاج النباتي والحيواني.

* الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية و التقليدية :ويهتم بالنشاطات التقليدية والحرفية.

* الصندوق الوطني للسكن:يتركز دعم هذا الصندوق في السكن الريفي و هذا بـــ:

- بناء سكنات ريفية جديدة.
- تهيئة السكنات القديمة .
- توسيع السكنات الموجودة غير المؤهلة.

*وكالة التنمية الاجتماعية:وتمول الأعمال التالية:

-شق الطرقات.
- تهيئة الطرقات و الدروب.
- الإنارة الريفية.
- بناء مدارس، قاعات العلاج، قاعات الصلاة و مدارس قرآنية.
- التطهير (الربط بشبكة تصريف المياه).

* الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب :وتدعم نشاطات متنوعة ومختلفة (فلاحية وغير فلاحية).

ويتم توزيع هده المشاريع الجوارية عبر كامل التراب الو طني وفق مؤشرات منها عامة تخص البلدية المعنية بالمشروع و منها خاصة بموقع المشروع ، و يعتمد عليها في تحديد البلديات و المواقع المحتاجة للتنمية .

وإن المشاريع الجوارية تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الطبيعية لكل المجالات الريفية غير أن نجاحها مرتبط بتوزيعها الجيد عبر المجالات الريفية ومراعاة الجدول الزمني لانجازها حتى تضمن تلبية حاجيات السكان وفق تصوراتهم واقتراحاتهم حتى تكون فعالة وتشكل قاعدة متينة في الريف الجزائري لتحقيق تنمية ريفية مستدامة من منطلق تثبيت السكان واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة استغلالا عقلانيا يضمن تحقيق حاجيات سكان الأرياف مع مراعاة الجانب البيئي والتقليل الفوارق الجهوية بين الريف والمدينة. وفي هذا السياق تم الانطلاق في تنفيذ برنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بولاية جيجل منذ تأسيسه وقد تم تسجيل 79 مشروع جواري سنة2008 بمبلغ قدر ب125 مليار سنتيم ،ليتم اقتراح 214 مشروع بمبلغ إجمالي قدره 415 مليار سنتيم للتسجيل في إطار البرنامج الخماسي 2009–2013 وتندرج هذه المشاريع ضمن أربعة مواضيع تتمثل في:

- تحسين ظروف الحياة في الوسط الريفي، إعادة الاعتبار وعصرنة القرى.
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي وتحسين المداخيل.
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية والتراث المادي او المعنوي في الوسط الريفي.
- تدعيم القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

وتتنوع صيغة التمويل بين عمومي بأكثرمن77 % وخاص بأكثر من 22 % إذ تدخل في: المخططات البلدية والقطاعية للتنمية، صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، الميزانيات البلدية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تمويلات ذاتية وقروض بنكية.وتمس هذه العملية جميع المناطق الريفية للبلديات وخصوصا تلك النائية، واستنادا إلى معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل فإن أكثر البلديات استفادة من هذه المشاريع لسنة 2008 كانت كلا من : الشحنة، وجانة، غبالة، الشقفة، برج الطهر لتستمر العملية إلى غاية 2013 من أجل إفادة أكبر نسبة من القرى النائية للمجال الولائي المهمش. وتتمحور عموما أغلب المشاريع المنجزة حول: الإنارة العمومية والريفية، تهيئة وتعبيد المسالك والطرق، إنجاز شبكات التطهير والمياه الصالحة للشرب، التهيئة الحضرية وساحات اللعب، إنجاز الأحواض المائية، الآبار وتجميع وتهيئة الينابيع، إضافة إلى إصلاح الأقسام التعليمية وقاعات العلاج.

وبالرغم من كل هذه السياسات فيبقى تطبيقها شحيحا على مستوى الولاية حيث مازالت العديد من البلديات تعاني من التهميش، وبالموازاة بين النقائص والمؤهلات التي تميز المناطق الريفية والجبلية وبالاستناد إلى إمكانيات الدولة الموجهة في مجال التنمية الريفية وانطلاقا من الإشكالية المطروحة بهذا البحث وبهدف الحد من إشكالية الاستقطاب الحضري بتوجيه الاستثمارات إلى خارج الأقطاب الحضرية نوجه جملة من التوصيات والاقتراحات الممكن تطبيقها على المجال والمميز بتجمعاته السكانية المبعثرة وطبيعته الطبوغرافية المعقدة نلخص أهمها في الخريطة رقم38 وتدور أهم هذه التوصيات حول النقاط التالية:

- التقليل من عوائق التنمية بالمناطق الجبلية المتخلفة ثم القيام بعملية التنمية إذ أن التقليل من هذه العوائق أو إزالتها تسهل عملية التنمية الإقليمية وتجعل لها قدرة أكبر على الانفتاح والحركة .
- الاهتمام بالبلديات الواقعة على الطريق الوطني رقم 77(تاكسنة، بن ياجيس، جيملة) والذي يربط إقليم الولاية من قسمها الجنوبي بعاصمة إقليم الهضاب والجنوب، وهذا من أجل إعطاء حركية اكبر لهذه المناطق.
- تهيئة منطقة النشاطات بوجانة وربطها بشبكة الطرق إلى مدينة الطاهير واقتراح أخرى في كل من تاكسنة، جيملة، سيدي معروف وسطارة والعمل على تشجيع توطن وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة خاصة بالصناعة التحويلية للخشب انطلاقا من الموارد المنجمية والمحاجر، الصناعة الغذائية(وحدات صناعة الحليب ومشتقاته، وحدات تجفيف وتصبير الفواكه...الخ)انطلاقا من الثروة الحيوانية والزراعية وهذا من أجل تخفيف الضغط على المراكز الرئيسية المتخامة مثل الطاهير والميلية.
- بالنسبة للجانب الفلاحي نقترح :

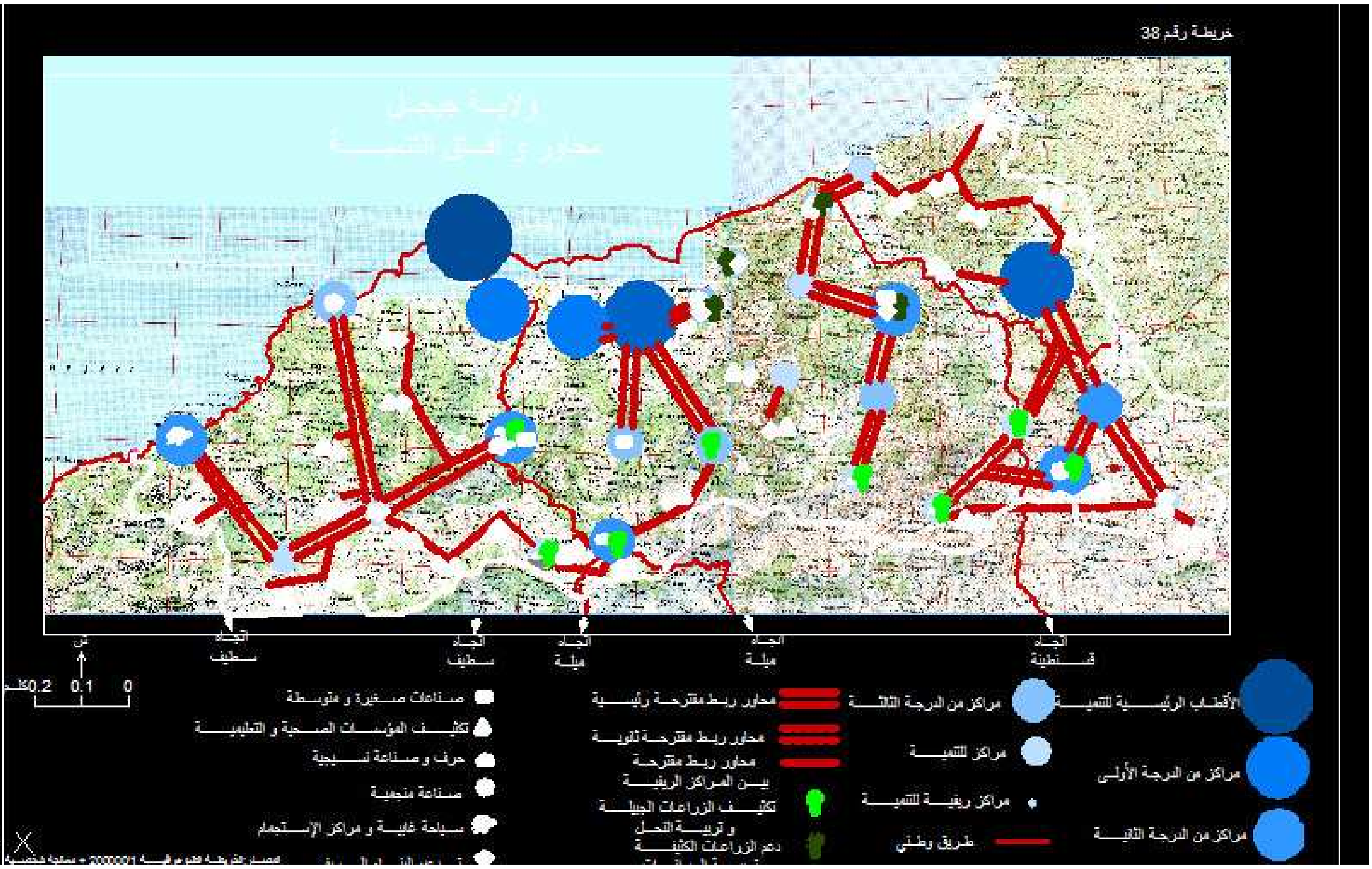
1. زراعة الأشجار المثمرة بتشجيع زراعة المدرجات التي تمتص اليد العاملة وتحمي التربة من الانجراف.
2. الاهتمام بزراعة الزيتون وذلك عن طريق تكثيف غرسه والعناية به.
3. تشجيع تربية الحيوانات بدعم الدولة وخاصة تربية النحل واستغلال الاهتمام بإنتاج العسل ليساهم في زيادة الدخل القومي ناهيك عن تربية الماعز والاهتمام بتوفير المساحات الرعوية وتوفير الغذاء الطبيعي للماشية.

- ترقية الطرق البلدية وتهيئتها والعمل على فتح المسالك الريفية وربطها بشبكة الطرق بالبلديات المنعزلة مثل: سلمى، إيراقن، الشحنة، برج الطهر وتشجيع الخواص على فتح خطوط جديدة لنقل المسافرين بين مختلف هذه المناطق بهدف التقليل من العزلة وبعث ديناميكية مجالية.
- تكثيف وتوفير الخدمات المختلفة وخاصة المدارس الابتدائية والاكمالية والمراكز الصحية وتحسين الخدمة بها والتقليل من عامل الاتجاه إلى المراكز الرئيسية الحضرية من أجل التحصل على ابسط الخدمات.
- استغلال الإمكانيات السياحية الطبيعية المتوفرة في كل من سلمى، إيراقن، تاكسنة والتي تتمثل في السياحة الجبلية من خلال الثروة الغابية والمناخ الصافي المميز لهذه المناطق بإنشاء مراكز استجمامية وتهيئة المسالك وتحسين شبكة الطرق وتوفير ظروف عمل ملائمة للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في هذا المجال بهدف خلق حركية بهذه البلديات.
- تشجيع الصناعات الحرفية مثل: الجلود، الصناعات التقليدية كالأواني الفخارية والسلال، حياكة الزرابي التقليدية انطلاقا من صوف الأغنام.
- ومن أجل ترقية هذه الاستثمارات لابد من فتح مراكز لدعم وانتشار جمعيات تحسيسية وتحفيزية وتعليمية تهدف إلى مساعدة الشباب المحلي خصوصا في خوض تجربة إنشاء وحدات صناعية صغيرة تساهم في تحسين الدخل الفردي ومن تم الدخل القومي ناهيك عن تشجيع المرأة الريفية للمحافظة على الصناعات التقليدية والحرف ودعمها ماديا ومساعدتها على كيفية تسويق هذه المنتوجات وإخراجها إلى حدود قريتها.وتلخص هذه المحاور في الخريطة رقم 38 التي توضح محاور وآفاق التنمية بالمناطق الريفية.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال التحليل العام للمميزات الديمغرافية للأقطاب الثلاثة وحركية سكانها أن التركز السكاني ازداد حدة بمدينة جيجل التي استقبلت أكثر المهاجرين من مجال نفوذها الذي يصل إلى أقصى جنوب الولاية كبلدية بن ياجيس وايراقن على غرار باقي البلديات التي اتجهت إلى الأقطاب الحضرية القريبة منها لنصل أخيرا إلى وضع خطة عامة حول أهم محاور التنمية الممكن تطبيقها على المجال لإحداث تنمية جبلية تقلل من الضغط على موارد ومرافق الأقطاب الحضرية.

خريطة رقم: 38 (ولاية جيجل: محاور وآفاق التنمية)



خلاصة الباب الثاني :

ارتبط مفهوم المدينة الحديث بالحجم السكاني فقط طالما أنه المركز الذي يتوفر على المراكز الإدارية، التجارية والصناعية الجاذبة للسكان ما أدى إلى التضخم السكاني لها لتصبح المدينة هي العاصمة المهيمنة على المجال الاقليمي لأي دولة وهذا ما ارتبط بولاية جيجل كذلك اين برزت مدينة جيجل كقطب من الدرجة الأولى في درجة التحضر والتركز السكاني تليها كلا من مدينتي الطاهير والميلية، هذه الأقطاب التي استقطبت طيلة أكثر من 30 سنةالآلاف من النازحين من البلديات المجاورة وحتى من خارج الولاية مما ساهم في تهميش المجالات الريفية التي عانت من شح المشاريع التنموية منذ الحقبة الاستعمارية وازدياد حدتها إبان المرحلة الحرجة التي مرت عليها البلاد ليزداد في كل مرحلة الفارق بين السهل والظهير الجبلي مما استلزم الحد من هذه الظاهرة وتنمية المناطق النائية وفك عزلتها وتنشيط الحركة الاقتصادية بها.

الخلاصة العامة

تناولت هذه الدراسة إشكالية الهجرة الداخلية بولاية جيجل إلى المدن الرئيسية جيجل، الطاهير والميلية ومدى مساهمة الاستقطاب الذي تتميز به في تنشيط هذه الديناميكية السكانية باعتبار هاته الأقطاب نابضة بالحياة وتتوفر على مختلف الوظائف الحضرية التي تقدم مستوى خدمة راق للفرد مقارنة بباقي المجال الولائي فهي تعتبر الأقطاب المسيطرة على الشبكة المجالية والحضرية لإقليم الولاية لكونها :

- أقطابا تمتلك بنية تحتية مهمة بها أهم الهياكل القاعدية (تمر بطرق وطنية، ميناء، خط السكة الحديدية، مطار) بهدف تسهيل التبادلات التجارية وعملية جلب المواد الأولية للصناعة وتسويق المنتجات الصناعية.
- المجال الأكثر توفرا على الأراضي الزراعية الخصبة وإنتاجا لمختلف أنواع الخضر والفواكه واستثمارا لمختلف المشاريع الفلاحية.
- مناطق توطن أغلب الوحدات الصناعية والتي أنشأت بهدف استغلال المواد الأولية التي يتوفر عليها إقليم الولاية.
- المدن المستحوذة على التجهيزات الصحية، التعليمية والوظائف الإدارية والتجارية التي تلبي خدماتها حاجة المواطن اليومية بالمناطق الداخلية للولاية لصعوبة المجال وتضرسه وعدم توفره على البنية التحتية اللازمة لتنميته وبالتالي تهميش المناطق الجبلية والريفية الفقيرة بالولاية وإحساسا من سكانها بالهامشية والطرد المجالي، ونظرا لتركيز عملية التنمية وتوجيه أكبر نسبة من الاستثمارات إلى المنطقة السهلية انفتح مسار التدفقات واشتد تيار الهجرة محليا نحو المدن الرئيسية المستقطبة منذ الاستقلال و ما لبثت أن زادت واتسعت في فترة التسعينات أين زاد تعقيد الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الريفية الجبلية بعد تزعزع الظروف الأمنية مما سبب الإفراغ الكلي لكثير من القرى والمشاتي وخصوصا في فئة الشباب الذين ورغم استقرار الظروف أبو الرجوع إلى مواطنهم الأصلية بعد أن اعتادوا على الحياة الجديدة.

الهجرة سلوك ذو طبيعة ديمغرافية، اجتماعية واقتصادية، يغير التركيبة السكانية والاقتصادية للمجتمعات وقد اتسم هذا السلوك بالعشوائية وعدم التنظيم باتجاه الأقطاب الحضرية السالفة الذكر ما ساهم بنموها الحضري وامتداد المجال العمراني لها أكثر من باقي المراكز الصغيرة الواقعة في مجال نفوذها والقريبة منها ما جعل مجال الولاية يتسم باللاتوازن في هيراركية مراكزه الحضرية، ومع تزايد الكثافة السكانية ومعدلات التحضر لهذه المدن تفاقمت المشاكل الحضرية بانتشار السكن العشوائي والقصديري الذي حمل معه انتشار مظاهر الحياة الريفية التي جاء بها المهاجرين وضيع المعالم العمرانية للمجال الحضري وخلق ما يسمى بترييف المدينة ناهيك عن تكاثر مظاهر التخلف العمراني والبيئة المتردية غير الصحية عمرانيا، اقتصاديا واجتماعيا بتلك المناطق الهامشية المقامة عشوائيا ، استمرارية ارتفاع معدلات البطالة لانعدام التوافق بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي للمدينة أضف إلى ذلك ازدياد الطلب على السكن والعقار في المدن مما ينشط تجارة البناء التي لا يقام لفن العمارة فيها أي وزن وهذا يكون على حساب الضغط على الأراضي الزراعية الخصبة مما يؤثر على إنتاج الغذاء.ويبقى الطلب المتزايد على السكن، العقار والعمل وبالتالي الضغط على الموارد من العوامل التي تطمس الوجه الحقيقي

للمدينة وتقف عائقا أمام إمكانية التحكم في عملية التخطيط العمراني المراقب والتسيير الحضري للأقطاب الرئيسية أساسا مما يتنافى وشروط التنمية المستدامة للمدينة.

فكيف يمكن التعامل مع إشكالية الاستقطاب الحضري المحركة للنمو السكاني المتسارع والتوسع العمراني غير المنظم؟

إن التعامل مع هذه الإشكالية لا يكون إلا بالتحكم في توزيع السكان بكامل المجال الولائي من أجل التقليل من الفوارق الجهوية عن طريق:

- مراعاة التكامل بين الريف والمدينة في التخطيط السكاني وذلك عن طريق إعطاء الريف والمناطق الجبلية حقهم في التنمية لتثبيت السكان للحد من ظاهرة النزوح الريفي.
- وضع حد للنمو العشوائي للمدن الرئيسية عن طريق التخطيط العمراني للحاضر والتحسب المستقبلي في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والذي يندرج ضمن المخططات الولائية والبلدية للتهيئة العمرانية ناهيك عن الإهتمام بالجانب الجمالي والمجالي لأحياء وساحات وشوارع المدن.
- العمل على تكافؤ توزيع فرص التنمية بين الريف والحضر.
- تعديل نوع التعليم في المناطق الريفية والحضرية حتى يتلاءم ومتطلبات التنمية الريفية.
- إجراء اصلاحات ريفية تتضمن برنامج توطين المشاريع التنموية ياستغلال الموارد المتاحة وتوفير الخدمات العامة الضرورية على مستوى جيد.
- العمل على ردع الشباب الطموحين من النزوح والإفادة منهم في التنمية الريفية.
- الاهتمام بمشاريع البنية التحتية عن طريق إعادة الاعتبار للطرق والمسالك وتوسيعا وتهيئتها والتأكد من جودتها.

وخلاصة ومن أجل الحد من إشكالية الاستقطاب الحضري المتزايد لهذه المدن لابد من كبح تيارات الهجرة الداخلية وهذا عن طريق وضع خطط لتنمية الريف والمناطق الجبلية بإقامة بنية تحتية ونشر مختلف الشبكات، المرافق والخدمات، والسعي نحو التنمية المتوازنة جغرافيا، إداريا من خلال توزيع مشروعات التنمية بشكل متوازن بين البلديات والاهتمام بشكل أكبر بالظهير الجبلي لتشجيع استقرار السكان ومحاولة تغيير مفهوم الهجرة القديم إلى جعلها هجرة عكسية من المدينة الصاخبة إلى الريف الهادئ.

الملحق

جدول رقم 01 : التوزيع النوعي للسكان لسنة 1998

البلديات	عدد السكان	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة الذكورة
جيجل	115.678	58.390	57288	102
إيراقن	4.080	2.051	2037	100,68
العوانة	12.384	6.060	6324	91 ,82
زيامة	11.945	6.035	5910	102
الطاهير	67.095	34.009	33086	102,78
الأمير	31.870	16.032	15839	102,21
الشقفة	25.187	12.460	12727	97,90
الشحنة	9.453	4.803	4650	100,53
الميلية	69.163	34.674	34489	100,53
س.معروف	19.314	9.649	9665	99,83
سطارة	13.748	6.919	6829	101,31
العنصر	18.738	9394	9344	100,53
س.عبد العزيز	9.091	4533	4559	99,42
قاوس	21.439	10786	10653	101,24
غبالة	5.228	2552	2676	95,36
ب.بلهادف	10.965	5357	5608	95,52
جيملة	15.513	7914	7598	104,15
سلمى	1.564	794	770	103,11
أولاد عسكر	12.780	6375	6405	99,53
القنار	13.747	6849	6899	99,27
أولاد يحي	17.599	8750	8849	98,88
بني ياجيس	10.352	5180	5172	100,15
خيري واد عجول	4.612	2327	2285	101,83
تاكسنة	14.974	7469	7504	99,53
الجمعة بني حبيبي	13.032	6493	6539	99,29
برج الطهر	4.893	2462	2432	100,82
أولاد رابح	10.142	5000	5143	97,21
وجانة	8.612	4265	4347	98,11
المجموع	573.208	287.581	265.627	/

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 1998

جدول رقم 02 :.التوزيع النسبي للسكان حسب السن والنوع بولاية جيجل لسنة 1987:

التركيب العمري	ذكور	نسبة الذكور	إناث	نسبة الإناث	المجموع
0 - 4	43.711	50,07	43.586	49,93	87.298
5 _ 9	37.664	51,10	36.044	48,90	73.708
10 _ 14	31.232	51,14	29.838	48,86	61.071
15 _ 19	24.425	50,08	24.348	49,92	48.772
20 _ 24	21.811	50,59	21.299	49,41	43.110
25 _ 29	14.319	50,94	13.792	49,06	28.112
30 _34	13.554	49,84	13.640	50,16	27.195
35 _ 39	12.394	52,97	11.002	47,03	23.396
40 _ 44	7.441	49,10	7.714	50,90	15.155
45 _ 49	6.387	47,48	7.066	52,52	13.453
50 _ 54	5.754	44,13	7.284	55,87	13.038
55 _ 59	5.141	45,15	6.245	54,85	11.386
60 _ 64	3.774	46,34	4.371	53,66	8.145
65 _ 69	2.968	45,96	3.490	54,04	6.458
70 _74	2.345	49,31	2.411	50,69	4.756
+75 سنة	3546	32,49	3.672	50,87	7.218
المجموع	236.467		235.803		472.270

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 1987

جدول رقم 03 :التوزيع النسبي للسكان حسب السن والنوع بولاية جيجل لسنة 1998:

التركيب العمري	ذكور	نسبة الذكور	إناث	نسبة الإناث	المجموع
0 - 4	32.494	46,42	31492	49,22	63.986
5 _ 9	40231	71,73	38909	49,16	79.140
10 _ 14	40994	90,00	40031	49,41	81.025
15 _ 19	35475	94,53	34521	49,32	69.996
20 _ 24	28324	103,35	27763	49,50	56.087
25 _ 29	22845	98,66	22705	49,85	45.550
30 _34	18856	84,79	18671	49,75	37.527
35 _ 39	13821	90,01	13584	49,57	27.405
40 _ 44	11335	88,67	11820	51,05	23.155
45 _ 49	11296	94,21	10942	49,20	22.238
50 _ 54	7472	69,94	7883	51,34	15.355
55 _ 59	6082	47,58	6701	52,42	12.783
60 _ 64	5452	45,47	6538	54,53	11.990
65 _ 69	5188	48,56	5495	51,44	10.683
70 _74	3357	47,66	3687	52,34	7.044
+75 سنة	4.283	47,54	4.726	52,46	9.009
المجموع	250.728	/	280.742	/	531.470

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 1998

جدول رقم04 :.التوزيع النسبي للسكان حسب السن والنوع بولاية جيجل لسنة 2008:

التركيب العمري	ذكور	نسبة الذكور	إناث	نسبة الإناث	المجموع
0 - 4	28384	51,32	26927	48,68	55311
5 _ 9	26651	51,48	25117	48,52	51768
10 _ 14	32329	50,65	31499	49,35	63828
15 _ 19	39727	50,72	38604	49,28	78331
20 _ 24	39037	50,38	38447	49,62	77484
25 _ 29	32909	50,88	31771	49,12	64680
30 _34	24785	49,95	24833	50,05	49618
35 _ 39	19882	49,10	20612	50,90	40494
40 _ 44	17785	49,89	17864	50,11	35649
45 _ 49	13052	50,07	13017	49,93	26069
50 _ 54	11183	49,76	11293	50,24	22476
55 _ 59	10622	50,75	10307	49,25	20929
60 _ 64	7196	50,04	7184	49,96	14380
65 _ 69	5692	48,74	5987	51,26	11679
70 _74	4523	46,47	5211	53,53	9734
+75 سنة	7062	48,63	7458	51,36	14521
المجموع	320820	/	316128	/	636948

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 2008

جدول رقم 05 :الزيادة الطبيعية لسنتي 1987-1998

البلديات	سنة 1987			سنة 1998			
	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية لسنة1987	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعيةلسنة 1998	الزيادة الطبيعية للفترة
جيجل	4444	541	3903	3360	688	2672	1231
إيراقن	268	27	241	54	15	39	202
العوانة	263	44	219	93	28	65	154
زيامة	356	50	306	19	43	-24	330
الطاهير	3770	353	3417	2470	329	2141	1276
الأمير	151	79	72	87	72	15	57
الشقفة	210	100	110	59	69	-10	120
الشحنة	196	62	134	70	42	28	106
الميلية	3627	63	3564	2501	315	2186	1378
س.معروف	277	56	221	245	43	202	19
سطارة	383	42	341	160	24	136	205
العنصر	255	85	170	75	64	11	159
س.عبد العزيز	50	24	26	27	19	8	18
قاوس	85	51	34	31	38	-7	41
غبالة	127	22	105	44	13	31	74
ب.بلهادف	351	58	293	175	38	137	156
جيملة	407	54	353	194	54	140	213
سلمى	193	43	150	20	5	15	135
أولاد عسكر	519	50	469	265	32	233	236
القنار	66	30	36	33	49	-16	52
أولاد يحي	439	86	353	220	60	160	193
بني ياجيس	575	68	507	160	36	124	383
خيري واد عجول	37	22	15	14	10	4	11
تاكسنة	681	134	547	51	34	17	530
الجمعة بني حبيبي	295	39	256	131	37	94	162
برج الطهر	132	40	92	41	19	22	70
أولاد رابح	397	35	362	165	29	136	226
وجانة	129	47	82	24	30	-6	88
المجموع	18683	2665	16018	10788	2235	8553	7465

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

جدول رقم 06: الزيادة الطبيعية لسنة 2008

سنة 2008			
البلديات	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية 2008
جيجل	745	4861	4116
إيراقن	6	13	7
العوانة	25	58	33
زيامة	38	1	-37
الطاهير	398	3503	3105
الأمير	48	10	-38
الشقفة	48	11	-37
الشحنة	17	26	9
الميلية	412	2473	2061
س.معروف	37	124	87
سطارة	33	135	102
العنصر	50	10	-40
س.عبد العزيز	26	5	-21
قاوس	59	6	-53
غبالة	21	4	-17
ب.بلهادف	21	47	26
جيملة	31	34	3
سلمى	4	3	-1
أولاد عسكر	32	73	41
القنار	25	3	-22
أولاد يحي	34	25	-9
بن ياجيس	17	27	10
خيري واد عجول	16	2	-14
تاكسنة	32	12	-20
الجمعة بني حبيبي	25	17	-8
برج الطهر	5	3	-2
أولاد رابح	30	31	1
وجانة	13	3	-10
المجموع	2248	11520	9272

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل

الجدول رقم 07 : معدلات النمو بولاية جيجل

البلديات	سكان 1987	سكان 1998	سكان 2008	معدل النمو (87-98)	معدل النمو (98-08)
جيجل	69274	115678	134839	4,56	1,6
إيراقن	8056	4088	2532	-5,94	4,8-
العوانة	12773	12384	13273	-0,28	0,7
زيامة	12877	11945	12642	-0,68	0,6
الطاهير	44664	67095	77367	3,65	1,5
الأمير	20676	31870	38468	3,87	1,9
الشقفة	23370	25187	26553	0,68	0,5
الشحنة	9098	9453	8781	0,35	0,7-
الميلية	54916	69163	78087	2,09	1,2
س.معروف	14263	19314	21662	2,74	1,2
سطارة	10801	13748	15155	2,18	1
العنصر	17870	18738	20070	0,43	0,7
س.عبد العزيز	7033	9091	10153	2,32	1,1
قاوس	12725	21439	26137	4,64	2
غبالة	5687	5228	5236	-0,76	0
ب.بلهادف	10445	10965	10336	0,44	0,6-
جيملة	12526	15513	17373	1,94	1,2
سلمى	7212	1564	920	-11,70	5,3-
أولاد عسكر	12261	12780	13416	0,38	0,5
القنار	10455	13747	15852	2,47	1,5
أولاد يحي	14490	17599	18323	1,76	0,4
بني ياجيس	15051	10352	10710	-3,36	0,3
خيري واد عجول	4295	4612	4582	0,65	0,1-
تاكسنة	26062	14974	15682	-4,91	0,5
الجمعة بني حبيبي	10837	13032	14652	1,67	1,2
برج الطهر	3847	4893	3889	2,18	2,3
أولاد رابح	9715	10142	10681	0,39	0,5
وجانة	8040	8612	9580	0,62	1,1
المجموع	469319	573206	636948	1,81	1,1

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء + معالجة شخصية

جدول رقم08 :توزيع الكثافة السكانية لبلديات ولاية جيجل لسنوات 1987-1998-2008

البلديات	المساحة (كلم^2)	الكثافة السكانية 1987	الكثافة السكانية 1998	الكثافة السكانية 2008
جيجل	62,38	1110,52	1854,41	2161,57
إيراقن	143,7	56,06	28,45	17,62
العوانة	127,94	99,84	96,80	103,74
زيامة	102,31	125,86	116,75	123,57
الطاهير	64,88	688,41	1034,14	1192,46
الأمير	50,52	409,26	630,84	761,44
الشقفة	52,46	445,48	480,12	506,16
الشحنة	87,24	104,29	108,36	100,65
الميلية	206,28	266,22	335,29	378,55
س.معروف	61,89	230,46	312,07	350,01
سطارة	57,63	187,42	238,56	262,97
العنصر	97,44	183,39	192,30	205,97
س.عبد العزيز	50,47	139,35	180,13	201,17
قاوس	51,92	245,09	412,92	503,41
غبالة	126,7	44,89	41,26	41,33
ب.بلهادف	64,38	162,24	170,32	160,55
جيملة	65,28	191,88	237,64	266,13
سلمى	133,32	54,10	11,73	6,90
أولاد عسكر	94,21	130,15	135,65	142,41
القنار	56,53	184,95	243,18	280,42
أولاد يحي	134,37	107,84	130,97	136,36
بني ياجيس	80,09	187,93	129,25	133,72
خيري واد عجول	53,37	80,48	86,42	85,85
تاكسنة	125,97	206,89	118,87	124,49
الجمعة بني حبيبي	48,75	222,30	267,32	300,55
برج الطهر	68,17	56,43	71,78	57,05
أولاد رابح	74,95	129,62	135,32	142,51
وجانة	53,66	149,83	160,49	178,53
المجموع	2396,81	195,81	239,15	

المصدر: معالجة شخصية

جدول رقم09: التوزيع الجغرافي للمراكز العمرانية لسنة 1998

البلدية	عدد التجمعات العمرانية	نسبة التجمعات إلى العدد الإجمالي	البلدية	عدد التجمعات العمرانية	نسبة التجمعات إلى العدد الإجمالي
جيجل	4	5,06	غبالة	1	1,26
ايراقن	1	1,26	بلهادف	2	2,53
العوانة	4	5,06	جيملة	2	2,53
الزيامة	4	5,06	سلمى	1	1,26
الطاهير	6	7,59	أولاد عسكر	5	6,32
الأمير عبد القادر	6	7,59	القنار	2	2,53
الشقفة	5	6,32	أولاد يحي	1	1,26
الشحنة	2	2,53	بن ياجيس	1	1,26
الميلية	7	8,86	واد عجول	3	3,79
سيدي معروف	2	2,53	تاكسنة	2	2,53
سطارة	4	5,06	الجمعة	2	2,53
العنصر	3	3,79	برج الطهر	1	1,26
سيدي عبد العزيز	2	2,53	أولاد رابح	4	5,06
قاوس	3	3,79	وجانة	1	1,26

المصدر : معالجة شخصية

جدول رقم10:توزيع أحجام سكان التجمعات بولاية جيجل لسنة1998

البلدية	إجمالي عدد السكان	عدد سكان التجمعات العمرانية	عدد سكان المناطق المبعثرة	البلدية	إجمالي عدد السكان	عدد سكان التجمعات العمرانية	عدد سكان المناطق المبعثرة
جيجل	115678	112.771	2907	غبالة	5228	1150	4078
ايراقن	4088	699	3389	بلهادف	10965	2071	8894
العوانة	12384	9781	2603	جيملة	15513	3085	12428
الزيامة	11945	9278	2667	سلمى	1564	247	1317
الطاهير	67095	65.556	1539	أولاد عسكر	12780	7932	4848
الأمير عبد القادر	31870	29.011	2859	القنار	13747	13.610	137
الشقفة	25187	21.652	3535	أولاد يحي	17599	1856	15743
الشحنة	9453	6125	3328	بن ياجيس	10352	520	9832
الميلية	69163	57.774	11389	واد عجول	4612	4503	109
سيدي معروف	19314	6660	12654	تاكسنة	14974	8723	6251
سطارة	13748	9000	4748	الجمعة	13032	5906	7126
العنصر	18738	12.507	6231	برج الطهر	4893	704	4189
سيدي عبد العزيز	9091	7306	1785	أولاد رابح	10142	5710	4432
قاوس	21439	16.722	4717	وجانة	8612	7765	847
المجموع					573206	427.857	145349

المصدر :معالجة شخصية

جدول رقم 11: توزيع المراكز العمرانية وأحجامها بولاية جيجل لسنة 1998

البلدية	عدد التجمعات العمرانية	عدد سكان المركز الرئيسي	عدد سكان كل التجمعات	البلدية	عدد التجمعات العمرانية	عدد سكان المركز الرئيسي	عدد سكان كل التجمعات
جيجل	4	106.306	112.771	غبالة	1	1150	1150
ايراقن	1	699	699	بلهادف	2	715	2071
العوانة	4	3470	9781	جيملة	2	2333	3085
الزيامة	4	4910	9278	سلمى	1	247	247
الطاهير	6	51.311	65.556	أولاد عسكر	5	2543	7932
الأمير عبد القادر	6	13.334	29.011	القنار	2	9013	13.610
الشقفة	5	13.460	21.652	أولاد يحي	1	1856	1856
الشحنة	2	2008	6125	بن ياجيس	1	520	520
الميلية	7	39.196	57.774	واد عجول	3	970	4503
سيدي معروف	2	4736	6660	تاكسنة	2	6876	8723
سطارة	4	3829	9000	الجمعة	2	4631	5906
العنصر	3	10.501	12.507	برج الطهر	1	704	704
سيدي عبد العزيز	2	6600	7306	أولاد رابح	4	2547	5710
قاوس	3	11.329	16.722	وجانة	1	7765	7765
المجموع					79	313.559	427.857

المصدر : الديوان الوطني ل**لإحصاء 1998**

جدول رقم12:توزيع أحجام سكان التجمعات بولاية جيجل لسنة2008

البلدية	إجمالي عدد السكان	عدد سكان التجمعات العمرانية	عدد سكان المناطق المبعثرة	البلدية	إجمالي عدد السكان	عدد سكان التجمعات العمرانية	عدد سكان المناطق المبعثرة
جيجل	134839	132590	9224	غبالة	5236	1053	4175
ايراقن	2532	2294	1794	بلهادف	10336	6407	4558
العوانة	13273	9988	2396	جيملة	17373	9899	5614
الزيامة	12642	10296	1649	سلمى	920	644	920
الطاهير	77367	65684	1411	أولاد عسكر	13416	8124	4656
الأمير عبد القادر	38468	29031	2839	القنار	15852	13642	105
الشقفة	26553	22963	2224	أولاد يحي	18323	4865	12734
الشحنة	8781	7351	2102	بن ياجيس	10710	1771	8581
الميلية	78087	1622	5341	واد عجول	4582	4531	81
سيدي معروف	21662	7994	11320	تاكسنة	15682	10051	4923
سطارة	15155	11682	2066	الجمعة	14652	7010	6022
العنصر	20070	13986	4752	برج الطهر	3889	2078	2815
سيدي عبد العزيز	10153	8010	1081	أولاد رابح	10681	5918	4224
قاوس	26137	19845	1594	وجانة	9580	7579	1033
المجموع					573206		

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

جدول رقم 13: توزيع سكان المناطق المبعثرة لسنة 1998

البلدية	إجمالي عدد السكان	عدد سكان المناطق المبعثرة	النسبة إلى إجمالي السكان	البلدية	إجمالي عدد السكان	عدد سكان المناطق المبعثرة	النسبة إلى إجمالي السكان
جيجل	115678	2907	2,51	غبالة	5228	4078	78,00
ايراقن	4088	3389	82,90	بلهادف	10965	8894	81,11
العوانة	12384	2603	21,02	جيملة	15513	12428	80,11
الزيامة	11945	2667	22,33	سلمى	1564	1317	84,21
الطاهير	67095	1539	2,29	أولاد عسكر	12780	4848	37,93
الأمير عبد القادر	31870	2859	8,97	القنار	13747	137	1,00
الشقفة	25187	3535	14,04	أولاد يحي	17599	15743	89,45
الشحنة	9453	3328	35,21	بن ياجيس	10352	9832	94,98
الميلية	69163	11389	16,47	واد عجول	4612	109	2,36
سيدي معروف	19314	12654	65,52	تاكسنة	14974	6251	41,75
سطارة	13748	4748	34,54	الجمعة	13032	7126	54,68
العنصر	18738	6231	33,25	برج الطهر	4893	4189	85,61
سيدي عبد العزيز	9091	1785	19,63	أولاد رابح	10142	4432	43,70
قاوس	21439	4717	22,00	وجانة	8612	847	9,84
المجموع					573206	145349	25,36

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء + معالجة شخصية

جدول رقم14 :تطور معدل النمو بالتجمعات

السنوات	معدل النمو السكاني	معدل نمو سكان التجمعات
1977-1966	%2,45	%5,03
1987-1977	%3,50	%8,89
1998-1987	%1,73	%5,82

المصدر: معالجة شخصية

جدول رقم 15 :معدل نمو التجمعات العمرانية عبر البلديات لفترة 1998-2008

البلديات	سكان 1998	سكان 2008	معدل النمو	ع.سكان التجمعات 98	ع.سكان التجمعات2008	معدل النمو
جيجل	115678	115678	1,6	112771	132590	1,62
إيراقن	4088	4088	4,8-	699	2294	10,66
العوانة	12384	12384	0,7	9781	9988	0,21
زيامة	11945	11945	0,6	9287	10296	1,03
الطاهير	67095	67095	1,5	65556	65684	0,02
الأمير	31870	31870	1,9	29011	29031	0,01
الشقفة	25187	25187	0,5	21652	22963	0,59
الشحنة	9453	9453	0,7-	6125	7351	1,82
الميلية	69163	69163	1,2	57774	72746	2,29
س.معروف	19314	19314	1,2	6660	7994	1,82
سطارة	13748	13748	1	9000	11682	2,59
العنصر	18738	18738	0,7	12507	13986	1,12
س.عبد العزيز	9091	9091	1,1	7306	8010	0,92
قاوس	21439	21439	2	16722	19845	1,71
غبالة	5228	5228	0	1150	1053	-0,88
ب.بلهادف	10965	10965	0,6-	2071	6407	10,23
جيملة	15513	15513	1,2	3085	9899	10,50
سلمى	1564	1564	5,3-	247	644	8,91
أولاد عسكر	12780	12780	0,5	7932	8124	0,24
القنار	13747	13747	1,5	13610	13642	0,02
أولاد يحي	17599	17599	0,4	1856	4865	8,95
بني ياجيس	10352	10352	0,3	520	1771	10,92
خيري واد عجول	4612	4612	0,1-	4503	4531	0,06
تاكسنة	14974	14974	0,5	8723	10051	1,41
الجمعة بني حبيبي	13032	13032	1,2	5906	7010	1,71
برج الطهر	4893	4893	2,3	704	2078	9,88
أولاد رابح	10142	10142	0,5	5710	5918	0,36
وجانة	8612	8612	1,1	7765	7579	-0,24
المجموع	573206	636948	1,1	427857	573206	5,83

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء+معالجة شخصية

جدول رقم 16: تطور عدد سكان الحضر

البلديات	1977				1987				1998			
	إجمالي السكان	عدد سكان الحضر	نسبة سكان الحضر إلى سكان الولاية	نسبة التحضر	إجمالي السكان	عدد سكان الحضر	نسبة سكان الحضر إلى سكان الولاية	نسبة التحضر	إجمالي السكان	عدد سكان الحضر	نسبة سكان الحضر إلى سكان الولاية	نسبة التحضر
جيجل	49794	35722	62	71,73	69765	62793	52	90	115412	106306	41	92
الطاهير	34853	8493	14 ,7	24	44895	22990	19	51	67000	51311	20	77
الميلية	47141	13579	23,5	29	54980	24027	19,9	44	69862	39196	15	56
الأمير	-	-	-	-	20764	7759	6,42	37	31791	13334	5	42
الشقفة	-	-	-	-	-	-	-	-	25243	13460	5	53
العنصر	-	-	-	-	17810	3283	3	18	18918	10501	4	56
سيدي.ع.ع	-	-	-	-	-	-	-	-	9128	6600	3	72
قاوس	-	-	-	-	-	-	-	-	21479	11329	4	53
تاكسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	15013	6876	3	46
المجموع	324657	57794	100	18	472312	120852	100	26	572685	258913	100	45

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء+معالجة شخصية

جدول رقم 17 : نسبة التحضر ببلديات ولاية جيجل لسنة 2008

البلديات	إجمالي سكان البلدية	سكان المركز الرئيسي	نسبة التحضر
	سنة 2008		
جيجل	134839	131513	98
الطاهير	77367	59250	77
الميلية	78087	45945	59
الشقفة	26553	15771	59
العنصر	20070	12109	60
س.ع.العزيز	10153	7716	76
قاوس	26137	18329	70
القنار	15852	10193	64
وجانة	9580	8547	89
تاكسنة	/	/	/
الأمير عبد القادر	/	/	/

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء+مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

جدول رقم 18:الأحجام الحقيقية والمثالية للمراكز العمرانية الرئيسية حسب تعداد 2008

البلديات	الرتبة	مقلوب الرتبة	سكان المركزالرئيسي08	الحجم المثالي للسكان	الفرق بين الحجمين
جيجل	1	1,0000	131513	104132	27381
الطاهير	2	0,5000	59250	52066	7184
الميلية	3	0,3333	45945	34711	11234
قاوس	4	0,2500	18329	26033	-7704
الشقفة	5	0,0000	15771	20826	-5055
الأمير	6	0,1667	14644	17355	-2711
العنصر	7	0,1429	12109	14876	-2767
القنار	8	0,1250	10193	13017	-2824
جيملة	9	0,1111	9713	11570	-1857
وجانة	10	0,1000	8547	10413	-1866
تاكسنة	11	0,0909	7852	9467	-1615
س.عبد العزيز	12	0,0833	7716	8678	-962
الجمعة بني حبيبي	13	0,0769	7332	8010	-678
س.معروف	14	0,0714	7068	7438	-370
أولاد يحي	15	0,0667	5589	6942	-1353
زيامة	16	0,0625	5407	6508	-1101
سطارة	17	0,0588	5165	6125	-960
أولاد رابح	18	0,0556	3200	5785	-2585
العوانة	19	0,0526	2924	5481	-2557
الشحنة	20	0,0500	2216	5207	-2991
أولاد عسكر	21	0,0476	2085	4959	-2874
ب.بلهادف	22	0,0455	1490	4733	-3243
خيري واد عجول	23	0,0435	1186	4527	-3341
برج الطهر	24	0,0417	1074	4339	-3265
غبالة	25	0,0400	1061	4165	-3104
إيراقن	26	0,0385	738	4005	-3267
سلمى	27	0,0370	0	3857	-3857
بن ياجيس	28	0,0357	0	3719	-3719
المجموع	28	3,7272	388117	408944	-20827

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء+معالجة شخصية

جدول رقم 19: توزيع القوى العاملة ببلديات الولاية سنة 2008

البلدية	الفلاحة	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	المجموع
جيجـــــــــــل	2535	10464	4240	20761	38000
ز.منصوريـــة	968	1280	616	1486	4350
إراقــــــن	261	296	138	549	1244
العـــوانة	896	850	400	2059	4205
سلمى	160	78	80	191	509
تاكســـــنة	1022	756	540	1940	4258
قـــاوس	2080	1595	705	3193	7573
جـــيملة	1010	748	360	2094	4212
بن ياجيس	963	497	118	917	2495
الطـــاهير	3675	6215	1801	10903	22594
أ. عبد القادر	2519	2244	665	2705	8133
وجـــانة	1059	956	428	1433	3876
الشحـــنة	867	657	273	1079	2876
أولاد عســـــكر	884	725	273	1070	2952
الشـــقفـــــة	2840	1454	766	3302	8362
بـــرج الطـــــهر	676	469	198	918	2261
القـــنار	1911	799	417	1854	4981
سيدي عبد العزيز	1172	1048	276	1860	4356
العنـــصر	1990	1160	403	2890	6443
واد عـــول	640	505	152	1010	2307
بني حبـــيبي	1609	1455	630	2331	6025
ب.بلهادف	841	910	142	1558	3451
المـــيلية	2339	4877	1673	11382	20271
أولاد يـــحي	1443	783	4240	1428	4033
ســـطـــارة	1635	688	616	1672	4184
غبالـــة	1130	368	138	626	2168
سيدي معروف	1751	1101	400	1698	5308
أولاد رابح	1160	417	80	746	2436
مجموع الولايـــة	40036	43395	540	83655	183863

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل

جدول رقم 20: توزيع القوى العاملة ببلديات الولاية سنة 1998

البلدية	الفلاحة	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	المجموع
جيجـــــــل	726	3013	2434	13912	20085
ز.منصوريـــة	176	376	175	1152	1879
إراقــــن	24	73	11	171	279
العـــوانة	49	266	197	1183	1695
سلمى	0	95	11	119	225
تاكســـنة	132	702	76	1156	2066
قـــاوس	164	669	120	1921	2874
جـــيملة	19	672	23	1155	1869
بن ياجيس	16	490	28	524	1058
الطـــاهير	976	1990	663	7069	10698
أ. عبد القادر	464	1013	195	2381	4053
وجـــانة	84	297	22	696	1099
الشحـــنة	39	258	41	659	997
أولاد عســـكر	70	481	30	923	1504
الشـــقفـــة	537	280	153	2962	3932
بـــرج الطــــهر	9	16	17	712	754
القـــنار	840	291	47	1061	2239
سيدي عبد العزيز	209	134	78	1050	1471
العنـــصر	138	272	230	2139	2779
واد عـــول	18	19	34	377	448
بني حبـــيبي	148	135	72	1573	1928
ب.بلهادف	28	130	48	1158	1364
المـــيلية	382	1377	854	6883	9496
أولاد يـــحي	51	198	204	962	1415
ســـطـــارة	155	308	98	1491	2052
غبالـــة	247	64	17	371	699
سيدي معروف	69	442	148	1942	2601
أولاد رابح	82	418	53	643	1196
مجموع الولايـــة	5852	14479	6079	56381	82791

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل

جدول رقم 21: ولاية جيجل : صافي الهجرة الداخلية من و إلى الولايات المجاورة للفترة 1987-1998

الرقم	البلديات	الوافدون	المغادرون	صافي الهجرة
1	جيجل	2533	9103	-6570
2	إيراقن	44	1064	-1020
3	العوانة	421	1458	-1037
4	زيامة	317	2212	-1895
5	الطاهير	1511	871	640
6	الأمير	433	71	362
7	الشقفة	316	685	-369
8	الشحنة	139	784	-645
9	الميلية	1214	3587	-2373
10	س.معروف	179	550	-371
11	سطارة	144	638	-494
12	العنصر	256	1414	-1158
13	س.عبد العزيز	227	424	-197
14	قاوس	276	127	149
15	غبالة	67	193	-126
16	ب.بلهادف	69	234	-165
17	جيملة	242	817	-575
18	سلمى	10	253	-243
19	أولاد عسكر	137	418	-281
20	القنار	131	186	-55
21	أولاد يحي	128	313	-185
22	بني ياجيس	93	398	-305
23	خيري واد عجول	154	54	100
24	تاكسنة	210	1203	-993
25	الجمعة بني حبيبي	102	164	-62
26	برج الطهر	43	155	-112
27	أولاد رابح	88	796	-708
28	وجانة	46	165	-119
	المجموع	9530	28337	

المصدر : معالجة شخصية

جدول رقم 22:ولاية جيجل : صافي الهجرة الداخلية مابين البلديات للفترة 1987-1998

الرقم	البلديات	الوافدون	المغادرون	صافي الهجرة
1	جيجل	11782	7353	4429
2	إيراقن	463	636	-173
3	العوانة	2184	2628	-444
4	زيامة	737	847	-110
5	الطاهير	6521	1873	4648
6	الأمير	3452	456	2996
7	الشقفة	697	1672	-975
8	الشحنة	572	3037	-2465
9	الميلية	2047	1820	227
10	س.معروف	539	386	153
11	سطارة	519	322	197
12	العنصر	495	1040	-545
13	س.عبد العزيز	879	749	130
14	قاوس	4978	854	4124
15	غبالة	55	163	-108
16	ب.بلهادف	270	237	33
17	جيملة	189	-8992	9181
18	سلمى	37	2094	-2057
19	أولاد عسكر	677	716	-39
20	القنار	1795	297	1498
21	أولاد يحي	675	565	110
22	بني ياجيس	318	1272	-954
23	خيري واد عجول	153	54	99
24	تاكسنة	673	-8122	8795
25	الجمعة بني حبيبي	469	272	197
26	برج الطهر	145	216	-71
27	أولاد رابح	709	200	509
28	وجانة	421	482	-61
	المجموع	403946	374622	

جدول رقم 23:ولاية جيجل : صافي الهجرة الداخلية مابين البلديات للفترة 1998-2008

البلديات	سكان 1998	سكان 2008	صافي الهجرة
جيجل	115678	134839	-504,26
إيراقن	4088	2532	38,32
العوانة	12384	13273	22,12
زيامة	11945	12642	-6470
الطاهير	67095	77367	-463,2
الأمير	31870	38468	224
الشقفة	25187	26553	106,65
الشحنة	9453	8781	-10,29
الميلية	69163	78087	624,44
س.معروف	19314	21662	30,32
سطارة	13748	15155	32,2
العنصر	18738	20070	20,34
س.عبد العزيز	9091	10153	61,99
قاوس	21439	26137	195,81
غبالة	5228	5236	——
ب.بلهادف	10965	10336	28,9
جيملة	15513	17373	-1,56
سلمى	1564	920	12,88
أولاد عسكر	12780	13416	-3
القنار	13747	15852	-94,52
أولاد يحي	17599	18323	20,04
بني ياجيس	10352	10710	47,44
خيري واد عجول	4612	4582	16,12
تاكسنة	14974	15682	-40,7
الجمعة بني حبيبي	13032	14652	56,16
برج الطهر	4893	3889	-2227,25
أولاد رابح	10142	10681	-1590,82
وجانة	8612	9580	20,68
المجموع	573206	636948	689,34

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء+معالجة شخصية

جدول رقم 24 :صافي الهجرة ببلديات ولاية جيجل مابين 1966-1977

البلديات	عدد السكان لسنة 1966	عدد السكان لسنة 1977	صافي الهجرة
جيجل	36606	52266	505
الطاهير	23006	35983	3453
زيامة المنصورية	12182	14480	-2745
العوانة	10852	14069	-1276
الشحنة	20025	25089	-3226
الشقفة	14072	18484	-1414
جيملة	17469	20701	-4000
تاكسنة	24146	30082	-4060
سيدي عبد العزيز	13800	19421	-92
الميلية	36773	49464	-2533
العنصر	18244	26072	275
سطارة	10144	13617	-727
سيدي معروف	13629	18229	-1042
المجموع	250948	337957	-16883

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء+معالجة شخصية

جدول رقم 25 :صافي الهجرة ببلديات ولاية جيجل مابين 1977-1987

البلديات	عدد السكان لسنة 1977	عدد السكان لسنة 1987	صافي الهجرة
جيجل	52266	69274	11781,4
زيامة المنصورية	35983	20933	-27896
العوانة	14480	19985	336
تاكسنة	14069	26062	6970
الطاهير	35983	44664	404,91
الشقفة	18484	27217	2134
سيدي عبد العزيز	20701	17488	-10603
جيملة	30082	27577	-13244
الشحنة	19421	21359	-4995
الميلية	47141	33749	278,89
العنصر	26072	43447	8067
سطارة	13617	16488	-1990
سيدي معروف	18229	23978	-759
المجموع	337957	469319	10711

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء+معالجة شخصية

جدول رقم 26 : تركيب الأراضي الزراعية بولاية جيجل

البلدية	الأراضي الزراعية الصالحة S.A.U (هكتار)	المساحة المسقية (هكتار)	المساحة غير المسقية (هكتار)	أراضي رعوية وممرا ت (هكتار)	أراضي غير منتجة (هكتار)	مساحة إجمالية للفلاحة (هكتار)
العوانة	1827	322	1505	3040	855	5722
سلمى	749	103	646	1230	60	2039
زيامة	865	120	745	1400	1109	3374
إراقن	2138	58	2080	1964	1000	5102
جيجل	1026	145	881	1607	300	2933
قاوس	2598	376	2222	491	250	3339
أمير ع.ق.	2194	638	1556	1329	284	3807
تاكسنة	1147	53	1094	2543	214	3904
جيملة	1733	116	1617	825	70	2628
بن ياجيس	985	92	893	3068	152	4205
الطاهير	2024	638	1386	471	546	3041
وجانة	903	85	818	1001	174	2078
الشحنة	782	67	715	1837	361	2980
الشقفة	1318	541	777	1721	290	3329
برج الطهر	307	66	241	2280	425	3012
أولاد عسكر	344	58	286	2433	374	3151
س. عبد العزيز	699	78	621	378	120	1197
القنار	595	153	542	558	92	1245
بني حبيبي	736	74	662	1999	138	2873
العنصر	2276	155	2121	1200	692	4168
واد عجول	1945	188	1757	1130	500	3575
بلهادف	883	57	826	832	330	2045
الميلية	5239	1121	4118	1808	1753	8800
سطارة	3317	150	3167	361	422	4100
أولاد يحي	2275	105	2170	800	700	3775
س.معروف	1485	122	1363	1199	1700	4384
أولاد رابح	1434	199	1235	82	450	1966
غبالة	2100	118	1982	3000	1150	6250
المجموع	43924	6000	37924	40587	14511	99022

المصدر: الدليل الإحصائي لولاية جيجل 2008

جدول رقم 27: توزيع المساحة المسقية عبر بلديات ولاية جيجل لسنة 2008

البلدية	الأراضي الزراعية الصالحة S.A.U (هكتار)	المساحة المسقية (هكتار)	النسبة	المساحة غير المسقية (هكتار)	النسبة
العوانة	1827	322	17,62	1505	82,38
سلمى	749	103	13,75	646	86,25
زيامة	865	120	13,87	745	86,13
إراقن	2138	58	2,71	2080	97,29
جيجل	1026	145	14,13	881	85,87
قاوس	2598	376	14,47	2222	85,53
أمير ع.ق.	2194	638	29,08	1556	70,92
تاكسنة	1147	53	4,62	1094	95,38
جيملة	1733	116	6,69	1617	93,31
بن ياجيس	985	92	9,34	893	90,66
الطاهير	2024	638	31,52	1386	68,48
وجانة	903	85	9,41	818	90,59
الشحنة	782	67	8,57	715	91,43
الشقفة	1318	541	41,05	777	58,95
برج الطهر	307	66	21,50	241	78.50
أولاد عسكر	344	58	16,86	286	83,14
س. عبد العزيز	699	78	11,16	621	88,84
القنار	595	153	25,71	542	74,29
بني حبيبي	736	74	10,05	662	89,95
العنصر	2276	155	6,81	2121	93,19
واد عجول	1945	188	9,67	1757	90,33
بلهادف	883	57	6,46	826	93,54
الميلية	5239	1121	21,40	4118	78,60
سطارة	3317	150	4,52	3167	95,48
أولاد يحي	2275	105	4,62	2170	95,38
س.معروف	1485	122	8,22	1363	91,78
أولاد رابح	1434	199	13,88	1235	86,12
غبالة	2100	118	5,62	1982	94,38
المجموع	43924	6000	/	37924	/

المصدر: الدليل الإحصائي لولاية جيجل 2008

جدول رقم 28: وضعية ص.و.ض.ت.ف/ص.و.ت.إ.ف من 2000 إلى 2007 لإنتاج الحليب

البلدية	المشاريع	القيمة الإجمالية للمشاريع	قيمة الإنجازات	قيمة دعم الدولة
العوانة	143	194674772	98452852	51670090
سلمى	10	3925855	2189018	1766384
زيامة المنصورية	7	2238525	493971	398293
إيراقن	30	24171817	21143998	14259868
جيجل	177	212375166	101508389	67565667
الطاهير	325	369495493	235275278	12258029
الأمير عبد القادر	233	359123401	247164316	132331808
الشحنة	74	35153574	17581785	13911883
وجانة	82	42033905	34495790	22854063
أولاد عسكر	27	3480040	12242478	6510962
تاكسنة	198	82088293	68330048	50416106
قاوس	302	279880361	175966629	115128995
جيملة	65	49710453	42742805	25240741
بن ياجيس	48	26517978	9370467	7826085
الشقفة	194	170215571	108374679	54394117
برج الطهر	29	8907250	7624299	6239550
القنار	59	80663189	62876626	26987709
سيدي عبد العزيز	160	207021364	121216921	54963601
العنصر	164	124400677	95490722	57823953
الجمعة بني حبيبي	63	52588645	36114340	19425478
بلهادف	78	78738165	59656436	34083504
واد عجول	46	43618969	30886243	17250063
الميلية	447	440175896	258872825	152730111
أولاد يحي	122	115897854	83416045	52229959
سطارة	96	61691105	33156432	22908284
غبالة	69	39219076	25362878	20951345
سيدي معروف	67	54976959	41638023	23683974
أولاد رابح	41	30566520	23589434	12481122
المجموع	3356	3224150873	2055233536	1188621744

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية جيجل

جدول رقم 29: تطور العمالة الزراعية بولاية جيجل

البلدية	1966	1998	2008
جيجــــــــل	1345	726	2535
ز.منصوريـــة	297	176	968
إراقــــن	571	24	261
العــوانة	344	49	896
سلمى	238	00	160
تاكســــنة	217	132	1022
قـــاوس	571	164	2080
جــيملة	385	19	1010
بن ياجيس	265	16	963
الطـــاهير	1443	976	3675
أ. عبد القادر	774	464	2519
وجـــانة	184	84	1059
الشحـــنة	186	39	867
أولاد عســــكر	130	70	884
الشـــقفـــة	603	537	2840
بـــرج الطــــهر	33	09	676
القـــنار	1075	840	1911
سيدي عبد العزيز	379	209	1172
العنـــصر	426	138	1990
واد عجـــول	265	18	640
بني حبـــيي	147	148	1609
ب.بلهادف	41	28	841
المـــيليـــة	859	382	2339
أولاد يـــحي	202	51	1443
ســـطـــارة	508	155	1635
غبالـــة	825	247	1130
سيدي معروف	197	69	1751
أولاد رابح	295	82	1160
المجموع	12805	5852	40036

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل

جدول رقم 30: توزيع أهم الوحدات الصناعية بولاية جيجل

المؤسسة	سنة التأسيس	الموقع	المنتوج	عدد العمال
مؤسسة الخزف الصحي الميلية	1974	بالميلية	الخزف	439
جيجل الكاتمة للفلين	1976	طريق الصومام جيجل	مواد كاتمة	135
			مواد عازلة	
جيجـــل للفليــــــن	1928	شارع المجاهدين جيجل	سدادات	92
مؤسسة أقمصة جن جن	1964	جيجل	أقمصة	68
مؤسسة الجلود جيجل	1967	الحدادة جيجل	جلود مصنعة	191
الشركة الجزائرية للصلصال	1972	تنفدور الميلية	الكاولين	117
المؤسسة الإفريقية للزجاج مركب الزجاج بالطاهير	1982	المنطقة الصناعي أولاد صالح الأمير عبد القادر	الزجاج الواقي الأمامي	314
			الزجاج المورق	
			زجاج العمارات	
			الزجاج الجانبي	
			الزجاج المطبوع	
			سايكات الصودا	
المؤسسة الوطنية العصير والمصبرات كوجاك	1972	الطاهير	مصبرات	77
المحطة المركزية الحرارية	1989	الأشواط	توليد الكهرباء	300

المصدر: مديرية الصناعة لولاية جيجل

جدول رقم 31: الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل

المؤسسة	الموقع	المنتوج	عدد العمال
مذبغة خنيفر	الميلية	جلد الغنم	120
		جلد البقر	
		جلد المعز	
مؤسسة كراس الشرق	الميلية	الكراس المدرسي	11
ش.ذ.م.م الشركة المغاربية للميكانيكا الدقيقة والصيانة الصناعية (SOMEMI)	المنطقة الصناعية الامير عبد القادر	قطع ميكانيكية صناعية	65
مؤسسة عياشي للبلاط	المنطقة الصناعية الامير عبد القادر	بلاط غرانيطو	92
ش.ذ.م.م الوئام القبائل الصغرى	بلغيموز العنصر	رقائق الفلين(مكتل أبيض)	191
		قوالب (نعل الأحدية)	
		أقراص الفلين	
		ســدادات	

المصدر: مديرية الصناعة لولاية جيجل

جدول رقم 32: تطور العمالة الصناعية بولاية جيجل

البلدية	سنة 1966	سنة1998	سنة2008
جيجـــــــــــل	2416	2434	3087
ز.منصوريـــة	279	175	227
إراقـــــن	75	11	16
العـــوانة	323	197	241
سلمى	58	11	8
تاكســـــنة	204	76	98
قـــاوس	128	120	185
جـــيملة	22	23	41
بن ياجيس	77	28	39
الطـــاهير	690	663	873
أ. عبد القادر	211	195	216
وجـــانة	29	22	34
الشحـــنة	39	41	48
أولاد عســـــكر	41	30	45
الشـــقفـــــة	206	153	217
بـــرج الطـــــهر	31	17	30
القـــنار	51	47	186
سيدي عبد العزيز	83	78	107
العنـــصر	307	230	81
واد عجـــول	66	34	54
بني حبـــيي	81	72	102
ب.بلهادف	49	48	57
المـــيليـــة	920	854	967
أولاد يـــحي	216	204	283
ســـطـــارة	99	98	130
غبالـــة	17	17	16
سيدي معروف	148	148	279
أولاد رابح	50	53	51
المجموع	6916	6079	**7718**

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

جدول رقم 33 : شبكة الطرق حسب البلديات

الدائرة	البلدية	الطرق الوطنية	الطرق الولائية	الطرق البلدية وفك العزلة	المـــجمــــو ع (كم)
زيامة منصورية	- زيامة منصورية	15.50	31.00	35.90	82.40
	- ايراقن	0	29.30	56.20	85.50
العوانة	- العوانة	21.50	26.00	39.00	86.50
	- سلمى	0	32.70	42.10	74.80
جيجل	- جيجل	18.25	3.25	34.10	55.60
تاكسنة	- قاوس	7.00	10.75	27.00	44.75
	- تاكسنة	21.00	13.80	73.60	108.40
جيملة	- جيملة	21.50	7.30	27.50	56.30
	- بن ياجيس	5.20	0	58.00	63.20
الطاهير	- الطاهير	7.00	29.00	35.70	71.70
	- أ.ع.القادر	5.150	6.20	27.00	38.35
	- وجانة	0	0	26.50	26.50
	- الشحنة	0	21.0	36.50	57.50
	-أولاد عسكر	0	36.5	22.50	95.00
الشقفة	- الشقفة	1.48	16.80	29.00	47.28
	- برج الطهر	0	17.00	16.50	33.50
	- القنار	5.00	0	10.00	15.00
	-س.ع.العزيز	13.42	0	8.20	21.60
العنصر	- العنصر	14.50	11.50	26.10	102.10
	- بلهادف	0	12.50	41.20	53.70
	- الجمعة بني حبيبي	1.90	0	54.80	56.70
	- واد عجول	0	22.00	62.90	84.90
الميلية	- الميلية	19.20	47.00	82.00	148.20
	- اولاد يحي	0	0	59.00	59.00
س.معروف	- س.معروف	12.90	0	42.00	54.90
	- اولاد رابح	0	0	42.00	42.00
سطارة	- سطارة	6.50	0	70.20	76.70
	- غبالة	0	0	50.50	50.50
المجمـــــــــو ع (كم)		**197.00**	**373.60**	**1186.00**	**1756.60**

المصدر: الدليل الإحصائي لولاية جيجل 2008

جدول رقم 34 : حالة الطرق ببلديات ولاية جيجل

تعيين	الطو ل (كلم)	جيد ة (كلم)	متوسطة (كلم)	متدهورة (كلم)
طريق وطني رقم 43	119.50	94.5	23.5	1.50
طريق وطنيي رقم 77	54.90	23.00	31.90	
طريق وطنيي رقم 27	17.60	17.60		
طريق وطنيي رقم 27(مسار قديم)	3.00			3.00
طريق وطنيي رقم 77 أ	2.00			2.00
المجموع	**197**	**135.10**	**55.40**	**6.50**
طريق ولائي رقم 02	7.30	7.30		
طريق ولائي رقم 39	15.00	15.00		
طريق ولائي رقم 132	30.00	30.00		18.00
طريق ولائي رقم 132 ب	24.00	24.00		13.00
طريق ولائي رقم 135	20.00	20.00		13.60
طريق ولائي رقم 135 أ	51.30			51.30
طريق ولائي رقم 135 ب	68.00	28.00	14.00	26.00
طريق ولائي رقم 137	72.00	11.00		61.00
طريق ولائي رقم 137 أ	22.50	3.00		19.50
طريق ولائي رقم 137 ب	24.30	17.30		7.00
طريق ولائي رقم 147	6.00		3.00	3.00
طريق ولائي رقم 147 ب	3.30		3.30	
طريق ولائي رقم 147 ج	3.30		3.30	
طريق ولائي رقم 150	12.00	12.00		
طريق ولائي رقم 170	14.00			14.00
المجموع	**373.60**	**123.60**	**23.60**	**226.40**

المصدر: الدليل الإحصائي لولاية جيجل 2008

جدول رقم 35: حالة شبكة الطرق حسب البلديات

البلدية	الطرق الوطنية (كم)			الطرق الولائية (كم)			الطرق البلدية
	مغطاة	غير مغطاة	المجموع	مغطاة	غير مغطاة	المجموع	
- زيامة منصورية	15.50		15.50	31.00		31.00	
- ايراقن	0		0	12.00	14.00	26.00	
- العوانة	21.50		21.50	19.30	10.00	29.30	
- سلمى	0		0	32.70		32.70	
- جيجل	18.25		18.25	3.25		3.25	
- قاوس	7.00		7.00	10.75		10.75	
- تاكسنة	21.00		21.00	13.80		13.80	
- جيملة	21.50		21.50	7.30		7.30	
- بن ياجيس	5.20		5.20	0		0	مغطاة : 464 كلم
- الطاهير	7.00		7.00	29.00		29.00	غير مغطاة : 722 كلم
- أ.ع.القادر	5.150		5.150	6.20		6.20	
- وجانة	0		0	0		0	
- الشحنة	0		0	21.00		21.00	
-أولاد عسكر	0		0	36.50		36.50	
- الشقفة	1.48		1.48	16.80		16.80	
- برج الطهر	0		0	17.00		17.00	
- القنار	5.00		5.00	0		0	
-س.ع.العزيز	13.42		13.42	0		0	
- العنصر	14.50		14.50	11.50		11.50	
- بلهادف	0		0	12.50		12.50	
- الجمعة بني حبيبي	1.90		1.90	0		0	
- واد عجول	0		0	13.00	9.00	22.00	
- الميلية	19.20		19.20	38.00	9.00	47.00	
- اولاد يحي	0		0	0		0	
- س.معروف	12.90		12.90	0		0	
- اولاد رابح	0		0	0		0	
- سطارة	6.50		6.50	0		0	
- غبالة	0		0	0		0	
المجموع	197.00		197.00	373.60	42.00	373.60	

المصدر: الدليل الإحصائي لولاية جيجل 2008

جدول رقم 36:معدل إشغال القسم بالإكمالي عبر بلديات ولاية جيجل

البلديات	عدد التلاميذ	نسبة الاناث	عدد الملحقات	التلاميذ في الحجرة
جيجل	12223	52.78	17	43.97
زيامة منصورية	998	50.90	2	34.41
اراقن	122	37.70	1	20.33
العوانة	1158	56.04	2	36.19
سلمى بن زيادة	0	0.00	0	
جيملة	1817	47.99	2	47.82
بني ياجيس	882	48.53	1	46.42
تاكسنة	1225	50.94	2	47.12
قاوس	2747	50.09	4	42.92
الطاهير	7336	52.02	11	43.93
أ.عبد القادر	3246	53.42	5	47.74
الشحنة	777	52.77	1	40.89
أولاد عسكر	1218	52.46	2	48.00
وجانة	835	53.65	1	41.75
الشقفة	2880	51.32	5	37.89
برج الطهر	235	47.23	1	29.38
س.عبد العزيز	846	52.72	2	27.29
القنار	863	50.64	1	43.15
العنصر	2180	51.06	4	36.33
الجمعة بني حبيبي	726	55.79	1	51.86

واد عجول	360	44.17	1	27.69
بلهادف	898	51.34	2	44.90
الميلية	6572	53.00	10	46.61
أولاد يحي	1599	48.59	3	48.45
سطارة	1358	49.93	3	38.80
غبالة	281	49.82	1	46.83
سيدي معروف	2086	47.84	3	47.41
أولاد رابح	819	49.21	1	54.60
مجموع الولاية	56287	51.68	89	43.20

المصدر: الدليل الإحصائي لولاية جيجل 2008

جدول رقم 37 :معدل إشغال القسم بالتعليم الأساسي عبر بلديات ولاية جيجل

البلديـــــات	عدد التلاميذ	نسبة الإناث %	عدد المدارس	عدد الحجرات	تلاميذ في الحجرة
جيجل	16242	47.25	38	331	49.07
زيامة منصورية	1298	48.69	7	44	29.50
اراقن	367	46.87	6	22	16.68
العوانة	1410	48.65	9	46	30.55
سلمى	80	45.00	3	10	8.00
جيملة	2540	47.80	13	73	34.79
بني ياجيس	1599	46.53	11	56	28.55
تاكسنة	1970	48.63	19	90	21.89
قاوس	3528	46.34	14	94	37.53
الطاهير	9461	47.13	29	234	40.43
الإمير عبد القادر	479	46.50	12	103	46.58
الشحنة	1020	47.45	8	43	23.72
أولاد عسكر	2126	46.14	10	49	43.39
وجانة	1111	45.99	6	36	30.86
الشقفة	3275	46.32	16	106	30.90
برج الطهر	557	44.34	9	39	14.28
سيدي عبد العزيز	1077	45.96	6	43	25.05
القنار	1770	46.89	7	55	32.18
العنصر	2302	47.09	15	85	27.08
الجمعة بني حبيبي	202	47.55	11	70	29.74
واد عجول	493	46.04	4	23	21.43
بلهادف	1410	48.58	10	55	25.64
الميلية	10047	46.97	41	238	42.21
أولاد يحي	3076	47.95	16	75	41.01
سطارة	1843	48.51	8	53	34.77
غبالة	683	50.37	9	34	20.09
سيدي معروف	2895	48.60	21	91	31.81
أولاد رابح	1774	47.46	13	54	32.85
مجموع الولاية	80834	47.23	371	2252	35.89

المصدر: الدليل الإحصائي لولاية جيجل 2008

جدول رقم 38: معدل الربط بشبكة الكهرباء عبر بلديات ولاية جيجل

البلديات	نسبة الربط بالكهرباء (%) لسنة 2008
جيجل	96,2
زيامة منصورية	94,7
اراقن	85,5
العوانة	95,9
سلمى بن زيادة	92,6
تاكسنة	95,7
قاوس	97,9
جيملة	92,6
بن ياجيس	94,1
الطاهير	97,6
أ.عبد القادر	95,9
وجانة	97,6
الشحنة	96,4
أولاد عسكر	97,5
الشقفة	96,9
برج الطهر	95,6
القنار	98,7
س.عبد العزيز	97
العنصر	97
واد عجول	97,3
الجمعة بني حبيبي	95,9
بلهادف	97,6
الميلية	96,6
اولاد يحي	96,4
سطارة	98
غبالة	94,9
سيدي معروف	97,4
أولاد رابح	94,5
المجموع	96,6

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

جدول رقم 39 : البلديات المستفيدة من الغاز الطبيعي

البلديات	نسبة الربط
جيجل	77,6
الطاهير	66,2
الميلية	46,1
العنصر	39,3
القنار	58,3
سيدي عبد العزيز	50,8
الجمعة بني حبيبي	19,2
سطارة	36,7
قاوس	49,9
الأمير عبد القادر	30,7
الشقفة	31,8
الـــمجموع	46,05

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء + مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل

جدول رقم 40: معدل الربط بالمياه الصالحة للشرب عبر بلديات الولاية

معدل الربط بالمياه الصالحة للشرب(%) لسنة2008	معدل الربط بالمياه الصالحة للشرب(%) لسنة 1998	البلديات
89,3	85,1	جيجل
89,5	67	زيامة منصورية
45,1	24	اراقن
69,7	62,6	العوانة
43,6	12,8	سلمى بن زيادة
55,8	30,6	تاكسنة
89,9	55,3	قاوس
65,3	16,8	جيملة
7,5	4,9	بن ياجيس
83,1	84,9	الطاهير
71,4	61,9	أ.عبد القادر
81,1	2,2	وجانة
70,8	49,2	الشحنة
8.3	3,2	أولاد عسكر
76,5	67	الشقفة
26,8	15,5	برج الطهر
89	49,7	القنار
72,2	54,9	س.عبد العزيز
59,1	52,7	العنصر
76,2	663	واد عجول
39,6	20,4	الجمعة بني حبيبي
30,2	8,3	بلهادف
69,4	54,7	الميلية
14,4	11,9	اولاد يحي
77,8	54,3	سطارة
62,5	26,5	غبالة
47,7	31,1	سيدي معروف
36,6	15,2	أولاد رابح
70,7	55,7	المجموع

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

جدول رقم 41: معدل الربط بشبكة التطهير عبر بلديات ولاية جيجل

البلديات	معدل الربط مجموع البلدية (%)لسنة 1998	معدل الربط مجموع البلدية (%)لسنة 2008
جيجل	82,9	88,8
زيامة منصورية	58,4	74,2
اراقن	20,2	31
العوانة	43,8	71,8
سلمى بن زيادة	22,8	44,5
تاكسنة	24,9	54,7
قاوس	55,2	83
جيملة	24,4	33,7
بن ياجيس	2	5,6
الطاهير	62,1	79,7
أ.عبد القادر	44,2	61,3
وجانة	9,1	35,5
الشحنة	24,3	31,9
أولاد عسكر	5,6	9,8
الشقفة	37,1	50,9
برج الطهر	7,2	20
القنار	47,8	57,7
س.عبد العزيز	41,7	63,5
العنصر	44,6	48,2
واد عجول	15,8	21,1
الجمعة بني حبيبي	10,3	28,7
بلهادف	3,4	9,1
الميلية	42,5	62,3
اولاد يحي	2,6	13,2
سطارة	49,8	68,6
غبالة	20,8	28,1
سيدي معروف	27,6	37,7
أولاد رابح	7,1	12,8
المجموع	45,7	61,6

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية+معالجة شخصية

جدول رقم 42: توزيع المؤسسات التعليمية بولاية جيجل

البلديـــــات	عدد مؤسسات الطور الأول والثاني	عدد الملحقات	عدد ثانويات التعليم العام والتكنولوجي	عدد المتقنات	مجموع المؤسسات التعليمية
جيجل	38	17	6	1	62
زيامة منصورية	7	2	1		10
اراقن	6	1			7
العوانة	9	2	1		12
سلمى	3	0			3
جيملة	13	2	1		16
بني ياجيس	11	1			12
تاكسنة	19	2	1		22
قاوس	14	4	1		19
الطاهير	29	11	4	1	45
الإمير عبد القادر	12	5	1		18
الشحنة	8	1			9
أولاد عسكر	10	2			12
وجانة	6	1			7
الشقفة	16	5	2		23
برج الطهر	9	1			10
سيدي عبد العزيز	6	2	1		9
القنار	7	1			8
العنصر	15	4	2		21
الجمعة بني حبيبي	11	1			12
واد عجول	4	1			5
بلهادف	10	2			12
الميلية	41	10	2	1	54
أولاد يحي	16	3			19
سطارة	8	3	1		12
غبالة	9	1			10
سيدي معروف	21	3	1		25
أولاد رابح	13	1			14
مجموع الولاية	**371**	**89**	**25**	**3**	488

المصدر: الدليل الإحصائي لولاية جيجل 2008

جدول رقم 43: معدل إشغال القسم ونسبة التأطيرعبر بلديات ولاية جيجل

البلديات	معدل إشغال القسم للطور الابتدائي	معدل إشغال القسم للطور الإكمالي	معدل إشغال القسم بالتعليم الثانوي	نسبة التأطير بالابتدائي	نـــسبةالتأطير بالإكمالي	الـــنسبة التأطير بالثانوي
جيجل	49.07	43.97	31,9	23.89	20.37	18.56
زيامة منصورية	29.50	34.41	18	17.54	20.79	19.16
اراقن	16.68	20.33	0	15.96	13.56	
العوانة	30.55	36.19	25	18.80	19.97	16.49
سلمى بن زيادة	8.00		0	8.89	0.00	
جيملة	34.79	47.82	24	20.99	29.79	21.46
بني ياجيس	28.55	46.42	0	20.77	22.62	
تاكسنة	21.89	47.12	18	16.55	23.56	21.76
قاوس	37.53	42.92	29	21.91	20.97	19.18
الطاهير	40.43	43.93	40	22.11	20.72	19.03
أ.عبد القادر	46.58	47.74	35	25.25	22.23	21.88
الشحنة	23.72	40.89	0	17.29	23.55	
أولاد عسكر	43.39	48.00	0	22.38	24.36	
وجانة	30.86	41.75	0	20.57	20.88	
الشقفة	30.90	37.89	24	19.15	20.00	20.96
برج الطهر	14.28	29.38	0	13.26	13.58	
س.عبد العزيز	25.05	27.29	33	17.37	19.23	21.51
القنار	32.18	43.15	0	21.59	19.61	
العنصر	27.08	36.33	30	20.93	20.76	22.30
الجمعة بني حبيبي	29.74	51.86	0	21.92	22.00	
واد عجول	21.43	27.69	0	17.00	18.00	
بلهادف	25.64	44.90	0	18.08	22.45	
الميلية	42.21	46.61	35	22.28	22.28	18.74
أولاد يحي	41.01	48.45	0	23.48	24.60	
سطارة	34.77	38.80	24	21.18	23.02	21.16
غبالة	20.09	46.83	0	15.88	18.73	
سيدي معروف	31.81	47.41	22	18.92	23.98	24.25
أولاد رابح	32.85	54.60	0	20.16	28.24	
مجموع الولاية	**35.89**	**43.20**	**13,89**	**21.35**	**21.54**	**19.21**

المصدر: الدليل الإحصائي لولاية جيجل 2008

جدول رقم 44: توزيع مراكز التكوين المهني

المراكز	الطاقة	عدد المتربصين		عدد الأقسام	عدد المتخرجين
		المجموع	منهم الاناث		
المعهد الوطني المتخصص	300	894	550	29	258
مركز جيجل /ذكور	450	403	101	18	427
مركزالميلية	375	472	183	11	340
مركزالطاهير	300	318	125	15	147
مركزجيجل /اناث	350	584	584	23	478
مركز زيامة منصورية	250	281	75	13	127
مركز العنصر	250	219	123	10	101
مركزسيدي عبد العزيز	200	160	71	09	121
مركزالعوانة	200	129	35	06	104
ملحقة تاسوست	100	206	99	10	135
ملحقة جيملة	100	152	31	08	33
ملحقة قاوس	100	96	51	05	107
مركزالشقفة	200	170	90	08	144
مركزسيدي معروف	200	161	84	10	98
ملحقة غريانة	100	96	51	08	197
مركز أولاد عسكر	100	18	14	02	06
الميلية2	300	75	00	03	00
المجمـــــــــوع	3875	4434	2267	188	2823

المصدر : الدليل الإحصائي لسنة 2008

جدول رقم 45: مؤشرات مصفوفة تفاوت مستوى التنمية

البلدية	مواليد أحياء	مواليد أموات	السكان	المساحة	جراحو أسنان	صيادلة	أطباء عامون	أطباء مختصون	مجموع الأطباء+الصيادلة	عيادة
جيجل	4617	128	131470	62,38	60	60	91	79	290	2
زيامة	4	0	13549	102,31	4	4	4	0	12	0
اراقن	11	0	4624	143,7	0	0	1	1	2	0
العوانة	71	0	13141	127,94	2	2	3	0	7	0
سلمى	2	0	1767	133,32	0	0	1	0	1	0
تاكسنة	21	0	17060	125,79	4	3	6	0	13	0
قاوس	11	0	24425	51,92	5	6	6	0	17	0
جيملة	50	0	17695	65,28	3	3	4	0	10	1
بن ياجيس	55	0	11818	80.09	0	0	3	0	3	0
الطاهير	2738	0	76284	64,88	28	28	57	26	139	2
الأميرع.القادر	7	0	36168	50,52	9	7	8	0	24	0
وجانة	3	0	9786	53,66	0	1	2	0	3	0
الشحنة	24	2	10831	87,24	1	0	1	0	2	0
أولاد عسكر	70	0	14694	94,21	0	1	4	0	5	0
الشقفة	12	0	28720	52,46	7	6	6	0	19	0
برج الطهر	5	0	5689	68,17	0	0	1	0	1	0
القنار	6	0	15943	56,53	2	4	4	0	10	0
س.ع.العزيز	5	0	10380	50,47	5	6	4	0	15	0
العنصر	33	0	21519	97,44	8	5	10	1	24	0
وادي عجول	3	0	5134	53,37	0	1	0	0	1	0
بني حبيبي	21	0	14711	48,75	3	4	2	0	9	0
بلهادف	60	0	12405	64,38	1	2	4	0	7	0
الميلية	2495	55	79543	206,28	25	22	50	24	121	1
أولاد يحي	36	0	20078	134,37	4	0	4	0	8	0
سطارة	114	0	15686	57,63	3	3	7	0	13	1
غبالة	10	0	5302	126,70	0	0	1	0	1	0
س/معروف	113	0	21897	61,89	3	3	5	0	11	0
أولاد رابح	53	0	11426	74,95	1	1	0	0	2	0
مجموع الولاية	10650	185	651745	2.396,63	176	169	289	131	765	**7**

البلدية	عدد الأقسام	عدد تلاميذ بالابتدائي	عدد تلاميذ بالإكمالي	تلامبذ إناث بالإكمالي	عدد التلاميذ بالثانوي	تلامبذ إناث بالثانوي	المساحة الزراعية المستغلة	المساحة الزراعية الـــمسقية	حجم الاستثمارات الموجهة(دج)	عدد العمليات الاستثمارية
جيجل	331	16242	12223	6451	7033	4281	1026	145	385.700.000	40
زيامة	44	1298	998	508	479	278	865	120	66.600.000	29
اراقن	22	367	122	46		0	2138	58	54.400.000	25
العوانة	46	1410	1158	649	577	352	1827	322	53.500.000	16
سلمى	10	80	0	0		0	749	103	20.600.000	04
تاكسنة	73	2540	1817	872	751	413	1147	53	52.050.000	14
قاوس	56	1599	882	428		0	2598	376	62.800.000	10
جيملة	90	1970	1225	624	544	364	1733	116	59.800.000	11
بن ياجيس	94	3528	2747	1376	978	645	985	92	51.100.000	07
الطاهير	234	9461	7336	3816	4967	3109	2024	638	156.600.000	13
الأميرع.القادر	103	479	3246	1734	1116	748	2194	638	91.200.000	10
وجانة	43	1020	777	410		0	903	85	56.700.000	11
الشحنة	49	2126	1218	639		0	782	67	58.500.000	11
أولاد عسكر	36	1111	835	448		0	344	58	52.700.000	16
الشقفة	106	3275	2880	1478	1509	905	1318	541	77.900.000	14
برج الطهر	39	557	235	111		0	307	66	47.300.000	07
القنار	43	1077	846	446	968	639	595	153	58.200.000	10
س.ع.العزيز	55	1770	863	437		0	699	78	55.050.000	12
العنصر	85	2302	2180	1113	1762	1163	2276	155	76.900.000	13
وادي عجول	70	202	726	405		0	1945	188	40.800.000	12
بني حبيبي	23	493	360	159		0	736	74	62.200.000	11
بلهادف	55	1410	898	461		0	883	57	68.800.000	14
الميلية	238	10047	6572	3483	3355	1890	5239	1121	176.500.000	24
أولاد يحي	75	3076	1599	777		0	2275	105	73.400.000	08
سطارة	53	1843	1358	678	677	420	3317	150	74.700.000	13
غبالة	34	683	281	140		0	2100	118	47.200.000	07
س/معروف	91	2895	2086	998	873	602	1485	122	65.100.000	09
أولاد رابح	54	1774	819	403		0	1434	199	39.700.000	10
مجموع الولاية	**2252**	**80834**	**56287**	29089	**25589**	15852	**43924**	**6000**	2.186.000.000	381

البلدية	طول الطرق الوطنية	طول الطرق الولائية	طول الطرق البلدية	المنشآت الرياضية	عدد المكتبات	قاعة السينما	مراكز ثقافية	المدارس القرآنية	النشطات التجارية	مركز صحي
جيجل	18.25	3.25	34.10	**26**	01	03	01	10	6675	**0**
زيامة	15.50	31.00	35.90	**03**	0	0	01	02	340	1
اراقن	0	29.30	56.20	**02**	01	0	0	0	17	1
العوانة	21.50	26.00	39.00	**03**	0	0	01	01	271	1
سلمى	0	32.70	42.10	**0**	0	0	0	0	18	
تاكسنة	21.00	13.80	73.60	**02**	0	0	0	02	349	2
قاوس	7.00	10.75	27.00	**03**	0	0	0	04	738	**1**
جيملة	21.50	7.30	27.50	**02**	0	0	01	10	391	
بن ياجيس	5.20	0	58.00	**02**	0	0	01	08	186	1
الطاهير	7.00	29.00	35.70	**14**	0	01	0	06	3223	**1**
الأميرع.القادر	5.150	6.20	27.00	**05**	0	0	01	06	967	0
وجانة	0	0	26.50	**04**	0	0	0	02	137	**0**
الشحنة	0	21.0	36.50	**03**	0	0	01	02	115	**1**
أولاد عسكر	0	36.5	22.50	**04**	0	0	0	0	146	0
الشقفة	1.48	16.80	29.00	**03**	0	0	0	01	299	1
برج الطهر	0	17.00	16.50	**0**	0	0	0	0	26	**0**
القنار	5.00	0	10.00	**03**	0	0	0	02	388	0
س.ع.العزيز	13.42	0	8.20	**02**	0	0	01	01	312	1
العنصر	**14 .50**	**11.50**	**26.10**	**03**	0	0	01	04	562	2
وادي عجول	**0**	**22**	**62.90**	**01**	0	0	0	02	92	**0**
بني حبيبي	**1.90**	**0**	**54.80**	**01**	0	0	01	01	270	0
بلهادف	**0**	**12.50**	**41.20**	**01**	0	0	0	02	123	1
الميلية	19.20	47.00	82.00	**06**	01	01	0	08	3416	1
أولاد يحي	0	0	59.00	**02**	0	0	0	05	299	1
سطارة	6.50	0	70.20	**01**	0	0	0	05	319	0
غبالة	0	0	50.50	**02**	0	0	01	02		**0**
س/معروف	12.90	0	42.00	**01**	01	0	01	02		**1**
أولاد رابح	0	0	42.00	**02**	0	0	0	03		**1**
مجموع الولاية	**197.00**	**373.60**	**1186.00**	**100**	04	05	12	97		**21**

البلدية	الكثافة السكانية	وفاة قبل الولادة 1000/ مولود	الزيادة الطبيعية	معدل الأشخاص /المسكن	عدد الأطباء +الصيادلة/1000	مراكز صحية وعيادة متعددة الخدمات/ 1000	نسبة م.الزراعية /الكلية	نسبة.م.المسقية /الكلية	نسبة العاملين في الزراعة	نسبة العاملين في الصناعة
جيجل	**2108**	28	3895	5,96	2,21	0,02	16,45	2,32	6,67	11,16
زيامة	132	0	39-	6,37	0,89	0,07	8,45	1,17	22,25	14,16
اراقن	32	0	10-	6,96	0,43	0,22	14,88	0,40	20,98	11,09
العوانة	103	0	80-	6,09	0,53	0,08	14,28	2,52	21,31	9,51
سلمى	13	0	1-	6,29	0,57	0,00	5,62	0,77	31,43	15,72
تاكسنة	136	0	46-	6,64	0,76	0,12	9,12	0,42	24,00	12,68
قاوس	470	0	46-	6,81	0,70	0,04	50,04	7,24	27,47	9,31
جيملة	271	0	9-	7,54	0,57	0,06	26,55	1,78	23,98	8,55
بن ياجيس	148	0	16	6,34	0,25	0,08	12,30	1,15	38,60	4,73
الطاهير	1176	0	2344	6,56	1,82	0,04	31,20	9,83	16,27	7,97
الأميرع.القاد ر	716	0	116-	7,20	0,66	0,00	43,43	12,63	30,97	8,18
وجانة	182	0	50-	7,40	0,31	0,00	16,83	1,58	27,32	11,04
الشحنة	124	83	8-	7,45	0,18	0,09	8,96	0,77	30,15	9,49
أولاد عسكر	156	0	28	7,10	0,34	0,00	3,65	0,62	29,95	9,25
الشقفة	547	0	78-	6,54	0,66	0,03	25,12	10,31	33,96	9,16
برج الطهر	83	0	28-	6,61	0,18	0,00	4,50	0,97	29,90	8,76
القنار	282	0	111-	6,84	0,63	0,00	10,53	2,71	38,37	8,37
س.ع.العزيز	206	0	70-	6,46	1,45	0,10	13,85	1,55	26,91	6,34
العنصر	221	0	71-	6,35	1,12	0,09	23,36	1,59	30,89	6,25
وادي عجول	96	0	21-	5,79	0,19	0,00	36,44	3,52	27,74	6,59
بني حبيبي	302	0	46-	6,75	0,61	0,00	15,10	1,52	26,71	10,46
بلهادف	193	0	14	6,47	0,56	0,08	13,72	0,89	24,37	4,11
الميلية	386	22	2107	7,08	1,52	0,03	25,40	5,43	11,54	8,25
أولاد يحي	149	0	1-	6,71	0,40	0,05	16,93	0,78	35,78	9,40
سطارة	272	0	83	7,00	0,83	0,06	57,56	2,60	39,08	4,52
غبالة	42	0	16-	6,38	0,19	0,00	16,57	0,93	52,12	2,03
س/معروف	354	0	54	6,55	0,50	0,05	23,99	1,97	32,99	14,28
أولاد رابح	152	0	21	6,58	0,18	0,09	19,13	2,66	47,62	4,64
مجموع الولاية	272	17	**7715**	**6,57**	1,17	0,04		2,50	21,77	9,12

البلدية	نسبة العاملين في الخدمات	نسبة العاملين في البناء والأشغال العمومية	معدل التشغيل	معدل البطالة	معدل الربط بشبكة المياه	معدل الربط بشبكة الصرف	معدل الربط بالكهرباء	معدل الربط بالغاز	كثافة الطرق الوطنية المعبدة	كثافة الطرق الولائية المعبدة
جيجل	54,63	27,54	28,90	18,13	99	98	100	13,76	29,26	17,81
زيامة	34,16	29,43	32,11	11,02	90	86	100	00	15,15	30,30
اراقن	44,13	23,79	26,90	15,14	100	100	76	00		
العوانة	48,97	20,21	32,00	11,21	85	73	88	00	0,00	20,39
سلمى	37,52	15,32	28,81	15,45	80	80	74	00	16,80	120,93
تاكسنة	45,56	17,75	24,96	18,83	100	100	98	00	0,00	24,53
قاوس	42,16	21,06	31,01	9,54	90	86	99	15,07	16,69	65,71
جيملة	49,72	17,76	23,80	19,06	95	25	99	00	13,48	153,57
بن ياجيس	36,75	19,92	21,11	27,62	15	20	95	00	32,94	33,95
الطاهير	48,26	27,51	29,62	14,08	100	85	100	11,65	6,49	0,00
الأميرع.القادر	33,26	27,59	22,49	19,63	100	90	99	6,81	10,79	12,27
وجانة	36,97	24,66	39,61	11,06	65	50	88	00	10,19	120,39
الشحنة	37,52	22,84	26,55	13,3	80	60	100	00	0,00	0,00
أولاد عسكر	36,25	24,56	20,09	25,1	0	50	100	00	0,00	24,07
الشقفة	39,49	17,39	29,12	15,24	80	53	100	10,45	0,00	38,74
برج الطهر	40,60	20,74	39,74	14,81	40	12	97	00	2,82	32,02
القنار	37,22	16,04	31,24	10,19	95	52	100	8,24	0,00	24,94
س.ع.العزيز	42,70	24,06	41,97	9,14	60	63	99	12,22	8,84	0,00
العنصر	44,85	18,00	29,94	10,48	86	60	95	6,68	26,59	0,00
وادي عجول	43,78	21,89	44,94	12,15	81	25	100	00	51,46	11,80
بني حبيبي	38,69	24,15	40,96	10,22	56	73	100	4,48	0,00	41,22
بلهادف	45,15	26,37	27,82	15,17	80	60	100	00	3,90	0,00
الميلية	56,15	24,06	25,48	24,96	78	50	94	7,37	0,00	19,42
أولاد يحي	35,41	19,41	20,09	20,93	05	6	100	00	9,31	22,78
سطارة	39,96	16,44	26,67	22,55	95	90	100	6,81	0,00	0,00
غبالة	28,87	16,97	40,89	11,22	99	66	100	00	11,28	0,00
س/معروف	31,99	20,74	24,24	14,55	42	42	100	00	0,00	0,00
أولاد رابح	30,62	17,12	21,32	33,11	35	70	99	00	20,84	0,00
مجموع الولاية	45,50	23,60	28,21	**16,98**	99	**68**	98		0,00	0,00

البلدية	كثافة الطرق البلدية المعبدة	ع.التلاميذ/القسم بالابتدائي	ع.التلاميذ/القسم بالإكمالي	نسبة الفتيات بالإكمالي	نسبة الفتيات بالثانوي	المنشآت الثقافية	المنشآت الرياضية	نسبة الاستثمارات
جيجل	54,66	49,07	43,97	52,78	60,87	15	26	17,64
زيامة	35,09	29,50	34,41	50,90	58,04	3	03	3,05
اراقن		16,68	20,33	37,70	0	1	02	2,49
العوانة	39,11	30,65	36,19	56,04	61,01	2	03	2,45
سلمى	30,48	8,00	0	0	0	0	0	0,94
تاكسنة	31,58	34,79	47,82	47,99	54,99	2	02	2,38
قاوس	58,51	28,55	46,42	48,53	0	4	03	2,87
جيملة	52,00	21,89	47,12	50,94	66,91	11	02	2,74
بن ياجيس	42,13	37,53	42,92	50,09	65,95	9	02	2,34
الطاهير	72,42	40,43	43,93	52,02	62,59	7	14	7,16
الأميرع.القادر	55,02	4,65	47,74	53,42	67,03	7	05	4,17
وجانة	53,44	23,72	40,89	52,77	0	2	04	2,59
الشحنة	49,39	43,39	48,00	52,46	0	3	03	2,68
أولاد عسكر	41,84	30,86	41,75	53,65	0	0	04	2,41
الشقفة	23,88	30,90	37,89	51,32	59,97	1	03	3,56
برج الطهر	55,28	14,28	29,38	47,23	0	0	0	2,16
القنار	24,20	25,05	27,29	52,72	66,01	2	03	2,66
س.ع.العزيز	17,69	32,18	43,15	50,64	0	2	02	2,52
العنصر	16,25	27,08	36,33	51,06	66,00	5	03	3,52
وادي عجول	26,79	2,89	51,86	55,79	0	2	01	1,87
بني حبيبي	117,86	21,43	27,69	44,17	0	2	01	2,85
بلهادف	112,41	25,64	44,90	51,34	0	2	01	3,15
الميلية	64,00	42,21	46,61	53,00	56,33	10	06	8,07
أولاد يحي	39,75	41,01	48,45	48,59	0	5	02	3,36
سطارة	43,91	34,77	38,80	49,93	62,04	5	01	3,42
غبالة	121,81	20,09	46,83	49,82	0	3	02	2,16
س/معروف	39,86	31,81	47,41	47,84	68,96	4	01	2,98
أولاد رابح	67,86	32,85	54,60	49,21	0	3	02	1,82
مجموع الولاية	56,04	35,89	43,20	51,68	61,95	118	100	100

البلدية	نسبة العمليات الاستثمارية	نسبة المساكن المنجزة	مجموع المراكز الصحية+العيادات
جيجل	10,50	22,13	2
زيامة	7,61	3,24	1
اراقن	6,56	0,73	1
العوانة	4,20	3,40	1
سلمى	1,05	0,72	0
تاكسنة	3,67	4,16	2
قاوس	2,62	3,17	1
جيملة	2,89	2,04	1
بن ياجيس	1,84	2,05	1
الطاهير	3,41	10,63	3
الأميرع.القادر	2,62	4,09	0
وجانة	2,89	1,67	0
الشحنة	2,89	1,41	1
أولاد عسكر	4,20	2,00	0
الشقفة	3,67	3,08	1
برج الطهر	1,84	1,07	0
القنار	2,62	1,88	0
س.ع.العزيز	3,15	1,55	1
العنصر	3,41	3,41	2
وادي عجول	3,15	1,11	0
بني حبيبي	2,89	1,83	0
بلهادف	3,67	1,57	1
الميلية	6,30	13,11	2
أولاد يحي	2,10	1,91	1
سطارة	3,41	2,18	1
غبالة	1,84	0,73	0
س/معروف	2,36	3,22	1
أولاد رابح	2,62	1,90	1
مجموع الولاية	100		28

المصدر : الدليل الإحصائي 2008

جدول رقم46: تطور أحجام السكان بالمراكز العمرانية لبلديتي جيجل والطاهير

السنوات	عدد السكان					
	التجمع الرئيسي		التجمع الثانوي		المنطقة المبعثرة	
	جيجل	الطاهير	جيجل	الطاهير	جيجل	الطاهير
1977	35065	8311	1655	1014	15546	26658
1987	62793	22990	1210	11238	5271	10436
1998	106306	51311	6465	14245	2907	1539
2008	131513	59250	1077	16706	2249	1411

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

جدول رقم47: تطور معدلات النمو بالتجمعات السكانية لبلدية جيجل

السنوات	التجمع الرئيسي	التجمع الثانوي	المنطقة المبعثرة
87-77	5,66	3,10-	9,87-
98-87	4,67	12,44	5,25-
2008-98	2,11	14,28-	2,5-

المصدر: معالجة شخصية

جدول رقم 48: تطور معدلات النمو بالتجمعات السكانية لبلدية الطاهير

السنوات	التجمع الرئيسي	التجمع الثانوي	المنطقة المبعثرة
87-77	9,37	16,68	8,74-
98-87	6,93	2,14	1,48-
2008-98	1,43	1,5	0,8-

المصدر: معالجة شخصية

جدول رقم 49: تطور معدلات النمو بالتجمعات السكانية لبلدية الميلية

المراكز / السنوات	سكان 77	سكان 87	معدل النمو(77-87)	سكان98	معدل النمو(87-98)	سكان 2008	معدل النمو(98-08)
الرئيسي	13392	24027	5.17	39196	4,80	45945	1,59
الثانوي	——	9330	——	18578	6,63	26801	3,62
المنطقة المبعثرة	33749	21559	-4,01	11389	-6,17	5341	-7,23
البلدية	47141	33749	-3,01	69163	6,88	78087	1,21

المصدر: معالجة شخصية

جدول رقم50 : تطور صافي الهجرة بالمراكز العمرانية لبلدية الميلية

المراكز / السنوات	سكان 77	سكان 87	صافي الهجرة (77-87)	سكان98	صافي الهجرة(87-98)	سكان 2008	صافي الهجرة(98-08)
الرئيسي	13392	24027	724,92	39196	993,07	45945	85,68
الثانوي	——	9330	——	18578	851,00	26801	420,24
المنطقة المبعثرة	33749	21559	297,13	11389	178,32	5341	-11,83
البلدية	47141	33749	278,89	69163	227,00	78087	624,44

المصدر: معالجة شخصية

جدول رقم 51: تطور صافي الهجرة بالمراكز العمرانية لبلدية جيجل

المراكز	صافي الهجرة 77-87	صافي الهجرة 87-98	صافي الهجرة98-2008
المركز الرئيسي	2130,55	2697,55	756,62
المراكز الثانوية	18,4	2072,7	280,65-
المنطقة المبعثرة	170,1-	271,5	10,61
البلدية	11781,4	4429	504,26-

المصدر: معالجة شخصية

جدول رقم 52: تطور صافي الهجرة بالمراكز العمرانية لبلدية الطاهير

المراكز	صافي الهجرة 77-87	صافي الهجرة 87-98	صافي الهجرة98-2008
المركز الرئيسي	2711,16	3491,8	242,35
المراكز الثانوية	6502,62	85,12	2461
المنطقة المبعثرة	-227	-2635,4	-4,88
البلدية	404,91	4648	-2476,05

المصدر: معالجة شخصية

جدول رقم 53: عدد الوافدين إلى الأقطاب الحضرية الرئيسية بولاية جيجل لسنة1998

البلديات	عدد الوافدين إلى الأقطاب الحضرية لبلدية جيجل	عدد الوافدين إلى الأقطاب الحضرية لبلدية الطاهير	عدد الوافدين إلى الأقطاب الحضرية لبلدية الميلية
جيجل	———	1233	976
إيراقن	246	23	7
العوانة	2036	45	18
زيامة	306	26	25
الطاهير	381	——	94
الأمير	87	174	23
الشقفة	195	1032	27
الشحنة	114	1567	43
الميلية	200	241	———
س.معروف	42	6	66
سطارة	39	5	96
العنصر	138	183	169
س.عبد العزيز	119	80	12
قاوس	612	65	0
غبالة	0	9	5
ب.بلهادف	47	35	17
جيملة	1060	289	1
سلمى	714	220	2
أولاد عسكر	27	402	13
القنار	8	62	0
أولاد يحي	18	24	381
بني ياجيس	422	43	1
خيري واد عجول	9	10	0
تاكسنة	4873	332	6
الجمعة بني حبيبي	24	22	0
برج الطهر	23	84	0
أولاد رابح	5	2	0
وجانة	36	302	1
المجموع	11782	1511	1983

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لسنة 1998

جدول رقم54: عدد المغادرين من الأقطاب الحضرية الرئيسية بولاية جيجل لسنة1998

البلديات	عدد الوافدين إلى الأقطاب الحضرية لبلدية جيجل	عدد الوافدين إلى الأقطاب الحضرية لبلدية الطاهير	عدد الوافدين إلى الأقطاب الحضرية لبلدية الميلية
جيجل	———	381	200
إيراقن	10	0	0
العوانة	934	41	31
زيامة	169	15	13
الطاهير	1233	——	241
الأمير	377	481	14
الشقفة	78	262	40
الشحنة	394	58	17
الميلية	976	94	———
س.معروف	66	4	238
سطارة	62	4	358
العنصر	128	12	78

س.عبد العزيز	82	175	80
قاوس	502	27	17
غبالة	3	8	0
ب.بلهادف	66	3	11
جيملة	46	3	2
سلمى	13	6	3
أولاد عسكر	49	6	336
القنار	807	82	12
أولاد يحي	447	1	96
بني ياجيس	11	1	0
خيري واد عجول	29	4	10
تاكسنة	415	6	2
الجمعة بني حبيبي	18	0	8
برج الطهر	8	0	0
أولاد رابح	403	0	9
وجانة	16	0	4
المجموع			

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لسنة 1998

جدول رقم 55: نسبة التركز السكاني وتطور معدل النمو بالأقطاب الحضرية الرئيسية

	السنوات / المراكز	1977		1987		1998		2008	
		نسبة تركز السكان	معدل النمو	نسبة تركز السكان	معدل النمو	نسبة تركز السكان	معدل النمو	نسبة تركز السكان	معدل النمو
جيجل	المركز الرئيسي	67,08	–	90,64	5,66	91,89	4,67	97,53	2,11
	المركز الثانوي	3,16	–	1,74	3,10-	5,58	12,44	0,78	14,28-
	المنطقة المبعثرة	29,74	–	7,60	9,87-	2,51	5,25-	1,66	2,5-
	البلدية	100	–	100		100		100	
الطاهير	المركز الرئيسي	23,09	–	51,47	9,37	76,47	6,93	76,58	1,43
	المركز الثانوي	31,23	–	25,16	16,68	21,23	2,14	21,59	1,5
	المنطقة المبعثرة	74,08	–	23,36	8,74-	2,93	1,48-	1,82	0,8-
	البلدية	100	–	100		100		100	
الميلية	المركز الرئيسي	28,41	–	71,19	5,17	56,67	4,80	58,84	1,59
	المركز الثانوي	–	–	27,65	–	26,86	6,63	34,32	3,62
	المنطقة المبعثرة	71,59	–	63,88	4,01-	16,47	6,17-	6,84	7,23-
	البلدية	100	–	100	3,01-	100	6,88	100	1,21

المصدر: معالجة شخصية

الجدول رقم56: التركيب العمري لسكان الأقطاب الحضرية الرئيسية بالولاية لسنتي 1998-2008

الأقطاب / الفئات العمرية	جيجل		الطاهير		الميلية	
	1998	2008	1998	2008	1998	2008
0-14سنة	42243	35275	26085	20921	26586	21179
15-59سنة	65690	88827	36888	50577	37718	50658
60سنة فما فوق	7726	10737	4102	4166	4705	6249
المجموع	115659	134839	67075	75664	69009	78086

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء+ معالجة شخصية

جدول رقم 57: المسافة النظرية بين بلدية جيجل والبلديات ونقطة الإتزان لريلي

البلديات	عدد سكان المركز الرئيسي 2008	السافة النظرية(بالسم)	السافة النظرية (بالكلم)	نقطة القطع أو الاتزان لريلي (بالكلم)	نقطة القطع أو الاتزان لريلي (بالسم)
جيجل	131513				
إيراقن	738	6,28	28,26	26,29	5,84
العوانة	2924	2,94	13,23	11,51	2,56
زيامة	5407	4,51	20,30	16,87	3,75
الطاهير	59250	2,91	13,10	7,84	1,74
الأمير	14644	1,71	7,70	5,77	1,28
الشقفة	15771	4,11	18,50	13,74	3,05
الشحنة	2216	4,19	18,86	16,69	3,71
الميلية	45945	9,68	43,56	27,38	6,08
س.معروف	7068	9,23	41,54	33,72	7,49
سطارة	5165	10,82	48,69	40,64	9,03
العنصر	12109	7,39	33,26	25,51	5,67
س.عبد العزيز	7716	4,96	22,32	17,97	3,99
قاوس	18329	0,14	0,63	0,46	0,10
غبالة	1061	12	54,00	49,55	11,01
ب.بلهادف	1490	6,34	28,53	25,79	5,73
جيملة	9713	6,2	27,90	21,94	4,88
سلمى	0	4,49	20,21	20,21	4,49
أولاد عسكر	2085	5,02	22,59	20,06	4,46
القنار	10193	3,89	17,51	13,69	3,04
أولاد يحي	5589	7,85	35,33	29,29	6,51
بن ياجيس	0	5,81	26,15	26,15	5,81
خيري واد عجول	1186	7,15	32,18	29,38	6,53
تاكسنة	7852	3,65	16,43	13,20	2,93
الجمعة بني حبيبي	7332	5,98	26,91	21,77	4,84
برج الطهر	1074	5,22	23,49	21,54	4,79
أولاد رابح	3200	7,6	34,20	29,59	6,57
وجانة	8547	3,71	16,70	13,30	2,96

المصدر: معالجة شخصية

جدول رقم 58: المسافة النظرية بين بلدية الطاهير والبلديات ونقطة الإتزان لريلي

البلديات	عدد سكان المركز الرئيسي 2008	السافة النظرية(بالسم)	السافة النظرية (بالكلم)	نقطة القطع أو الاتزان لريلي (بالكلم)	نقطة القطع أو الاتزان لريلي (بالسم)
الطاهير	59250				
جيجل	131513	2,86	12,87	5,17	1,15
إيراقن	738	5,39	24,26	21,82	4,85
العوانة	2924	5,84	26,28	21,50	4,78
زيامة	5407	7,42	33,39	25,64	5,70
الأمير	14644	1,22	5,49	3,67	0,81
الشقفة	15771	1,2	5,40	3,56	0,79
الشحنة	2216	2,86	12,87	10,78	2,40
الميلية	45945	6,74	30,33	16,13	3,58
س.معروف	7068	6,33	28,49	21,17	4,70
سطارة	5165	7,87	35,42	27,34	6,08
العنصر	12109	4,49	20,21	13,91	3,09
س.عبد العزيز	7716	2,08	9,36	6,88	1,53
قاوس	18329	2,76	12,42	7,98	1,77
غبالة	1061	9,06	40,77	35,96	7,99
ب.بلهادف	1490	3,39	15,26	13,17	2,93
جيملة	9713	4,87	21,92	15,60	3,47
سلمى	0	5,26	23,67	23,67	5,26
أولاد عسكر	2085	2,84	12,78	10,76	2,39
القنار	10193	1,4	6,30	4,45	0,99
أولاد يحي	5589	5,34	24,03	18,38	4,09
بن ياجيس	0	4,44	19,98	19,98	4,44
خيري واد عجول	1186	4,22	18,99	16,64	3,70
تاكسنة	7852	2,42	10,89	7,98	1,77
الجمعة بني حبيبي	7332	3,07	13,82	10,22	2,27
برج الطهر	1074	2,29	10,31	9,08	2,02
أولاد رابح	3200	4,68	21,06	17,09	3,80
وجانة	8547	2,38	10,71	7,76	1,72

المصدر: معالجة شخصية

جدول رقم59: المسافة النظرية بين بلدية الميلية والبلديات ونقطة الإتزان لريلي

البلديات	عدد سكان المركز الرئيسي 2008	السافة النظرية(بالسم)	السافة النظرية (بالكلم)	نقطة القطع أو الاتزان لريلي (بالكلم)	نقطة القطع أو الاتزان لريلي (بالسم)
الميلية	45945				
جيجل	131513	9,68	43,56	16,18	3,60
إيراقن	738	12,15	54,68	48,53	10,78
العوانة	2924	12,66	56,97	45,49	10,11
زيامة	5407	14,25	64,13	47,75	10,61
الطاهير	59250	6,77	30,47	14,27	3,17
الأمير	14644	8,02	36,09	23,07	5,13
الشقفة	15771	5,62	25,29	15,95	3,54
الشحنة	2216	5,98	26,91	22,06	4,90
س.معروف	7068	3,46	15,57	11,18	2,49
سطارة	5165	2,07	9,32	6,98	1,55
العنصر	12109	2,34	10,53	6,96	1,55
س.عبد العزيز	7716	4,75	21,38	15,16	3,37
قاوس	18329	9,59	43,16	26,45	5,88
غبالة	1061	3,42	15,39	13,36	2,97
ب.بلهادف	1490	3,43	15,44	13,08	2,91
جيملة	9713	7,14	32,13	22,01	4,89
سلمى	0	12,05	54,23	54,23	12,05
أولاد عسكر	2085	4,68	21,06	17,36	3,86
القنار	10193	5,84	26,28	17,87	3,97
أولاد يحي	5589	2,58	11,61	8,61	1,91
بن ياجيس	0	9,12	41,04	41,04	9,12
خيري واد عجول	1186	4,75	21,38	18,42	4,09
تاكسنة	7852	9,28	41,76	29,55	6,57
الجمعة بني حبيبي	7332	3,74	16,83	12,03	2,67
برج الطهر	1074	4,5	20,25	17,56	3,90
أولاد رابح	3200	4,19	18,86	14,92	3,32
وجانة	8547	7,28	32,76	22,89	5,09

المصدر: معالجة شخصية

استمارة بحث: خاصة بالأقطاب الحضرية الرئيسية لولاية جيجل

اجب عن الأسئلة وضع علامة (×) في المكان المناسب

الولاية:.......................... البلدية:........................ اسم الحي:...................................

تاريخ ومكان ميلاد رب الأسرة :.....................، عدد العائلات بالمسكن :............ عدد الأولاد :............

عدد المشتغلين في الأسرة:................................، عدد البطالين في الأسرة:..................................

النشاط الاقتصادي	فلاحة	صناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات	أخرى
عدد المشتغلين					
مكان العمل					

مكان الإقامة السابق: الحي:.................. البلدية:................ الولاية:............. سنة القدوم إلى الحي:...........

سبب الإقامة بالمدينة: العمل : ☐ السكن : ☐ أسباب أخرى : ☐ ماهي :.......................

ماهي وضعيتكم اتجاه المسكن ؟ مالك : ☐ مستأجر : ☐ أخرى : ☐ ماهي :.........................

تاريخ إنشاء المسكن :.....................

نوع الـــمسكن : جماعي : ☐ فردي : ☐ نصف جماعي : ☐

حالة الـــمسكن : جيدة : ☐ حسنة : ☐ رديئـــة : ☐

هل المسكن موصول بالشبكات المختلفة؟

قنوات الـــمياه الصالحـــة للشرب : نعم ☐ لا ☐

قنوات صرف الـــمياه القذرة : نعم ☐ لا ☐

شبكة الكهرباء : نعم ☐ لا ☐

شبكة الغاز الطبيعي : نعم ☐ لا ☐

هل تملكون قطع أرضية فلاحية ؟ لا ☐ نعم ☐ بأي منطقة تقع ؟...

هل أنتم راضون عن المدينة التي تعيشون بها؟ نعم ☐ لا ☐

إلـــى أيـــن تريدون الانتقـــال ؟...

بسبب ماذا ؟ العمل ☐ الدراسة ☐ أسباب أخرى ☐ ماهي ؟.........................

في حالة ما إذا كان مكان ميلاد رب الأسرة نفس مدينة الإقامة.

ما هو الأصل الجغرافي للوالد؟ البلدية :.................. الولاية :.................. سنة القدوم :..........

نتائج فرز العينة الإحصائية

البيانات	مدينة جيجل	مدينة الطاهير	مدينة الميلية
25% من السكان	32.878 نسمة منهم 21.042وافد	14.813نسمة منهم 8295 وافد	11.486نسمة منهم 3216 وافد
الأصل الجغرافي للسكان الوافدين	30%من تاكسنة، 15%من جيملة 12%من بن ياجيس، 12%من ميلة 10%من المنطقة المبعثرة، 6%من الطاهير، 6%من سلمى، 3%من العوانة، 2%من العنصر، 4%من الميلية.	60%من الشحنة، 10%من وجانة، 5%من العنصر، 6%من برج الطهر، 3%من الأمير عبد القادر، 4%من أولاد عسكر، 2% من ميلة.	20%من أولاد يحي، 7%من سطارة، 10%من سيدي معروف، 3%منأولاد رابح، 4%من العنصر وبلهادف، 3%من غبالة، 30%من المنطقة المبعثرة، 17%من عين قشرة، 6% من قسنطينة وميلة.
سنة القدوم	23% منذ سنة 2000 إلى 2007 21% منذ التسعينات، 21% منذ السبعينات، 18% منذ الثمانينات، 17% منذ السيتينات.	25% منذ سنة 2000إلى 2007 30% منذ التسعينات، 20% منذ السبعينات، 18%منذ الثمانينات، 7% منذ السيتينات.	25% منذ سنة 2000إلى 2007 25% منذ التسعينات، 30% منذ الثمانينات، 15% منذ السبعينات، 5% منذ الستينات.
سبب القدوم	60% للعمل، 20% ظروف أمنية، 20% للسكن والدراسة.	75% للعمل، 20% للظروف الأمنية، 5% للسكن والدراسة.	70% للعمل، 20%للسكن والدراسة، 10%للظروف الأمنية.
اليد العاملة والبطالة	40% مشتغلين، 8% متقاعدين و 52% بطالين.	30% مشتغلين، 20% متقاعدين و 50% بطالين.	70% مشتغلين، 10%متقاعدين و 20%بطالين.

المصدر: تحقيق ميداني، مارس 2010

قائمة المصادر والمراجع

I/ المراجع باللغة العربية:

1- الكتب :

1- د/أحمد خالد علام، **التخطيط الإقليمي**. د.ط. 1982. مطبعة النهضة العربية. القاهرة.

2- د.أحمد اسماعيل، د. نادية حليم سليمان، **المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري 1952- 1980**، المجلد1: السكان. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1985.

3- د. اسحاق يعقوب القطب، د. عبد الإله أبو عياش، **النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي**. ط1، 1980، وكالة المطبوعات، الكويت.

4- د. اسحاق يعقوب القطب، د. عبد الإله أبو عياش، **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**. ط1، 1980، وكالة المطبوعات، الكويت.

5- د.تيجاني بشير، **التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر**.ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، .2000

6- جورجي ميشيل فؤاد، **الهجرة من الريف إلى المدن في جمهورية مصر**. المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية –الرباط- حزيران 1977.

7- د.حمدان جمال، **جغرافية المدن**. د.ت. القاهرة.

8- د.عبد الفتاح محمد وهيبة، **جغرافية العمران**.د.ت. دار النهضة العربية. بيروت، لبنان.

9- د. عبد اللطيف بن أشنهو، **الهجرة الريفية في الجزائر**. تر: عبد الحميد أتاسي، المؤسسة الوطنية، المطبعة التجارية. دت.

10- د.عبد الإله أبو عياش، **"مدينة عمان" دراسة في الهجرة الداخلية والتضخم الحضري**. المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية. جوان 1988.

11- د. عبد الله عطوي، **جغرافية السكان**. 2000، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان.

12- د. عبد الله عطوي ، **جغرافيا المدن**. ج1. د.ط، 2001. دار النهضة العربية. بيروت، لبنان.

13- د. عبد الله عطوي ، **جغرافيا المدن**. ج2. د.ط، 2001. دار النهضة العربية. بيروت، لبنان.

14- عثمان كايد أبو صبيحة، **جغرافيا المدن**. دار وائل للنشر، ط1، 2003.

15- علي خنوف ، **تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا**.دار منشورات الأنيس، الطبعة الأولى، الجزائر العاصمة.

16- أ.د. عيسى علي إبراهيم، أ.د. فتحي عبد العزيز أبو رامي، **جغرافية التنمية والبيئة**. 2003، بيروت، لبنان.

17- د. فايز محمد العيسوي، أسس الجغرافيا البشرية. 1997، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية- مصر.

18- د. فتحي محمد أبو عيانة، **مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية**.دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية- مصر، 1998.

19- د. محمد عبد الرحمن الشرنوبي، **جغرافية السكان**. 1972، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.

د. مكي محمد عزيز، د. عبد الرسول علي الموسى، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إلى الكويت**. ط1، 1981، وكالة المطبوعات، الكويت.

2- مشاريع التخرج:

2-1 الأطروحات:

21- حسينة بوشفرة ، **إشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل وحتمية إعادة الانتشار إلى التوابع**. رسالة ماجيستير. كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

22- شوقي عبد الله بوزيد ، **مدينة سطيف، النمو الحضري وآليات تحضير الأطراف**. رسالة ماجيستير، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية. جامعة منتوري قسنطينة، 2002.

23- عبد الحفيظ قحيقح صالحي ، **دراسة منهجية لتحديد أحواض الحياة في المنطقة الغربية لولاية جيجل حالة البلديات: جيجل، قاوس، تاكسنة، جيملة، بني بلعيد، الأمير عبد القادر**. رسالة ماجستير، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

24- عبد اللطيف قابوش ، **تنميط المدن المتوسطة في شمال الشرق الجزائري، دورها الوصفي المجالي**. رسالة دكتوراه، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

25- علاوة بولحواش ، **خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية –حالة إقليم جيجل–**.رسالة دكتوراه كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2000.

26- فاطمة الزهراء بيدي، **ولاية ميلة التنظيم الترابي والتنمية المحلية**. رسالة ماجستير، معهد علوم الأرض، جامعة منتوري قسنطينة، 1998.

27- نبيهة بوسقيعة ، **السياحة الإيكولوجية خيار للتنمية السياحية بولاية جيجل**. رسالة الماجيستير، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية. جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

28- نزيهة بوجردة ، **المجالات الهامشية لولاية جيجل**. رسالة ماجستير، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

29- نعيمة بولقرون ، **أحواض الحياة في الجنوب الشرقي لولاية جيجل– حالة بلديات: الميلية،سيدي معروف،سطارة،أولاد يحي، أولاد رابح وغبالة**. رسالة ماجيستير. كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2003.

30- لطفي قبايلي ، التوسعات الجديدة في قسنطينة: **الآليات، الفاعلون، وكلفة التعمير، حالة المنطقة الحضرية عين الباي**. رسالة ماجستير، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001.

31- محمد بوهروم ، **العمران بمدينة جيجل**. رسالة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة، 1989.

32- وافية خلاصي ، **شبكة المراكز الريفية انطلاقة لبروز ظاهرة التعمير المصغر بضواحي قسنطينة**. رسالة ماجيستير. كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

2-2 **المذكرات**:

33- عادل بولعتالي ، كمال حميود، مدينة القنار نشفي. **أثر النمو السكاني على النمو العمراني**. مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية، كلية علوم الأرض والجغرافية والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.

34- فيروز عبد العزيز ، رويخة حميدة، **دور الاستصلاح الإقليمي في إعادة توازن مجال ولاية جيجل**. مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية ، معهد علوم الأرض –جامعة منتوري قسنطينة-، 1997.

35- نجاة خلفون ، نزهة طكوك ، **دراسة الاقتصاد الإقليمي لولاية جيجل**. مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية ،معهد علوم الأرض –جامعة منتوري قسنطينة-، 2000.

36- نجود شطيبي ، بوسقيعة نبيهة، **النقل و التنمية الإقتصادية في ولاية جيجل** . مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية ،معهد علوم الأرض –جامعة منتوري قسنطينة- ، 2000 .

37- مهدي حكيم ، خليل ناصر ، **الدراسة العمرانية للصناعة الغربية لمدينة قسنطينة –حالة حي بن شرقي-آفاق وتوسع**. مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية، كلية علوم الأرض والجغرافية والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

3- المجلات والوثائق:

38- عبد الغفار عوض هلال، **السكان بحوث ودراسات**. العدد9، 1974، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

39- مجلة جغرافية المغرب، مجلد 15، عدد 1 و2، الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، 1993.

40- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، **الجزائر غدا**. وضعية التراب الوطني، استرجاع التراب الوطني. د.ت، ديوان المطبوعات الجامعية.

41- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التعداد العام للسكان والسكن 1977/02/12، **هجرة السكان الجزائريين بين الولايات**. أوت 1980.

42- الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكن والسكان2008 ، **ولاية جيجل النتائج الرئيسية للاستغلال الشامل**. معطيات إحصائية رقم 527/18.

43- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل 1996.

44- الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكن والسكان2008 ، **معطيات إحصائية النتائج الأولية**. رقم 496.

4/الخرائط الطبوغرافية:

45- الخريطة الطبوغرافية 200000/1 رقم Nj-31-VI، المعهد الوطني للطبوغرافيا، وزارة الدفاع الوطني، حسين داي.

46- الخريطة الطبوغرافية 200000/1 رقم Nj-32 I، المعهد الوطني للطبوغرافيا، وزارة الدفاع الوطني، حسين داي.

II/ المراجع باللغة الفرنسية:

1/ LIVRES :

47- Amor Belhadi, Azzam Mahjoub , **Migration internationale contenu – Eff ets – Enjeux**. Cas de la Tunisie. Cahiers du C.E.R.E.S. Serie géographique N° 16, Tunis 1996.
48- Belhadi A. (Dir) 1993 , **L'espace, Concepts et approches.** Publication de la FSH
49- Chaline (C) , **La Dynamique urbaine** . Paris, P.U.F, 1980.
50- Cherif Rahmani, **La Croissance Urbaine en Algérie**.Alger,O.P.U 1982.
51- J. Bisson, et-al, Le MAGHREB- hommes et espaces. Armand Colin- Editeur. Paris, 1985.
52- Jean-Francois Troin,**Le Maghreb hommes et espaces**. Armand Colin- Collection U, Paris 1985.
53- Lefebvre (H) , **La révolution urbaine**. Paris, Gallimard 1970.

2/ THESES:

54- D .LEKEHAL ABDELOUAHAB ,**Base économique et rôle spatial des petites villes dans l'est Algérien - essai de typologie**. Institut des science de la terre, université de Constantine,1996.

3/ DOCUMENT :

55- ANAT, **Maîtrise de la croissance urbaine de Jijel- mutations fonctionnelles et réaménagement de l'espace**.1997.
56- ANAT, PAW. Aôut 1996.
57- ANAT,**Plan d'aménagement de la wilaya de Jijel**. Rapport final, Août 1996.
58- DPAT, **Données socio- economique de la wilaya de Jijel**. Janvier 2006.
59- DPAT, **Synthèse de la stratégie d'aménagement et de developpemnent du territoire de la wilaya de Jijel**. Janvier 2006.
60- ONS, **Armature Urbaine de la wilaya de Jijel**. Recensement générale de la population et de l'habitat, Février 1977.
61- ONS, **Armature Urbaine**. RGPH 1998.
62- ONS, **Evolution des agglomérations** 1966-1977-1987.
63- ONS, **Evolution des agglométations** 1987-1998.
64- ONS,**les migration internes inter- communales**. R.G.P.H 1998.
65- Plan Directeur D'aménagement et d'Urbanisme de la commune de Jijel 2010
66- ONS, **Population urbaine et rurale par commune**. R.G.P.H 1987.
67- Plan Directeur D'aménagement et d'Urbanisme de la commune de Taher 1998
68- Plan Directeur D'aménagement et d'Urbanisme de la commune de Taher 2010
69- Plan Directeur D'aménagement et d'Urbanisme de la commune d'El Milia 1998
70- Plan Directeur D'aménagement et d'Urbanisme de la commune d'El Milia 2009
71- Plan d'Urbanisme Directeur(PUD) de la commune d'El Milia 1990.

72- Recensement général de la population et de l'habitat 12/02/1977, migration de la population Algérienne entre les wilayate. serie B,volume 10, août 1980.

3/ Revues:

73- Kamel Kateb , **Population et organisation de l'espace en Algerie**.

74- Revue L'espace géographique, centre National de la recherche.2003

4/ Internet:

75- www.arabicbusiness.maktoob.com

76- www.alwaqt.com.

77- Web.lagh-univ.dz.

78- www.ingdz.com

79- www.google-earth.com.

فهرس المواضيع:

فهرس الجداول:

فهرس الخرائط

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة

فهرس الصور

ملخــص

الهجرة ظاهرة جغرافية تعكس رغبة الإنسان في التحرك والانتقال من موطنه الأصــلي الذي يصعب العيش فيه إلى موطن يضمن فيه استقراره غالبا ما يكون من الريف الطارد إلــى المدينة المستقطبة، وولاية جيجل ككل مدن الجزائر والعالم النامي تعيش هــذه الظــاهرة منــذ ترقيتها الإدارية إلى مقر ولاية أين استقطبت مراكزها الحضرية الرئيسية النازحين من البلديات الريفية الجبلية المجاورة متأثرين بعوامل الجذب الاقتصادية والخدماتية والهياكــل الاجتماعيــة والثقافية التي تقدم مستوى خدمة أرقى وتوفر فرص عمل أفضل.

إن استمرارية إشعاعات الاستقطاب الحضري المنبعث مــن قطــب جيجــل، الطــاهير والميلية جعلها تعاني من مشكلة التضخم السكاني وبالتالي نفاذ الأوعيــة العقاريــة المــستقبلة للتجهيزات والسكنات المبرمجة ما أفرز عن الامتداد العمراني إلى التجمعات الثانوية المحيطــة بها، وكثير من القرى التابعة للمنطقة المبعثرة، ومحاولة للحد من إشكالية الاستقطاب الحضري، وما نجم عنها من ترييف الــمدن، إذ لا بد من الاهتمام بتنمية الظهير الجبلي وكــل المجــالات الريفية للوصول إلى التقليل من الفوارق المجالية.

الكلمات الاستدلالية:

الاستقطاب الحضري، الهجرة الداخلية، النمو الحضري، ترييف المدينــة، التفــاوت المجــالي، الظهير الجبلي، التنمية المحلية، مجالات النفوذ، السكن العشوائي.

Résumé

La migration est un phénomène géographie qui reflète le désir humain de bouger et de se déplacer d'un endroit vers un autre.

Ce qui rend difficile à vivre dans sa ville d'origine moins développée que les autres villes; ou de garantir la stabilité des populations dans les campagnes ou les villes mal structurées administrativement et économiquement.

Les pays du tiers monde ainsi que l'Algérie ont connu le phénomène de déplacement de leurs populations vers d'autres horizons plus accueillant économiquement et socialement.

Ce phénomène est ressenti par la ville de Jijel après le découpage administratif au chef de Wilaya, où les pôles urbains principaux ont attirés les populations de montagnes grâces aux attractions économiques, sociales, culturelles et administratives qui offrent un niveau de service de qualité supérieur et des possibilités d'emploi.

La continuité de la polarisation de rayonnement émis par le pôle urbain de Jijel, Taher et El Milia continu de faire souffrir le problème de la surpopulation. Ce qui cause un problème d'insuffisance des assiettes de terrains pour bâtir les équipements et les logements programmés. Ainsi, ce qui a engendré l'extension du périmètre urbain de ces pôles vers les agglomérations secondaires, limitrophes et quelques hameaux de la zone éparse.

Les mots clés :

Polarisation urbaine, migration interne, croissance urbaine, ruralisation de la ville, inégalité spécial, l'arrière montagne, développement local, les sires d'influence, habitat spontané.

Summary

Migration is a phenomenon geography, which reflects the human desire to move and move from one place to another.

This makes it difficult to live in his hometown of less developed than other cities to ensure the stability of populations in rural areas or towns administratively and economically ill-structured.

The third world countries as well as Algeria have experienced the phenomenon of people moving their horizons to other more welcoming economically and socially.

This phenomenon is experienced by the city of Jijel after cutting administrative chief of Wilaya, where the main urban centers, have attracted people of mountains, thanks to attractions economic, social, cultural and governance that provide a level of superior service and employment opportunities.

The continuity of the polarization of radiation emitted by the main town of Jijel, Taher El Milia and continued to suffer the problem of overpopulation. This causes a problem of inadequate land bases to build the facilities and homes planned, so what has caused the extension of the urban perimeter of these poles to the secondary towns, and hamlets surrounding area scattered.

Keys words:

Polarization urban, internal migration, urban growth, ruralization City, inequality special, behind mountain, local development, the lords of influence
Squatter.

ملخـــص

الهجرة ظاهرة جغرافية تعكس رغبة الإنسان في التحرك والانتقال من موطنه الأصلي الذي يصعب العيش فيه إلى موطن يضمن فيه استقراره غالبا ما يكون من الريف الطارد إلى المدينة المستقطبة، وولاية جيجل ككل مدن الجزائر والعالم النامي تعيش هذه الظاهرة منذ ترقيتها الإدارية إلى مقر ولاية أين استقطبت مراكزها الحضرية الرئيسية النازحين من البلديات الريفية الجبلية المجاورة متأثرين بعوامل الجذب الاقتصادية والخدماتية والهياكل الاجتماعية والثقافية التي تقدم مستوى خدمة أرقى وتوفر فرص عمل أفضل.

إن استمرارية إشعاعات الاستقطاب الحضري المنبعث من قطب جيجل، الطاهير والميلية جعلها تعاني من مشكلة التضخم السكاني وبالتالي نفاذ الأوعية العقارية المستقبلة للتجهيزات والسكنات المبرمجة ما أفرز عن الامتداد العمراني إلى التجمعات الثانوية المحيطة بها، وكثير من القرى التابعة للمنطقة المبعثرة، ومحاولة للحد من إشكالية الاستقطاب الحضري، وما نجم عنها من ترييف المدن، إذ لا بد من الاهتمام بتنمية الظهير الجبلي وكل المجالات الريفية للوصول إلى التقليل من الفوارق المجالية.

الكلمات الاستدلالية: الاستقطاب الحضري، الهجرة الداخلية، النمو الحضري، ترييف المدينة، التفاوت المجالي، الظهير الجبلي، التنمية المحلية، مجالات النفوذ، السكن العشوائي.

Résumé

La migration est un phénomène géographie qui reflète le désir humain de bouger et de se déplacer d'un endroit vers un autre. Ce qui rend difficile à vivre dans sa ville d'origine moins développée que les autres villes; ou de garantir la stabilité des populations dans les campagnes ou les villes mal structurées administrativement et économiquement. Les pays du tiers monde ainsi que l'Algérie ont connu le phénomène de déplacement de leurs populations vers d'autres horizons plus accueillant économiquement et socialement. Ce phénomène est ressenti par la ville de Jijel après le découpage administratif au chef de Wilaya, où les pôles urbains principaux ont attirés les populations de montagnes grâces aux attractions économiques, sociales, culturelles et administratives qui offrent un niveau de service de qualité supérieur et des possibilités d'emploi. La continuité de la polarisation de rayonnement émis par le pôle urbain de Jijel, Taher et El Milia continu de faire souffrir le problème de la surpopulation. Ce qui cause un problème d'insuffisance des assiettes de terrains pour bâtir les équipements et les logements programmés. Ainsi, ce qui a engendré l'extension du périmètre urbain de ces pôles vers les agglomérations secondaires, limitrophes et quelques hameaux de la zone éparse.

Les mots clés : Polarisation urbaine, migration interne, croissance urbaine, ruralisation de la ville, inégalité spécial, l'arrière montagne, développement local, les sires d'influence, habitat spontané.